كتاب الشفاء

کتاب طبیعیات

کتاب

سماع وسماء وعالم

[illegible] وفصول کتاب الحیوان

طبیعیات شفاء

خط ...

معلوم

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن الأول من الطبيعيات في السماع الطبيعي وهو أربع مقالات وإذ قد فرغنا بتيسير الله وعونه
مما وجب تقديمه في كتابنا هذا وهو تعليم الكتاب من صناعة المنطق فحري بنا أن نفتتح الكلام في تعليم العلم الطبيعي على
النحو الذي تقرر عليه رأينا وانتهى إليه نظرنا وأن نجعل الترتيب في ذلك مقاربا للترتيب الذي عليه فلسفة المشائين
وأن نشدد فيها ما أبعد عن البداية والنظر ونترك والمخالف فيه بعد من الحاجة ونتأمل فيما يعين الحق ويكشف
عن صورته ونشهد على المخالف فيه بمرارة وجده وأن لا نذهب عمرنا في مناقضة كل مذهب ونعدل عن الاقتصار
في ما وقفته على البلاغ فكثيرا ما ترى المتكلمين في العلوم إذا شاءوا ولو أن بعضهم مقالة واهية واستوعبوا أيامهم على مسئلة
يحفظ الحق فيها عن كتب تعقبوا كل قول وحققوا كل قسمة وسردوا كل حجة وإذا ألجئوا إلى المشكل وخلصوا إلى المشتبه
مروا عليه صفحا ونحن نرجو أن نكون قد أزلنا سبيل مقابل شبههم ونهج معارض شبههم ونجتهد ما أمكن في أن نتشبر
ممن قبلنا الصواب ونعرض صفحا عما نظنهم سهوا فيه فنضطر إلى تكلف اعتذار عنهم واختلاف حجج ومحلها
إليهم أو المجاهدة لهم وقد أعطانا الله تعالى من ذلك ونصابهم فيما بذلوا طاقتهم فيه وفرقوا كتبهم فمن
اشتهى الوقوف على ألفاظهم فشروحهم تهديه وتفاسيرهم تكفيه وهي لتنبع العلم والمعاني فيجد ما
في تلك الكتب منثورة وبعض ما أفدنا مقدار احتماع قصر عمرنا في هذه الكتب التي عملناها وسميناها
كتاب الشفا مجموعا والله ولي تأييدنا وعصمتنا ومن ههنا نشرع في غرضنا متوكلين عليه المقالة
الأولى في الأسباب والمبادي للطبيعيات وفيه خمسة عشر فصلا الفصل الأول في تعريف
الطريق الذي يتوصل منه إلى العلم بالطبيعيات من مباديها الفصل الثاني في تعديد المبادي للطبيعيات
على سبيل المصادرة والوضع الفصل الثالث في كيفية كون هذه المبادي مشتركة الفصل الرابع
في تعقب ما قاله برمانيدس وماليسوس في أمر مبادي الوجود الفصل الخامس في تعريف الطبيعة الفصل السادس
في نسبة الطبيعة إلى المادة والصورة والحركة الفصل السابع في ألفاظ مشتقة من الطبيعة وبيان أحكامها
الفصل الثامن في كيفية بحث العلم الطبيعي ومشاركته لعلم آخر إن كان يشاركه الفصل التاسع في
تعريف أسماء العلل التي تهم الطبيعي في بحثه الفصل العاشر في تعريف أصناف كل علة من الأربع الفصل
الحادي عشر في مناسبات العلل الفصل الثالث عشر في ذكر البخت والاتفاق والاختلاف
فيهما وإيضاح حالهما الفصل الرابع عشر في نقض حجج من أخطأ في باب الاتفاق والبخت ونقض مذاهبهم
الفصل الخامس عشر في دخول العلل في المباحث وطلب لم والجواب عنه الفصل الأول
في تعريف الطريق الذي يتوصل منه إلى العلم بالطبيعيات من مباديها قد علمتم علمتم من الفن الذي فيه علم البرهان

الذي

الذي لخصناه ان العلوم منها كلية ومنها جزئية وعلمتم مناسبات بعضها الى بعض فحق لكم ان تعلموا ان العلم
الذي نحن في تعليمه هو العلم الطبيعي وهو علم جزئي بالقياس الى ما نذكره فيما بعد وموضوعه اذ قد علمتم ان لكل
علم موضوعا هو الجسم المحسوس من جهة ما هو واقع في التغير والمبحوث عنه فيه هو الاعراض اللازمة له من جهة
ما هو كذا وهي الاعراض التي تسمى ذاتية وهي اللواحق التي تلحقه بما هو هو كانت اعراضا او صورا او مشتقة
منها على ما فهمتم والامور الطبيعية هي هذه الاجسام من هذه الجهة وما يعرض لها من حيث هي بهذه الجهة وتسمى
كلها طبيعية بالنسبة الى القوة التي تسمى طبيعة التي ستعرفها بعد فبعضها موضوعات لها وبعضها آثار وحركات
وهيئات تصدر عنها فان كان للامور الطبيعية مباد واسباب وعلل لم يتحقق العلم الطبيعي الا منها فقد
شرح في تعليم البرهان انه لا سبيل الى التحقق بمعرفة الامور ذوات المبادي الا بعد الوقوف على مباديها
والوقوف من مباديها عليها فان هذا النحو من التعليم والتعلم هو الذي يتوصل منه الى التحقيق المعروف بالامور
ذوات المبادي وايضا ان كانت الامور الطبيعية ذوات مباد فلا يخلو اما ان يكون تلك المبادي
لكل جزئي منها والمشتركة فيها في المبادي ولم لا يبعد ان يفيد العلم الطبيعي اثبات انية هذه المبادي
وتحقيق ماهيتها معا وان كانت الامور الطبيعية تشترك في مباد اول يعم جميعها وهي التي تكون مبادي لموضوعها
المشترك ولاحوالها المشتركة لا محالة فلا يكون اثبات هذه المبادي ان كانت محتاجة الى الاثبات
الى صناعة الطبيعيين كما علمت من الفن المكتوب في علم البرهان بل الى صناعة اخرى وانما يقبل وجودها
وضعا وتصور ماهيتها تحقيقا فيكون على الطبيعي وايضا ان كانت الامور الطبيعية ذوات مباد عامة لجميعها
وذوات مباد اخص منها ويكون مثلا لجنس من اجناسها مثل مبادي النامية منها وذوات مباد اخص من الاخص
يكون مثلا لنوع من انواعها مثل مبادي النوع الانساني منها وكانت ايضا ذوات عوارض ذاتية عامة لجميعها واخرى
عامة للجنس واخرى عامة للنوع فان وجه التعلم والتعليم العقلي فيهما ان يبتدي مما هو اعم ويسلك الى ما هو اخص
لانك تعلم ان الجنس جزء حد النوع فتعرف الجنس يجب ان يكون اقدم في تعرف النوع لان المعرفة بجزء الحد قبل المعرفة بالحد م
وتصوره قبل الوقوف على المحدود اذ كنا نعني بالحد ما يحقق ماهية المحدود واذا كان كذلك فالمبادي التي
للامور العامة يجب ان تعرف هي اولا واحرى ان تعرف الامور العامة والامور العامة يجب ان تعرف اولا واحرى ان تعرف الامور
الخاصة فيجب ان نبتدي في التعليم من المبادي التي للامور العامة اذ الامور العامة اعرف عند عقولنا وان
لم يكن اعرف عند الطبيعة اي لم تكن الامور المقصودة في الطباع ليتم الوجود بذاتها فان المقصود في الطبيعة ليس مقصودة م
ان يوجد حيوان مطلقا وجسم مطلقا بل ان يوجد طبايع النوعيات والطبيعة النوعية اذا وجدت
في الاعيان كانت شخصا ما فالمقصود اذن ان يوجد طبايع النوعيات اشخاصا ما في الاعيان
وليس المقصود هو الشخص المعين الا في الطبيعة الجزئية الخاصة بذلك الشخص ولو كان المقصود هو الشخص المعين

لكان الوجود ينتقض نقضا يخل بوجوده وعدمه كما لو كان المقصود هو الطبيعة العامة الجنسية لكانت والنظام يتم بوجود ما
مثل وجود جسم كيف كان او حيوان كيف كان فالاقرب الى البيان ان المقصود هو طبيعة النوع لتوجد شخصا
وان لم يتعين وهو الكامل وهو الغاية الكلية فالاعرف عند الطبيعة هو هذا وهو ليس اقدم بالطبع ان
عنينا بالاقدم ما قيل في قاطيغورياس ولم نعن بالاقدم الغاية فالناس كلهم كالمشتركين في معرفة
الطبائع العامة والجنسية وانما يتميزون بان بعضهم يعرف النوعيات وينتهي اليها ويعن بالتفصيل
وبعضهم يقف عند الجنسيات فبعضهم مثلا يعرف الحيوانية وبعضهم يعرف الانسانية ايضا والفرسية واذا انتهت
المعرفة الى الطبائع النوعية وما يعرض لها وقف البحث ولم يبال بما يفوتها من معرفة الشخصيات ولا التفات
اليها البتة فتبين انا اذا قايسنا بين الامور العامة والخاصة ثم قايسنا بينهما معا وبين العقل وجدنا
الامور العامة اعرف عند العقل واذا قايسنا بينهما معا وبين نظام الوجود والامر المقصود في الطبيعة
الكلية وجدنا الامور النوعية اعرف عند الطبيعة واذا قايسنا بين الشخصيات المعينة وبين الامور النوعية
ونسبناهما الى العقل لم نجد للشخصيات المعينة عند العقل مكانا من تقدم وتاخر الا ان نشرك القوة
الحاسة التي في الباطن فيكون الشخصيات اعرف عندنا من الكليات فان الشخصيات ترتسم في القوة الحاسة
التي في الباطن ثم تقتبس منها العقل المشاركات والمباينات فينتزع طبائع العاميات النوعية واذا
نسبناهما الى الطبيعة وجدنا العامية النوعية اعرف وان كان ابتداء فعلها من الشخصيات المعينة
فان الطبيعة انما تقصد من وجود شخص ان تتوصل به الى وجود الانسان وما يكون في تقصد من وجود الشخص
المعين الكائن الفاسد ان يكون طبيعة النوع موجودة واذا امكنها حصول هذا الغرض في شخص واحد هو
الذي يكون مادته غير مذعنة للتغير والتلف لم يحتج ان يوجد للنوع شخص آخر كالشمس والقمر وغيرهما على الحصر
والتحصيل في ادراكها للجزئيات في تبديد بيان ما دل الشيء من تصور الشخص هو اكثر مناسبة للمعنى العامي حتى
يبلغ تصور الشخص الذي هو شخص صرف من كل وجه واما بيان كيفية هذا فهو ان الجسم معنى عام وله بما هو جسم
ان يتشخص فيكون هذا الجسم والحيوان ايضا معنى عام واخص من الجسم وله بل هو حيوان فيكون هذا الحيوان والانسان
ايضا معنى عام واخص من الحيوان وله بما هو انسان ان يتشخص فيكون هذا الانسان فاذا نسبنا هذه
المراتب الى القوة المدركة واعتبرنا في ذلك نوعين من الترتيب وجدنا ما هو اشبه بالعام هو اقرب
له هو اعرف فانه ليس يمكن ان تدرك بالحس والتخيل ان هذا انسان او هذا الحيوان الا وقد تدرك انه هذا الجسم
وان تدرك انه هو هذا الانسان الا وقد ادركت انه هذا الحيوان وهذا الجسم وقد يدرك انه هذا الجسم اذا
لاح من بعيد ولا يدرك انه هذا الانسان فقد بان ووضح ان حال الحس ايضا من هذه الجهة كحال العقل
فان ما يناسب العام اعرف في ذاته ايضا عند الحس ... في الزمان فان التخيل انما يستفيد من الحس

ان يتشخص

يتشخص

شخصا من النوع غير محدود ولا معينة فاول ما يرتسم في خيال الطفل من الصور التي يحسها على سبيل التأثير في تلك القوة
في الخيال هو صورة شخص رجل او صورة شخص امرأة من غير ان يتميز عنده رجل هو ابوه عن رجل ليس هو اباه
ومن امرأة هي امه عن امرأة ليست امه ثم يتميز عنده رجل هو ابوه عن رجل ليس هو اباه وامرأة هي امه وامرأة هي
ليست امه ثم لا يزال تنفصل هذه الاشخاص عنده قليلا قليلا وهذا الخيال الذي يرتسم فيه مثال الشخص لكن
مطلق غير مخصص هو خيال المعنى الذي يسمى منتشرا او اذا قيل شخص منتشر هذا وقيل شخص منتشر ما ينطبع في الحس
من شخص لاح من بعيد اذا ادرك انه جسم من غير ادراك حيوانيته او انسانيته فانما يقع عليهما اسم الشخص
المنتشر باشتراك الاسم وذلك لان المفهوم من لفظ الشخص المنتشر بالمعنى الاول هو انه شخص ما من اشخاص النوع
الذي ينسب اليه غير معين كيف كان وكذلك رجل ما وامرأة ما فيكون كان معنى الشخص هو كونه غير منقسم و ان شخص كان
لما عدا من ذلك ركب في الحد فقد انضم الى معنى الطبيعة الموضوعة للنوعية او للجنسية وحصل منهما معنى واحد يسمى
شخصا منتشرا غير معين كانه ما يدل عليه قولنا حيوان ناطق ما بيت هو واحد لا يقع على كثرة يحد بهذا
الحد فيكون حد الشخصية مضافا الى حد طبيعة النوعية وما يحد بهذا هو شخص غير معين واما هذا الشخص الجسماني الا في ه
المعين ولا يصلح ان يكون غيره الا انه يصلح عند الذهن ان يضاف اليه معنى الحيوانية او معنى الجمادية
بشك الذهن لا لان الامر في نفسه صالح لان يضاف الى تلك الجسمية المعينة فيهما كان فالشخص منهما
المنتشر بالمعنى الاول يصلح عند الذهن ان يكون في الوجود اي شخص كان من ذلك الجنس او النوع الواحد
وبالمعنى الثاني ليس يصلح في الذهن ان يكون اي شخص كان من ذلك الجنس او النوع اتفق [illegible] بل لا يمكن
غير هذا الواحد المعين لكنه يصلح عند الذهن من طريق الشك والتجويز ان يتعين بحيوانية معينة مثلا دون جمادية
او جمادية دون حيوانية تعينا بالقياس اليه بعد حكما في نفسه لا يجوز ان يكون صالحا للامرين بل هو احدهما
متعينا فهذا وههنا مقايسة ايضا بين العقل والمعقولات ومقايسة بين الاجزاء البسيطة والمركبات فان ذلك
العقل داخل في قوام المعقولات فهذه الاجزاء اما مثل حال الخشب والشكل بالقياس الى السرير فان نسبتها
الى المعقولات كنسبة الى بسائط المركبات واما اذا كانت العقل مباينة للمعقولات مثل النجار للسرير
فهناك نظر آخر والحال المقايستين نسبة الى الحس والى العقل والى الطبيعة فاما مقايستها بين الحس وبين
جنس من المعقولات على ان العقل مباينة فان كانت الحس والمعقولات محسوسة فلا كثير تقدم وتأخر لاحدهما
عند الاخر وان كانت غير محسوسة فلا نسبة لاحدهما الى الحس كذلك حكم الخيال واما عند العقل
فان العقل ربما وصلت اليه العلة قبل المعلول فيكون من العلة الى المعلول كما اذا راى الانسان
القمر مقارنا لكوكب في رجعته عند الجوزهر وكانت الشمس في الطرف الآخر من النظر حكم العقل بالكسوف
وكما اذا اعلم ان الماء متحرك الى عمق فيعلم ان القعر كائنة وربما وصل اليه المعلول قبل العلة

سلك من المعلول الى العلة وقد يعرف المعلول من قبل العلة تارة من طريق الاستدلال وتارة من طريق الحس وربما عرف
اولا معلولا فسلك منه الى العلة ثم سلك من العلة الى المعلول وكلا هذين قد اوضحناهما في تعليمنا لصناعة البرهان
واما مناسبات هذه العلل المفارقة للمعلولات بحسب القياس الى الطبيعة فان ما كان منها علة على انه غاية
فهو اعرف عند الطبيعة وما كان منها علة على انه فاعل وكان فاعلا لا على وجه يكون فاعلا لما يفعله فانه
اعرف عند الطبيعة من المعلول وما كان وجوده في الطبيعة ليس لذاته بل ليفعل ما يكون عنه حتى يكون المعلول
غاية له لا في فعله فقط بل له في وجود ذاته ان كان في الطبيعة شيء هذه صفته فليس هو اعرف من المعلول بل المعلول
في الطبيعة اعرف منه واما نسبة اجزاء المركبات الى المركبات منها فان المركب اعرف بحسب الحس اذ الحس
يتناول اولا الجملة ويدركها ثم يفصل واذا تناول الجملة تناولها بالمعنى الاعم اي انه جسم او حيوان ثم يفصلها واما
عند العقل فان البسيط اقدم من المركب فانه لا يعرف طبيعة المركب الا بعد ان يعرف بسائطه فان لم يعرف بسائطه
فقد عرفه بعرض من اعراضه او جنس من اجناسه ولم يصل الى ذاته كانه عرفه مثلا جسما مستديرا او ثقيلا
او غير ذلك ولم يعرف ماهيته وجوهره واما عند الطبيعة فان المركب هو المقصود منها في اكثر الاشياء والاجزاء
يقصد ليحصل منها قوام المركب فالاعرف عند العقل من الامور العامة والخاصة ومن الامور البسيطة والمركبة
هو العامة والبسيط وعند الطبيعة هو الخاصة النوعية والمركبة لكنه كما ان الطبيعة تبتدئ في الايجاد بالعوام وبالبسائط
ومنها يوجد العلم ذوات المفصلات النوعية وذوات المركبات فكذلك التعليم يبتدئ من العوام والبسائط
ومنها يوجد بالنوعيات والمركبات وكلاهما يقف قصدا واولا عند حصول النوعيات والمركبات العلم

الفصل الثاني في تعديد المبادي للطبيعيات على سبيل المصادرة والوضع ثم ان للامور الطبيعية
مبادي نسندها ونضعها وضعا على ما هو الواجب فيها ونعطي مهياتها فنقول ان الجسم الطبيعي هو
الجوهر الذي يمكن ان يفرض فيه امتداد وامتداد آخر مقاطع له على قوائم وامتداد ثالث مقاطع
لهما جميعا على قوائم وكونه بهذه الصفة هو الصورة التي بها صار الجسم جسما وليس الجسم جسما بانه ذو
امتدادات ثلثة مفروضة فان الجسم يكون موجودا جسما ثابتا وان غيرت الابعاد والامتدادات
الموجودة فيه بالفعل فان الشمعة او قطعة من الماء قد يحصل فيها ابعاد بالفعل طولا وعرضا وعمقا محدودة
باطرافها ثم اذا استبدل شكلا تشكل بطل كل واحد من اعيان تلك الابعاد المحدودة وحصلت ابعاد
وامتدادات اخرى والجسم باق بجسميته لم يفسد ولم يتبدل والصورة التي اوجبنا له وهي انه بحيث
يمكن ان يفرض فيه تلك الامتدادات ثابتة لم يبطل وقد اشير لك الى هذا في غير هذا الموضع وعلمت
ان هذه الامتدادات المعينة هي كمية اقطاره وهي تلحقه وتتبدل وصورته وجوهره وهي لا تتبدل وهذه
الكمية ربما تبعت تبدل اعراض فيه او صور كالماء يسخن فيزداد حجما ولكن هذا الجسم الطبيعي من

حيث

فالمبادي

من حيث هو جسم طبيعي له مبادي ومن حيث هو كاين وفاسد بل متغير بالجملة له زيادة في المبادي التي تحصل بها الجسمية
منها ما هي اجزاء من وجوده وحاصلة في ذاته وهذه اولى عندهم بان تسمى مبادي وهي اثنان احدهما قايم
منه مقام الخشب من السرير والاخر قايم منه مقام صورة السرير وشكله من السرير فالقايم منه مقام الخشب
من السرير يسمى هيولى وموضوعا ومادة وعنصرا واسطقسا بحسب اعتبارات تختلف والقايم منه مقام صورة السرير
صورة واذ الصورة الجسمية اما متقدمة لساير الصور التي للطبيعيات واجناسها وانواعها واما مقارنة لها لا تنفك
عنها فيكون هذا الذي هو للجسم كالخشب للسرير هو ايضا يوجد ذوات تلك الصور بهذه المنزلة اذ كلها متقررة الوجود
مع الجسمية فيكون ذلك جوهرا اذا نظر اليه ذاته غير مضاف الى شي وجد خاليا في نفسه عن هذه الصور
بالفعل ومن شانه ان يقبل هذه الصور ويقترن بها اما من شان طبيعته المطلقة الكلية فكانها جنس
للنوعين المتقدمة والمقارنة وكل واحد منهما يختص بقبول بعض الصور دون بعض بعد الجسمية واما من شان
طبيعته التي تعينها مشتركة للجميع فيكون بكليته من شانه ان يقبل كل هذه الصور بعضها مجتمعة ومتعاقبة
وبعضها متعاقبة فقط فيكون في طبيعتها مناسبة ما مع الصور على انه قابل لها ويكون هذه المناسبة كانها رسم
فيها ظل وخيال من الصور ويكون الصورة هي التي تكمل هذا الجوهر بالفعل فلنوضع للطبيعي للجسم بما هو جسم
مبدا هو هيولى ومبدا هو صورة ان شئت صورة جسمية مطلقة وان شئت صورة نوعية من صور الاجسام
وان شئت صورة عرضية اذا اخذت الجسم من حيث هو كالابيض او القوي او الصحيح ولنوضع له مبدا ثالث هو العدم
ولا تجد هذه الصور قايمة بنفسها البتة ولا تصير موجودة بالفعل الا بان تحصل الصور فيوجد بها بالفعل
ويكون الصورة التي تزول عنها لو لم تزل لما كان هو مع حصول صورة اخرى تنوب عنها وتقوم مقامها لتفسد بها
الهيولى بالفعل وهذه الهيولى من جهة انها بالقوة قابلة لصورة او لصور فتسمى هيولى لها ومن جهة انها بالفعل حاملة
لصورة تسمى في هذا الموضع موضوعا لها وليس معنى الموضوع ههنا معنى الموضوع الذي اخذناه في المنطق
جزء رسم الجوهر فان الهيولى لا تكون موضوعا بذلك المعنى البتة هذا ومن جهة انها مشتركة للصور كلها تسمى
مادة وطينة ولانها تنحل اليها بالتحليل فيكون هي الجزء البسيط القابل للصورة من جملة المركب تسمى اسطقسا
وكذلك كل ما يجري في ذلك مجراها ولانها يبتدا منها التركيب في هذا المعنى بعينه تسمى عنصرا وكذلك كل
ما يجري في ذلك مجراها فكانها اذا ابتدا منها تسمى عنصرا واذا ابتدا من المركب وانتهى اليها تسمى اسطقسا
اذ الاسطقس هو ابسط اجزاء المركب فهذه هي المبادي الداخلة في قوام الجسم وللجسم ايضا مبادي فاعلية
وغائية والفاعلية هي التي طبعت الصورة التي للاجسام في مادتها فقومت منهما المركب يفعل بصورته

المادة بالصورة وقومت

وينفعل بمادته والغائية هي التي لاجلها طبعت هذه الصورة في المواد ولما كان كلامنا ههنا في
المبادي المشتركة فيكون الفاعل الماخوذ ههنا هو المشترك والغاية المعتبرة ههنا هي المشترك فيها والمشترك فيها

ههنا يقال على نحوين احدهما ان يكون الفاعل مشتركا فيها على انه يفعل الفعل الاول الذي يترتب عليه سائر ما يفعل
كالذي يفيد المادة الاولى والصورة الجسمية اولا ان كان شيء كذلك على ما يعلم في موضعه
فيكون يفيد الاصل اولا ثم بعد ذلك يتم كون ما بعده ويكون الغاية مشتركا فيها بانها الغاية
التي يؤمها جميع الامور الطبيعية ان كانت غاية كذلك على ما يعلم في موضعه وهذا نحو والنحو الاخر
ان يكون المشترك فيهما مشتركا بنحو العموم كالفاعل الكلي المقول على كل واحد من الفاعلات
الجزئية للامور الجزئية والغاية الكلية المقولة على كل واحد من الغايات الجزئية للامور الجزئية
والفرق بين الامرين ان المشترك بحسب المعنى الاول يكون في الوجود ذاتا واحدة بالعدد
ويشير العقل اليها بانها هي من غير ان يكون فيها قولا على كثيرين والمشترك بحسب المعنى الثاني لا يكون في
الوجود ذاتا واحدة بل امرا معقولا كليا يتناول ذواتا كثيرة تشترك عندما نعقله في انها فاعلة
او غاية فيكون هذا المشترك مقولا على كثيرين فالمبدأ الفاعلي المشترك للجميع بالنحو الاول ولئن كان
للطبيعيات مبدأ فاعلي من هذا النحو فلا يكون طبيعيا اذ كان كل طبيعي فهو بعد هذا المبدأ [illegible]
لا لجميعها بانه مبدأ له لانه طبيعي فلو كان ذلك المبدأ طبيعيا لكان مبدأ لنفسه [illegible]
المبدأ الاول الفاعلي على غيره [illegible] فاذا كان كذلك لم يكن للطبيعي بحث عنه بوجه اذ كان لاحقا
الطبيعيات بوجه [illegible] ان يكون مبدأ للطبيعيات والموجودات غير الطبيعيات فيكون علته
اعم وجودا من علته ما هو علة للامور الطبيعية خاصة ومن الامور التي ليست خاصة بالطبيعيات
ان كان المشترك كذلك نعم قد يجوز ان يكون في جملة الامور الطبيعية ما هو مبدأ فاعلي لجميع الطبيعيات غير نفسه
لا مبدأ فاعلي لجميع الطبيعيات مطلقا والمبدأ الفاعلي المشترك بالنحو الاول فلا يجب ان يبحث الطبيعي
عن حاله ووجه ذلك البحث ان يعرف حال كل ما هو مبدأ فاعلي لامر من الامور الطبيعية انه كيف يجب ان يكون
في قوته وكيف يكون نسبته الى معلوله في القرب والبعد والمحاذاة والملاقاة وغير ذلك والذي يبرهن عليه
فاذا فعل ذلك فقد عرف طبيعة الفاعل العام المشترك للطبيعيات بهذا النحو اذ عرف الحال التي تخص
ما هو فاعل في الطبيعيات من الطبيعيات فعلى هذا القياس فاعرف حال المبدأ الغائي وما دام
المبادي من هذه الاربعة فسنفصل الكلام فيها بعد فهو موضوع للطبيعي مبرهن عليه في الفلسفة
هذا واما الجسم من جهة ما هو متغير او مستكمل او حادث كاين فان له زيادة مبدأ وكونه متغيرا
هو غير كونه [illegible] مستكملا والمفهوم من كونه حادثا وكاينا هو غير المفهوم من كليهما جميعا فان المفهوم من كونه
متغيرا [illegible] انه كان بصفة حاصلة فبطلت وحدثت له صفة اخرى فيكون هناك شيء ثابت هو المتغير
[illegible] حالة كانت موجودة فعدمت وحالة كانت معدومة فوجدت فيعلم انه لا بد له من حيث هو متغير

بحسب ذكر

حالة لم

الابيض

من ان يكون له امر قابل بما تغير عنه ولما تغير اليه وصورة حاصلة وعدم لها كان مع الصورة الزايلة كالثوب
الذي اسود وابيض والسواد والبياض وقد كان السواد معدوما اذ كان البياض موجودا والمفهوم
من كونه مستكملا هو انه يحدث له امر لم يكن فيه من غير زوال شيء عنه مثل الساكن يتحرك فانه حين ما كان
التو م ساكنا لم يكن الا عادما للحركة هي موجودة له بالامكان والقوة فلما تحرك لم يزل منه شيء الا العدم فقط ومثل
اللوح الساذج كتب فيه ويستكمل لابد ان يكون له ذات وجدت ناقصة ثم كملت وان حصل فيه وعدم تقدمه فان
العدم مشروط في ان يكون الشيء متغيرا او مستكملا فانه لو لم يكن هناك عدم واستحال ان يكون مستكملا او متغيرا
بل كان يكون الكمال والصورة حاصلة له دايما فان المتغير والمستكمل يحتاج الى ان يكون قبله عدم حتى يتحقق كونه
متغيرا او مستكملا والعدم ليس يحتاج في ان يكون عدما الى ان يحصل تغير او استكمال فرفع العدم يوجب رفع
المتغير والمستكمل من حيث هو متغير ومستكمل ورفع المتغير والمستكمل لا يوجب رفع العدم فالعدم من هذا الوجه
اقدم فهو مبدأ ان كان كل ما لا بد من وجوده اي وجود كان ليوجد شيء آخر من غير انعكاس مبدأ
وان كان ذلك لا يكفي في كون الشيء مبدأ ولا يكون المبدأ كل ما لا بد من وجوده للامر اي وجود كان
بل ما لا بد من وجوده مع الامر الذي هو له مبدأ من غير تقدم ولا تأخر فليس العدم بمبدأ ولا فايدة
لنا في ان نناقش في التسمية فليستعمل بدل المبدأ المحتاج اليه من غير انعكاس فيتحد التقابل للتغير
والاستكمال ويحد العدم ويحد الصورة فلها محتاج اليه في ان يكون الجسم متغيرا او مستكملا وهذا
يتضح لنا بادنى تأمل والمفهوم من كون الجسم كاينا وحادثا يضطرنا الى اثبات امر حدث وما
عدم سبق واما ان هذا الحادث وهذا الكاين هل يحتاج الى ان يتقدم كونه وحدوثه وجود
تيسر ا جوهر كان مقارنا لعدم الصورة الكاينة ثم فارقه وبطل عنه العدم فهو امر ليس يتبين لنا عن قرب بل ان
ذلك بل يجب ان نعنو للطبيعي وضعا ونقنعه بالمسموع او نبرهن عليه في الفلسفة الاولى وربما قامت
صناعة الجدل في افادة نفس المتعلم ظنا صالحا من السكون اليه الا ان الصناعة البرهانية لا تخلط بالجدل
فالجسم ابهم المبادي التي ليست مفارقة له ولما فيه بالقوام واما ان نخص باسم المبادي اما من حيث
هو جسم مطلق فالهيولى والصورة الجسمية المذكورة التي يلزمها الكميات الوضعية او الصورة النوعية التي
يستكمله واما من حيث هو متغير او مستكمل او كاين فعند يزيد له نسبة العدم المقارن للهيولى قبل كونه و
يكون مبدأ على ما قيل فان اخذنا ما يعم المتغير والمستكمل والكاين كانت المبادي هيولى وهيئة وعدما وان
خصصنا المتغير كانت المبادي هيولى ومضادة فان المتوسط انما يتغير عنه واليه من حيث فيه ضدية ما و
ان يكون الفرق بين المضادة والهيئة والعدم ما قد عرفته ويحصل لك ما علمت والجوهر من حيث هو جوهر فهيئته صورة
وقد عرفناك الفرق بين الصورة والعرض واما المتغيرات والمستكملات لا في الجوهر فهيئتها عرض

وقد جرت العادة ان يسمى كل هيئة في هذا الموضع صورة فلنسم كل هيئة صورة ونعني بها كل امر حدث في قابل
فيصير له موصوفا بصفة مخصوصة والهيولى تفارق كل واحد منهما بانها توجد مع كل واحد منهما على انها والصورة
تفارق العدم بان الصورة ماهية ما بنفسها زايدة الوجود على الوجود الذي للهيولى والعدم لا يزيد وجودا
على الوجود الذي للهيولى بل يصحبه حال مقايسة نسبته الى هذه الصورة اذا لم تكن موجودة وكانت القوة
على قبولها موجودة وهذا العدم ليس هو العدم المطلق بل عدم له نحو من الوجود فانه عدم شي مع تهيو
واستعداد له في مادة معينة فانه ليس الانسان يكون عن كل لاانسانية بل عن لاانسانية في قابل الانسانية
والكون بالصورة لا بالعدم والفساد بالعدم لا بالصورة وقد يقال ان الشي كان عن الهيولى وعن العدم ولا يقال
كان عن الصورة فيقال ان السرير كان عن الهيولى اي عن الخشب وقد كان عن اللاسرير وفي كثير من المواضع
يصح ان يقال انه كان عن الهيولى وفي كثير منها لا يصح واما انه كان عن العدم فانه لا يقال كان عن الانسان
كاتب بل يقال ان الانسان كان كاتبا ولا يقال عن النطفة كان انسان ويقال عن الخشب كان السرير
والسبب في ذلك اما في النطفة فلانها خلعت صورة النطفية فيكون هاهنا لفظة عن يدل على معنى بعد
كما يدل ثم واما كان عن العدم كما يقال انه كان عن اللاانسان انسان اي بعد اللاانسانية واما في
الخشب فحيث يقال انه عن الخشب كان سرير فلان الخشب لم يخلع صورة الخشب فقد خلى عن
صورة ما اذ الخشب ما لم يغير في صفة من الصفات وشكل من الاشكال بالنحت والنجر لا يحصل عنه السرير
ولا يشاكل النطفة من وجه اذ كل منها قد خلع حالا فيستعمل فيه ايضا لفظة عن فهذان
الصنفان من الموضوعات والهيولات يقال فيهما عن بمعنى بعد وصنف من الموضوعات يستعمل فيها
لفظة عن ولفظة من على معنى اخر وبيان ذلك انه اذا كانت موضوعات ما الصور تامة العدد انما وضع
لها بالمزاج والتركيب فقد يقال ان الكاين يكون عنها ويدل بلفظة عن او لفظة من على ان الكاين مقوم منها كونا
عن الزاج والعفص كان المداد ويشبه ايضا ان يكون الصنف الاول يقال فيه لفظة عن بمعنى مرتب عن البعدية
وهذا المعنى كان النطفة او الخشب كان عنهما كان بمعنى انه كان بعد ما كانت على حال ثم انتقل منها شي
وقوم به الكاين الذي قيل انه كان عنها فما كان مثل النطفة والزاج فلا يقال فيه انه كان الشي الكاين
فلا يقال ان النطفة كانت انسانا او الزاج كان حبرا كما يقال ان الانسان كان كاتبا الا نوع من المجاز ويجوز
صار اي تغير واما كان مثل الخشب فقد يقال فيه كلا الوجهين فيقال عن الخشب كان سرير والخشب كان
سريرا وذلك لان الخشب من حيث هو خشب لا يفسد واما النطفة فيشبه الانسان من حيث تقبل
الكتابة ولكنه لم يخل شكلا لم يقبل شكل السرير فيشبه النطفة من حيث يستحيل الى الانسانية من حيث
انه يخلع من ذلك لكن يقال فيه عن ما دام الصنف اليه العدم كما يقال عن ... ان الغير الكاتب كان كاتبا والعدم

بالنحت

نقـ

نفسه لا يقع فيه اللبس في الامر للفظ عن فانه لا يعنى بغير الكاتب كان كاتبا وان عني كاتبا بغير الكاتب نعم

يعني بغير الكاتب نفس غير الكاتب بل الموضوع الموصوف بانه غير كاتب فربما قيل ذلك واما لفظة عن فيصح

استعمالها فيه دايما على اني لا اتشدد في هذا وما اشبهه فمعاني اللغات تختلف في اباحة هذه الاستعمالات و

حظرها بل اقول اذا عني بلفظة عن المعنيان اللذان ذكرناهما جاز حيث اجزنا ولم يجز حيث لم يجز وقد يذكر

في مثل هذا الموضع حال تشوق الهيولى الى الصورة وتشبيه الهيولى بالانثى وتشبيه الصورة بالذكر وهذا شي لست

افهمه اما الشوق النفساني فلا يختلف في سلبه عن الهيولى واما الشوق التسخيري الطبيعي الذي يكون انبعاثه

على سبيل الانسياق كما للحجر الى السفل ليستكمل بعد نقص له في اينه الطبيعي فذلك شوق ايضا بعيد عنه ولقد كان

يجوز ان تكون الهيولى مشتاقة الى الصورة لو كان هناك خلو عن الصور كلها او ملال صورة قارنتها او فقد القناعة

بما يحصل من الصور المكملة اياها نوعا وكان لها ان تتحرك بنفسها الى اكتساب الصورة كما للحجر في اكتساب

الاين ان كان فيها قوة محركة وليست خالية عن الصور كلها ولا يليق بها الملال للصورة الحاصلة فتعمل في نقضها

ورفضها فان حصول هذه الصورة ان كان موجبا للملال لنفسه فحصولها يوجب ان لا يشتاق اليها وان كان

لمدة طالت فيكون الشوق عارضا لها بعد حين لا امرا في جوهرها ويكون هناك سبب يوجبه ولا يجوز ايضا ان تكون غير

قانعة بما يحصل بل مشتاقة الى اجتماع الاضداد فيها فان هذا محال والمحال ربما ظن انه يشتاق اليه الاشتياق

النفساني واما الاشتياق التسخيري فانما يكون الى غاية في الطبيعة مكملة والغايات الطبيعية غير محالة ومع

هذا فكيف يجوز ان تكون الهيولى متحركة الى الصورة وانما ياتيها الصورة الطارية بسبب يبطل صورتها الموجودة

لا انها تكتسبها بحركتها ولو لم يجعلوا هذا الشوق للصورة المقومة التي هي كمالات اولى بل الى الكمالات الثانية

اللاحقة لكان تصور معنى هذا الشوق من المستعد فكيف وقد جعلوا ذلك شوقا لها الى الصور المقومة فهذه

اشيا يعسر علي فهم هذا الكلام الذي هو اشبه بكلام الصوفية منه بكلام الفلاسفة وعسى ان يكون غيري يفهم

هذا الكلام حق الفهم فليرجع اليه ولو كان بدل الهيولى بالاطلاق هيولى ما استكملت بالصورة الطبيعية حتى يحدث

من الصورة الطبيعية التي فيها لها انبعاثات نحو استكمالات تلك الصورة مثل ما للارض في التسفل وللنار

في التصعد لكان لهذا الكلام وجه ولكان مرجع ذلك الشوق الى الصورة الفاعلة واما على هذا الاطلاق

فلست افهمه **الفصل** الثالث في كيفية كون هذه المبادي مشتركة لما كان نظرنا هذا انما هو في المبادي

المشتركة فحق علينا ان ننظر في هذه المبادي الثلاثة المشتركة انها على اي نحو من النحوين المذكورين

تكون مشتركة لكنه سيظهر لنا ان من الاجسام ما هو قابل للكون والفساد واي منها ما هيولاه تستجد صورة

وتخلي صورة ومنها ما ليس قابلا للكون والفساد بل وجد تاما بالابداع فاذا كان كذلك لم تكن لها هيولى

مشتركة على النحو الاول من النحوين المذكورين فانه لا يكون هيولى واحدة تارة تقبل صورة الكائنات

الفاسدة وتارة تقبل صورة ما لا تفسد في طباعها ولا تكون هيولانية فإن ذلك مستحيل بل ربما جاز أن تكون
الهيولى المشتركة لبعض الأجسام وهي الأجسام الكائنة الفاسدة التي تتكون بعضها من بعض ويفسد بعضها إلى
بعض كالستين من حال الأربعة التي تسمى الأسطقسات اللهم إلا أن تجعل طبيعة الموضوع التي للصورة التي
ما لا تفسد والموضوع للصورة ما تفسد طبيعة واحدة في نفسها صالحة لقبول كل صورة إلا أن ما لا تفسد قد عرض لها مقارنة
الصورة التي لا ضد لها فيكون السبب في أنها لا تكون ولا تفسد من جهة صورتها التي لا نفوذ لمادتها حتى في
طباعها المادة المطاوعة فإن كان كذلك وبعيد أن يكون كذلك على ما نستبين بعد فيكون حينئذ هيولى مشتركة لا من جهة
بهذا الوجه والهيولى المشتركة بهذا الوجه سواء كانت مشتركة للطبيعيات كلها أو للكائنات الفاسدة منها
فإنها متعلقة بالإبداع وليست تكون من شيء وتفسد إلى شيء وإلا لكانت تحتاج إلى هيولى أخرى فيكون الحصول له
تلك متقدمة عليها ومشتركة وأما هل للطبيعيات مبدأ صوري مشترك بالنحو الأول من النحوين فليس يوجد لها
من الصور ما يتوهم أنه ذاك إلا الجسمية ويحتمل تصرف الأجسام في الكون والفساد إنما يكون فيما وراء الصورة فإن كان إنما
الجسمية يكون مثلاً الصورة الجسمية التي في الماء إذا استحال هواءً باقية بعينها في الهواء فيكون حينئذ للأجسام مبدأ صوري
مشترك لها بالعدد على هذه الصفة ووجد لها بعده أيضاً مبادئ صورية يختص كل واحد منها واحد منها فإن كان
الأمر ليس كذلك بل إذا فسدت المائية فسدت الجسمية التي كانت للهيولى في جملة فساد المائية وحدثت جسمية أخرى
بالعدد موافقة في النوع فلا يكون للأجسام مثل هذا المبدأ الصوري المشترك وسيظهر لك الحق من الأمرين في موضعه
ولو كان للأجسام مبدأ صوري بهذه الصفة أو لطبقة من الأجسام أو لجسم واحد صورة لا تفارق لكان ذلك المبدأ مدا لكل نوعه
الصوري مداوم الاقتران بالهيولى ولم يكن مما يكون ويفسد بل يتعلق أيضاً بالإبداع وأما العدم فواضح من حاله
أنه لا يجوز أن يكون من جملته عدم مشترك بهذا النحو الأول لأن هذا العدم هو عدم شيء من شأنه أن يكون وإن كان من شأنه
أن يكون لم يبعد أن يكون فحينئذ لا يبقى هذا العدم فحينئذ لا يكون مشتركاً وأما المشترك على النحو الثاني من المعنيين فإنما
قد يوجد في كل صنف من المبادي الثلاثة يكون مشتركاً للكائنات والمتغيرات إذ يشترك كلها في أن لكل منها مدا يوجد
هيولى وصورة وعدماً وهذا المشترك يبقى أنه لا يكون ولا يفسد على نحو ما يبقى للكليات أنها لا تكون ولا تفسد
ويبقى للكليات أنه لا يكون وقت في العالم هو أول وقت وجد فيه أول شخص أو عدة أوائل
أشخاص يحمل عليها ذلك الكلي وكان قبله وقت ليس ولا واحد منها موجوداً فيها تكون ولتفسد ما هاهنا
هذا فبهذا الوجه من الناس من يقول إن هذه المبادي المشتركة لا تتكون ولا تفسد وهم القوم الذين يوجبون
في العالم دائماً كوناً وفساداً وحركة ما دام العالم موجوداً والوجه الثاني أن ينظر إلى ماهيتها كماهية الإنسان ماهية ما
فيتأمل هل الإنسان مثلاً من حيث هو إنسان يكون أو يفسد فيوجد معنى أنه يكون ومعنى أنه يفسد ليس معنى فينظر هل
الإنسان من حيث هو إنسان فيسلب لا محالة عن ماهية الإنسان من حيث هو إنسان لأنه أمر يلزمه ليس داخلاً فيه

وإن لم يفسد مع ومن هو ليس يفضع منه الوجهان لم إلى الكلي لا يكون وإن لم يفسد إنه لا يكون له

فكذلك

فكذلك يقع في هذه المبادي المشتركة بالحيوانات فمن نحو الاشتراك المذكور ونظرنا ههنا في المبادي التي هي
من هذه الجملة ليس كلامنا ههنا في الجهة الاولى وسط هذا واما اذا قصدنا الى الاعيان الموجودة منها فههنا الهيولى
يكون ويفسد كالخشب للسرير والعفص للحبر والهيولى الاولى التي اشرنا اليها لا يكون ولا تفسد والزاج ص
انما هي متعلقة الحصول بالابداع واما الصورة فبعضها يكون ويفسد وهي التي في الكائنة الفاسدة
وبعضها لا يكون ولا يفسد وهي التي في المبدعات وقد يقال لها انها لا يكون ولا تفسد بمعنى آخر فانه ربما
قيل للصورة التي في الكائنة الفاسدة انها لا تكون ولا تفسد بمعنى انها غير مركبة من هيولى وصورة حتى
يكون ويفسد اذ يراد بالكون ح حصول صورة لموضوع ويكون الكائن مجموعهما وبالفساد ما يقابله واما
العدم فاذا كان كونه ان كان له كون هو حصوله بعد ما لم يكن وكان حصوله وجوده ليس وجود ما له
ذات حاصلة بنفسها بل كان وجوده بالعرض لانه عدم شيء معين في شيء معين هو الذي فيه قوته
فيكون له حكم الكون ايضا بالعرض ومن الفساد بالعرض فكونه هو ان يفسد الصورة عن المادة فيحصل
عدم بهذه الصفة وفساده ان يحصل الصورة فلا يكون ح العدم الذي بهذه الصفة موجودا ولهذا
العدم عدم بالعرض كما ان له وجودا بالعرض وعدمه هو الصورة لكن ليس قوام الصورة ووجودها هو
بالقياس اليه بل ذلك يعرض له باعتبار ما وقوام هذا العدم ووجوده هو بنفس القياس الى هذه
الصورة فكان عدم العدم اعتبارا ما يعرض للصورة من الاعتبارات الاضافية التي ربما عرضت للشيء الى غير النهاية
والقوة على العدم هي بهذه المنزلة لان القوة الحقيقية هي بالقياس الى الفعل ولا استكمال بالعدم ولا فعل و الاستكمال ص
حقيقة له ويجب لك ان تعرف ايضا ان هذه المبادي الثلثة اشتراكها على اي نحو يكون مشتركا فيها بالقياس الى
ما تحت كل واحد منها وما عسى يكون المشترك فانه يعظم علينا ما يقوله من يرى ان اسم كل واحد منها مشترك فانه
ان كان كذلك فيكون سعي الجماعة مقصودا على ان توجد المبادي الكثيرة ثلثة اقسام يعم كل اسم منها على نوع اسما
المبادي ويحتوي الاسامي الثلثة على الجميع فان هذا قد كان يمكن ان يكفي المهم فيه بان يصطلح نحن فيما بيننا
على اسماء ويتواطأ عليها ولو فعلنا ذلك او لم نفعله بل قبلنا ما فعلوه لم يكن في ايدينا الا اسماء ثلثة وما كان
يحصل لنا من معاني المبادي شيء البتة وبئس ما فعل من رضي بهذا النمط وليس يمكننا ايضا ان نقول ان كل واحد
منها يدل على ما يشتمله بالتواطؤ الصرف وكيف وقد يقع تحت كل واحد منها اصناف شتى من مقولات
شتى تختلف في معنى المبدئية بالتقدم والتأخر والاولى بل يجب ان يكون دلالتها دلالة التشكيك كدلالة و بالاولى ص
الوجود والمبدأ والوحدة وقد عرفنا الفرق بين المشكك وبين المتفق وبين المتواطئ في المنطق فجميع ما هو
اذن هيولى طبيعية مشترك في معنى انه ما شأنه ان يحصل له امر آخر في ذاته بعد ان لا يكون له وهو الذي
يكون منه الشيء فهو فيه لا بالعرض فربما كان بسيطا وربما كان مركبا بعد بسيط كالخشب للسرير وربما كان

الحاصل له صورة جوهرية وربما كانت هيئة عرضية وجميع ما يقال له انه صورة جوهرية فهو بالقياس الى الحاصل لا مثل هذا الامر المذكور
الذي يحصل منهما امر من الامور بهذا النحو من التركيب وجميع ما يقال له عدم فهو لا وجود مثل هذا الشى الذي سميناه
صورة فيما من شانه ان يحصل له وجميع نظرنا في الصورة ههنا واعتبارنا مبدائيتها مصروف الى كونه مبدا بانه احد
جزئي الكاين لا انه فاعل وان جاز ان تكون صورة فاعلا وقد كنا بينا ان الطبيعي لا يشتغل بالمبدا الفاعلي والغائي
المشتركين بالنحو الذي للامور الطبيعية كلها فحري بنا ان نشتغل بالمبدا الفاعلي المشترك للطبيعيات
التي بعده اذ قد فرغ من المبادي التي الاحرى بها ان يسمى مبادي اي المقومة للكاين او للجسم الطبيعي
فيجب ان نشتغل بالمبادي التي الاولى بها ان يسمى عللا ونعرف منها المبدا الفاعلي المشترك للطبيعيات
وهو الطبيعة الفصل الرابع في تعقب ما قاله برمانيدس ومالیسوس في امر مبادي الوجود واذ بلغنا
هذا المبلغ فقد يستحسن بعض الناس بنا ان نتكلم على المذاهب المستفيضة للقدماء في مبادي الطبيعيات
وقد جرت العادة بذكرها في ذكر العلم الطبيعي قبل الكلام في الطبيعة وتلك المذاهب مثل المذهب المنسوب
لمالیسوس وبرمانيدس ان الموجود واحد غير متحرك ثم يقول مالیسوس انه غير متناه ويقول برمانيدس
انه متناه ومثل مذهب من قال انه واحد غير متناه قابل للتكون اما ماء او نار او هواء او غير ذلك تتشعب منه ما يكون
عنها مائية وهوائية وغير ذلك ومثل المذاهب المذكورة في كتب المتقدمين وان نتكلم على النحو الذي ينقض به
مذهب مالیسوس وبرمانيدس فانا غير محصلين له ولا يمكننا ان نقف على غرضهما فيه ولا نظنهما بلغا
من السخف والغباوة هذا المبلغ الذي يدل عليه ظاهر كلامهما فلعلهما يعنيان في الطبيعيات وعلى كثرة المبادي لها مثل
قول برمانيدس هي ان الموجود هو الواجب الوجود الذي هو بالحقيقة موجود كما تعلم في موضعه وانه غير متناه و
لا متحرك ومعنى انه غير متناه هي القوة او انه متناه على معنى انه غاية ينتهي اليه كل شى والذي ينتهي اليه كل شى يحتمل انه متناه
من حيث انه ينتهي اليه او يشبه ان يكون غرضهما شيئا آخر وهو ان طبيعة الموجود بما هي طبيعة الموجود معنى واحد بالحد
او بالرسم وان ساير الماهيات هي غير نفس طبيعة الموجود لانها اشياء يعرض لها الوجود ويلزمها كالانسانية
فان الانسانية ماهية وليست نفس الموجود ولا الوجود جزءا لها بل الموجود خارج عن حدها لاحق لماهيتها كما بيناه في
مواضع اخر فيشبه ان يكون من قال انه متناه عنى انه محدود في نفسه ليس طبائع ذاهبة في الكثرة ومن قال
انه غير متناه عنى انه يعرض لاشياء غير متناهية وليس يخفى عليك بما تعلمه في مواضع اخر ان الانسان بما هو
انسان ليس هو الموجود بما هو موجود بل معناه خارج عنه وكذلك حال كل واحد واحد من الامور الداخلة في
المقولات بل كل شى منها موضوع للموجود ويلزمه الموجود فان لم يذهبا الى هذا وكابرا فليس يمكنني ان اناقضهما
وذلك لان القياس الذي يناقض به مذهبهما يكون لا محالة من مقدمات فلا يخلو اما ان تكون تلك المقدمات
اما في انفسها اظهر من النتيجة ولا اجد شيئا يكون اظهر من هذه النتيجة او يكون مسلمة عندهما وليس يمكنني ان

ومذهب من جعل المبادي غير متناهية العدد اما اجزاء لا تتجزى متشابهة في الشكل ... صغارا

بالارض والنار وجعل تركيب الكائنات منهما ...

عارض لها

الخرق

احوف الى تلك المقدمات ليسما نها بذان فانهان جوزا ان كتاب هذا الحق فمن يومنى اقدامهم على انكار بها

كل مقدمة من المقدمات التى يناقضان بها اخفى من النتيجة التى يراد بطلانها مثل ما يقال انه ان كان الموجود — المستعمل في القياس عليهما على انه احد كزامن المقدمات موجودا

جوهرا فقط فلا يكون متناهيا ولا غير متناه لان هذين الموجود عارضان للكم والكم عارض للجوهر فيكون ثم جوهر موجود

وكم موجود فيكون الموجود فوق اثنين وانت اذا تاملت وجدت التناهى مما يكفيه فى تحقق وجوده ان يكون — وعدد التناهى

وجد كم متصل وهو المقدار كما هو وبنا حاجة شديدة الى ان نبين ان المقدار المتناهى هو قائم فى مادة وموضوع

وانه ليس موجودا لا فى موضوع وهذا ليس مما يتبين بنفسه بل يحتاج فى ابانته الى تكلف يعتمد عليه مكتنف

يوخذ هذا مقدمة فى انتاج ما هو بين بنفسه وكذلك ما قالوه فى الجزء الذى لا يتجزأ وغير ذلك واما سائر القوم

فنشير الى اختلاف مذاهبهم فى هذا الموضع اشارة ما حقيقية ثم لنا فى مستقبل صناعة الكلام ما نقف منه على جلية الحال

فى رأيهم وقوفا شافيا فنقول الآن اما القائلون منهم بان المبدأ واحد ماء او هواء فيتوجه اليهم النقض من وجهين

احدهما من جهة انهم قالوا ان المبدأ واحد والثانى من جهة انهم قالوا ان ذلك المبدأ ماء او هواء فاما النقض عليهم

من جهة ان ذلك المبدأ هو ماء او هواء فالاخلق به الموضع الذى نتكلم فيه على مبادى الكائنات الفاسدات

لا على المبادى العامة فانهم وضعوا ذلك المبدأ مبدأ للكائنات والفاسدات ايضا واما الدلالة على خطأ قولهم

ان المبدأ واحد فهو ان مذهبهم يحيل الامور كلها متفقة فى الجوهر مختلفة فى الاعراض ويبطلون مخالفة الاجسام

بالفصول المنوعة وسيتضح لنا ان الاجسام تختلف بالفصول المنوعة واما القائلون بان المبادى التى تتكون

عنها هذه الكائنات غير متناهية فقد اعترفوا انهم لا علم لهم بالكائنات اذ مباديها غير متناهية فلا يحيطوا بها علما

فلا يحيطوا بما يتكون عنها فاذا لا سبيل الى معرفة الكائنات فكيف علموا ايضا ان مباديها غير متناهية واما

مناقضتهم من جهة تخصيصهم تلك الغير المتناهية بانها اجزاء لا تتجزى منثورة فى الخلاء وموجودة فى الخليط فان — الامور

المستعمل له من حيث ينظر فى مبادى الكائنات الفاسدة ايضا واذ قد بلغنا هذا المبلغ فلنختم هذا الفصل

وهذا الفصل واحق ان ذكرنا بالوصف فى شىء ان يثبت اثبت وفى شىء ان لا يثبت فلا يثبت الفصل

الخامس فى تعريف الطبيعة فنقول انه قد نجد من الاجسام التى قبلنا افعالا وحركات فنجد بعضها صادرة

عن اسباب خارجة عنها توجب فيها تلك الافعال والحركات مثل تسخن الماء وصعود الحجر وبعضها

يصدر عنها افعال وحركات صدورا عن انفسها غير ان يستند صدورها عنها الى سبب غريب

كالماء فانا اذا اسخناه ثم خلينا عنه يبرد بطباعه والحجر اذا اصعدناه ثم خلينا عنه يهبط بطباعه

وعسى ان يكون علمنا بالبرودة فى استحالتها بنا تاما والنطف فى تكونها حيوانات قريبا من هذا وتجد — الرطبة

ايضا الحيوانات تتصرف فى انواع حركاتها بارادتها ولا نرى ان قاسرا الهاما من خارج يعرفها

تلك التصاريف فيرتسم فى انفسنا تخيل ان الحركات وبالجملة الافعال والانفعالات الصادرة عن الاجسام

قد يكون بسبب خارج غريب وقد يكون عن ذاته لا عن خارج ثم الذي يكون عن ذاته لا عن خارج فنحن في اول النظر
نجوز ان يكون بعضه لازما طريقة واحدة لا ينحرف عنها ويكون بعضه مفتن الطرائق مختلف الوجوه ومع ذلك
يجوز ان يكون كل واحد من الوجهين صادرا بارادة وصادرا لا عن ارادة بل كصدور الرض عن الحجر اذا هبط و
٢٠ الاحراق عن النار المشتعلة فهذا ما يرتسم في انفسنا ثم ما يدرينا ان تكون هذه الاجسام التي لا نجد لها محركات
من خارج انما تتحرك وتنفعل عن محرك من خارج لا يدرك ولا ينفعل اليه بل عسى ان يكون مفارقا غير محسوس
او عسى ان يكون محسوس الذات غير محسوس التاثير اي غير محسوس النسبة التي بينه وبين المنفعل عنه
الدالة على انه موجب له كمن لم ير المغناطيس يجذب الحديد حسا او لم يعرف عقلا انه جاذب للحديد اذ ذلك
كالمتعذر ادراكه بطلب العقل فاذا راى الحديد يتحرك اليه لم يبعد ان يظن انه يتحرك اليه عن ذاته على انه من
الظاهر ان المتحرك لا يصح ان يكون متحركا بما هو جسم وانما يتحرك بقوة فيه لكنا نضع وضعا ويتسلمه الطبيعي
ويبرهن عليه الالهي ان الاجسام المتحركة هذه الحركات انما تتحرك عن قوى فيها هي مبادي حركاتها وافعالها
فمنها قوة تحرك وتغير ويصدر عنها الفعل على نهج واحد من غير ارادة وقوة كذلك مع ارادة وقوة
متفننة التحريك والفعل من غير ارادة وقوة متفننة التحريك والفعل مع ارادة وكذلك الحال في
جانب السكون فالاول من الاقسام هو كالحجر في هبوطه ووقوفه في الوسط ويسمى طبيعة والثاني
كالشمس في دورانها عند محصلي الفلاسفة ويسمى نفسا فلكية والثالث كالنبات في تكونه ونشوئه
ووقوفه فانه يتحرك لا بارادة حركات الى جهات شتى تفريعا وتشعيبا للاصول وتوريقا و
تطويلا ويسمى نفسا نباتية والرابع كالحيوان ويسمى نفسا حيوانية وربما قيل اسم الطبيعة على كل ما يصدر قوة م
عنها فعلها من غير روية واختيار حتى يكون العنكبوت انما تنسج بالطباع وكذلك ما يشبهها من
الحيوانات لكن الطبيعة التي بها الاجسام الطبيعية طبيعية والتي نريد ان نبحث عنها ههنا هي الطبيعة بالمعنى
الاول واما الحجة ما قيل ان الباحث عن اثباتها حقيق ان يهزا به واظن ان المراد بذلك ان الباحث عن
اثباتها وهو فاحص عن العلم الطبيعي يجب ان يستهزا به اذ يريد ان يبرهن من الصناعة نفسها على مبادئها واما
ان لم يرد هذا واراد ما هو مناسب لهذا بل اراد ان وجود هذه القوة بين بنفسه فهو محال اصغى اليه ولا اقول
به وكيف وقد يلزمنا كلفة شاقة في ان نثبت ان لكل متحرك محركا وقد يتجشم ذلك متقدما هذا الكلام
تجشما يعتد به فكيف يستهزى بمن يرى حركة ويلتمس الحجة على اثبات محرك لها فضلا عن ان يسلم محركا و
يجعله خارجا الا ان المعنى هو ان القول بوجود الطبيعة مبدا للعلم الطبيعي وليس على الطبيعي ان يكلم من
ينكرها وانما اثباتها على صاحب الفلسفة الاولى وعلى الطبيعي تحقيق ماهيتها وقد حدت الطبيعة بانها مبدا
اول لحركة ما تكون فيه وسكونه بالذات لا بالعرض ليس على انها يجب في كل شيء ان يكون مبدا الحركة والسكون

فلكيه صح

معا بل على انها مبدأ الكلام زاد اي يكون للشيء من الحركات ان كانت والسكون ان كان ثم مد البعض من ورد من بعد ان
استقر هذا الرسم وتوخى ان يزيد عليه زيادة فقال الذي هذا انما دل على فعل الطبيعة لا على جوهرها فانه انما يدل
على نسبتها الى ما يصدر عنها وكيف ان نزاد في حدها فيقال ان الطبيعة قوة سارية في الاجسام تفيد الصور
والخلق هي مبدأ لكذا وكذا ونحن مبتدئون بابانة معنى الرسم المأخوذ عن الامام الاول ثم نقبل على كفاية هذا
المتكلف للزيادة كلمة موضحين ان ما فعله ردي فاسد غير محتاج اليه ولا الى بدله فنقول ان معنى قولنا مبدأ
للحركة اي مبدأ فاعلي يصدر عنه التحريك في غيره وهو الجسم المتحرك ومعنى قولنا اول اي قريب لا واسطة
بينه وبين التحريك فعسى ان يكون النفس مبدأ البعض حركات الاجسام التي هي فيها ولكن بوسائط وقد ظن قوم
ان النفس تفعل حركة الانتقال بتوسط الطبيعة ولا ارى الطبيعة تستحيل محركة للاعضاء خلاف ما يوجبه ذاتها طاعة
النفس وتنفيذ
للنفس ولو استحالت الطبيعة كذلك لما حدث الاعياء عند تكليف النفس غير مقتضاها ولما جاذب مقتضى الطبيعة وان عنى بذلك ان النفس
الاعياء عند تكليف النفس
تحدث ميلا وبالميل تحرك فالطبيعة تفعل ذلك ايضا على ما ستسمع ذلك وكان مثل هذا الميل ليس هو تحرك
بل امر به تحريك المحرك فان كان للنفس متوسط في التحريك فذلك في غير التحريكات المكانية بل في تحريك
الكون والانماء واذا اريد ان لا يكون هذا الحد عاما للتحريك زيد فيه اول فان النفس قد تكون في المتحرك
وتحرك ما هو فيه تحريكا اما والاحالة ولكن لا اولا بل باستخدام الطبائع والكيفيات وتبين لك هذا الحد
وقوله ما هو فيه ليفرق بين الطبيعة والصناعة والقاسرات واما قوله بالذات فقد حمل على وجهين احدهما
هذا الاول بالقياس الى المحرك
بالقياس الى المتحرك والوجه حمله على الوجه الاول ان الطبيعة لا توسط تحرك لذاتها حين ما يكون لحال المحرك
لا لتسخير قاسر فيها فيستحيل ان لا تحرك ان لم يكن مانع حركة مباينة للحركة القاسرة وحمله على الوجه الثاني
ان الطبيعة تحرك لما تحركه عن ذاته لا لامر خارج وقوله لا بالعرض فقد حمل ايضا على وجهين احدهما بالقياس
الى الطبيعة والاخر بالقياس الى المتحرك والوجه حمله بالقياس الى الطبيعة لان الطبيعة مبدأ لما كان حركة
بالحقيقة لا بالعرض والحركة بالعرض مثل حركة الساكن في السفينة لحركة السفينة والوجه الثاني انه اذا حركت الطبيعة
نحاس
صنما فهي تحركه بالعرض لان تحريكها بالذات للنحاس لا للصنم فليس الصنم من حيث هو صنم متحركا بالطبيعة كالحجر
فكذلك لا يكون الطبيب طبيعة اذا عالج الطبيب نفسه وحرك الطبيب ما هو فيه لانه فيه لا من حيث هو مريض
بل من حيث هو طبيب فان الطبيب اذا عالج نفسه فبرأ لم يكن برؤه لانه طبيب ولكن لانه متعالج فانه
من حيث هو معالج لشيء ومن حيث هو متعالج شيء وذلك انه من حيث هو معالج صانع للعلاج عالم به ومن
حيث هو متعالج قابل للعلاج مريض فاما الزيادة التي رأى بعض الاحداث بالاولى ان يزيدها فقد فعل
باطلا فان القوة التي جعلها كالجنس في رسم الطبيعة هي القوة الفاعلية واذا حدت حدت بانها مبدأ الحركة

من اخر فى اخر ما نه اخو وليس معنى القوه الا مبدا التحريك يكون فى الشىء وليس معنى السريان الا الكون فى الشىء
وليس معنى التحليل والتشكيل الا داخلا فى معنى التحريك وليس معنى حفظ الخلق والاشكال الا داخلا فى التسكين
ولو كان هذا الرجل قال ان الطبيعه هى مبدا موجود فى الاجسام لتحريكها الى كمالاتها وتسكينها عليها هو مبدا اول
لحركه ما هو فيه وسكونه بالذات لا بالعرض لم يكن الا مكررا الاشيا كثيرة من غير حاجة اليها فكذلك اذا اورد
بدل طايفة من كلامه لفظا مفردا موازيا لتلك الطايفه فيكون قد كرر اشيا اكثرها وهو لا يشعر ومع ذلك فان
هذا المقدار لا يخل بهذا الرسم زعمه قد حسب انه اذا قال قوة فقد دل على ذات غير مضافه الى الشى و
ما يفعل فان المفهوم من القوه هو مبدا التحريك والتسكين لا غير والقوه لا ترتسم الا من جهة النسبه الاضافيه
فلا يكون ما ظنه حقا من انه قد هرب من ذلك بايراد القوه فاخذه هذا الرجل باطل فاسد ثم معنى قولنا فى الحد الاول
انه مبدا للحركه والسكون ليس يعنى المبدا الذى للحركه المكانيه دون المبدا الذى للحركه فى الكيف بل يعنى انه كل مبدا
لاى حركه كانت بالذات فهو طبيعه كالمبدا للحركه التى فى الكم والتى فى الكيف والتى فى المكان وفى غير ذلك ان كان حركه
وستسمع ذلك بعد اصناف الحركات فاما كونه مبدا للحركه فى الكم فهو حال الطبيعه الموجبه لزيادة التخلخل والانبساط فى الحجم
او التكاثف والانقباض فى الحجم فان هذا تحريك عن كميه الى كميه وان سبق ان يجعل النمو بالطبيعه ويطلق باسم الطبيعه
مع ذلك وما اخذ الطبيعه على احد المعانى المذكوره فاما كونه مبدا للحركه فى الكيف فمثل حال طبيعه الماء اذا عرض
للماء ان استفاد كيفيه غريبه ليست مقتضى طبيعته لكون البروده مقتضى طبيعته فان العايق اذا زال ردته طبيعته
الى كيفيته واحالته اليها وحفظته عليها وكذلك الابدان اذا ساءت امزجتها وقويت طبيعتها ردت الى المزاج
الموافق واما فى المكان فظاهر وهو مثل حال طبيعه الحجر اذا حركته الى اسفل وحال طبيعه النار اذا حركت النار الى فوق
واما كونه مبدا للحركه فى الجوهر فمثل حال الطبيعه التى تحرك الى الصوره معدة باصلاح الكيف والكم على ما يعلم واما
حصول الصوره منها فعسى ان لا يكون الطبيعه مفيدة اياها بل يكون مهيئة لها ويستفاد من موضع اخر والا ... يعلم
هذا من صناعه اخرى فهذا هو حد الطبيعه التى هى كالجنس ويطلق على كل واحد من الطبايع التى تحتها معناه (الفصل)
... فى نسبه الطبيعه الى الماده والصوره والحركه ان لكل جسم طبيعه وصورة ومادة واعراضا فطبيعته هى القوه
التى يصدر عنها تحركه او تغيره الذى يكون عن ذاته وكذلك سكونه وثباته وصورته هى ماهيته التى بها هو ما هو ومادته هى
المعنى الحامل لماهيته واعراضه هى الامور التى اذا تصورت مادته بصورته وتمت نوعيته لزمته او عرضت له
من خارج وربما كانت طبيعه الشى هى بعينها صورته وربما لم تكن اما فى البسائط فان الطبيعه هى الصوره بعينها فان طبيعه
الماء هى بعينها الماهيه التى بها الماء هو ما هو لكنها انما تكون طبيعه باعتبار وصورة باعتبار فاذا قيست الى الحركات والافعال
الصادره عنها سميت طبيعه واذا قيست الى تقويمها لنوع الماء وان لم يلتفت الى ما يصدر عنها من الاثار والحركات

سميت

سميت صورة وصورة الماء مثلا قوة اقامت هيولى الماء نوعا هو الماء وتلك غير محسوسة وعنها يصدر الآثار
المحسوسة من البرودة المحسوسة والثقل الذي هو الميل بالفعل الذي لا يكون للجسم وهو في حيزه الطبيعي فيكون
فعل الطبيعة مثلا في جوهر الماء اما بالقياس الى المادة التي عنه فالبرودة واما بالقياس الى المتأثر فيه المتشكل فالرطوبة
واما بالقياس الى الامكنة الغريبة فالتحريك وبالقياس الى الامكنة المناسبة فالتسكين وهذه البرودة والرطوبة
اعراض يلزم هذه الطبيعة اذا لم يكن هناك عائق وليس كل الاعراض تتبع الصورة في الجسم بل ربما كانت الصورة
معدة للمادة لان تنفعل عن سبب من خارج بعرض كالمعد لقبول الاعراض الصناعية واكثر من الاعراض الطبيعية واما
في الاجسام المركبة فالطبيعة كشيء من الصورة ولا تكون كنه الصورة فان الاجسام المركبة لا تصير هي ما هي بالقوة المحركة
لها بالذات الى جهة وحدها وان كانت لا بد لها في ان تكون هي ما هي من تلك القوة فكأن تلك القوة جزء من صورتها
وكأن صورتها تجتمع من عدة معان فتتحد كالانسانية فانها تتضمن قوى الطبيعة وقوى النفس النباتية والحيوانية والنطق
واذا اجتمعت هذه كلها نوعا من الاجتماع اعطت الماهية الانسانية واما كيفية نحو هذا الاجتماع فاولى ان يبين في
الفلسفة الاولى اللهم الا ان نعني بالطبيعة لا هذا الذي حددناه بل كل ما يصدر عنه افاعيل الشيء على اي نحو كان
على الشرط المشروط في الطبيعة او لم يكن فعسى ان يكون طبيعة كل شيء صورته ولكن غرضنا ههنا في اطلاق اسم
الطبيعة هو ما حددناه ومن هذه الاعراض ما يعرض من خارج ومنها ما يعرض من جوهر الشيء فقد يتبع بعضها المادة
كالسواد في الزنجي وآثار القروح وانتصاب القامة وقد يتبع بعضها الصورة كالذكاء والفرح وغير ذلك في
الناس وقوة الضحك فان هذه وان لم يكن بد في وجودها عن ان تكون مادة موجودة فان انبعاثها من الصورة
وابتداءها منها وستجد اعراضا تلزم الصورة وتنبعث منها او يعرض لها وجه آخر لا تحتاج الى مشاركة المادة وذلك
اذا تحقق لك علم النفس وقد تكون اعراض مشتركة تبتدي من الجنبتين جميعا كالنوم واليقظة وان كان قد يكون بعضها اقرب
الى الصورة مثل اليقظة وبعضها اقرب من المادة مثل النوم والاعراض اللاحقة من جهة المادة ربما بقيت بعد الصورة
كآثار القروح وسواد حبشي اذا مات فالطبيعة الحقيقية هي التي اومأنا اليها والفرق بينها وبين الصورة ما اشرنا
اليه والفرق بينها وبين الحركة اظهر لكن لفظ الطبيعة قد يستعمل على معان كثيرة اخرى فانه قد يقال منها هوية فيقال طبيعة
للمبدأ الذي ذكرناه ويقال طبيعة لما يتقوم به جوهر كل شيء ويقال طبيعة لذات كل شيء واذا اريد بالطبيعة ما يتقوم به
جوهر كل شيء كان بالحري ان يختلف فيها بحسب اختلاف المذاهب والآراء فمن مال الى ان يجعل الجزء
الاول من كل جوهر بان يتقوم به عنصرا وهيولى قال ان طبيعة كل شيء عنصره ومن رأى ان يجعل الصورة اولى
بذلك جعلها طبيعة للشيء وعسى ان يكون في اهل البحث قوم ظنوا ان الحركة هي المبدأ الاول لافاعيل الجواهر فجعلوها
فجعلوها طبيعة كل شيء ومن جعل طبيعة كل شيء صورته جعلها في البسائط ماهيتها البسيطة وفي المركبات المزاج

وستعلم بعد أن المزاج ما هو ونرشدك الآن إليه يسيرا فنقول إن المزاج هو كيفية تحصل من تفاعل كيفيات متضادة
في أجسام متجاورة وقد كان من القدماء من مال إلى الأوائل شديد الشغف بتفضيل المادة والقول بها وتصيرها
طبيعة ومنهم أنطيفون الذي يذكره المعلم الأول ويحكى عنه أنه اقتصر على أن المادة هي الطبيعة وأنها هي المقومة
للجواهر ويقول لو كانت الصورة هي الطبيعة في الشيء لكان السرير إذا عفن وصار بحيث ينبت غصنا وينبت
فرع سريرا وليس كذلك بل يرجع إلى طبيعة الخشب فينبت خشبا فكأن هذا الرجل رأى أن الطبيعة هي المادة
ولا كل مادة بل المحفوظة ذاتها في كل تغير كأنه لم يفرق بين الصورة الصناعية وبين الطبيعية بل لم يفرق
بين العارض وبين الصورة ولم يعرف أن مقوم الشيء يجب أن لا يكون منه بد عند وجود الشيء ليس أنه
الذي لا بد منه عند عدم الشيء ولا أيضا كذلك ويكون ثابتا عند عدم الشيء وما يغنينا أن يكون الشيء ثابتا في الأحوال
وجوده لا يكفي في أن يحصل الشيء بالفعل مثل هذا الذي هو الهيولى التي لا يفيد وجود الشيء بالفعل بل إنما يفيد
قوة وجوده بل الصورة هي التي تجعله بالفعل ألا ترى أن الخشب واللبن إذا وجدا كان للبيت وجود ما
بالقوة ولكن وجوده بالفعل مستفاد من صورته حتى لو جاز أن تقوم صورته لا في المادة لاستغنى عن المادة ثم هذا
الرجل إنما ذهب عليه أن للخشب صورة وإنما عنده الأبقى المحفوظ فإن كان هذا الذي يهمنا في مراعاة شرائط
كون الشيء طبيعة هو أن يكون مفيدا للشيء جوهريته فالصورة أولى بذلك ولما كانت الأجسام البسائط إنما
هي بالفعل بصورتها ولم تكن هي ما هي بموادها وإن لها اختلفت فبين أن الطبيعة ليست هي المادة وأنها في
البسائط هي الصورة وأنها في أنفسها صورة ثم الصورة ليست مادة بل عن المواد وأما في المركبات فغير خاف
عليك أن الطبيعة المحددة وحدها لا يعطي ماهيتها بل إذا اقترنت بها إلا أن يسمى صورتها الكاملة
طبيعة على سبيل الترادف فيكون الطبيعة يقع على هذه وعلى المادة بالاشتراك وأما الحركة فهي أبعد
من أن تكون طبيعة للأشياء فإنها كما يتضح طارئة في حال النقص وغريبة عن الجوهر **الفصل السابع** في الألفاظ
المشتقة من الطبيعة وبيان أحكامها ههنا ألفاظ تستعمل مشتقة من الطبيعة والطبيعي وما له الطبيعة وما بالطبيعة وما
بالطبع وما يجري المجرى الطبيعي فالطبيعة قد عرفتها وأما الطبيعي فهو كل منسوب إلى الطبيعة والمنسوب إلى الطبيعة
هو إما ما فيه الطبيعة وإما ما عن الطبيعة والذي فيه الطبيعة فالمصور بالطبيعة أو الذي الطبيعة كالجزء منه
وأما ما عن الطبيعة فالآثار والحركات وما أشبه ذلك من المكان والزمان وغيرها وأما ما له الطبيعة فهو الذي
له في نفسه مثل هذا المبدأ وهو الجسم المتحرك بطباعه والساكن بطباعه وأما ما بالطبيعة فهو كل ما وجوده بالفعل
عن الطبيعة أو هو بالفعل عن الطبيعة بالوجود الأول كالشخص من الطبيعة أو بالوجود الثاني كالأنواع
الطبيعية وأما ما بالطبع فهو كل ما يلزم الطبيعة كيف كان كان على حسب المقصد كالشخص وأنواع الجوهر

او لازماً لها كما للأعراض اللازمة والمادة. وأما ما يحرك الطبيعة مثل الحركات والسكونات التي توجبها الطبيعة
بنفسها لذاتها إلا خارجة عن مقتضاها والخارج عن مقتضاها [illegible] بسبب غريب [illegible] نفسها سبب
قابل فعلها وهو المادة. فإن [illegible] الطبيعة ولكنها [illegible]
أن سببها الطبيعة ولكن ليس لنفسها بل لعارض [illegible]
[illegible] على وجه جزئي [illegible] على وجه كلي [illegible]
على وجه كلي فربما كانت [illegible]
وأما غايته إلا في التصور بل لا وجود [illegible]
نوع والثاني ما يعقل من مبدأ بعض التدبير [illegible]
منها قوة موجودة [illegible]
منها هي ذاته [illegible]
شيء يجب أن يصغى إليه فإنه لا وجود [illegible]
[illegible]
[illegible]
غريب عن ذاته [illegible]
[illegible]
لا ينفصل عنها [illegible]
بالحد وليس كذلك الشعاع [illegible]
[illegible]
[illegible] لكن إن كانت طبيعة كلية من هذا الجنس فلا تجتمع على [illegible] عند [illegible]
الطبيعة [illegible] منها [illegible] الكل أو على أنها طبيعة [illegible] على نظامه
ولا يكون البتة طبيعة واحدة المهية سارية في الأجسام [illegible] فكذا [illegible] الطبيعة الكلية [illegible]
ثم تعلم أن أكثر ما هو خارج عن مجرى الطبيعة الجزئية ليس بخارج عن مجرى الطبيعة الكلية فإن الموت [illegible]
غير مقصود في الطبيعة الجزئية التي في زيد فهو مقصود في الطبيعة الكلية من وجوه منها أن تخلص النفس عن البدن
للسعادة في المعاد وهي المقصودة ومنها [illegible] البدن [illegible] اختلفت عليها الأسباب من الطبائع مثل الموت
الاختيار ومنها أن يكون لتقدم الأخرى حالهم في استحقاق الوجود حال هذا الشخص وجود فإنه لو خلد [illegible]

ابسع الاكوان مكان ولا قوت وفي قوة المادة فضل للاكوان وهم يستحقون مثل هذا الوجود وليس اولى بالعدم الدائم
من هو لا ر بالخلود فهذه وغيرها مقاصد في الطبيعة الكلية وكذا الاصبع الزائدة هي مقصودة في الطبيعة الكلية التي يقتضي
ان يكتسي كل مادة ما تستعد لها من الصورة ولا يعطل فاذا فضلت مادة تستحق الصورة الاصبعية لم تحرم ولم تضيع

الفصل الثامن في كيفية بحث العلم الطبيعي ومشاركته للعلوم الاخر ان كانت له شركة فاذ قد عرفت الطبيعة
وعرفت الامور الطبيعية فقد اتضح لك فضل ايضاح ان العلم الطبيعي عن اي الاشياء يبحث ولما كان المقدار
المحدود من لوازم هذا الجسم الطبيعي وعوارضه الذاتية اعني الطول والعرض والعمق الثلث زواياه وكان الشكل
من لوازم المقدار كان الشكل ايضا من عوارض الجسم الطبيعي ولما كان المهندس موضوعه المقدار فموضوعه
عارض من عوارض الطبيعي والعوارض التي يبحث عنها هو من عوارض هذا العارض فمن هذه الجهة تصير الهندسة
جزئية بوجه ما عند العلم الطبيعي لكن الهندسة انفردت لا تشارك الطبيعي في المسائل واما علم الحساب فهو ابعد
من المشاركة واشد انفصالا بل ههنا علوم اخرى كلية تحتها كعلم الاثقال وعلم الموسيقى وعلم الاكر المتحركة وعلم
المناظر وعلم الهيئة وهي اقرب مناسبة للعلم الطبيعي وعلم الاكر المتحركة البسيطة فموضوعه الكرة مع حركة والمتحركة شديدة
المناسبة للطبيعي لا تصالها ولكن اتصالها لا لذاتها بل بسبب مسافة او زمان فكانها نحو من بعد ثم
البراهين المورودة في علم الاكر المتحركة لا يستعمل فيها المقدمات الطبيعية البتة واما علم الموسيقى فموضوعه
النغم والازمنة وله مبادئ من علم الطبيعيات ومبادئ من علم الحساب وكذلك علم الاثقال وكذلك علم المناظر فانه
فان موضوعه مقادير منسوبة الى وضع ما من البصر وله مبادئ من الطبيعيات ومن الهندسة وهذه العلوم كلها
لا تشارك العلم الطبيعي في المسائل البتة وكلها تنظر في الاشياء التي لها من حيث هي ذوات كم ومن حيث
لها عوارض الكم التي لا توجب تصورها ومنها الكم ان يجعلها في جسم طبيعي فيه مبدأ حركة وسكون ولا يحتاج
الى ذلك واما علم الهيئة فموضوعه اعظم اجزاء موضوع علم الطبيعيات ومباديه طبيعية وهندسية اما الطبيعية
فمثل ان حركة الاجرام السماوية يجب ان تكون محفوظة على نظام واحد وما اشبه ذلك مما استعمل كثير منه في اول
المجسطي واما الهندسية فلا تخفى ويخالف سائر تلك العلوم في انه يشارك الطبيعي في المسائل ايضا فيكون
موضوع مسألة ما من موضوعات مسائل العلم الطبيعي والمحمول فيه ايضا عارض من عوارض الجسم
الطبيعي هو محمول ايضا في مسائل العلم الطبيعي مثل ان الارض كرية والسماء كرية وما اشبه ذلك فهذا العلم
كانه ممتزج من طبيعي ومن تعليمي لان التعليمي المحض مجرد لا في مادة البتة وكانه هذا موضوع لذلك المجرد في مادة
معينة لكن المقدمات المبرهن بها على المسائل المشتركة لصاحب الهيئة والطبيعي مختلفة اما مقدمات التعليمي
فرصدية مناظرية او هندسية واما مقدمات الطبيعي فماخوذة مما يوجبه طبع الجسم الطبيعي وربما خلط الطبيعي

فأدخل المقدمات التعليمية في براهينه وخلط التعليمي فأدخل المقدمات الطبيعية في براهينه فإذا سمعت الطبيعي يقول
أو لم الأرض كرية لم يكن فصل الكسوف القمري هلاليا فاعلم أنه قد خلط وإذا سمعت التعليمي يقول وأشرف الأجرام
لأشرف الأشكال وهو المستديرة أن أجزاء الأرض تتحرك إليه على الاستقامة وما أشبه ذلك فاعلم أنه قد خلط
وانظر كيف يختلف الطبيعي والتعليمي في البرهان على أن جرم العالم الأسفل كري أما التعليمي فيستعمل في بيان
ذلك ما يجد عليه حال الكواكب في شروقها وغروبها وارتفاعها عن الأفق وانخفاضها وأن ذلك لا يمكن
إلا أن يكون الأرض كرية والطبيعي يقول إن الأرض جرم بسيط فشكله الطبيعي الذي يجب عن طبيعته بعينه
مستحيل أن يكون مختلفا فيه فيكون في بعضه زاوية وفي بعضه خط مستقيم أو يكون بعضه على ضرب من الانحناء
والأخرى على خلافه فحدده وليس قد أتى بدلائل مأخوذة عن مناسبة المقابلات والأوضاع و
المحاذيات من غير أن يكون محتاجا إلى أن يكون فيها لعرض لقوة طبيعية موجبة فيها البتة وكذا الثاني قد
أتى بالمقدمات مأخوذة من مقتضى طبيعة الجسم الطبيعي بما هو طبيعي فإنه ليس يكون قد أعطى الآنية ولم يعط العلة
وأتى في إعطاء العلة واللمية والأعداد بما هي أعداد قد يوجد في الموجودات الطبيعية إذ يوجد فيها واحد
وواحد آخر وكون كل واحد منها واحدا ليس كونه ذاته إما ماء أو هواء أو نارا أو أرضا أو شجرا أو غير ذلك
بل الوحدة أمر لازم له خارج عن ماهيته واعتبار ذينك الواحدين من حيث هما في نحو من أنحاء الوجود معا
هو صورة الاثنينية في ذلك الوجود وكذلك في غير ذلك من الأعداد وهذا هو العدد والمعدود وقد يوجد في الموجودات
الغير المعدودة التي سيتضح أن لها إنية وقواما فليس العدد داخلا في العلم الطبيعي لأنه لا هو جزء ولا نوع من
موضوعه ولا هو عارض خاص به فماهيته لا يقتضي تعلقا لا بالطبيعيات ولا بغير الطبيعيات ومعنى التعلق أن يكون
وجوده خاصا بما قيل إنه متعلق به مقتضيا إياه بل هو مباين لكل واحد منهما بالقوام وبالحد ويحق أن كان ولا بد
بالموجود العام فيكون من الأمور اللازمة له فطبيعة العدد بحيث يصح أن يعقل مجردا عن المادة أصلا وأن ينظر
فيها من حيث هي طبيعة العدد وما يعرض لها من هذه الجهة نظرا مجردا عن المادة ثم قد يعرض لها أحوال ينظر فيها إلى
وتلك الأحوال لا يعرض لها إلا وقد وجب تعلقها بالقوام في المادة وإن لم يجب تعليقها بها بالحد لم يكن ما يخصصها
بمادة معينة فيكون النظر في طبيعة العدد من حيث هي كذلك نظرا رياضيا وأما أخذ و فإنها تشارك للمتعلقات
بالمادة وتباينها أما مشاركتها للمتعلقات بالمادة فلأن المقادير هي المعاني القابلة في المادة اللاحقة وأما مباينتها
فمن جهات منها أن ذلك ليس من الصورة الطبيعية ما يظهر من أمره في أول الأمر أنه لا يصح أن يحمل عارضا لكل مادة
اتفقت مثل الصورة التي للنار من حيث هي النار فإنها مستحيل أن توجد في المادة الحجرية من حيث هي على مزاجها
لا كالتقدير الذي يصح أن يحل المادتين جميعا وأي مادة كانت والصورة الإنسانية وطبيعتها فإنها مستحيلة

ان يوجد في المادة الخشبية وهذا امر لا يلزم الذهن في تحققه كثير تكلف بل يقرب مناله ومنها ما لا سبيل في بادي النظر
ان يوجد الا في مادة ما اتفقت مثل البياض والسواد واشباهها من هذا الجنس فان الذهن لا يستوحش من اخلائها
انه مادة ما اتفقت لكن العقل والنظر يوجب من بعد ان طبيعة البياض والسواد غير عارضة الا لمزاج ومستعد مخصوص
ولمن المستعد للتسود بمعنى التلون لا بمعنى التصبغ ليس هو بالبياض الذي بذلك المعنى لا مرئي مزاجه وغريزته
لكنها ولما كان كذلك فلا يتصور في الذهن ولا يوجد منها في الذهن الا مقارنا لامر ليس هو هو وذلك كالامر
مسطح او المقدار المباين للون بحق المعقول ثم قد تبين ذلك ايضا بهذا ان القسمان المذكوران في العرض هما
لان الذهن لا يقبل واحدا منهما الا وقد لحقته خاصية نسبة الى امر هو يقارن ذاته كالموضوع فان الذهن
اذا احضر صورة الانسانية لزم ان يحضر معها نسبة لها الى مادة ما مخصوصة لا تحتمل الا كذلك والبياض ايضا
اذا احضره التصور احضر معه انبساطا هو فيه هو صورته واي تصور يا فيها ان يتصور قدرا ومعلوم ان البياض
غير القدر يه ويحصل نسبة البياضية الى القدر يشبه نسبة شيء الى امر موضوع له المقدار يفارق هذين
الصنفين فيما يشتركان فيه اذ الذهن يتقبل المقدار على انه مجرد وكيف لا يقبله وهو محتاج الى استقصاء في
البحث حتى ينكشف له ان المقدار لا يوجد الا في مادة ويفارق القسم الاول لشيء يخصه وهو ان الذهن
اذا تكلف نسبة المقدار الى المادة لم يضطر ان يجد لها مادة مخصوصة ويفارق القسم الثاني بان
الذهن وان لم يضطر في تصور المقدار الا ان يحصل له مادة مخصوصة فالقياس والعقل لا يضطره اليها ايضا
اذ الذهن يستغني في نفس تصور المقدار عن تصوره في المادة والقياس لا يوجب ايضا ان يكون للمقدار
اختصاص بمادة نوعية معينة لان المقدار لا يفارق شيئا من المواد فليس ما يكون خاصة بمادة ومع ذلك
فهو مستغن في التوهم والتحديد عن المادة وقد ظن ان البياض والسواد هذا حكمهما ايضا وليس كذلك فانه
لا التصور التخيلي ولا الرسوم ولا الحدود المعطاة لها تغني عن ذلك اذا حقق واستقصي وانما يجرد الذهن معنى الجزء
وهو ان المادة ليس جزء قوامهما كما هي جزء قوام المركب لكنها جزء حدهما وكثير من الاشياء يكون جزء حد الشيء
ولا يكون جزء من قوامه اذا كان حده يتضمن نسبة ما الى شيء خارج عن وجود الشيء وقد شرح هذا المعنى
في كتاب البرهان ومن صناعة الحساب وصناعة الهندسة صناعتان لا تحتاجان في اقامتها البراهين الى ان تستوفيا
المادة الطبيعية او يأخذا مقدمات تتعرض للمادة بوجه لكن صناعة الكرة المتحركة واشد منها صناعة الموسيقى
واشد منها صناعة المناظر واشد منها صناعة الهيئة تأخذ المادة او شيئا من عوارض المادة وذلك لانها تبحث
عن احوالها في الصورة انه يأخذه وذلك لان هذه الصناعات اما ان تبحث عن عدد لشيء او مقدار او شكل
في شيء والعدد والمقدار والشكل عوارض لجميع الامور الطبيعية وتعرض مع العدد والمقدار اللواحق الذاتية

أيضا بالعدد والمقدار فإذا أريد أن يبحث عما يعرض من أحوال العدد والمقدار في أمر من الأمور الطبيعية لزم ضرورة
أن يلتفت إلى ذلك الأمر الطبيعي وكانت الصناعة الطبيعية صناعة بسيطة والصناعة التعليمية التي هي حساب
صرف وهندسة صرفة صناعة بسيطة ويتولد ما بينهما صنائع مركبة موضوعاتها من صناعة ومحمولات المسائل فيها
من صناعة وإذا كان بعض العلوم المنسوبة إلى الرياضية مما يحوج الذهن إلى التفات نحو المادة فكأنها
بينه وبين الطبيعيات فكيف ظنك بالعلم الطبيعي نفسه وما أفسد ظن من يظن أن الواجب أن يشتغل
في العلم الطبيعي بالصورة ويخلى عن المادة أصلا.

الفصل التاسع في تعريف أشد الجهل إهمالا للطبيعي

في بحثه قد رفض بعض الطبيعيين ومنهم المنطيقيون مراعاة أمر الصورة رفضا كليا واعتقدوا أن المادة
هي التي يجب أن تحصل وتعرف فإذا حصلت إن حصلت فما بعد ذلك أعراض ولواحق غير متناهية لا تنضبط
ويشبه أن تكون هذه المادة التي يقتصرون عليها هؤلاء نظرهم إلى المادة المتجسمة المنطبعة دون الأولى فكأنهم
عن الأولى غافلون وربما احتج بعض هؤلاء ببعض الصنائع وقايس بين الصناعة الطبيعية وبين الصناعة
المهنية فقال إن مستنبط الدرة وما عليه من صورتها والذي يظهر لنا أن هذا الرأي افتقادا وإهمالا
الوقوف على حصائل الأمور الطبيعية ونوعياتها التي هي صورتها ومناقضة صاحب المذهب نفسه
فإنه إن أقنعه الوقوف على الهيولى الغير المصورة فقد قنع من العلم بمعرفة شيء لا وجود له بالفعل
بل كأنه أمر بالقوة ثم من أي الطرق يسلك إلى إدراكه إذ قد أعرض عن الصور والأعراض معا
والصور والأعراض هي التي تحاذينا إلى إثباته فإن لم يقنعه الوقوف على الهيولى الغير المصورة
ورام للهيولى صورة تمثل صورة المائية أو الهوائية أو غير ذلك فلا محيص عن النظر في الصورة وظنه أن
مستنبط الحديد ليس موضوع صناعته هو الحديد بل هو غاية في صناعته وموضوعه الأجسام المعدنية التي
يكتسب منها بالمعرفة والتذويب وفعل ذلك هو صورة بناء عليه ثم تحصيل الحديد هو غاية صناعته وهو موضوع لصنائع
أخرى أربابها لا يعنيهم مصادفة الحديد عن التصرف فيه بإعطائه صورة أو عرضا وقد قام بإزاء هؤلاء
طائفة أخرى من الناظرين في علم الطبيعة فاستخفوا بالمادة أصلا وقالوا إنها إنما قصدت في الوجود ليظهر
فيها الصورة بآثارها وأن المقصود الأول هو الصورة وأن من أحاط بالصورة علما فقد استغنى عن الالتفات
إلى المادة إلا على سبيل شروع فيما لا يعنيه وهؤلاء أيضا مسرفون في جنبة إطراح المادة كما أولئك
كانوا مسرفين في جنبة إطراح الصورة ونحن بعد ما نقولون في العلوم الطبيعية على ما أومأنا إليه قبل
هذا الفصل فقد قنعوا بأن يجهلوا المناسبات التي بين الصورة وبين المواد إذ ليس كل صورة مساعدة
لكل مادة ولا كل مادة متمهدة لكل صورة بل تحتاج الصورة النوعية الطبيعية في أن تحصل موجودة في الطبائع

مستنبط الحديد غير مضطر إلى الصورة فان صح

الا مواد نوعية متخصصة بصور لاجلها استمر استعداد ما لهذه الصورة وكم من عرض انما يحصل عن الصورة لجنس مادته
واذا كان العلم التام الحقيقي هو الاحاطة بالشيء كما هو وما يلزمه وكانت ماهية الصورة النوعية انها مفتقرة
الى مادة معينة او لازم لوجودها وجود مادة معينة فكيف يستكمل علمنا بالصورة اذا لم يكن هذا من حالها
متحققا عندنا او كيف يكون هذا من حالها متحققا عندنا ونحن لا نلتفت الى المادة ولا مادة اعم اشتراكا
فيها وابعد عن الصورة من المادة الاولى في علمنا الطبيعيات وانها بالقوة كل شيء يكتسب علما بان الصورة التي
في مثل هذه المادة اما واجب زوالها كما في ذوات الغير مثلا او ممكن غير موثوق به واي معنى اشرف من المعاني
التي من حقها ان يعلم من معنى حال الشيء في وجود نفسه وانه وثيق او قلق بل الطبيعي مفتقر في براهينه و
محتاج في استتمام صناعته الى ان يكون محصلا الاحاطة بالصورة والمادة جميعا لكن الصورة يكسبه علم
هوية الشيء بالفعل اكثر من المادة والمادة تكسبه العلم بقوة وجوده في اكثر الاحوال ومنهما جميعا يستتم
العلم بجوهر الشيء لو حصل لنا منهما في توقيف اصناف علل علم من الاربع قد استعملنا فيما سلف اشارات
دلت على ان للجسم الطبيعي علة عنصرية وعلة فاعلية وعلة صورية وعلة غائية فحري بنا الآن ان نعرف احوال هذه
العلل فنستفيد منها شهور سلوك السبيل الى معرفة المعلولات الطبيعية اما ان الكل كائن فاسد او الكل
واقع في الحركة او الكل ما هو مؤلف من مادة وصورة علل موجودة وانها هذه الاربع لا غير فامر لا يتكلفه
نظر الطبيعيين وهو الى الالهي واما تحقيق ماهيتها والدلالة على احوالها وصفا فامر لا يستغني عنه الطبيعي فنقول
ان العلل الذاتية للامور الطبيعية قد تقال لها ~~مبادئ~~ الحركة في الجزء والصورة والفاعلة والغاية على ان الامور الطبيعية
تدرك للمبدأ الحركة في آخر غيره من جهة ما هو آخر ونعني بالحركة ههنا كل خروج من قوة الى فعل في مادة وهذا المبدأ
هو الذي يكون سببا لاحالة غيره وتحريكه من قوة الى فعل والطبيب ايضا اذا عالج نفسه فانه مبدأ الحركة
في آخر بانه آخر لانه انما يحرك العليل غير طبيب من جهة ما هو عليل وهو انما يعالج من جهة ما هو هو اعني من جهة ما هو
طبيب واما معالجته وقبول العلاج وتحركه بالعلاج فليس من جهة ما هو هو اي من جهة ما هو طبيب بل من جهة
ما هو عليل ومبدأ الحركة اما مهيئ واما متمم والمهيئ هو الذي يصلح المادة كتحريك النطفة في الاحالات
المعدة والمتمم هو الذي يعطي الصورة ويشبه ان يكون الذي يعطي الصور المقومة للانواع الطبيعية
خارجا عن الطبيعيات اذ ليس على الطبيعي ان يحقق ذلك بعد ان يضع ان ههنا مهيئا وههنا معطي
صورة ولا شك ان المهيئ مبدأ الحركة والمتمم ايضا هو مبدأ الحركة لانه المخرج بالحقيقة من القوة الى الفعل
وقد يعد المعين والمشير في مبادئ الحركة اما المعين فيشبه ان يكون جزءا من مبدأ الحركة كان مبدأ الحركة
جملة الاصل والمعين الا ان الفرق بين الاصل والمعين ان الاصل يحرك لغاية له والمعين يحرك لغاية ليست له

اي الفاعل والمادة والصورة

بل لاصلها والغاية ليست نفس غاية الاصل الى صلاحه بالتحريك بل غاية القوى كشكرها واجزائها واما المشير فهو مبدأ الحركة
بتوسطها فانه سبب للصورة النفسانية التي هي مبادئ الحركة ولما كان مرادا فهو مبدأ المبدأ فهذا هو المبدأ
الفاعلي بحسب الامور الطبيعية واما اذا اخذ المبدأ الفاعلي لا بحسب الامور الطبيعية بل بحسب الوجود نفسه كان له
معنى اعم من هذا وكان كل ما هو سبب لوجود مباين لذاته من حيث هو مباين ومن حيث يستفيد تلك الوجود فاعلا علة
فاعلية ولنقل الان في المبدأ المادي فنقول ان المبادئ المادية تشترك في معنى وهي انها في طباعها حاملة
لامور غريبة عنها ولها نسبة الى ما تركب منها ومن تلك الماهيات ولها نسبة الى تلك الماهيات نفسها مثلا
ان الجسم له نسبة الى المركب اي الى الابيض ونسبة الى البسيط اي الى البياض ونسبته الى المركب نسبة
علة ابدا لانه جزء من قوام المركب والجزء في ذاته اقدم من الكل ومتقدم لذاته واما نسبته الى تلك الامور
فلا تعقل الا على اقسام ثلثة اما ان يكون لا يتقدمها في الوجود ولا يتأخر عنها اعني لا هو محتاج الى الآخر
في التقوم ولا الآخر ذلك الامر محتاج اليها في التقوم والقسم الثاني ان يكون المادة محتاجة الى مثل ذلك
الامر في التقوم بالفعل وان لم يكن متقدما عليها في الوجود الذاتي كان وجود ما ليس متعلقا بالمادة
بل بمبادئ اخرى ولكنه يلزمها اذا وجد ان تقوم مادته ويجعلها بالفعل كان كثيرا من الاشياء يكون تقومه بشيء
ويلزمه بعد تقومه ان يقوم شيئا آخر لكنه ربما كان ما يقومه مقارنه لذاته وربما كان تقديمه مجانبا له في ذاته
ومثل هذا الامر يسمى صورة والقسط في تقوم المادة بمقارنته ذاته او هو كل المقوم القريب وبيان ذلك
في الفلسفة الاولى والقسم الثالث هو ان يكون المادة متقدمة في ذاتها وحاصلة بالفعل واقدم من ذلك
الشيء ويقوم ذلك الشيء وهذا الشيء هو الذي يسمى عرضا بالتخصيص وان كنا ربما سمينا جميع هذه المباينات
اعراضا فيكون القسم الاول يوجب اضافة المعية والقسمان الآخران اضافة تقدم وتأخر لكن في الاول
منها المتقدم هو الصورة وفي الثاني منها المتقدم المادة والقسم الاول ليس يحفظ الوجود وكان له
مثال فهو النفس والمادة الاولى اذا اجتمعا في تقويم الانسان واما القسمان الآخران فقد اخبرنا عنهما
مرارا وللمادة مع المكون عنها التي هي جزء منه وجه وفيه نوع آخر من اعتبار المناسبة ويصلح ايضا ان ينقل هذه
المناسبة الى الصورة فان المادة قد يكفي وحدها في ان يكون لها الجزء المادي لما هو ذو مادة وذلك في صنف
من الاشياء وقد لا يكفي ما لم ينضم اليها مادة اخرى فيجتمع منه ومن المادة الاخرى كالمادة الواحدة لتمامية صورة
الشيء وذلك في صنف من الاشياء كالعقاقير للمعجون والكيفيات للبدن واذا كان مثل هذا انما يحصل منها
الشيء بان يكون نسبها نحو ما فاما ان يكون بحسب الاجتماع فقط كاشخاص من الناس للعسكر والمنازل للمدينة واما
بحسب الاجتماع والتركيب معا فقط كاللبن والخشب للبيت واما بحسب الاجتماع والتركيب والاستحالة كالاسطقسات

للكائنات فان الاسطقسات لا يكفي نفس اجتماعها ونفس تركيبها بالتماس والتلاقي وقبول الشكل لان يكون
منها الكائنات بل بان ينفعل بعضها في بعض ويفعل بعضها في بعض وتستقر لها كيفية متشابهة تسمى مزاجا ثم
يستعد للصورة النوعية ولهذا ما كان الترياق وما اشبهه اذا اختلطت اخلاطه واجتمعت وتركبت لم يكن ترياقا
بعد ولا لصورة الترياقية الا ان ياتي عليه مدة في مثلها ينفعل بعضه في بعض ويفعل بعضها في بعض بكيفياتها فتستقر لها
كيفية واحدة كالمتشابهة في جميعها فيصدر عنها فعل بالمشاركة وهذه فان صورتها الذاتية تكون ثابتة محفوظة والاعراض
التي بها يتفاعل التفاعل الاستحالة تتغير وتستحيل استحالة فان ينقص كل افراط يكون في كل مفرد منها الا ان تستقر
فيها كيفية الغايات انقص مما في الغالب وقد جرت العادة بان يقال المقدمات نسبتها الى النتيجة حيث كل
لمناسبة المواد والصور والاشبه ان يكون صورة المقدمات شكلها وتكون المقدمات بشكلها شبيهة كل السبب
الفاعل فانها كسبب فاعل للنتيجة والنتيجة من حيث هي نتيجة شيء خارج عنها لكنهم لما وجدوا الحد الاصغر والاكبر اذا التأما
حصلت النتيجة وقد كانا قبل ذلك في القياس فوقع الظن بان في القياس موضوع النتيجة فيخطى ذلك الا ان ظن ان الغالط
نفسه موضوع النتيجة لكن الحد الاصغر والحد الاكبر طبيعتهما موضوعتان لصورة فانهما موضوعان لصورة النتيجة وليسا
في الحد الاصغر والحد الاكبر موضوعتان بان يكونا حد اصغر وحد اكبر وليستا موضوعتين للنتيجة لان كل واحد منهما
اذا كان على نمط من النسبة الا انه كان حد اكبر وحد اصغر وذلك النمط هو ان ينسبا معا بالفعل نسبة معينة الى
الاوسط ولن يكون لهما الى النتيجة نسبة الا الشيء بالقوة واذا كانا على نمط اخر كانا موضوعين للنتيجة بالفعل وذلك النمط
هو ان ينسب كل واحد منهما الى الاخر نسبة الحمل والوضع او التقدم والتقديم بعد نسبة كانت لهما مع ذلك فليس
ايضا على ما هو في القياس حد اكبر او اصغر هو بالقوة موضوع النتيجة بل الاخر بل هو فليس يمكن ان يقول شيئا واحدا
بالعدد يعرض له ان يكون موضوعا لكونه حد اكبر وحد اصغر وموضوعا لكونه جزء النتيجة فلست افهم فكيف ينبغي
ان يجعل المقدمات موضوعة للنتيجة واذا قسنا المادة الى ما عنها يحدث فقد يكون المادة مادة لقبول الكون
وقد يكون لقبول الاستحالة وقد يكون لقبول الاجتماع والتركيب وقد يكون لقبول التركيب والاستحالة معا
فهذا ما نقوله في العلة المادية واما الصورة فقد يقال للماهية التي اذا حصلت في المادة قومتها نوعا ويقال صورة لنفس
النوع ويقال صورة للشكل والتخطيط خاصة ويقال صورة لهيئة الاجتماع كصورة العسكر وصورة المقدمات
المقترنة ويقال صورة للنظام المستحفظ كالشريعة ويقال صورة لكل هيئة كيف كانت ويقال صورة لحقيقة كل شيء
كان جوهرا او عرضا ويفارق النوع بان هذا قد يقال للجنس الاعلى وربما قيل صورة للمعقولات المفارقة للمادة
والصورة المأخوذة احد المبادي هي بالقياس الى المركب منها ومن المادة انها جزء له يوجبه بالفعل في
شيئه والمادة جزء لا يوجبه بالفعل فان وجود المادة لا يكفي في كون الشيء بالفعل بل في كون الشيء بالقوة

فليس يتشيء هو ما هو بمادته بل بوجود الصورة يصير الشيء بالفعل وأما تقوم الصورة للمادة فعلى نوع آخر والعلة
قد يكون بالقياس إلى جنس أو نوع وهذه الصورة التي تقوم المادة وقد يكون بالقياس إلى الصنف وهي الصورة
التي قد قامت المادة دونها نوعا وهو طار عليها كصورة شكل السرير والبياض بالقياس إلى جسم أبيض
وأما الغاية فهي المعنى الذي لأجله تحصل الصورة في المادة وهو الخير الحقيقي والخير المظنون فإن كل تحريك
يصدر عن فاعل لا بالعرض بل بالذات فإنه يروم به ما هو خير بالقياس إليه فربما كان بالحقيقة وربما كان
بالظن فإنه إما أن يكون كذلك أو يظن به كذلك. فصل الفصل الحادي عشر في مناسبات العلل الفاعل
من جهة سبب للغاية وكيف لا يكون كذلك والفاعل هو الذي يحصل الغاية موجودة والغاية من جهة سبب
الفاعل وكيف لا يكون كذلك وإنما يفعل الفاعل لأجلها وإلا لما كان يفعل فالغاية تحرك الفاعل إلى أن يكون
فاعلا ولهذا إذا قيل لم ترتاض فنقول لنصح فيكون هذا جوابا كما إذا قيل لم صححت فنقول لأني ارتضت ويكون
جوابا والرياضة سبب فاعلي للصحة والصحة سبب غائي للرياضة ثم إن قيل لم يطلب الصحة فقيل لأرتاض لم يكن جوابا
صحيحا عن مذاق الاختيار ثم إن قيل لم يطلب الرياضة فقيل لكي أصح كان الجواب صحيحا والفاعل ليس علة لصيرورة
الغاية غاية ولا لماهية الغاية في نفسها ولكن علة لوجود ماهية الغاية في الأعيان وفرق بين الماهية والوجود كما علمته
والغاية علة لكون الفاعل فاعلا فهو علة له في كونه علة وليس الفاعل علة للغاية في كونها علة وهذا تستقصيه في الفلسفة
الأولى ثم الفاعل والغاية كأنهما مبدآن غير قريبين من المركب المعلول فإن الفاعل إما أن يكون مهيئا للمادة فيكون
سببا لأنه إيجاد المادة القريبة من المعلول لا سببا قريبا من المعلول أو يكون معطيا للصورة فيكون سببا لأنه إيجاد الصورة
القريبة والغاية سبب الفاعل فإنه فاعل وسبب الصورة والمادة بتوسط تحريكه الفاعل للمركب فالمبادئ
القريبة من الشيء هي الهيولى والصورة ولا واسطة بينهما وبين الشيء بل هما علتان على أنهما جزآن يتقومان به
بلا واسطة وإن اختلف تقويم كل واحد منهما فكان هذا علة غير العلة التي هي تلك لكنه ربما عرض أن كانت
المادة علة بواسطة وبغير واسطة معا من وجهين أما المادة فإذا كان المركب ليس نوعا بل صنفا
وكانت الصورة لا التي تختص باسم الصورة بل هيئة عرضية فتكون المادة متقومة لذات ذلك النوع
الذي تقوم ذلك الصنف من حيث هو صنف فيكون علة ما للعلة لكنه وإن كان كذلك فمن حيث المادة جزء
من المركب وعلة مادية فلا واسطة بينهما وأما الصورة فإذا كانت الصورة صورة حقيقية ومن مقولة الجوهر
وكانت تقوم المادة بالفعل والمادة علة للمركب فيكون هذه الصورة علة لعلة المركب لكنه وإن كان كذلك فمن
حيث الصورة جزء من المركب وعلة صورية فلا واسطة بينهما فالمادة إذا كانت علة علة المركب فليس من حيث
هي علة مادية للمركب والصورة إذا كانت علة علة المركب فليس من حيث هي علة صورية للمركب وقد يتفق أن يكون

ماهية الفاعل والصورة والغاية واحدة فيكون هي التي يعرض لها ان تكون فاعلا وصورة وغاية كما في الاب لتكون
الصورة الانسانية من النطفة وليس ذلك كل شيء من الاب بل صورة الانسانية وليس الحاصل في النطفة
الا الصورة الانسانية وليست الغاية التي يتحرك اليها النطفة الا الصورة الانسانية لكنها من حيث يتقوم مع
المادة نوع الانسان فهي صورة ومن حيث ينتهي اليها حركة النطفة فهي غاية ومن حيث يبتدي تركيبها منها فهي فاعلة
فاذا قيست الى المادة والمركب كانت صورة واذا قيست الى الحركة كانت غاية مرة وفاعلة مرة اما غاية
فباعتبار انها الحركة وهي الصورة التي في الابن واما فاعلة فباعتبار ابتداء الحركة وهي الصورة التي في الاب

الفصل [illegible] عشر في اقسام احوال العلل ان كل واحد من العلل قد يكون بالذات وقد يكون بالعرض
وقد يكون قريبا وقد يكون بعيدا وقد يكون خاصا وقد يكون عاما وقد يكون جزئيا وقد يكون كليا وقد يكون بسيطا
وقد يكون مركبا وقد يكون بالقوة وقد يكون بالفعل وقد يتركب بعض هذه مع بعض ولنصور هذه الاحوال
اولا في العلة الفاعلية فنقول ان العلة الفاعلية بالذات هو مثل الطبيب اذا عالج والنار اذا اسخنت
وهو ان يكون العلة مبدا لذات ذلك الفعل واحد من حيث هي مبدا له والعلة الفاعلة بالعرض ما خالف
ذلك وهو على اصناف من ذلك ان يكون الفاعل يفعل فعلا ويكون ذلك الفعل مزيلا لضد مانع فعل ضد فيفعل
الضد الاخر فينسب اليه فعل الضد الاخر مثل السقمونيا اذا برد باسهال الصفراء ويكون الفاعل مزيلا لمانع شيء
عن فعله الطبيعي وان لم يكن يوجب مع المنع ضدا مثل مزيل الدعامة عن هدف فاتفق انه انهدم الهدف ومنه
ان يكون الشيء الواحد معتبرا باعتبارات لانه ذو صفات ويكون من حيث له واحدة منها مبدا بالذات
لفعل فلا ينسب اليها بل الى بعض المقارنة لها كما يقال ان الطبيب يبني اي الموضوع الذي للطبيب هو بان فيبني
لانه بان لا لانه طبيب او يوجد الموضوع وحده غير مقترن بتلك الصفة فيقال ان الانسان يبني ومن ذلك ان يكون
الفاعل بالطبع او بالارادة متوجها الى غاية ما فيبلغها او لا يبلغها لكن يعرض معها غاية اخرى مثل الحجر يشج
وانما عرض له ذلك لانه بذاته يهبط فاتفق ان وقعت هامة في ممره فاثر عليها شدخا وشجا وقد يقال
للشيء انه فاعل بالعرض وان كان ذلك الشيء لم يفعل اصلا الا انه اتفق ان يكون في الاكثر الامر يتبع حضوره
امر محمود او محذور فيعرف بذلك فيحسب قرينة ان كان يتبعه امر محمود تيامن به او يستحب بعد ما كان
يتبعه امر محذور ويتطير منه ويظن ان حضوره سبب لذلك الخير او لذلك الشر واما الفاعل القريب فهو الذي
لا واسطة بينه وبين المفعول مثل الوتر لتحريك الاعضاء والبعيد هو الذي بينه وبين المفعول واسطة مثل
النفس لتحريك الاعضاء واما الفاعل الخاص فهو الذي انما يفعل عن الواحد منه واحد ما شيء بعينه مثل الدواء
الذي شفاه وزيد في بدنه والفاعل العام فهو الذي يشترك في الانفعال عنه اشياء كثيرة مثل الهواء المؤثر لاشياء

[illegible]

كثيرة وإن كان هذا وسطاً وأما الجزئي فهو أما العلة الشخصية لمعلول شخصي كهذا الطبيب لهذا العلاج أو العلة النوعية لمعلول
نوعي مساوٍ له في مرتبة العموم والخصوص مثل الطبيب للعلاج وأما الكلي فأن يكون تلك العلة غير موازية لمعلولها بإزائه
من المعلول بل أعم مثل الطبيب لهذا العلاج أو الصانع للعلاج وأما البسيط فأن يكون صدور الفعل عن قوة
فاعلية واحدة مثل الدفع والجذب في القوى البدنية وأما المركب فأن يكون صدور الفعل عن عدة قوى إما
متفقة النوع كعدة يحركون سفينة أو مختلفة النوع كالجوع الكائن عن القوة الجاذبة والحاسة وأما الذي
بالفعل فمثل النار بالقياس إلى ما اشتعلت فيه وأما الذي بالقوة فمثل النار بالقياس إلى ما لم تشتعل فيه
ويصح اشتعالها فيه والقوة قد تكون قريبة وقد تكون بعيدة والبعيدة كقوة الصبي على الكتابة والقريبة كقوة
الكاتب المقتني للملكة الكتابية على الكتابة وقد يمكنك أن تركب بعض هذه مع بعض وقد علمنا أن ذلك
ونحو هذه الاعتبارات أيضاً في المبدأ المادي فأما المادة بالذات فهي التي لأجل نفسها تقبل الشيء
مثل الدهن للاشتعال وأما التي بالعرض فعلى أصناف من ذلك أن توجد المادة مع الصورة مضادة للصورة
ويزول لحلول ما يوجد مع الصورة الزائلة مادة للصورة الحادثة كما يقال إن الماء موضوع للهواء والنطفة موضوعة
للإنسان والنطفة ليست موضوعة بما هي نطفة لكن للنطفية مبطل عند كون الإنسان أو يوجد الموضوع مع صورة
ليست داخلة في كون الموضوع موضوعاً وإن لم تكن ضد الصورة الأخرى المقصودة فيجعل موضوعاً مثل
قولنا إن الطبيب يتعالج فإنه ليس إنما يتعالج من حيث هو طبيب ولكن من حيث هو عليل فالموضوع للعلاج هو العليل
لا الطبيب وأما الموضوع القريب فمثل الأعضاء للبدن والبعيد مثل الأخلاط بل الأركان والموضوع الخاص
فمثل جسم الإنسان بمزاجه لصورته والعام مثل الخشب للسرير وللكرسي ولغيره وفرق بين القريب والخاص فقد يكون
السبب المادي قريباً وعاماً مثل الخشب للسرير والموضوع الجزئي مثل هذا الخشب لهذا الكرسي أو هذا الجوهر
لهذا الكرسي والعام مثل الخشب لهذا أو الجوهر لهذا الكرسي والموضوع البسيط فمثل الهيولى للأشياء كلها و
الخشب عند الحس للخشبيات والمركب مثل الأخلاط للبدن ومثل العقاقير للترياق والموضوع بالفعل مثل
بدن الإنسان لصورته وبالقوة مثل النطفة لها أو الخشب المعد بالصناعة لهذا الكرسي وههنا أيضاً يكون
القوة قريبة وقد تكون بعيدة وأما هذه الاعتبارات من جهة الصورة فالصورة التي بالذات مثل شكل
الكرسي للكرسي والتي بالعرض مثل البياض أو السواد له وربما كان نافعاً في الذي بالذات مثل صلابة الخشب
لقبوله شكل الكرسي وربما كانت الصورة بالعرض وبسبب الحركة كحركة الساكن في السفينة فإنه
لأن ساكن السفينة متنقل ومتحرك بالعرض والصورة القريبة مثل التربيع لهذا المربع والبعيدة مثل ذي الزاوية
له والصورة الخاصة كالحيوانية وهو مثل حد الشيء أو فصل الشيء أو خاصة الشيء والعامة فلا يفارق

الكلية وهو مثل الجنس للنوع والصورة البسيطة مثل صورة الماء والنار الذي هو صورة لم تتقوم من عدة صور والمركبة
مثل صورة الانسان التي تحصل من عدة قوى وصور تجتمع والصورة بالفعل معروفة والصورة بالقوة من وجه ما هي القوة
مع العدم واما اعتبار هذه العلة من جهة الغاية فالغاية بالذات هي التي تنحوها الحركة الطبيعية او الارادية لاجل نفسها كالخير
مثل الصحة للدواء والغاية بالعرض على اصناف فمن ذلك ما يقصد ولكن لا لاجله مثل دق الدواء لا لاجل شرب الدواء
لا لاجل الصحة وهذا هو النافع او المظنون نافعا والاول هو الخير او المظنون خيرا ومن ذلك ما يلزم الغاية او يعرض لها
اما ما يلزم الغاية فمثل الاكل غايته السقوط وذلك لازم للغاية لا غاية بل الغاية كف الجوع واما ما يعرض للغاية فمثل الجمال
للرياضة فان الصحة قد يعرض لها الجمال وليس الجمال هو المقصود بالرياضة ومن ذلك ما يكون الحركة متوجهة لا اليه فيعارضها
هو مثل الشجة للحجر الهابط ومثل من يرمي طيرا فيصيب انسانا وربما كانت الغاية الذاتية موجودة معها وربما لم توجد واما
الغاية القريبة فكالصحة للدواء والبعيدة فكالسعادة للدواء واما الغاية الخاصة فمثل لقاء زيد صديقه فلانا واما العامة
فكاسهال الصفراء لشرب الترنجبين فانه غاية لشرب السقمونيا ايضا واما الغاية الجزئية فكقبض زيد على فلان الغريم
المقصود وكان له عنده شيء واما الكلية فكالانتصاف من الظالم مطلقا واما الغاية البسيطة فمثل الاكل للشبع والمركبة فمثل لبس الحرير
للزينة والجمال وتحصيل العشق وهذا بالحقيقة غايتان واما الغاية بالفعل والغاية بالقوة فمثل الصورة بالفعل والصورة بالقوة
واعلم ان العلة بالقوة بازاء المعلول بالقوة فما دام العلة بالقوة علة فالمعلول بالقوة معلول ويجوز ان يكون كل واحد منهما
بالفعل ذاتا اخرى مثل ان يكون العلة انسانا والمعلول خشبا فيكون الانسان نجارا بالقوة والخشب منجورا بالقوة ولا يجوز
ان يكون ذات المعلول موجودا والعلة معدومة البتة والذي يشكل في هذا من امر البناء وبقائه بعد الباني فيجب ان يعلم ان البناء
ليس يبقى بعد الباني على ان البناء معلول الباني فان معلول الباني هو تحريك اجزاء البناء الى الاجتماع وهو لا يبقى بعده واما ثبات
الاجتماع وحصول الشكل فيثبت عن علل موجودة اذا فسدت فسد البناء وتحقيق هذا المعنى وما يجري مجراه مما سلف موكول
الى الفلسفة الاولى فليرجع به الى ما هناك

الفصل الثالث عشر في ذكر البخت والاتفاق والاختلاف فيهما

وايضاح حقيقة حالهما واذ قد تكلمنا على الاسباب وكان البخت والاتفاق وما يكون من تلقاء نفسه قد ظن بها انها من الاسباب
يجري بنا ان لا نغفل امر النظر في هذه المعاني وانها هل هي في الاسباب او ليست في الاسباب وان كانت فكيف هي في
الاسباب واما القدماء الاقدمون فقد كانوا اختلفوا في امر البخت والاتفاق ففرقة انكرت ان يكون للبخت والاتفاق
مدخل في العلل بل انكرت ان يكون لها معنى في الوجود البتة وقالت انه من القبيح ان نجد للاشياء اسبابا موجبة وامورا مشاهدة
فنعدل عنها ونحيلها على ان يكون علة وربما لها علة مجهولة من البخت والاتفاق فان الذي يرى انه عثر على كنز حيث كان يحفر
البئر والقول بان البخت السعيد قد لحقه ولم نر فيه فائدة فكذلك جزموا القول بان البخت الشقي قد لحق ولم
يلحقه هناك بخت البتة بل كل من يجر الى الدفن ثيابه ومن يمثل على زلق في شفير زلق عنه وينقلون ان فلانا لما خرج

فيغرق

الى السوق ليتسوق فلقي فيه غريما له فظفر بحقه فذلك من فعل البخت وليس كذلك بل ذلك لانه قد توجه الى مكان به غريمه
وله حس بصر فراه قالوا وليس وان كان غايته في نحو وجه غير هذه الغاية يجب ان لا يكون الخروج الى السوق سببا حقيقيا
للظفر بالغريم فانه يجوز ان يكون لفعل واحد غايات شتى بل اكثر الافعال كذلك لكنه يومن ان يجعل المستعمل لذلك الفعل
احدى تلك الغايات غاية فيجعل الاخرى بوضعه لا في نفس الامر وهي في نفس الامر غاية يصلح ان ينسبها غاية ويرفض
ما سواها وليس لو كان هذا الانسان شاعرا بقدوم الغريم هناك فخرج يريده فظفر به لم يقل ان ذلك واقع منه بالبخت بل قيل ما عداه
انه بالبخت او بالاتفاق فيرى ان جعل احد الامور التي يؤدي اليها نحو وجه غاية يصرف الخروج عن ان يكون في نفسه سببا لما هو
سببه وكيف يظن ان ذلك يتغير بجعل جاعل هذه الاقاويل بينة وقد قام بازائهم طائفة اخرى عظموا امر البخت جدا وتشعبوا
فرقا فقائل منهم ان البخت سبب الهي مستور يرتفع عن ان يدركه العقول حتى ان بعض من يرى راي هذا القائل جعل
البخت محل الشيء الذي يتقرب اليه ويأله الله لعبادته وامر فبنى له هيكل واتخذ باسمه صنم يعبد على نحو ما يعبد عليه
الاصنام وفرقة قدمت البخت من وجه على الاسباب الطبيعية فجعلت كون العالم بالبخت وهذا هو ذيمقراطيس وشيعته
فانهم يرون ان مبادي الكل اجرام صغار لا تتجزى لصلابتها ولعدمها الخلا وانها غير متناهية بالعدد ومبثوثة في
خلا غير متناهي القدر وان جوهرها في طباعه متشاكل وباشكالها مختلف وانها دائبة الحركة في الخلا فيتفق ان يتصادم منها
جملة فتجتمع على هيئة فيكون منه عالم وان في الوجود عوالم مثل هذا العالم غير متناهية بالعدد مرتبة في خلا غير متناه ومع
ذلك فيرى ان الامور الجزئية مثل الحيوانات والنباتات كائنة لا بالاتفاق وفرقة اخرى لم تقدم على ان تجعل العوالم
بكليته كائنا بالاتفاق ولكنها جعلت الكائنات متكونة عن المبادي الاسطقسية بالاتفاق فما اتفق ان كان هيئة اجتماعه
على نمط يصلح للبقاء والنسل بقي ونسل وما اتفق ان لم يكن كذلك لم ينسل وانه قد كان في ابتداء النشوء ربما يتولد حيوانات
مختلطة الاعضاء من انواع مختلفة وكان يكون حيوان نصفه ايل ونصفه عنز وان اعضاء الحيوان ليست هي على ما هي عليه
من المقادير والخلق والكيفيات لاغراض بل اتفقت كذلك مثلا قالوا ان الثنايا حادة لتقطع والاضراس عريضة
لتطحن بل اتفق ان كانت المادة تجتمع على هذه الصورة واتفق ان كان هذه الصورة نافعة في مصالح البقاء فاستفاد
الشخص بذلك بقاء وربما اتفق له من آلات النسل نسلا لا ليحفظ به النوع بل اتفاقا فنقول ان الامور منها ما هي دائمة
ومنها ما هي في اكثر الامر مثل ان النار في اكثر الامر تحرق الحطب اذا لاقته وان الحجر من جهة الى السفل في اكثر
الامر يميل اليه ومنها ما ليس دائما ولا في اكثر الامر والامور التي تكون في اكثر الامر هي التي لا تكون في الاقل الا وتكونها
اذا كانت لا يخ اما ان يكون عن اطراد في طبيعة السبب اليها وحده او لا يكون كذلك فان لم يكن كذلك فاما ان يحتاج
السبب الى قرين من سبب او شريك او زوال مانع او لا يحتاج فان لم يحتج اليه لم يخرج السبب الى قرين فليس كونها
عن السبب اولى منها لا كونها اذ ليس في نفسه ما هو لا فيه وحده ما ينافيه وفي مقارن له ما يرجح الكون على اللاكون

فيكون كون هذا الشيء عن الشيء ليس دائما ولا على الاكثر فاذن ان لم يجتمع هذا الشرط المذكور
وجب ان يكون مطردا انجعه اليه الا ان يعوق عائق او يعارض معارض ولمعارضته ما يختلف في الاقل ويجب من ذلك
انه اذا لم يعق عائق ولم يعارض معارض وسلمت طبيعته ان يستمر الى نحوه فيكون الفرق بين الدائم والاكثري
ان الدائم لا يعارضه معارض البتة وان الاكثري يعارضه معارض ويتبع ذلك ان الاكثري بشرط رفع الموانع ودوام
العوارض واجب وذلك في الامور الطبيعية ظاهر وفي الامور الارادية ايضا فان الارادة اذا صحت وتمت قوى
الاعضاء للحركة والطاعة ولم يقع سبب مانع او سبب ناقض للعزيمة وكان المقصود من شأنه ان يوصل اليه فيتبين
انه يستحيل ان لا يوصل اليه واذا كان الدائم من حيث هو الدائم لا يقال انه كائن بالبخت فالاكثري ايضا لا يقال انه كائن
بالبخت فان مرجحه في مثل حكمه نعم اذا عورض وصرف وربما قيل لما انصرف عن وجهه كائن بالبخت او بالاتفاق
وانت تعلم ان الناس لا يقولون لما يكون اكثر عن سبب واحد بعينه او دائما انه كائن اتفاقا او بالبخت
وقد بقي لنا ما يكون بالتساوي وما يكون على الاقل والامر مشتبه في الكائن بالتساوي انه هل يقال فيه انه
اتفق اتفاقا وكائن بالبخت او لا يقال وقد اشترط متأخرو المشائين ان ما يكون بالاتفاق والبخت فانما يكون
في الامور الاقلية الكون على اسباب خاصة والذي رسم لهم هذا النهج لم يشترط ذلك بل اشترط ان لا يكون
دائما ولا اكثريا وانما دعى المتأخرين الى ان جعلوا الاتفاق متعلقا بالامور الاقلية دون المساوية صور الاحوال
وذلك في الامور الارادية فانهم رأوا المتأخرين يقولون ان الاكل واللا اكل والمشي واللا مشي وما يشبه ذلك
هي الامور التي يتساوى الصدور عن مباديها ثم اذا مشى ماش او اكل آكل بارادة لم يقل انه اتفق ذلك واما
نحن فلا نستصوب زيادة اشتراط ما اشترطه بعضهم ونتبين بطلان قولهم بشيء يسير وهو ان الشيء لو اخذ متمكنا
بقياس واعتبار اكثريا بل واجبا وبقياس الى واعتبار آخر ممكنا متساويا بل اقليا اذا اشترط فيه شرائط
واعتبرت احوال صار واجبا مثل ان يشترط ان المادة في كون كف الجنين فضلت عن المصروف منها
الى الاصابع الخمس والقوة الالهية الفائضة في الاجسام صادفت استعدادا تاما في مادة طبيعية لصورة
مستحقة وهي اذا صادفت ذلك لم تعطلها عنها فيجب هناك ان تخلق اصبع زائدة فيكون هذا الباب وان كان
هو اقلي الامكان ونادرا بالقياس الى الطبيعة الكلية فليس اقليا ونادرا بالقياس الى الاسباب التي
ذكرناها بل هو واجب ولعل الاستقصاء في البحث يبين لنا ان الشيء ما لم يجب لم يوجد عن اسبابه ولم يخرج عن
طبيعة الامكان لم يوجد عنها ولكن بيان هذا واشباهه هو الى الفلسفة الاولى فاذا كان الامر على هذا فغير بعيد
ان يكون طبيعة واحدة بالقياس الى شيء اكثرية وبالقياس الى شيء اقلية ومتساوية فان البعد ما بين الاكثري
والمتساوي اقرب من البعد ما بين الاكثري والواجب والاقلي ثم الاكل والمشي اذا قيسا الى الارادة وفرضت

الارادة

الإرادة حاصلة خرجا من حد الإمكان إلى التساوي إلى الأكثري وإذا خرجا من ذلك لم يصح أن يقال إنهما اتفاقا وكانا
بالبخت وأما إذا لم يتفقا فإن الإرادة إذا نظر إليها نفسها في وقت تساوي كون الأكل ولا كونه فيصح أن يقال
وجعلت عليه فاتفق أن كان الأكل وذلك بالقياس إلى الدخول لا إلى الإرادة وكذلك قول القائل على ما وقفه واتفق
أن كان يمشي لعينه واتفق أن كان قاعدا فإن هذا كلام متعارف مقبول ومع ذلك صحيح وبالجملة إذا كان الأمر
الكائن في نفسه غير منقطع ولا متوقع أو ليس دائما ولا أكثريا فصالح أن يقال للسبب المؤدي إليه إنه اتفاق
أو بخت وذلك إذا كان من شأنه أن يؤدي إليه وليس مؤديا إليه لا دائما ولا أكثريا وأما إذا لم يكن مؤديا إليه
البتة ولا موجبا له مثل قعود فلان عند كسوف القمر فلا يقال إن قعود فلان إنما اتفق أن كان سببا لكسوف القمر بل
يصح أن يقال إنما اتفق أن كان معه فيكون القعود لا سببا للكسوف بل سببا بالعرض للكون مع الكسوف وليس
الكون مع الكسوف هو الكسوف وبالجملة إذا كان الشيء ليس من شأنه أن يؤدي إلى الشيء البتة فليس سببا
اتفاقيا له إنما يكون سببا اتفاقيا إذا كان من شأنه أن يؤدي إليه وليس دائما ولا في أكثر الأمر حتى
لو فعل الفاعل ما يجري عليه من حركات الأكل ونحوه لم يصح أن يجعل غاية كما لو فعل الخارج إلى السوق أن
الغريم في الطريق يصح أن يجعل غاية وكان خروجه خارجا عن حد التساوي وإن قيل لأن خروج العارف بحصول الغريم
في جهة مخرجه يؤدي في أكثر الأمر إلى مصادفته وأما خروج الغير العارف من حيث هو غير عارف فربما أدى وربما
لم يؤد وإنما يكون اتفاقا بالقياس إلى الخروج لا بشرط زائد ويكون غير اتفاقي بالإضافة إلى الخروج بشرط زائد
وقد بان من هذا أن الأسباب الاتفاقية تكون من أجل شيء إلا أنها أسباب فاعلية لها بالعرض والغايات
غايات بالعرض فهي إذن من جملة الأسباب التي بالعرض والاتفاق سبب من الأمور الطبيعية والإرادية بالعرض ليس
دائم الإيجاب ولا أكثري الإيجاب وهو فيما يكون من أجل شيء ليس له سبب أوجبه بالذات وقد يعرض أمور تعد
ونسبت إلى الاتفاق مثل تخطيط القدم على الأرض عند الخروج إلى أخذ الغريم فإن ذلك وإن لم يقصد فضروري
في المقصود لكن قد يقال لم يقل أنا رأينا أن كذا كان باتفاق ولم يكن الأمر أكثريا كقول القائل لم قصدت فلانا لقصد
حاجة كذا فاتفق أن وجدته في البيت ولا يمنعه من هذا القول كون زيد في أكثر الأمر في البيت فالظاهر أن هذا القائل
إنما يقول ذلك لا بحسب الأمر في نفسه بل بحسب اعتقاده فيه فإنه إذا كان أغلب ظنه أن زيدا ينبغي
أن يكون في البيت فلا يقول إن ذلك اتفق بل إن لم يجده يقول إن ذلك اتفق ولكن إنما يقول هذا إذا كان تساوي
عنده في ظنه في ذلك الوقت وفي ذلك الحال أنه كائن في البيت أو غير كائن فيكون ظنه في ذلك الوقت
يحكم بالتساوي دون الأكثري فالواجب ولو كان بالقياس إلى الوقت المطلق أكثريا وقد يظن في كثير من الأمور
الطبيعية النادرة الوجود مثل الذهب النابت على وزن من الأوزان أو الياقوتة التي ورثت للمقدار المشهور أنه

موجود بالاتفاق لانه اقلي وليس كذلك فان كون الشي في الاقل انما دخل الشي في الاتفاق لانه اذا قيس الى
الوجود المطلق بل اذا قيس الى السبب الفاعل له فكان وجوده عنه اقليا والسبب الفاعل لهذا الذهب و
الياقوت انما صدر عنه ذلك لقوته ولوجدان المادة الوافرة واذا كان كذلك فيصدر مثل هذا الفعل عن ذاته
دايما او في اكثر الامر صدورا طبيعيا ونقول ان السبب الاتفاقي قد يجوز ان يتادى الى الغاية الذاتية وقد يجوز
ان لا يتادى مثل الرجل اذا خرج متوجها الى متجره فلقي غريمه اتفاقا فربما انقطع بذلك عن غايته الذاتية وربما
لم ينقطع بل توجه نحوها ووصل اليها والحجر الهابط اذا شج راسا فربما وقف وربما هبط الى مهبطه فان وصل
الى غايته الطبيعية فيكون بالقياس اليها سببا ذاتيا وبالقياس الى الغاية العرضية سببا اتفاقيا و
بالقياس الى الغاية الذاتية باطلا كقولهم شرب الدواء ليسهل فلم يسهل فكان شربه باطلا والغاية
العرضية بالقياس اليها يكون اتفاقا وقد يظن انه قد يكون ويحدث امور لا لغاية بل على سبيل العبث ولا يكون
اتفاقيا كالولوع باللحية وما اشبه ذلك وليس كذلك وسنبين في الفلسفة الاولى ما حقيقة الامر فيها ثم الاتفاق
اخص من البخت في لغتنا هذه فان كل بخت وليس كل اتفاق بختا وكانهم لا يقولون بخت الا لما يؤدي
الى شي يعتد به ومبداه ارادة عن ذي اختيار من الناطقين البالغين فان قالوا لغير ذلك كما يقال للعود
الذي يشق بعضه لمسجد وبعضه لكنيف ان نصفه منه سعيد ونصفه منه شقي فهو مجاز واما ما مبداه طبيعي فالاولى
انه كاين بالبخت بل عسى ان يخص باسم الكاين من تلقاء نفسه الا اذا قيس الى مبدا ارادي فان الامور
الاتفاقية قد تجري على مصادمات تحصل بين شيئين او اشياء وكل مصادمة فاما ان يكون فيها كلا المصادمين
متحركين الى تصادمهما او يكون احدهما ساكنا والاخر متحركا اليه فانه اذا اسكن كلاهما على حال غير التصادم
الذي كانا عليه لم ينتج ما بينهما تصادم واذا كان كذلك فجايز ان يتفق حركتان من مبدا احدهما طبيعي
والاخر ارادي يتصادمان عند غاية واحدة يكون بالقياس الى الارادي خيرا يعتد به او شرا يعتد به
فيكون بختا له ولا يكون بالقياس الى الحركة الطبيعي بختا له وفرق بين رداة البخت وسوء التدبير فان سوء
التدبير هو اختيار سبب في اكثر الامر غير مودي الى غاية مذمومة ولكن يكون عند متوليها السيئ البخت يودي اليه
والشي الميمون هو الذي قد تكرر حصول اسباب مسعدة بالبخت عند حضوره والشي المشوم هو الذي تكرر
حصول اسباب مشقية بالبخت عند حضوره فيتشوم من حضور الاول عودا ما اعتيد تكرره من الخير ومن حضور
الثاني عودا ما اعتيد تكرره من الشر وقد يكون للسبب الواحد الاتفاقي غايات اتفاقية غير محدودة ولذلك
لا يتحرز عن الاتفاق التحرز عن الاسباب الذاتية ولتنقاد بامره التقاود.. الفصل الرابع عشر
في بعض حجج من اخطا في باب الاتفاق والبخت ونقض مذاهبهم واذ قد بينا ماهية الاتفاق ووجوده يجري بنا

البر

أن نسير إلى نقض حجج المذاهب الفاسدة في باب الاتفاق وإن كانت الأولى أن نؤخر هذا البيان إلى ما بعد الطبيعة
وإلى الفلسفة الأولى فإن المقدمات التي نأخذها في هذا البيان أكثرها مصادرات لكنا اعتدنا في هذا الراجح
وفي بعض ما سلف الأولى مجرى العادة. فنقول أما المذهب المبطل للاتفاق أصلاً المحتج بأن لكل شيء يوجد له سبب
معلوم ولا يضطر إلى إضافة سبب هو الاتفاق فإن احتجاجه ليس ينتج المطلوب لأنه ليس إذا وجد لكل شيء سبب لم يكن
للاتفاق وجود بل كان السبب الموجب للشيء الذي لا يوجبه على الدوام أو الأكثر هو السبب الاتفاقي من حيث
هو كذلك وأما قوله إنه قد يكون للشيء الواحد غايات كثيرة فإن المعنى لطيفه لاشتراك الاسم في الغاية فإن الغاية
قد يقال لما ينتهي إليه الشيء كيف كان ويقال لما يقصد بالفعل والمقصود بالطبيعة محدود والمقصود بالإرادة الذاتية محدود
ولكن نعني بالغايات الذاتية ههنا هذا وقوله ليس يجب أن يصير الغاية غير غاية بالجعل حتى إذا جعل الظفر بالغريم غاية
صار الأمر غير بختي وإن جعل الحصول إلى الدكان غاية صار الأمر بختيا فإن الجواب عنه أن قوله إن الجعل لا يغير الحال
في هذا الباب غير مسلم ألا ترى أن الجعل يجعل الأمر في أحدهما أكثريا وفي الآخر أقليا فإن الشاعر بمقام الغريم
الخارج إليه للظفر به من حيث هو كذلك فإنه في أكثر الأمر يظفر به وغير الشاعر الخارج إلى الدكان من حيث هو كذلك
فإنه ليس في أكثر الأمر يظفر بغريمه فإن كان الجعل المختلف يختلف له حكم الأمر في الأكثرية وغير الأكثرية فكذلك
يختلف له حكم الأمر في أنه اتفاقي أو غير اتفاقي وأما ديمقراطيس الذي يجعل تكون العالم بالاتفاق ويرى الكائنات
تكون بالطبع فيما يكتنف وراءه هو أن يبين له مهية الاتفاق وأنه غاية عرضية لأمر طبيعي أو إرادي بل أو قسري
والقسر منتهٍ إلى طبيعة أو إرادة فإنه يستظهر أن القسر على قسر إلى غير النهاية فيكون الطبيعة والإرادة
في ذاتها أقدم من الاتفاق فيكون السبب الأول للعالم طبيعة أو إرادة على أن الأجرام التي يقول بها ويراها
صلبة ويراها متفقة الجواهر مختلفة الأشكال ويراها متحركة بذاتها في الخلاء إذا اجتمعت وتماست ولا قوة عندها
ولا صورة إلا الشكل فقط فإن اجتماعها وتشبك أشكالها لا يلصق بعضها ببعض بل يجوز لها الانفصال واستمرار
حركتها التي لها بذاتها فيجب لذاتها أن تتحرك فتنفصل ولا تبقى لها الاتصال ولو كان كذلك لما وجدت السماء
مستمرة الوجود على هيئة واحدة في أرصاد متتابعة ما بين طرفي زمان طويل ولو كان يقول إن في هذه الأجرام
قوى مختلفة في جواهرها يعرض لها أن تتصادم ويضغط ما بينها ويقف الضعيف منها بين الضاغطين و
ينكسر فاستقر الضاغطان بحسب القوتين فمتى كذلك لكان زمانا وهو أنه يعدل شيئا إلى أن يقع لهذا لا يكون
ولا يبقى وسنشير إليه بعد والعجب أنه يجعل الأمر الدائم الذي لا يقع فيه خروج عن نظام واحد ولا أمر حادث
كائنا بالبخت والاتفاق فيه اتفاقيا ويجعل الأمور الجزئية لغاية وفيها ما يرى الاتفاق وأما أنبدقلس ومن جرى
مجراه فإنهم جعلوا الجزئيات تكون بالاتفاق بل جعلوا الاتفاق بالنفس بحصول الماء بالاتفاق وتصوره لتقدرها بالاتفاق

لانها منشأ قالوا ان النبات لم يستعد للقطع بل اتفق ان حصلت هناك مادة لا تقبل الا هذه الصورة فاستعدت بالعرض
وقد احتجوا في هذا الباب الى حجج واهية وقالوا كيف يكون الطبيعة تفعل لاجل شيء وليس لها روية ولو كانت الطبيعة
تفعل لاجل شيء لما كانت التشويهات والزوائد والموت في الطبيعة البتة فان هذه الاحوال ليست تقصد ولكن تتفق
ان يكون المادة بحال تتبعها هذه الاحوال وكذلك الحكم في سائر الامور الطبيعية التي اتفقت ان كانت على جهة
تنفع المصلحة فلم تنسب الى الاتفاق والى ضرورة المادة بل ظن انها انما تصدر عن فاعل يفعل لاجل شيء ولو كان
كذلك لما كان الا ابدا او اكثريا لا يختلف وهذا كالمطر الذي نعلم يقينا انه كائن لضرورة المادة لان الشمس اذا اسخنت وحللت
البخار الى الجو البارد برد فصار ماء ثقيلا فنزل ضرورة فاتفق ان يقع في مصالح فظن ان الامطار مقصودة في الطبيعة
لتلك المصالح وشدوها الى ما توجبه وقالوا ولم يلتفت الى اخر ربما للتبادر قالوا وقد عرض في هذا الباب امر
اخر وهو النظام الموجود في تكون الامور الطبيعية وسلوكها الحق ما توجبه الضرورة التي في المواد وليس ذلك مما يجب ان يعتبر
فانه ودان نعلم ان للتشوه ايضا نظاما فان للرجوع والسلوك الى الف ونظاما ليس دون ذلك وهو نظام
الذبول من اوله الى اخره بعكس من نظام النشو فكان يجب ايضا ان نظن ان الذبول لاجل شيء هو الموت ثم
ان كانت الطبيعة تفعل لاجل شيء فالسوال ثابت في ذلك الشيء نفسه انه لم فعل في الطبيعة على ما هو عليه ويستمر الطلب
لا الى النهاية قالوا وكيف يكون الطبيعة فاعلة لاجل شيء والطبيعة الواحدة تختلف افعالها لاختلاف المواد كالحرارة
تحل شيئا كالشمع وتعقد شيئا كالبيض والملح ومن العجيب ان يكون الحرارة تفعل الاحراق لاجل شيء بل انما يلزمها
ذلك بالعرض لان المادة بحال يجب لها فيها عند مماسة النار الاحتراق فكذلك حكم سائر القوى الطبيعية والذي
يجب علينا ان نقوله في هذا الباب ونعتقده هو انه لا ننكرها ذا الان في ان للاتفاق مدخلا في تكون الامور الطبيعية
وذلك بالقياس الى افراد ما فانه ليس حصول هذه المدرة عند هذا الجزء من الارض ولا حصول هذه الحبة من البر
في هذه البقعة من الارض ولا حصول هذه النطفة في هذا الرحم امرا دائما ولا اكثريا بل الشيء انه وما يجري مجراه
اتفاق ولنعين النظر في مثل تكون السنبلة عن البرة باستمداد المادة من الارض والجنين عن النطفة باستمداد المادة
من الرحم بعد ذلك الاتفاق فنجده ليس باتفاقي بل امر يوجبه الطبيعة ويستدعيه قوة وكذلك ليس عدوا ايضا على قولهم
ان المادة التي للثنايا لا تقبل الا هذه الصورة لكنا نعلم انها لم تحصل لهذه المادة هذه الصورة لانها لا تقبل الا هذه
الصورة بل حصلت هذه المادة لهذه الصورة لانها لا تقبل الا هذه الصورة فانه ليس السبب انما رسب فيه الحجر وطفا
الخشب لان الحجر اثقل والخشب اخف بل هناك صنعة صانع لم يحصل له الا ان يكون بسبب مواد ما يفعله
بهذه النسبة فجاء بها على هذه النسبة والتاجل الصادق ويظهر صدق ما قلناه وهو ان البقعة الواحدة اذا سقط
فيها حبة بر انبتت سنبلة برة او حبة شعير انبتت سنبلة شعير ويستحيل ان يكون ذلك لان الارضية والمائية تتحرك بذاتها

وتتخذ

وتنفذ في جوهر البزرة وتربيه فإنه يستظهر أن تحركها عن جهة أصلها ليس لذاتها والحركات التي لذاتها معلوم أنه يجب
أن يكون تحركها إما هو تجذب قوى مستكنة في النبات حادثة بإذن الله تعالى ثم لا يخلو إما أن يكون في تلك البعض أجزاء
بعضها لتكون البزرة وأخرى بعضها لتكون الشعير أو يكون الصالح لها وأجزاؤه واحدة فقد سقطت العزوة والحوالة
إلى المادة ورجع الأمر إلى أن الصورة فاضت جرى به على المادة من مصور يخصها بتلك الصورة ويحركها إلى تلك
الصورة دائمًا أو في الأكثر إلا من يفعل ذلك وقد بان أن ما كان كذلك فهو فعل يصدر عن ذات
الأمر متوجها إليه إما دائم فلا يعاق وإما أكثري فيعاق وهذا هو مرادنا بالغاية في الأمور الطبيعية ولو كانت
الأجزاء مختلفة فلمناسبة ما بين القوة التي في البزرة وبين تلك المادة ما تجذب تلك المادة بعينها وتحركها إلى
حد مخصوص على الدوام أو الأكثر فهنالك يكسبها صورة ما فيكون ذلك القوة التي في البزرة تحرك بذاتها
هذه المادة إلى تلك الصورة من الجوهر والكيف والشكل والأين ولكن ذلك لضرورة المادة ولو كان
لا بد من أن تكون المادة على تلك الصفة لينقل إلى تلك الصورة فلتنفع في طباع المادة ما لحظ لها في الصورة
أو غيرها بد لغيرها مثلا فهل بد من أن يكون اشتغالها إلى حيث يكتسب هذه الصورة بعد ما لم يكن لها ليس
لضرورة فيها بل عن سبب أوجب تحركها إليه فخصص لها ما هي صالحة لقبوله أو لا يصلح لقبول غيره فتبين من هذا أن
الحركات الطبيعية لها أداء على سبيل قصد طبيعي منها إلى حد محدود وإن ذلك مستمر على الدوام
أو على الأكثر وذلك ما نعنيه بلفظ الغاية ثم من الظاهر أن الغايات الصادرة عن الطبيعة حال ما تكون
الطبيعة غير معارضة ولا معوقة كلها خيرات وكمالات وأنه إذا تأدت إلى غاية ضارة كان ذلك
التأدي ليس عنها دائمًا ولا أكثريًا بل في حال تنفعل النفس منا فيها سببًا عارضًا فيق ماذا أصاب
هذا الفصيل حتى ذوى وماذا أصاب هذه المرأة حتى أسقطت وإذا كان كذلك فالطبيعة تحرك لأجل
الخير وليس هذا في شأن الحيوان والنباتات فقط بل وفي حركات الأجرام البسيطة وأفعالها التي
يصدر عنها بالطبع فإنها تنحو نحو غايات تتوجه إليها دائمًا ما لم تعق توجها على نظام محدود ولا يخرج عنه
إلا بسبب معارض وكذلك الإلهامات التي للأنفس الحيوانية البانية والناسجة والمدخرة فإنها
تشبه الأمور الطبيعية وهي لغاية وإن كانت الأمور تجري اتفاقا فلم لا تنبت البرة شعيرة ولم لا تتولد
شجرة مركبة من تين وزيتون كما يتولد عندهم بالاتفاق غيرا بين ولم لا تتكرر هذه النوادر بل تبقى الأنواع
محفوظة على الأكثر ومما يدل على أن الأمور الطبيعية لغاية أنا إذا أحسسنا بمعارض له حضور عن الطبيعة أعنا
الطبيعة بالصناعة كما يفعل الطبيب معتقدا أنه إذا زال العارض المعارض أو اشتدت القوة توجهت
الطبيعة إلى الصحة والخير وليس إذا عدمت الطبيعة الروية وجب عن ذلك أن نحكم بأن الفعل الصادر

عنها غير متوجه الى غاية فان الروية ليست لتجعل الفعل ذا غاية بل لتعين الفعل الذي يختار من بين سائر افعال
جائزة اختيارها لكل واحد منها غاية تخصه فالروية لاجل تخصيص الفعل لا لجعله ذا غاية ولو كانت النفس مسلمة عن النوازع
المختلفة والمعارضات المتخيلة لكان يصدر عنها فعل متشابه على نهج واحد من غير روية وان استشكل مستشكل فلينظر في
هذا الباب فتامل حال الصناعة فلا شك في انها لغاية والصناعة اذا صارت ملكة لم يحتج في استعمالها الى الروية
وصارت بحيث اذا احضرت الروية تعذرت وتبلد الماهر فيها عن النفاذ فيما هو اوله كمن يكتب او يضرب بالعود
فانه اذا اخذ يروي في اختيار حرف حرف او نغمة نغمة واراد ان يقف على عدده تبلد وتعطل وانما يستمر على
نهج واحد فيما يفعله لا بالروية في كل واحد واحد مما يستمر فيه وان كان لابتداء ذلك الفعل وقصده انما وقع
بالروية واما المبني على ذلك الاول والاستداد فلا يروى فيه وكذلك حال اعتصام الزال بما يعتصم ومبادرة
اليد الى حك العضو المستحك من غير فكرة ولا روية ولا استحضار لصورة ما يفعله في الخيال واوضح من ذلك
القوة المنقبضة اذا حركت عضوا ظاهرا اختار تحريكه وتشعر بحركته فليست تحركه بالذات وبلا واسطة انما
تحرك بالحقيقة العضل والوتر فيتبع تحريك ذلك العضو والنفس لا تشعر بتحريكها العضل مع ان ذلك الفعل اختياري
اول واما حديث التشويهات والمجرى مجراها فان بعضها هو نقص وقبح وقصور عن المجرى الطبيعي وبعضها [illegible]
وما كان نقصا وقبحا فهو عدم فعل لعصيان المادة ونحن لم نمنع ان الطبيعة يلزمها ان تحرك كل مادة الى الغاية
ولا ضمنا ان لاعدام افعالها غايات بل ضمنا ان افعالها في المواد المطيعة التي لها هي لغايات ونظير
ذلك الموت والذبول هو لقصور الطبيعة البدنية عن الزام المادة صورتها وحفظها اياها عليها بالافعال
بدل ما يتحلل ونظام الذبول انه ليس غير منساق الى غاية البتة فان لنظام الذبول سببا غير الطبيعة الموكلة بالبدن
وذلك السبب هو الحرارة وسببا هو الطبيعة ولكن بالعرض ولكل واحد منهما غاية فالحرارة غايتها تحليل
الرطوبة واحالتها صورة المادة اليه على النظام وذلك غاية فالطبيعة التي في البدن غايتها حفظ البدن
ما امكنت بامداد بعد امداد ولكن كل مدد ثان فان الاستعداد منه اخيرا يقع اقل من الاستعداد منه
به بالفعل مذكرا في العدم الاولية فيكون ذلك الامداد بالعرض سببا لنظام الذبول فان الذبول من حيث
هو ذو نظام ومتوجه الى غاية فهو فعل الطبيعة وان لم يكن فعل طبيعة البدن ونحن لم نمنع ان كل حال للامور الطبيعية يجب
ان يكون غاية للطبيعة التي فيها بل قلنا ان كل طبيعة تفعل فعلها فانما تفعلها لغاية لها واما فعل غيرها فقد لا يكون
غاية لها والموت والتحليل والذبول وكل ذلك وان لم يكن غاية بالقياس الى بدن زيد فهي غاية
واجبة في نظام الكل وقد اوضحنا ذلك فيما سلف وعلمك بحال النفس سينبهك على غاية في الموت
واجبة وغايات في اسباب الضعف واجبة واما الزيادات فهي ابدية لا ينفعها غاية فان المادة اذا فضلت

فاكل الطبيعة

حركة الطبيعة صفتها الى الصورة التي يستحقها بالاستعداد الذي فيها ولا يبطلها فيكون فعل الطبيعة فيها لغاية ومن كان
المستدعي الى تلك الغاية اتفاق سبب غير طبيعي واما امر المطر وما قيل فيه فليس يجب ان يسلم ما قيل
فيه بل نقول ان قرب الشمس وبعدها وحدوث السخونة بقربها والبرودة ببعدها على ما يليه بعد سبب ذو نظام
لامور كثيرة من الغايات الجزئية الكثيرة في الطبيعة ووقوع الشمس بحيث في حركاتها ما يبعد عن ذاته البخار المصعد
الى حيث يبرد فينضبط للضرورة وليس يكفي في ذلك ضرورة المادة بل هذا الفعل الالهي المستعمل للمادة الى ان
ينتهي الى ضرورتها فيلزمها الغاية فان لكل غاية او جل الغايات يلزم ضرورة في مادة ولكن اعد الموكل بالمادة
المادة وجعلها بحيث تتصل بالضرورة التي عنها ان كانت لما هو الغاية المقصودة تأمل ذلك في الصناعات
كلها ونقول لهم ايضا وليس اذا كان للحركة غاية وللفعل غاية وجب ان يكون لكل غاية غاية ومن لا يعرف المسئلة
عن لم وان الغاية في الحقيقة يكون مقصودة لذاتها وسائر الاشياء يقصد لها وما يقصد لاجل شيء اخر فهي
بناء الى ان يسأل عنه بالم المقتضي للجواب بالغاية واما ما يقصد لذاته فانه لا يليق به السؤال عنه انه لم قصد ولهذا
لا يقال لم طلبت الصحة ولم طلبت الخيرية او لم هربت عن المرض ولم تحرزت عن الشر ولو كانت الحركة والاحالة
تقتضي الغاية لانها موجودة او لانها غاية لكان يجب ان يكون لكل غاية غاية لكنها تقتضي ذلك من حيث انها
زوال وتجدد صادر عن سبب طبيعي او ارادي وليس يجب ان يتعجب من ان الحرارة تفعل الاحراق للشيء
بل حقا ان الحرارة تفعل لتحرق وتفني المحترق وتحيله الى مثل طبيعتها او مثل الجوهر التي فيه انما يكون الاتفاق
والغاية الوضعية في ان يحرق ثوب فقير وذلك ليس له بغاية ذاتية فانه ليس يحرقه لاجل انه ثوب فقير ولا في
النار هذه القوة المحرقة لاجل هذا الشأن بل لكي يحيل ما يماسه الى جوهره ولكي يحل ما يكون بحال وتعقد
ما يكون بحال وقد اتفق الان ان ماسها هذا الثوب فلفعل النار في الطبيعة غاية وان لم يكن مقصودة فيه هذا
المنفعل الا بالعرض ووجود الغاية بالعرض لا يمنع وجود الغاية بالذات بل الغاية بالذات متقدمة على الغاية
بالعرض فتبين من هذا كله ان المادة انما هي لاجل الصورة وانها يتوخى ليحصل فيحصل فيها الصورة وليست الصورة
لاجل المادة وان كان لا بد من المادة حتى يوجد فيها الصورة ومن تأمل منافع اعضاء الحيوان واجزاء النبات
لم يبق له شك في ان الامور الطبيعية لغاية وسنشرح حال ذلك شرحا في اخر كلامنا في الطبيعيات ومع هذا
فلا ننكر ان يكون في الامور الطبيعية امور ضرورية بعضها يحتاج اليه للغاية وبعضها يلزم الغاية الفصل ١٤
في دخول العلل في المباحث وطلب اللم والجواب عنه واذ قد بان لنا عدة الاسباب واحوالها فنقول
انه يجب ان يكون الطبيعي مشتغلا بالاحاطة بكليتها وخصوصا بالصورة حتى يتم احاطته بالمعلول واما الامور
التعليمية فلا يدخل فيها مبدأ حركة اذ لا حركة لها وكذلك لا يدخل فيها غاية حركة ولا مادة البتة بل تأمل فيها

العلل الصورية فانه يغني الفاعل فقط واعلم ان السؤال عن الامور المادية باللم ربما يغني عن الفعل فان يعين الفاعل كم هم
لم قاتل فلان فلانا فيجوز ان يكون جوابه الغاية كقولهم لكي يشتفي منه ويجوز ان يكون جوابه المشير والفاعل المتقدم
للفاعل وهو الداعي الى الفعل مثل ان يقال ان فلانا اساء اليه او لانه غضب حقه وهذا هو الفاعل لصورة الاختيار
الذي تنبعث منه الفعل الاخير واما انه هل يجاب بالصورة او هل يجاب بالمادة ففيه نظر اما الصورة فانها صورة
الفعل وهو القتال وليس السؤال الا عن علة وجوده عن الفاعل فلا يصلح ان يجاب بها فانها ليست علة لوجود نفسها
عن الفاعل الا ان يكون تلك الصورة هي غاية الغايات كالخير مثلا فيكون لذاتها السبب ما هي محركة الفاعل
الى ان يكون فاعلا على النحو الذي اومأنا اليه في بيان نسبة ما بين الفاعل والغاية ومع ذلك فلا تكون
علة قريبة لوجودها في تلك المادة عن الفاعل بل علة لوجود الفاعل فاعلا فلا يكون من حيث هي موجودة في
المادة علة للفاعل بل من حيث هي ماهية ومعنى فاذا كان السؤال عن كونها موجودة لم يصلح الجواب بها
من حيث هي موجودة بل من حيث هي معنى وماهية وربما كانت الصورة المسؤول عنها ذات معنى داخل جنسها
او عارض لها ذاهب مذهبها فيكون يصلح ان يكون ذلك المعنى جوابا كما يقال لم عدل فلان فيقال لان العدل
حسن معنى في العدل وجاريا مجرى الصورة ولا يكون الصورة المسؤول عنها جوابا بل صورة غيرها فان الحسن
هو جنس او عارض لها فان الحسن معنى اعم من العدل اما عارض لازم واما جنس له مقوم واذا امكنت
الصورة ان يجاب بها هاهنا فقد دخلت من حيث هي كذلك في حد الداعي المحرك للاختيار وحكم المادة هذا
الحكم بعينه فانه اذا قيل لم تحرز فلان هذا الخشب سريرا فقيل لانه كان عنده خشب لم يكن مقنعا الا ان يرادف
كان عنده خشب صلب صالح لا يتخذ منه سرير وكان لا يحتاج اليه في امر آخر لكن الامور الارادية يصعب ان يؤدى
العلة بتمامها فيها فان الارادة تنبعث بعد توافي امور لا يسهل احصاؤها وربما لم يشعر بكثير منها فيعجز عنه
واما الامور الطبيعية فيكفي فيها ان المادة والاستعداد والملاقات للقوة الفاعلة فيكون حصول النسبة للمادة
فيها جوابا وحده واذا ذكر في السؤال حضور الفاعل واما اذا اتفق السؤال الغائي كما يقال لم صح فلان فيصلح
ان يجاب بالمبدأ الفاعلي فيقال لانه شرب الدواء ويصلح ان يجاب بالمبدأ المادي ايضا فالاول الفاعل
فيقال لان مزاج بدنه قوي الطبيعة ولا يكفي ذكر المادة وحدها واما الصورة فقل ما تقنع وينقطع السؤال
ذكرها وحدها بان يقال لان مزاجه اعتدل بل يحوج الى سؤال او يؤدي الى مادة او فاعل واما اذا كان
السؤال عن المادة واستعدادها بان يقال لم بدن الانسان قابل للموت فقد يجوز ان يجاب بالعلة
الغائية فيقال جعل كذلك لتتخلص النفس عند الاستكمال عن البدن وقد يجوز ان يجاب بالعلة المادية
فيقال لانه مركب من الاضداد ولا يجوز ان يجاب بالفاعل في الاستعداد الذي كالصورة لان الفاعل لا يجوز ان يعطي

المادة

المادة والاستعداد لكانه لم يعط لم يكن مستعدا تاما اللهم الا ان نعني بالاستعداد التهيؤ التام فقد يعطيه الفاعل
كاليق للمرآة اذا صقل انها لم يجعل الشيء فقال ان الصاقل صقلها واما الاستعداد الاصلي فلا نعم يجوز
ان يجاب بالصورة اذا كانت هي المتممة للاستعداد فيقال في المرآة مثلا لانها صقيلة وبالجملة السؤال
لا يتوجه الى المادة الا وقد اخذت مع الصورة فيسأل عن علة وجود الصورة في المادة واما اذا نقض
السؤال الصورة فالمادة وحدها لا يمكن ان يجاب بها بل يجب ان يضاف اليها الاستعداد وينسب الى
الفاعل والغاية يجاب بها والفاعل يجاب به واذا شئت ان ترفض ما يأتي على سبيل المجاز وتذكر الامر الحقيقي
فان الجواب الحقيقي ان يذكر جميع العلل التي لم يتضمنها السؤال فاذا ذكرت وختمت بالغاية الحقيقية وقف السؤال تمت
المقالة الاولى من الفن الاول من الجملة الثانية من الطبيعيات في السماع الطبيعي

المقالة الثانية

بسم الله الرحمن الرحيم من الفن الاول من الجملة الثانية من الطبيعيات في السماع الطبيعي في
الحركة وما يجري معها وهي تشتمل على ثلثة عشر فصلا آ في الحركة ب في نسبة الحركة الى المقولات ج في بيان المقولات التي
تقع الحركة فيها وحدها لا غيرها د في تقابل الحركة والسكون ه في ابتداء القول في المكان وايراد حجج
مثبتيه ونافيه و في ذكر اختلاف الناس في المكان وايراد حججهم ز في نقض مذهب من ظن ان
المكان هيولى او صورة او سطح ملاق كان او بعد ح في مناقضة القائلين بالخلاء ط في تحقيق القول
في المكان ونقض حجج مبطليه والمخطئين فيه ي في ابتداء القول في الزمان واختلاف الناس فيه و
مناقضة المخطئين فيه يا في تحقيق ماهية الزمان واثباتها يب في بيان امر الآن يج في حل الشكوك
المقولة في الزمان وتمام القول في مباحث زمانية مثل الكون في الزمان والكون لا في الزمان وفي الدهر
والسرمد وقبل وبعد والقديم والمحدث

الفصل الاول في الحركة

قد فرغنا الكلام
في المبادي العامة للامور الطبيعية فحري بنا ان ننتقل الى الكلام في العوارض العامة لها ولا اعم من الحركة
والسكون ولكن لما كان السكون عدم الحركة فحري بنا ان نقدم الكلام على الحركة فنقول ان الموجودات
بعضها بالفعل من كل وجه وبعضها من جهة بالفعل ومن جهة بالقوة ويستحيل ان يكون شيء من الاشياء بالقوة
من كل جهة لا ذات له بالفعل البتة ليس هذا موضع صحة هذا ويقرب تناول الوقوف عليه ثم من شأن
كل ذي قوة ان يخرج منها الى الفعل المقابل لها وما امتنع الخروج اليه بالفعل فلا قوة عليه والخروج الى
الفعل عن القوة قد يكون دفعة وقد يكون لا دفعة وهو اعم من الامرين جميعا فهو بالحقيقة يعم جميع المقولات
فانه لا مقولة الا وفيها خروج عن قوة لها الى الفعل لها اما في الجوهر فكخروج الانسان الى الفعل بعد كونه
بالقوة وفي الكم فكخروج النامي الى الفعل عن القوة وفي الكيف فكخروج السواد الى الفعل عن القوة وفي المضاف

فكخروج الأب إلى الفعل عن القوة، وفي الأين فكالحصول فوق بالفعل بعد بالقوة، وفي متى فكخروج الغبوق إلى
الفعل عن القوة، وفي الوضع فكخروج المنتصب إلى الفعل عن القوة، وكذلك في الجدة، وكذلك في الفعل والانفعال
لكن المعنى المصطلح عليه عند القدماء عند استعمال لفظ الحركة ليس ما اشترك فيه جميع أصناف هذه الخروجات
عن القوة إلى الفعل بل ما كان خروجاً لا دفعة بل متدرجاً، وهذا ليس يتأتى إلا في مقولات معدودة، ومثلا
كالكيف فإن ذا الكيف بالقوة يجوز أن يتوجه إلى الفعل يسيراً يسيراً إلى أن ينتهي إليه، وكذلك ذو الكم بالقوة
ونحن سنبين من بعد أن أي المقولات يجوز أن يقع فيه هذا الخروج من القوة إلى الفعل وأيها لا يجوز أن يقع
فيه ذلك، ولولا أن الزمان مما ينطرق تحديده إلى أن يوجد الحركة في حده لكان أن الاتصال والتدريج قد يوجد
الزمان في حدهما، والدفعة أيضاً فإنها قد يوجد الآن في حدها فتعني بها ما يكون في آن، والآن يوجد الزمان
في حده، وإن جعل الاتصال والتدريج لا بطرفه لكان الحركة يوجد الزمان في حدها، ويسهل علينا أن نقول
إن الحركة خروج عن القوة إلى الفعل في زمان أو على الاتصال أو لا دفعة، لكن جميع هذه الرسوم يشبه أنها
دورية، فأنظر الآن ما نجده نحن بالصناعة إن سلك في ذلك نهجاً آخر فنظر إلى حال المتحرك عندما يكون
في نفسه متحركاً ونظر في الحركة من الوجه الذي يخص الحركة في نفسها فوجد الحركة في نفسها كمالاً وفعلاً
أي كوناً بالفعل إذ كان بإزائها قوة إذ الشيء قد يكون متحركاً بالقوة وقد يكون متحركاً بالفعل، و
بالكمال وفعله وكماله هو الحركة، فالحركة تشارك سائر الكمالات من هذه الجهة، وتفارق سائر الكمالات من جهة
أن سائر الكمالات إذا حصلت صار الشيء بها بالفعل ولم يكن بعد فيه ما يتعلق بذلك الفعل شيء بالقوة.
فإن الأسود إذا صار بالفعل أسود لم يبق بالقوة أسود من جهة الأسود الذي له، والمربع إذا صار
بالفعل مربعاً لم يبق بالقوة مربعاً من جهة المربع الذي له، والمتحرك إذا صار بالفعل متحركاً فيكون أن قد
يكون بعد بالقوة متحركاً من جهة الحركة المقصودة التي هو بها متحرك، ويوجد أيضاً بالقوة شيئاً آخر لأنه متحرك
فإن ذات المتحرك ما لم يكن بالقوة شيئاً ما يتحرك إليه وأنه بالحركة يصل إليه فإنه لا يكون حاله وفيما
عند الحركة إلا ذلك الشيء الذي هو له بالقوة، كما كان قبل الحركة، فإنه في حال السكون قبل الحركة يكون هو
ذلك الشيء بالقوة المطلقة، بل يكون ذا قوتين أحدهما على الأمر والأخرى على التوجه إليه، فيكون له في ذلك
الوقت كمالان وله عليهما قوتان، ثم يحصل له كمال إحدى القوتين ويكون قد بقي بعد بالقوة في ذلك الشيء
الذي هو المقصود بالتوجه بل في كليهما، وإن كان أحدهما حصل بالفعل الذي هو أحد الكمالين وأولهما فهو بعد
لم يبرأ عما بالقوة في الأمرين جميعاً، أحدهما المتوجه إليه بالحركة والأول في الحركة، فإن الحركة في طباعها أمر لا يحصل له بحيث لا يبقى
قوتها إليه فيكون الحركة هي الكمال الأول لما هو بالقوة لا من كل جهة فإنه يمكن أن يكون ما بالقوة كمال آخر ككمال ثانيه

فيه

إذ هي نسبة لا يتعلق بها ذلك بكونه بالقوة بما هو بالقوة، وكيف يتعلق وهو لا يبقى في القوة ما دامت موجودة ولا يكون
إذا حصل، فالحركة كمال أول لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة. وقد حدّت بحدود مختلفة مشتبهة، وذلك لاشتباه الأمر في
طبيعتها، إذ كانت طبيعتها لا توجد أحوالها ثابتة بالفعل، ووجودها فيما يرى أن يكون قبلها شيء قد بطل وشيء مستأنف الوجود،
فبعضهم حدها بالغيرية إذ كانت توجب تغير الحال وإفادة لغير ما كان، ولم يعلم أنه ليس يجب أن يكون ما يوجب إفادة
الغيرية فهو في نفسه غيرية، فإنه ليس كل ما يفيد شيئاً يكون هو، ولو كانت الغيرية حركة لكان كل غير متحركاً، ولكن ليس كذلك.
وقال قوم إنها طبيعة غير محدودة، والأولى أن لا يكون هذا إن كان صفة لها فصفة غير خاصة، فغير الحركة ما هو كذلك كاللانهاية
والزمان. وقيل إنها خروج عن المساواة، كأن الثبات على نظام صفة واحدة مساواة لأمر بالقياس إلى كل وقت
يمر عليه، وأن للحركة لا تثبت ذي نسبة أجزائها وأحوالها إلى الشيء في أزمنة مختلفة، فالمتحرك في كل آن له أين
آخر، والمستحيل له في كل آن كيف آخر. وهذه رسوم إنما دعا إليها الاضطرار وضيق المجال، ولا حاجة بنا إلى التطويل في
إبطالها ومناقضتها، فإن الذهن السليم يكفيه في تزييفها ما قلناه. وأما ما قيل في حد الحركة إنها زوال عن حال إلى حال
أو سلوك من قوة إلى فعل، فذلك غلط، لأن نسبة الزوال والسلوك إلى الحركة ليس كنسبة الجنس، إنما النسبة نسبة تحسيس
بل كنسبة الألفاظ المرادفة إياه، إذ هما من الألفاظ التي لفظ الحركة وضعت أولاً لاستبدال المكان ثم نقلت
إلى الأحوال. ومما يجب أن يعلم في هذا الموضع أن الحركة إذا حصل من أمرها ما يجب أن يفهم كان مفهومها اسماً
لمعنيين، أحدهما لا يجوز أن يحصل بالفعل قائماً في الأعيان، والآخر يجوز أن يحصل في الأعيان، فإن الحركة إن عني
بها الأمر المتصل المعقول للمتحرك من المبدأ والمنتهى فذلك لا يحصل البتة للمتحرك وهو بين المبدأ والمنتهى، بل إنما يظن
أنه قد حصل نحواً من الحصول إذا كان المتحرك عند المنتهى، وهناك يكون هذا المتصل المعقول قد بطل من حيث
الوجود، فكيف يكون له حصول حقيقي في الوجود، بل هذا الأمر بالحقيقة مما لا ذات له قائمة في الأعيان، وإنما
يرتسم صورته قائمة في الذهن بسبب نسبة المتحرك إلى مكانين: مكان تركه ومكان أدركه، أو يرتسم في
الخيال، لأن صورة المتحرك وله حصول في مكان وقرب وبعد من الأجسام يكون قد انطبعت فيه، ثم لحقها
من جهة الحس صورة أخرى بحصول له في مكان آخر وقرب وبعد آخرين، فيشعر بالصورتين معاً على أنها
صورة واحدة لحركة، ولا يكون لها في الوجود حصول قائم كما في الذهن، إذ الطرفان لا يحصل فيهما المتحرك في
الوجود معاً، ولا الحالة التي بينهما لها وجود قائم. وأما المعنى الموجود بالفعل الذي بالحري أن يكون الاسم
واقعاً عليه وأن يكون الحركة التي توجد في المتحرك فهي الحالة المتوسطة حين يكون ليس في الطرف الأول
من المسافة ولم يحصل عند الغاية، بل هو في حد متوسط بحيث ليس يوجد ولا في آن من الآنات التي تقع
في مدة خروجه إلى الفعل حاصلاً في ذلك الحد، فيكون حصوله في أي وقت فرضته فاطلب ذهناً وهو بعد

في القطع وهذا هو صورة الحركة الموجودة في المتحرك وهو توسط بين المبدأ المفروض والنهاية بحيث أي حد يفرض فيه لا يوجد
قبله ولا بعده فيه لا كما في الطرفين فهذا التوسط هو صورة الحركة وهو صفة واحدة تلزم المتحرك ولا تتغير البتة ما دام متحركا
نعم قد تتغير حدود التوسط بالفرض وليس المتحرك متوسطا لأنه في حد دون حد بل هو متوسط لأنه بالصفة المذكورة وهي أنه
بحيث أي حد يفرض فيه لا يكون قبله ولا بعده فيه وكونه بهذه الصفة أمر واحد يلزمه دائما في أي حد كان ليس يوصف
بذلك في حد دون حد وهو بالحقيقة هو الكمال الأول وأما إذا قطع فذلك الحصول هو الكمال الثاني وهذه الصورة
توجد في المتحرك في آن لأنه يصح أن يقال في كل آن يفرض أنه في حد وسط لم يكن قبله فيه ولا بعده يكون فيه والذي
يقال من آن كل هو كذلك فهو في زمان فأما أن يعني بالحركة الأمر الممتد بين مبدأ وبين منتهى وصل إليه فيقف عنده أو لا
عنده فذلك للحالة الممتدة هي في زمان وهذه الحال موجودة على سبيل وجود الأمور في الماضي ويباينها بوجه آخر
لأن الأمور الموجودة في الماضي قد كان لها وجود في آن من الماضي كان حاضرا ولا كذلك هذا فيكون هذه الحركة
يعني بها القطع وأما أن يعني بالحركة الكمال الذي ذكرناه فيكون كونه في زمان لا على معنى أنه يلزمه مطابقة للزمان
بل على أنه لا يخلو من حصول قطع ذلك القطع مطابق للزمان فلا يخلو من حدوث لأنه كان ثابتا في كل آن من ذلك
الزمان مستمرا فيه فإن قال قائل إن الكون في المكان ولم يكن قبله ولا بعده فيه وكذلك الإضافة إليه والأمر
الذي يجعلونه إنما هو أمر كلي معقول وليس بموجود بالفعل بل إنما الموجود بالفعل الكون في هذا المكان ولم يكن
قبله ولا بعده فيه وكذلك الإضافة إلى هذا الكون والأمر الكلي إنما يثبت بالشخص معه ولا يكون شيئا واحدا
موجودا بعينه كما اتفق عليه أهل الصناعة فنقول أما الكون في المكان من حيث يقع على ممكنات كثيرة فلا شك
أن الحال فيه على ما قد وصف وأما من حيث يقع على ممكن واحد ولكن لا معا فالأمر فيه مشكل فإنه لا يبعد أن يكون
بحسبه يقال على موضوع واحد في وقتين ويكون لم يتغير واحدا بعينه مثل الجسم الأسود إذا ابيض
فإن الجسم إذا كان أسود فقد كان فيه سواد وكان السواد لونا وكان اللون كالجزء من السواد مثلا وتخصيص
ما قارنه كان سوادا فلما ابيض ولا يمكننا أن نقول إن ذات الشيء الذي كان عرض له مقارنة التخصيص باقية
وقارنه تخصيص آخر الخشبة مثلا موجودة في بيت على تخصيص أنها جزء حائط ثم صارت هي بعينها جزء سقف
ولها أيضا وتخصيص آخر أنه جزء سقف فإن ذلك ليس كذلك بل مثلها مثل أن يعدم الحائط والخشبة
التي فيه ثم يحدث في البيت حائط وفيه خشبة أخرى مثل تلك الخشبة وذلك لأن السواد لا يبطل فصله
ويبقى حصته من طبيعة الجنس التي كانت مقارنة له بعينها وإلا فليس الفصل منوعا بل هو عارض لا منوع وقد علم
هذا من موضع آخر فإذا كان الأمر على هذا فلينظر هل حكم الكون في المكان الموجود في المتحرك تارة
مقارنا لتخصيص أنه في هذا المكان الموجود وتارة مقارنا لتخصيص آخر حكمه حكم اللون أو ليس كذلك بل حكمه

حكم وارد تارة تفعل في هذا وتارة في هذا او ربطه تارة تنفعل عن هذا وتارة عن ذلك فهي واحدة بعينها او عرض
او حكم الاعراض بقي واحدا بعينه ويلحقه تخصيص بعد تخصيص معقول اولا ان هذا التخصص بهذا او بذلك في امر الملك ليس امرا
موجودا بالفعل نفسه كما يظهر لك بعد اذ المفصل له اجزاء بالفعل بل يعرض ان تتجزأ الاسباب بتقسيم المسافة فيجعلها بالفعل
مسافات على انها احد انواع القسمة وما بين حدود تلك القسمة ايضا مسافات على احد انواع القسمة لا تشتمل عليها آن
وحركة على الجزء الذي قلنا انها يكون في آن بل الحركة التي على جزء القطع ويكون الزمان مطابقا لها ولا يكون المعنى الذي يعينا
انا هو متكثرا فيها بالفعل لان ذلك لا لها يتكثر بالفعل الا لتكثر المسافة بالفعل واذا لم يكن متكثرا بالفعل وكان الحكم
مع الموضوع الواحد اعني المسافة متفقا موجودة ولم يكن كثيرا بالعدد كانت بالذات واحدة بالعدد ولم يكن على النمط الذي
يكون عليه الحال في اللون ووجوده في الموضوع في حال سواد وفي حال بياض وحال النسبة التي تخصص هنا الى الموضع
بالفعل لان الحركة لا توجب بالفعل انفصالات بل يستتر الانفصال استمرارا لا يجب منه تغير هذه الحال بالقياس
الى الموضوع حتى يعدم منه امر ثابت بالتشخص فانه انما تختلف النسبة بالفعل الى مختلف بالفعل وانما تكثر الواحد
بالفعل تكثرا من قبل النسبة اذا كانت النسبة متكثرة بالفعل واذا كانت المسافة واحدة بالاتصال لا اختلاف
فيها لم تختلف اليها النسبة فلم تختلف بسبب ذلك عدد شيء واحد ثم بعد ذلك اذا عرض للمسافة قسمة ما
واختلاف ولم يكن ذلك مما يتعلق بالحركة ولا الحركة تتعلق به ولا احدهما موجب الآخر ولا موجبه كانت الاشياء
التي يعرض منه غير متكثرة بالذات بل بالعرض ومن طريق نسبة الواحد الى كثير ويكون النسبة خارجة غير داخلة
في ذات الشيء بوجه وبالجملة لا يكون هذه الحال حال اللون الذي هو بالحقيقة لا بالقياس الى امر خارج
يختلف بمقارنة فصلي السواد والبياض ولا يكون المتحرك في مكان مطلقا يصير كثيرا بكونه في هذا المكان
وذلك المكان لانه ليس في مسافة الحركة انفصال بالفعل ومكان معين دون مكان حتى يجوز ان يقال
هناك كون في المكان مطلقا جنسيا او نوعيا يتنوع او يتشخص بسبب نسبة الى امكنة كثيرة بالفعل
واعلم ان الحركة قد تتعلق بامور ستة وهي المتحرك والمحرك وما فيه وما منه وما اليه والزمان اما
تعلقها بالمتحرك فامر لا شبهة فيه واما تعلقها بالمحرك فلان الحركة اما ان يكون للمتحرك عن ذاته من حيث
هو جسم طبيعي او يكون صادرة عن سبب ولو كانت الحركة له لذاته لا لسبب اصلا لكانت الحركة
لا تعدم البتة ما دام ذات الجسم الطبيعي المتحرك بها موجودا لكن الحركة تعدم عن كثير من الاجسام وذاته
موجودة ولو كان ذات المتحرك سببا للحركة حتى تكون محركا ومتحركا لكانت الحركة تجب عن ذاته لكن لا تجب
عن ذاته اذ توجد ذات الجسم الطبيعي وهو غير متحرك فان وجد جسم طبيعي متحرك دائما فهو لصفة له
زائدة على جسميته الطبيعية اما فيه ان كانت الحركة ليست عن خارج واما خارجة عنه ان كانت عن خارج الجملة

ولجواز ان يكون ذات شيء سببا لحركته فانه لا يكون شيء واحد محركا ومتحركا الا ان يكون محركا بصورته
ومتحركا بمادته او محركا وهو ماخوذ مع شيء ومتحركا وهو ماخوذ مع شيء اخر ومما يبين لك ان الشيء لا يحرك بصورته
ذاته ان المحرك اذا حرك لم يخل اما ان يكون يحرك لا بان يتحرك واما ان يكون يحرك بان يتحرك
فان كان المحرك يحرك لا بان يتحرك فمحال ان يكون المحرك هو المتحرك بل يكون غيره وان كان يحرك بان
يتحرك وبالحركة التي فيه بالفعل يحرك ومعنى يحرك انه يوجد في شيء متحرك بالقوة حركة بالفعل فيكون حينئذ انما
يخرج شيئا من القوة الى الفعل لشيء فيه بالفعل وهو الحركة فمحال ان يكون ذلك الشيء فيه بالفعل وهو بعينه فيه بالقوة
فيحتاج ان يكتسبه مثلا ان كان حارا فكيف يسخن نفسه بحرارته اي ان كان حارا بالفعل فكيف يكون حارا
بالقوة حتى يكتسب من ذي قبل حرارة من نفسه فيكون بالفعل وبالقوة معا وبالجملة طبيعة الجسمية طبيعة جوهر له طول
وعرض وعمق وهذا القدر مشترك فيه لا يوجب حركة والا لاشتركت فيها بعينها فان زيد على هذا القدر معنى
اخر حتى يلزم الجسم حركة حتى يكون جوهرا ذا طول وعرض وعمق وخاصية اخرى مع المذكورين يحرك بسبب
ذلك فيكون فيه مبدا لحركة زايدا على الشرط الذي اذا وجد كان جسما وان كان من خارج فذلك
فيه اظهر وقد قيل في اثبات ان الكل متحرك بغيره كلاما قويا جدلي واحسن العبارة عنه ما نقول ان كل متحرك
لما ينقسم من بعد منقسم وله اجزاء لا يمنع من توهمها كون الطبيعة الجسمية التي له بل ان منع امر زايد عليها وكل
توهم شيء لا يمنعه طبيعته لهو من التوهم الممكن من حيث تلك الطبيعة فتوهم جزء المتحرك ساكنا من حيث هو جسم
توهم لا يستحيل الا بشرط وذلك الجزء ليس هو ذلك الكل وكل ما هو متحرك لذاته ففرض ما ليس هو بل هو غيره
ساكنا وحضورها اذ كان غير محال في نفسه لا يوجب في الوهم سكونه وكل جسم فان فرض سكون الجزء
منه يوجب سكون الكل ايجاب العلة للمعلول لان السكون الذي للكل هو كما تبين لك مجموع سكونات
الاجزاء اذا حصلت الاجزاء بعرض او بغير ذلك فاذن ليس شيء من الاجسام متحركا لذاته فان قال قايل
انكم تحكمون ان المتحرك لذاته لا يسكن اذا فرض غيره ساكنا انما يصح اذا كان فرض سكون ذلك الغير ممكنا
غير مستحيل فيدل ذلك على ان سكون ما يلزم ان يسكن معه جايز غير مستحيل واما اذا كان سكونه مستحيلا فجاز
ان يكون فرضه ساكنا يلزم عنه سكون المتحرك لذاته مع انه حينئذ كان اكثر من المحالات يلزمها محالات
فحق ان سكون المتحرك لذاته حينئذ لكنه اذا فرض محال اخر جاز ان يلزمه سكونه ايضا فانه انما يستحيل سكونه في الوجود
واما لزوم القول بسكونه عند فرض حينئذ لا يمكن بل عند فرض ما يسقط عنه كونه متحركا لذاته فامر غير مناقض
لذلك الحق لان ذلك حملي وهذا شرطي وهذا كما لو فرضنا المائة جزءا للعشرة لبيت العشرة يكون حينئذ مائة
وشيا وذلك مما يكون وليس يلزم لذلك ان يكون قولنا ان العشرة يثبت اكثر من مائة باطلا وكذلك يعني ان المتحرك

١٢ دوان

بذاته وان امكن توهم سكون جزءه من حيث هو جسم فليس يمكن من حيث هو جزء المتحرك لذاته وعلى طبيعته اي لم يمكن
يمكن ذلك له من حيث طبيعته الجسمية فليس يمكن ذلك له من حيث طبيعته الخاصة بل يستحيل فرضه كما ان الانسان من حيث
هو حيوان لا يمتنع ان يكون طائرا ويمتنع من حيث هو انسان فاذا كان ذلك ممتنعا فقد لزم المحال من فرض المحال
ونحن انما نسلم ان ما هو متحرك لذاته فلا يسكن بسكون غيره اذا حصل سكون غيره في الوجود او توهم توهما للتوهم
اي الممكن واما على وجه آخر فانا نقول انه قد يلزم ان يسكن المتحرك بذاته اذا فرض سكون المحال في غيره فنقول في
جواب ذلك ان جزء الجسم من حيث هو جسم لا يمتنع عليه السكون فان امتنع السكون يكون لمعنى عارض عليه
غير الجسمية فاذا كان كذلك فيكون علة الحركة في جزء امرا زايدا على الجسمية وهو السبيل لكن بالطريق ان نقول لنا
قايل فما اضطركم لما ان اشتغلتم بالجزء ان كان ماخذ الاحتجاج هو هذا ولم تتصدوا في اول الامر على الكل
انه اذا توهم ساكنا من حيث هو جسم لم يستقل فقد له عرض له معنى لزيد من الجسمية صار متحركا لذاته واجب الحركة
فيستحيل فرض السكون فان كان ذلك الاحتجاج يكفيكم فهذا يكفي ولئن كان الغرض في الاحتجاج غير هذا الغرض وكان
لم يذهب اليه القايل الاول ولا اراده بوجه وانما هو تحسين منكم للكلام وهو نفسه لم يذهب الى امكان
هذا الفرض فيه من حيث هو جسم ولا اعتبر الامكان بل قال ان كل ما كان توهم غيره ساكنا يوجب كونه ساكنا
فليس متحركا لذاته وليس هذا اصلا بل ان امر على ما او مقام في التقرير سهولة التشكل فانه يجوز ان يكون الشيء
متحركا لذاته ثم يتوهم فيه فيعرض من توهمه ان يصير هو غير متحرك لذاته ولا يلزم ذلك المحال ان يعرض حكمه المحال يلزم ذلك
المحال بل يجوز ان لا يكون المتحرك لذاته بحيث اذا توهم جزءه ساكنا سكن لكنه يجب عدمه فان قيل ان هذا
المحال قيل نعم وقد لزم محال فرض قبله فهذا القول مما ليس يحضر في الجواب اقنع به ولا يبعد ان يكون عذر في
الجواب واظن ان ماخذ الاحتجاج لا يليق بهذا كل الاليق وذلك لان كانت هذه المقدمة مسلمة كان الساكن محالا
او غير محال ثم الاحتجاج اعني بالمقدمة قولنا كل ما يمتنع حركته لفرض سكون في غيره فليس متحركا لذاته وهذا عكس
قولنا وكل ما يمتنع حركته لفرض سكون في غيره المحال حتى لو قلنا كل ما يمتنع ان يتحرك لفرض المحال في غيره لم يكن
متحركا لذاته فمع ذلك لما لم يصح لنا القول والقياس ولكن الشان في صحة هذه المقدمة فليجتهد غيرنا من
المتعصبين لهذا الاحتجاج في تصحيح هذه المقدمة فربما تيسرت له هذه المقدمة علينا بل على هذا الاحتجاج
شك آخر وهو ان المتصل ولئن كان له ان يفرض له اجزاء فلا يمكن ان يتوهم تلك الاجزاء ساكنة او متحركة الا بالوهم
لانها غير ذات اين ما دامت اجزاء المتصل الا بالفرض ولا ذات وضع وهذا الشيء سبيل بعد فاذا كان
توهم السكون في الجزء ما لا يحصل توهما الا وينفصل بالفعل لم يكن لهذا الاحتجاج ماخذ شديدا ويدعي توهم
نفصل ثم السكان معا ولئن انت توهمت في الجزء المفروض سكونا وهو متصل فقد توهمت معنى حشو لا للسكون

في الاجسام واما السكون فحده فلا يمكن ان يتوهم في ذلك الجزء كما لا يمكن ان يتوهم الامور المارة في العقل والخيال
جميعا فليكن هذا الحد مما سبيل غيرنا ممن يقف على الحقيقة ان ينسب فيه واما تعلق الحركة بما منه وما اليه فلان
حالة القوة التي فيستبطأ من حد ما لا نهاية او لكمال تحصيل الشيء له كمال ثان منتهى به اليه وله حالة القوة التي قبل
الكمالين وهي الى الثاني الكمال الاول تركها وتوجه الى الكمال الثاني وربما كان ما منه وما اليه ضدين وربما
كانا بين الضدين لكن احدهما اقرب من ضده والاخر اقرب من ضده الاخر وربما لم يكونا بين ضدين ولا ضدين
ولكن كانا من جملة امور لها نسبة الى الاضداد او امور متقابلة بوجه ما فلا يجتمع معا كالاحوال التي للفلك فانه
لا يتغير مبدا حركة منه ومنتهاها لكنها لا تجتمع معا ليكون عند الطرفين سكون وربما لم يكن الحصول فيه اذا فرض
كانه حد بالفعل الا انا كالفلك فان في حركته ترك مبدا وتوجه الى غاية لكن لا وقوف له عند احدهما ثم
لقائل ان يقول ان الحدود في المتصل على مذهبكم ليست موجودة بالفعل بل بالقوة وانما يصير بالفعل اما بالقطع واما
بموافاة محدودة كمماسة او موازاة او بعرض او بعرض كما سنذكره فيكون اذن ما لم يكن احد هذه الاسباب
بالفعل لا يكون مبدا ولا منتهى وما لم يكن مبدا ولا نهاية متعينان عنه تبتدي الحركة واليه لا يكون حركة فالفلك
ما لم يكن له سبب محدد لا يكون متحركا وهذا محال فالذي نقول في جوابه ان النهاية والمبدا يكون للحركة بضرب من فعل
وبضرب من قوة والقوة ما يكون على وجهين وجه قريب من الفعل ووجه بعيد من الفعل مثال ذلك ان المتحرك
في حال ما يتحرك له بالقوة القريبة حد لك ان يتوهمه وقد وصل اليه في ان يتوهمه فيكون ذلك له وفي نفسه
بالطبيعة بالقوة وانما يصير بالفعل عند الحصول التوهم بالفعل والقطع بالفعل ومع ذلك لا يقف بل يستمر
وحده مستقبل لا يكون من حيث هو حد حركة ان يجعل بالفعل حد حركة لتوهم او سبب محدد بالفعل بل يحتاج
ان يستمر في الحركة اليه حتى يصير هذه القوة اعني ان يكون هناك ما يمكنك ان تتوهمه مبدا ويمكنك ان
تتوهمه منتهى وبالجملة عند القطع تتوهمه من الحركة فكل حركة من حركات الفلك يشير الى النهاية في وقت [illegible]
فانها تعرض لها ذلك فتارة تعرض من المبدا والمنتهى متباينين اي بنقطتين مختلفتين هما حدا ذلك [illegible]
من الحركة في ذلك الوقت الذي يعينه وتارة يكون بنقطة واحدة هي بعينها مبدا ومنتهى اما مبدأ فلان للحركة
عنها اما منتهى فلان الحركة اليها ويكون ذلك لها في زمانين فالحركة المكانية او الوضعية يتعلقها بالمبدا والمنتهى
هو انك اذا عينت حركة وحدا فرضت مع ذلك مبدا ومنتهى والحركة المكانية تعلقه بالمبدا والمنتهى هو
ان يكون ذلك له بالفعل او بالقوة القريبة من الفعل ذلك على اي وجه كان منهما جاز فانا لم نشترط الوجه
المعين فيه منهما وبالجملة فانها تتعلق بالمبدا والمنتهى على هذه الصورة والشرط المذكور لا من حيث هما
بالفعل ثم المشهور ان الحركة والتحريك والتحرك ذات واحدة فاذا حدث باعتبار نفسها

وربما كان ما منه وما اليه مما يتصور
فيها زمانا ما حتى ح

لما بين

كانت حركة وان اخذت بالقياس الى ما فيه سميت تحركا وان اخذت بالقياس الى ما عنه سميت تحريكا ويجب ان نحقق هذا الموضع ونتأمله تأملا فوق هذا المشهور فنقول ان الامر بخلاف هذه الصورة وذلك لان التحرك حال للمتحرك وكون الحركة منسوبة الى المتحرك بانها فيه حال للحركة لا للمتحرك فان نسبة الحركة الى المادة في المعنى نسبة المادة الى الحركة وان تلازما في الوجود وكذلك التحريك حال للمحرك لا للحركة ونسبة الحركة الى المحرك حال للحركة لا للمحرك واذا كان كذلك كان التحرك نسبة المادة الى الحركة لا الحركة منسوبة الى المادة فلم يكن التحرك هو الحركة بالموضوع وكذلك لم يكن التحريك هو الحركة في الموضوع ولا ينافس في ان يكون كون الحركة منسوبة الى المادة شيء معقول وكذلك الى المحرك لكن هذين المعنيين لا يدل عليهما بهذين الاسمين واما تعلق الحركة بما فيه الحركة من المقولات فليس يعنى به الموضوع لها بل تمام الذي هو المقصود حصوله في الحركة فان المتحرك عند ما يتحرك من حيث هو بالتوسط بين امرين امر متروك وامر مقصود اما اين او كيف او غير ذلك اذا كانت الحركة بغير الشيء لا دفعة فاذن يكون متوسطا بين حدين ولها مقولة اما اين واما كيف واما غير ذلك فيقال ان الحركة في تلك المقولة وقد يزداد هذا بيانا بعد ان نعرف نسبة الحركة الى المقولات

الفصل الثاني في نسبة الحركة الى المقولات

انه قد اختلف في نسبة الحركة الى المقولات فقال بعضهم ان الحركة هي مقولة ان ينفعل وقال بعضهم ان لفظ الحركة يقع على الاصناف التي تحتها باشتراك الاسم وقال بعضهم ان لفظ الحركة لفظ مشكك مثل لفظ الوجود تناول اشياء كثيرة لا بالتواطؤ ولا باشتراك الاسم بل بالتشكيك لكن الاصناف الداخلة تحت لفظ الحركة فهي انواع او اصناف من المقولات فالاين منه قار ومنه اين سيال هو الحركة في المكان والكيف منه قار ومنه سيال هو الحركة في الكيف اي الاستحالة والكم منه قار ومنه سيال هو الحركة في الكم اي النمو والذبول وربما تمادى بعضهم في مذهبه حتى قال والجوهر منه قار ومنه سيال هو الحركة في الجوهر اي الكون والفساد وقالوا ان هذا الكم السيال نوع من انواع الكم المتصل لامكان وجود الحد المشترك فيه الا انه تفارقه بانه لا وضع له وللمتصل وضع واستقرار فقال ما للحركة والسواد من جنس واحد الا ان السواد قار والتسود غير قار وبالجملة فان السيال في كل جنس هو الحركة فقال بعض هؤلاء لكنها اذا نسبت الى العلة التي هي فيه كانت مقولة ان ينفعل او الى العلة التي هي عنها صارت مقولة ان يفعل وقوم خصوا هذا الاعتبار بالكيف السيال واخرجوا منها مقولتي ان يفعل وان ينفعل واختلف اصحاب القول بالسيال فمنهم من جعل الافتراق الذي بين السواد والتسود افتراقا فصليا متنوعا ومنهم من جعله افتراقا بمعنى غير فصل اذ هو زيادة تعرض على خط فيصير خطا اكبر ولا يخرجه من نوعه وقال الاولون بل التسود بما هو تسود هو سواد سيال وليس هذا الامر امرا خارجا عن هويته بما هو تسود فهو اذن غير السواد الثابت بالفصل ويمكن ان يبين بطلان المذهبين جميعا اما الاول فمنتقض بالعدد واما الثانية فبالناقص

وكونه امرا غير خارج عنه هو به الابيض ابيض بما هو ابيض من غير ان يكون فصلا وههنا مذهب ثالث وهو مذهب من يقول
ان لفظ الحركة وان كانت مشككة كما قيل فان الاصناف الواقعة تحتها ليست انواعا من المقولات على
السبيل المذكوره فلا التسود نوع من الكيف ولا النقلة نوع من الاين فان وقوع الحركة في الكيف ليس على
ان الكيف جنس لها ولا ايضا موضوع لها فان جميع الحركات انما هي في الجوهر من حيث هي في موضوع
لا غير ولا تمايز بينها في هذا المعنى ولكن اذا تبدلت جوهريته سمي ذلك التبدل ما دام في السلوك حركة
في الجوهر وان كان من الاين سمي حركة في الاين وبالجملة ان كان ما عنه وما اليه كيفا فالحركة في الكيف وان كان
كما فالحركة في الكم ويقع الحركة على هذه لا بالتواطؤ فان الكمال الماخوذ في رسمها اخذ الجنس هو من الالفاظ
المجانسة للوجود والوحدة وانت تعلم ان الكم والكيف والاين ليست داخلة تحت جنس واحد واذا
لم تكن هذه المقولات داخلة تحت جنس واحد والنسبة الكمال الاول اليها ايضا امرا خارجا ايا ما حضر
الجنس لم يكن لنا سبيل الى ان نجعل الحركة معنى جنسيا بل هذا الرسم ثنيا ول معنى انما يدل على مثله لفظ مشكك
لا غير فالمذاهب الملتفت اليها في هذا الخط هي هذه الثلثة وليس يعجبني المذهب الاوسط اولا بل اي شيء
يا ليت من ان التسود كيفية او ان النمو كمية وبالحري الا ان تكون التسود سواد اشتد بل اشتداد سواد
بل اشتداد الموضوع في سواده وذلك لانه لا يخ اذا فرضنا سواد اشتد اما ان يكون ذلك السواد
بعينه موجودا وقد عرضت له عند الاشتداد زيادة او لا يكون موجودا فان لم يكن موجودا فيح ان يقال ان
ما قد عدم وبطل هو ذا اشتد فان الموصوف بصفة موجودة يجب ان يكون امرا موجودا ثابت الذات
فان كان السواد ثابت الذات فليس سيالا كما زعموا ان كيفية سيالة بل هو ثابت على العدم عرض
عليه زيادة لا تثبت مبلغه بل يكون في كل آن مبلغ اخر فيكون هذه الزيادة المتصلة هي الحركة لا السواد فالاشتداد
السواد وسيلانه او اشتداد الموضوع في السواد وسيلانه فيه هي الحركة لا السواد المشتد ونعلم من هذا
ان اشتداد السواد يخرجه عن نوعه الاول اذ يستحيل ان يشير الى موجود منه وزيادة عليه مضافة اليه
بل كل ما يبلغه من الحد وهو كيفية بسيطة واحدة لكن الناس يسمون جميع الحد والمشابهة لحد واحد سوادا و
جميع المشابهة للبياض اي المقاربة بياضا والسواد المطلق هو واحد وهو طرف خفي والبياض كذلك وما
سوى ذلك كالمتمزج والممتزج ليس هو احد الطرفين والمشارك في حقيقة المعنى بل في الاسم وانما
يكون الانواع المختلفة في الوسط لكنه يعوض لما يقرب من احد الطرفين ان ينسب اليه فالحس ربما
لم يميز منها فظنها نوعا واحدا وليس كذلك وتحقيق هذا في العلوم الكلية واما المذهب الاخير فهو ضعيف
من هذا المذهب ولا يلزمه الا امر مشترك يلزم المذهبين ومبناه على ان الواضعين لعدد المقولات

هذا العدد

هذا العدد بل هو احد امرين اما ان يجوزوا ان يكون للحركة جنس من الاجناس العالية واما ان يزيدوا في عدد
المقولات زيادة ضرورية اذ كانت اصناف الحركة لا تدخل في جنس منها ولا في مقولة ان ينفعل وهي معان كلية تقال
على كثيرين قول الاجناس فان لم يشاؤوا وافي عشرية المقولات فواجب ان يسامحوا ويجعلوا مقولة ان ينفعل
هي الحركة وان لا تطلبوا في مقولة ان ينفعل من صريح التواطؤ ما اراهم متعصبين فيه ولا يحفظونه فانهم قد فعلوا في امر
مقولة الجدة من المسامحة ما يحملهم على اكثر من ذلك في الحركة على انه لا يبعد ان يكون لفظ الكمال والفعل وان كان
وقوعها على الجوهر والصور الباقية وقوعا بالتشكيك هو ان يكون اللفظ واحدا والمفهوم واحدا ولكن الامور التي يتناولها
ذلك المفهوم يختلف بالتقدم والتأخر فيه كالوجود فانه للجوهر اولا وللاعراض ثانيا واما مفهوم الحركة وهو الكمال
الاول لما بالقوة من حيث هو بالقوة فليس مما يستفيده بعض ما يسمى باسم الحركة من بعض فليس كون النقلة بهذه
الصفة علة لكون الاستحالة بهذه الصفة بل يجوز ان يكون وجود النقلة سببا لوجود الاستحالة فيكون التقدم والتأخر
في المفهوم من لفظ الوجود لا في المفهوم من لفظ الحركة كما ان الاثنينية قبل الثلاثية في مفهوم الوجود وليس قبله في مفهوم
العددية فان العددية لهما معا ليست العددية للثلاثية من جهة العددية للثنائية كما ان الوجود للثلاثية يتعلق بالوجود
للثنائية ومفهوم الوجود غير مفهوم العدد وانت قد عرفت هذا المعنى في مواضع اخرى فلا يبعد ان يكون الكمال
وان كان مشككا بالقياس الى اشياء اخرى فهو متواطئ بالقياس الى هذه كما انه لا يبعد ان يكون مشتركا
بالقياس الى اشياء ومتواطئا بالقياس الى ما تحت بعضها ونرجع الى ما كنا فيه فنقول للطاعنين جميعا
ما قولكم في مقولة ان ينفعل اهي نفس الحركة او نسبة الحركة الى الموضوع كما يقولون فان كانت نفس الحركة
افهي نفس الحركة المطلقة ام نفس حركة ما فان كانت نفس الحركة المطلقة فالحركة احد الاجناس وان كانت
نفس حركة ما مثلا كنفس النقلة او نفس الاستحالة وجب ان يزداد في عدد الاجناس فانه ان كانت النقلة
جنسا فالاستحالة ايضا جنس والحركة في الكم جنس فان كل واحد من هذه يستحق ما يستحقه الاخر وان كانت
النقلة ليس جنسا بل انما تشكل فيوجد تحته معنى هو جنس وان كان اخص من عدة وان لم يكن مقولة ان ينفعل
هي الحركة مطلقة بل كانت نسبة للحركة الى المادة فلا يخلو اما ان يكون للحركة المطلقة او لحركة ما فان كانت
للحركة المطلقة فلا يخلو اما ان يكون الحركة المطلقة مقولة على اصنافها بالتواطؤ او بالتشكيك فان كانت مقولة
بالتواطؤ فالحركة باعتبار ذاتها جنس فصارت الاجناس اكثر من عشرة ولان يكون هذا لها جنسا اولى
من ان يكون نسبتها الى موضوعها جنسا وان لم يكن اولى فليس دونه في الاستحقاق وان كانت مقولة
بالتشكيك فكذلك مقولة ان ينفعل التي هي نسبة هذا المشكك اسمه الى موضوعه مقولة بالتشكيك فليس
بجنس وان كانت المقولة هي النسبة لصنف من الحركة فيستحق مثله سائر الاصناف ومع ذلك فيكون ... جنسا

فان وقوعها على اصناف الحركة ليس بالتشكيك
الصريح وذلك لان التشكيك م ح

وبالقياس الى الموضوع جنسا اخر ويتميز به الاجناس تزيد الكثرة وذلك يلزم ان يطالبوا بالسبب الذي جعلوا
نفس الكيفية جنسا ولم يجعلوا النسبتها الى الموضوع جنسا وهناك اخذ والنسبة للحركة المطلقة او حركة ما جعلوه جنسا
ولم يجعلوا الحركة بنفسها جنسا فان كان ماخذهم طبايع الامور وذواتها مجردة المابيات لا مع عوارض
لها من نسب وغيرها فذلك يوجب ان يجعلوا مقولة ان ينفعل اي نفس حالة الانفعال ولا نسبتها الى الشيء
وهذا الكلام كله انما يجيء بعد ان يعرف ما قلناه قديما من حال الفعل والانفعال والتحرك والتحريك فالاولى
بهم ان يجعلوا مقولة ان ينفعل والحركة مقولة واحدة واما نحن فانا لا نشدد كل التشدد في حفظ القانون
المشهور من ان الاجناس عشرة وان كل واحد منها حقيقي الجنسية ولا شيء خارج منها ويمكنك ان تجعل
هذا البيان بعينه لمن جعل الحركة اسما مشتركا على الاطلاق فاذا انفسخت المذاهب التي اثبتناها ولم نقبلها
بقي الحق واحدا وهو المذهب الاول واذ قد بينا وجه نسبة الحركة الى المقولات واوضحنا معنى قولنا
ان الحركة في المقولة ما هو فلنبين الان ان الحركة في كم مقولة تقع الفصل الثالث في بيان المقولات
التي تقع الحركة فيها وحدها لا غيرها انا نتفع اصلا وان كان ربما اشتمل على تكرار بعض ما قيل فنقول
ان قولنا ان مقولة كذا فيها حركة قد يمكن ان يفهم منه اربعة معان احدها ان المقولة موضوع حقيقي لها
قايم بذاتها والثاني ان المقولة وان لم يكن الموضوع الجوهري لها فبتوسطها يحصل للجوهر اذ هي موجودة فيها
اولا كما ان الملاسة انما هي للجوهر بتوسط السطح والثالث ان المقولة جنس لها وهي نوع له والرابع ان
الجوهر يتحرك من نوع لتلك المقولة الى نوع اخر او من صنف الى صنف والمعنى الذي نذهب اليه هو الاخير
فنقول اما الجوهر فان قولنا فيه حركة هو قول مجازي وان هذه المقولة لا يعرض فيها الحركة وذلك لان الطبيعة
الجوهرية اذا فسدت تفسد دفعة واذا احدثت تحدث دفعة فلا يوجد بين قوتها الصرفة وفعلها الصرف
كمال متوسط وذلك لان الصورة الجوهرية لا تقبل الاشتداد والتنقص وذلك لانها اذا قبلت الاشتداد
والتنقص لم يخل اما ان يكون الجوهر وهو في وسط الاشتداد والتنقص يبقى نوعه او لا يبقى فان كان يبقى
نوعه فما تغيرت الصورة الجوهرية البتة بل انما تغير عارض للصورة فقط فيكون الذي كان ناقصا فاشتد قد
عدم والجوهر لم يعدم فيكون هذا استحالة او غيرها لا كونا وان كان الجوهر لا يبقى مع الاشتداد فيكون
الاشتداد قد جلب جوهرا اخر وكذلك في كل ان يفرض للاشتداد يحدث جوهر اخر ويكون الاول
قد بطل ويكون بين جوهر وجوهر امكان انواع جوهرية غير متناهية بالقوة كما في الكيفيات وقد علم ان الامر
بخلاف هذا فالصورة الجوهرية اذن تبطل وتحدث دفعة وما كان هذا وصفه فلا يكون بين قوته وفعله واسطة
هي الحركة وتقول ايضا ان موضوع الصورة الجوهرية لا يتقوم بالفعل الا بقبول الصورة كما علمت كالهيولى وهي

فانه

في نفسها لا يوجد الا شيئا بالقوة. والذات الغير المحصلة بالفعل يستحيل ان يتحرك من شيء الى شيء فان كانت
الحركة الجوهرية موجودة فلها متحرك موجود. وذلك المتحرك يكون له صورة جوهرية بالفعل ويكون جوهرا قائما
بالفعل فان كان هو الجوهر الذي كان قبل فهو حاصل موجود الى وقت حصول الجوهر الثاني لم يفسد ولم
يتغير في جوهريته بل في احواله وان كان جوهرا غير الجوهر الذي عنه والذي فيه فيكون قد فسد الجوهر الاول
الى الجوهر المتوسط وتميز جوهران بالفعل والكلام فيه كالكلام في الجوهر الذي فرضت الحركة منه فاذا اما
ان يكون في تلك المدة كلها على طبيعة الجوهر المتغير اليه او لا فيكون التغير الى الثاني واما ان يكون في بعض
تلك المدة حافظا لنوعه الاول وفي بعضه الآخر واقعا في النوع الآخر بلا توسط فيلزم فيه ما قيل من ان الانفعال
من نوع الى نوع دفعة ويكون تلك المدة مطابقة لحركات غير حركات نوعية الجوهر اذ كانت الاستحالات
في الجوهرية لا في مدة وزمان ولا يمكن ان يقال ان هذا القول يلزم ايضا على حركة الاستحالة وذلك لان الهيولى
فيما هي فيه محتاج في قوامها الى وجود صورة بالفعل والصورة اذا وجدت بالفعل حصلت نوعا بالفعل
فوجب ان يكون الجوهر الذي بين الجوهرين امرا محصلا بالفعل ليس بالعرض ولا كذلك في الانواع التي تتوهم
كيفيتين مثلا فانها مستغن عنها في قوام الموضوع بالفعل وقد يتبول ان الجوهر لا حركة فيه لان طبيعته لا ضد لها
واذا لم يكن لطبيعته ضد استحال ان ينفصل عن طبيعته الى طبيعة اخرى على سبيل التنقص والاشتداد حتى
يكون الحالة التي هو فيها عند الحركة حالة متوسطة بين طرفين لا يجتمعان وبينهما غاية البعد وهما الضدان وجب
ان يتأمل لكن هذه القضية فنقول انه لا بد من احد امادة او الموضوع في حد التضاد فان عنى بالموضوع
الموضوع الحقيقي القائم بالفعل نوعا القابل للاعراض التي لذلك النوع فلا يكون الصور الجوهرية متضادة
لانها في هيولى لا في موضوع وان عنى بذلك الموضوع اي محل كان فيشبه ان يكون الصورة النارية
مضادة للصورة المائية لا كيفياتها فقط فذلك لا شك فيه بل الصورة التي يصدر عنها الكيفيات التي لها
وذلك لان الصورتين مشتركتان في محل ويتعاقبان عليه وبينهما غاية الخلاف وهذا من ان ما يشتغل
من ان الفلك لا يكون بانه لا ضد لصورته كانه وضع ان كل متكون فلصورته ضد واليه يكون انفعاله
فحمل النار والهواء والماء والارض متضادة الصور فلم انكر ان يكون الصورة الجوهرية ضد الا انه يشبه ان يكون
الضد الذي ذكره ههنا هو الذي بينه وبين شيء آخر غاية خلاف وانما يكون بينه وبين ذلك غاية خلاف
اذا كان لشيء ثالث معه خلاف دونه وهو الواسطة بحيث يحتمل استقرارا فيه كالاستقرار في بعد بين شيئين
وليس بين الصورة الجوهرية التي فيها الاستحالة الا دية واسطة بهذه الصفة كما ليس بين النار والهواء واسطة
او يشبه ان يكون يرى ان التعاقب المأخوذ في حد الضد هو تعاقب بين شيئين بينهما غاية الخلاف وهذا

على ما قلنا يصح أن يكون بلا توسط فيصح أن يرتفع هذا الضد ويعقبه الآخر من غير أن يتخلل بينهما عاقب آخر وإن كان
قد يصح أيضاً أن يكون يعقب المتوسط إن كان هناك متوسط فيكون الانفعال مستمراً بين الطرفين
على الاتصال ثم لا يرى أن المحل يقبل الصورة النارية عقيب المائية من غير أن يقبل أولاً صورة الهواء المتوسط
لا على استمرار متصل بل يجب أن يكون لا محالة على الصورة الهوائية فلا يكون الصورة الهوائية مضادة للنارية ولا
يستمر الانفعال من أحدهما إلا إلى الآخر إلا أن النارية إلى الهوائية ولا الصورة النارية مضادة للصورة الهوائية للصورة النارية
إذ ليس بينهما غاية الخلاف فإن كان القصد هذا القصد كان التفتيش عنه يرده إلى البيان الأول
الذي حاولناه نحن وهو أن طبيعة الجوهرية لا تستحيل يسيراً يسيراً إذ لا تقبل الشدة والضعف فهو لا يكون
لضعف ولا اشتداد وطرفان كمضادان في هذا النظر باسم الضدية وسنبين لك أيضاً في الفلسفة الأولى أن الصورة
الجوهرية لا تقبل الاشتداد والضعف بيان أشرح لكنه لما نرى أن المني يكون حيواناً يسيراً يسيراً والبذر يكون
نباتاً يسيراً يسيراً توهم من ذلك أن هناك حركة والذي يجب أن نعلم هو أن المني إلى أن يكون حيواناً يعرض له
تكونات أخرى يتخلل ما بينها استحالات في الكم والكيف فيكون المني لا يزال يستحيل يسيراً يسيراً وهو بعد
مني ثابت إلى أن يبلغ حداً ينسلخ عنه صورة المنوية ويصير علقة وكذلك حالاً إلى أن يصير مضغة وبعده عظماً وعصباً
وعروقاً وأموراً أخرى لا يدركها وكذلك إلى أن يقبل صورة الحياة ثم كذلك يستحيل ويتغير إلى أن ينفصل
لكن ظاهر الحال يوهم أن هذا سلوك واحد من صورة جوهرية إلى صورة جوهرية أخرى وظن لذلك أن في
الجوهرية حركة وليس كذلك بل هناك حركات وسكونات كثيرة وأما كون الحركة في الكيف وذلك فلأنا
من لم يدرك في أنواع الكيف كلها إلا في الصنف المنسوب إلى الحواس فعال أما نوع الحال والملكة
فهو متعلق بالنفس وليس موضوعه الجسم الطبيعي وأما القوة واللاقوة والصلابة واللين وما أشبه ذلك فإنها
تتبع أعراضاً تعرض للموضوع فيصير الموضوع مع بعض تلك الأعراض موضوعاً لها فلا يكون تحرك الموضوع في
تلك الأعراض بعينه الموضوع لعدم القوة وكذلك الحال في الصلابة واللين وأما الأشكال وما يشبهها فإنما
إنما توجد في المادة التي تقبلها دفعة ولا تقبل التشدد والتضعف ولا أدري ماذا يقولون في الانكسار و
الاستقامة وغير ذلك وعندي أن الأمر ليس على ما يقولون وأن موضوع الحال والملكة كان نفساً أو بدناً
أو هما معاً كان الشركة فإنه يوجد فيه كمال ما بالقوة لجوهر ما والذي قالوا أن الموضوع ليس واحداً للصلابة
واللين والقوة والضعف ينتقض عليهم في النمو والذبول فكان يجب على قولهم أن لا تكون حركة بل إنما
نعني بالموضوع في هذه الأشياء طبيعة النوع الحامل للأعراض فما دامت تلك الطبيعة باقية ولم يتغير النوع ولم
يفسد الصورة الجوهرية فإن الموضوع ثابت من غير أن يبالي أنه لعارض يعرض له أو زيادة يضيفها إليه

بم

يصير موضوعا قريبا للحالة التي فيها الحركة او لذاته فمع الاشكال الشبه ان لا يكون حكمها حكم سائر الكيفيات في وقوع
الاستحالة فيها لانها تكون دفعة والكم ففيه ايضا حركة وذلك على وجهين احدهما بزيادة مضافة فينمو بها النوع
او نقصان يقتطع بالتحلل فينقص بها الموضوع وصورته في الامرين باقية وهذا يسمى نموا وذبولا وقد يكون
لا بزيادة تزداد عليه او نقصان ينقص منه بل بان يقبل الموضوع نفسه مقدارا او اصغر بتخلخل او تكاثف من غير انفصال
في اجزائه وهذا وان كان يلزمه استحالة قوام وهو من الكيف فتلك غير الزيادة في الكم او نقصانه فيه
ولان هذه الحالة سلوك من قوة الى فعل يسيرا يسيرا فهو كما بالقوة فهو حركة لكنه قد يشكك فيقال ان الصغير
والكبير ليسا بمتضادين والحركات كلها بين المتضادات فنقول اما اولا فلسنا نحن ممن يشدد كل التشدد
في ايجاب كون الحركات كلها بين المتضادات لا غير بل اذا كانت اشياء متقابلة لا تجتمع معا وسلك
الشيء من احدها الى الاخر يسيرا يسيرا سمينا الشيء متحركا وان كان لا تضاد هناك على ان الصغير والكبير الذي
تتحرك فيما بينهما النامي والذابل ليس الصغير والكبير المضاف في المطلق بل كان الطبيعة جعلت للانواع الحيوانية
والنباتية حدودا في الصغر وحدودا في الكبر لا تتعداها وتتحرك فيما بينهما فيكون العظم هناك عظيما على الاطلاق
لا يصير صغيرا بالقياس الى اعظم الخ في ذلك النوع وكذلك الصغير يصير صغيرا بالاطلاق واذا كان كذلك لم يبعد
ان يشاكل المتضادات بل يكون متضادة فان قال قائل ان النمو حركة في المكان لان المكان يتبدل فيه فالجواب
انه ليس اذا قلنا ان النمو حركة في الكم فان ذلك يمنع ان يكون معه حركة في المكان فانه لا يمتنع ان يكون في موضوع
النمو تبدلان تبدل كم وتبدل اين فيكون فيه حركتان معا واما مقولة المضاف فيشبه ان يكون جل الانتقال فيها
انما هو عن حال الى حال دفعة وان اختلف في بعض المواضع فيكون التغير بالحقيقة واولا في مقولة اخرى
عرض لها الاضافة اذ الاضافة من شانها ان تلحق مقولات اخرى ولا تتحقق بذاتها فاذا كانت المقولة مما
تقبل الاشد والاضعف كان الاسخن يقبل الاشد والاضعف فيكون موضوع الاضافة يقبل ولازم
ذلك قبولا اوليا فيكون الحركة في الامر العارض له الاضافة بالذات واولا وللاضافة بالعرض وثانيا واما
مقولة الاين فان وجود الحركة فيها بين واضح واما مقولة متى فيشبه ان يكون الانتقال من متى الى متى امرا
واقعا دفعة كالانتقال من سنة الى سنة او من شهر الى شهر ويشبه ان يكون حال متى كحال الاضافة في ان
نفس متى لا ينتقل فيه عن شيء الى شيء بل يكون الانتقال الاول من كم او من كيف ويكون الزمان لازما
لذلك التغير فيعرض بسببه فيه التبدل واما ما لا تغير فيه فستعلم انه ليس في الزمان فكيف يكون له حركة فيه.
واما مقولة الوضع فقد قيل انها لا حركة فيها البتة اذ لا تضاد في الوضع وايضا اذا انتقل الشيء من قيام الى
قعود فانه لا يزال في حكم القائم الى ان يصير قاعدا دفعة وكذلك اذا انتقل من قعود الى قيام فانه لا يزال

عرض لها اضافة ومثل ذلك فانه لما كانت السخونة تقبل الاشد والاضعف ثم

طرفيه

في حكم القاعد حتى يصير قائما دفعة والتي يوجب ان يوجد في الوضع حركة وانه لاكثر حاجة لنا التضاد والحقيقي في كون
الحركة بين ذلك فليتأمل حركة الفلك على ان الوضع لا يبعد ان يوجد فيه تضاد حتى يكون المستلقي مضادا
للمنبطح والذي قيل من ان الانتقال الى القعود يكون دفعة ان عنى به ان القعود الذي هو الطرف يحصل دفعة
فهو صادق فكذلك الاستواء الذي هو الطرف واما الذي هو الطرف يحصل دفعة وان عنى ان كل وضع ينتقل
عنه الى القعود يكون ذلك الانتقال دفعة فهو كذب فان الانتقال عن القيام الى القعود يكون قليلا قليلا
حتى يتأدى الى النهاية التي هي القعود كالحال في الانتقال من السفل الى العلو بعينه واما كيفية وجود الحركة في الوضع
فهو ان كل مستبدل وضع من غير ان يفارق بكليته المكان بل انما يتبدل نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه او الى
جهات فهو متحرك في الوضع لا محالة لان مكانه لم يتبدل بل تبدل وضعه في مكانه والمكان هو الاول بعينه واذا كان
التبدل في الوضع وكان مع ذلك تدريجيا كان ذلك التبدل حركة في الوضع اذ كانت كل حركة هي تبدل
حال بهذه الصفة وبالعكس ويكون نسبته الى الحال التي تبدلت لا الى الشيء الذي لم يتبدل ولست اعني بهذا
ان كل متحرك في وضع فهو ثابت في مكانه فليس يجب من قولنا ان كل ثابت في مكانه يستبدل وضعه
بالتدريج فهو متحرك في الوضع ان كل متحرك في الوضع كذلك بل لا امنع ان لا يكون الشيء قد تغير وضعه
الا وقد تغير مكانه كما لا امنع ان يكون الشيء لا يتغير كمه الا وقد تغير مكانه بل الغرض هو ان يثبت وجود المتحرك
في الوضع باثبات متحرك ما في الوضع واما انه يمكن ان يكون الشيء يتبدل وضعه وحده ولا يتبدل مكانه
فليعلم امكانه من حركة الفلك فانه اما ان يكون كالفلك الاعلى الذي ليس له مكان بحسب نهاية الحاوي الشامل
المماس الذي ايانا نعني بالمكان واما ان يكون في مكان لكنه لا يفارق كليته مكانه بل انما تتغير نسبة
اجزائه الى اجزاء مكانه الى ملاقاتها واذا لم يكن هناك الا هذا التغير والمكان ثابت وهذا التغير تغير هذه
النسبة وهذه النسبة هي الوضع فهذا التغير هو تغير الوضع وليس هناك غير هذا التغير فليس هناك غير هذه
الحركة التي في الوضع واما كون حركة الفلك الاعلى غير مكانية فواضح عندهم بين ثم ليس بحركة في كيفية ولا
كمية ولا جوهرية ولا في مقولة غير الوضع فانك اذا تعقبت مقولة مقولة لم تجد هذه الحركة يلائمها ما خلا الوضع ولان
ولا اين معنى الوضع وان قال قائل ان الفلك كل جزء منه متحرك في المكان وكل ما كل جزء منه متحرك
في المكان فالكل منه متحرك في المكان فالجواب عن هذا ان الامر بخلاف ذلك اما الفلك ف[illegible] لم
بالفعل حتى يتحرك ولو فرضنا اجزاء فليست تفارق امكنتها بل تفارق كل جزء منها جزء من مكان الكل
ان كان للكل مكان وليس مكان الجزء مكان الكل بل عسى ان يكون جزء مكان الكل جزء مكان الجزء وذلك
لان جزء مكان الكل لا يحيط بالجزء والمكان كما علم محيط بل عسى ان يكون المتصل ليست اجزاؤه في مكان

الا بالقوة

الا بالقوة بل قد صرح لهم بهذا في كتبهم وبعد هذا فليس اذا كان كل جزء يفارق مكانه بنفسه فالكل يفارق
مكانه بنفسه لانه فرق بين قولنا كل جزء وبين قولنا كل الاجزاء وذلك ان كل جزء قد يكون بصفة والكل لا يكون
بتلك الصفة لان للكل حقيقة خاصية مباينة لحقيقة كل واحد من الاجزاء الا ترى ان كل شيء ان يحكم كل جزء هو جزء وكل
ليس بجزء وكل جزء من العشرة واحد والعشرة ليست بواحد بل نرجع الى مسئلتنا فنقول انه يجوز ان يكون مكان
يشتمل على شيء ذي اجزاء بالفعل كالرمل وغير ذلك ثم كل جزء منه يفارق مكانه والكل يفارق مكانه بل ما نحن
بسبيله لا شك انا وان سلمنا فيه ان كل جزء منه يفارق مكانه الخاص والكل يفارق مكانه الخاص فلم يقع
الشك في ان الكل غير متحرك في المكان وان كان كل جزء متحركا وعندي ان كل من تامل ما قلناه ثم نصف
سيعتقد يقينا ان الموضع فيه حركة ولعل قائلا يقول ان معنى الحركة في المكان ليس هو ان يكون للمتحرك يفارق
المكان بل ان يكون متحركا ومتغيرا هو في مكان وان لم يفارقه فيقال له يجب ان يكون لكونه متحركا ومتغيرا معنى
فان كان كونه متحركا ومتغيرا غير متعلق بامر يفارقه وامر يوجد له فلا حركة في الحقيقة ولا تغير بل الحركة والتغير المذكوران
هما باشتراك الاسم وان كان متعلقا بان يتغير وهو غير المكان فهناك حال تتبدل وفيها الحركة التي هي ان كان
الشيء في مكان كون الشيء مستحيلا وهو في مكان وذلك لا يوجب ان يكون الاستحالة استحالة مكانية
وان كانت في مكان ولا غرضنا في ان الحركة في كذا معناه والمتحرك في كذا بل على ما علمت واما مقولة الجدة
فاني الى هذه الغاية لم احققها والذي يقال لمن هذه المقولة تدل على نسبة الجسم الى ما يشمله وينتقل بانتقاله
فيكون تبدل هذه النسبة على الوجه الاول انما هو في السطح الحاوي وفي المكان فلا يعين فيها على ما اظن لذاتها
واولا حركة واما مقولة يفعل وينفعل فربما ظن ان فيهما حركة من وجوه من ذلك ان الشيء يكون لا يفعل او لا ينفعل
ثم يتدرج يسيرا يسيرا الى ان يصير يفعل او ينفعل فيكون ان ينفعل وان يفعل غاية لذلك التدرج مثل ما صار اسود فانه غاية للتسود
فيظن ان في هاتين المقولتين حركة وايضا فانه قد يتغير الشيء من ان لا يكون ينفعل بالجزء او ينفعل ويكون ذلك قليلا قليلا
فيظن ان ذلك حركة وايضا فان الانفعال قد يكون بطيئا فيتدرج يسيرا يسيرا الى ان يسرع ويشتد وبالعكس فيظن ان ذلك
حركة الى السرعة فاقول اما الوجه الاول فلا يمكن الحركة فيه بالفعل والانفعال بل في اكتساب الهيئة والصورة التي
بها يصح ان يصدر الفعل والانفعال واما الوجه الثاني فيحمل ما سنبين بعد من انه لا سبيل الى ان ينتقل يسيرا
من تبرد الى التسخن او تبرد الى التسخن الا بانقطاع وتخلل وقفة واما الوجه الثالث فلا اعني من تحصيل الاستحالة الى السرعة
بالقوة الى السرعة بالفعل يسيرا يسيرا حركة وهو استحالة بالقوة من حيث هو بالقوة لكن ذلك في السرعة والبطء ويشبه
تحركتين ولا فعلين ولا انفعالين بل هما مفعولين وكيفيتين وهيئتين لها او للفعل او الانفعال وبالجملة لا يمكن ان يكون في
طبعه ان يفعل وان ينفعل حركة على سبيل ما في الحركة في المقولة فانه ان جاز ان يكون انفعال من تبرد الى التسخن

يسيرا يسيرا فلا يخلو اما ان يكون ذلك عند البرد بعد ما كان عند ما ينتهي البرد زمان كان عند ما البرد بعد تبرد ومعلوم ان الانتقال

الى التسخن اخذ من طبيعة التسخن وفي طبيعة التسخن اخذ من طبيعة السخونة فيكون عند ما يقصد لا يقصد البرد معا

وهذا محال وان كان عند منتهى البرد فهو بعد الوقوف على البرد وبعد انتهائه كما تستعلم ومع ذلك فلا يخلو اما ان يكون

ذلك الانتقال التسخن نفس التسخن او انتقالا الى التسخن فان كان نفس التسخن فليس بين البرد والتسخن الا زمان سكون

او آن لا حركة فيه ولا سكون كما علم وان كان المصير الى التسخن فلا يخلو اما ان يكون في المصير الى التسخن اخذ من طبيعة التسخن

او لا يكون فان لم يكن فليس ذلك استحالة البتة وان كان فهناك اخذ ما هو من طبيعة السخونة والاخذ من طبيعة السخونة

هو التسخن فيكون عند الانتقال الى التسخن والتوجه اليه ما هو اضعف التسخن موجود اللهم الا ان يفرض التسخن

ما هو في الغاية التسخن ويكون الانتقال اليه ما هو اضعف منه ثم التسخن نفسه وكل حركة فانه منقسم الى اجزاء ويكون كل

جزء من التسخن يفرض تسخنا ويكون الجزء المتقدم منه اضعف فلا يكون بالغاية فلا يكون تسخنا بهذا المعنى وفرض تسخنا بهذا المعنى

فاما ان يكون التسخن غير منقسم اليه فلا يكون حركة بل سخونة واما ان يكون منقسما فلا يكون من التسخن ما هو غاية فليس اول

من شرط التسخن هو ان يكون في الغاية بل ان يكون اخذا الى السخونة ولا يتسخن في الغاية واذ قد عرفت

الكلام في التسخن عرفت في التسخين ويجب ان يكفي هذا القدر كافيا ويرفض جميع ما يذهب به هذا الموضع فقد ظهر

لك من هذه الجملة ان الحركة انما يقع في المقولات الاربع التي اي الكيف والكم والاين والوضع فقد وقعت

على نسبة الحركة الى المقولات واذ قد عرفنا طبيعة الحركة يجري بنا ان نعرف طبيعة السكون فصل الرابع

في تحقيق تقابل الحركة والسكون ان امر السكون فيه اشكال ايضا وذلك لان المشهور من مذهب الطبيعيين ان السكون

مقابل للحركة هو مقابلة العدم للقنية لا مقابلة الضد ثم من الناس انه لا يصلح ان يفرض بينهما مقابلة الا احدى

المقابلتين اعني العدمية والضدية وقد جعلنا للحركة اقوى على معنى صوري ليس عدمي اذ قلنا انها كمال اول

فان كانت المقابلة مقابلة العدم والملكة لم يمكن ان يكون الحركة منهما هي العدم بل نقول ان الجسم اذا كان عادما

للحركة وكان من شانه ان يتحرك قيل انه ساكن ومعنى قولنا من شانه ان يتحرك ان يكون ما يتعلق به الحركة

موجودا او هو ان يكون مثلا في مكان وزمان وايضا اذا كان له حصول في مكان واحد زمانا قيل له ساكن

فهاهنا معنيان موجودان يقال لكل احدهما عدم الحركة ومن شانه ان يتحرك والاخر انه موجود زمانا

فان كان السكون منهما هو الاول وهذا لازم له كان السكون عدما وان كان السكون هو الثاني منهما

والاول لازم له لم يكن السكون معنى عدميا فلينضح ان السكون المقابل للحركة هو المعنى الصوري منهما وان

حده هو الدال على كونه صوريا منهما فاذا اردنا ان نقايس بين هذا الحد وحد الحركة وجب ان يكون لنا

ان نعقب اما حد الحركة من هذا الحد او نتعقب هذا الحد من حد الحركة على ما توجبه القانون الامتحاني في

بالزمان على ما سنعرف ... ومع ... فان كان التسخن فان كان ... فهو تسخن

الانفعال

لاقتناص حد الضد من حد ضده. لست اقول ان سبيل التحديد للضد ان يقتنص من حد ضده، فهذا الشيء منفعته
في تعليم البرهان ورخصنا فيه بوجه ما في تعليم الجدل بل نقول ان ذلك وان لم يكن واجبا ولم يكن طريقا
لاقتناص الحد فهو ممكن اعني ان يكون حد الضد يوازي به حد ضده، ويكون لا محالة سبيل اليه فان كان الحدان
متضادين ومتقابلين جاز ح ان يكون السكون قنية وان كان الحدان لا متقابلين لم يكن ح هذا المعنى هو السكون
لان السكون مقابل الحركة بل يكون معنى يلزم معنى السكون والسكون هو الذي يدل عليه الحد العدمي فنقول
اولا ان هذا الرسم لا يقابل الرسم المنقول للحركة الذي هو باصطلاحنا مفهوم لفظ الحركة فان قولنا كمال اول
لما بالقوة من حيث هو بالقوة، اذا اردنا ان نخصصه بالحركة المكانية صار هكذا وهو انه كمال اول في الاين لما هو بالقوة
اين من حيث هو بالقوة، وهذا الحد ليس يقابل حد السكون الذي حددناه، بل عسى ان يلزمه ما يقابل ذلك وهذا حال
فانا نحن ان معنى كل واحد من الرسمين الموضوعين للسكون يلزم الآخر وليس هو هو فان شئنا ان نقتنص من حد الحركة
حد السكون على ان السكون معنى صوري لم نجد الا ان نقول بانه كمال اول لما هو بالفعل اين من حيث هو بالفعل
اين او نقول انه كمال ثان لما هو بالقوة اي من حيث هو بالقوة فيكون الاول من هذين ليس حدا لازما للسكون
فان السكون من حيث هو سكون ليس يحتاج ان يكون كمالا اولا حتى يكون للشيء كمال ثان فانه يجوز ان يعقل
السكون سكونا والشيء لا كمال فيه غير ما فيه. واما الحد الثاني فانه يجعل من شرط ماهية كون السكون سكونا
ان يكون قد تقدمته الحركة وهذا ليس بواجب فان حذفنا لفظ الاول والثاني لم يكن قد حفظنا شرط التقابل
في الحدود وان غيرنا تغييرا اخر لم يكن مفهوم صادق اصلا وان اردنا ان نأتي بمقابل الكمال كان القوة فالحق
السكون ح بالعدميات فقد بان انه ليس يمكن ان يقتنص من حد الحركة حد يطابق حد السكون ويكون
السكون متقابلا لها ويكون السكون مع ذلك قنية فان جعلنا الاصل في حد السكون الذي ذكرنا دخل فيه
اول شيء الزمان او ما يتعلق بالزمان والزمان يتحدد بالحركة فيكون السكون يتحدد بالحركة والاضداد ليس
بعضها جزء رسم البعض ويكون الزمان يدخل ايضا في حد الحركة لانه داخل فيما يدخل في حده والحركة قبل الزمان
في التصور، ولا يجوز ان يكون الحركة ح عدما ان كان السكون قنية لان العدم لا يدخل في مفهوم القنية بل الامر بالعكس
فان الحركة داخلة في حد الزمان الداخل في حد السكون المذكور بالمعنى الصوري فبين اذن انه لا يجوز ان يقول
في هذا الاقتضاب على وجه اخر فنقول ان احسن ما يمكن ان يقال ح هو ان السكون كون في اين واحد زمانا
والشيء قبله وبعده فيه والحركة كون في اين واحد من غير ان يكون قبله او بعده فيه فيكون قد استعملنا في
فهمنا القبل الزماني والبعد الزماني وهما متحددان بالزمان والزمان متحدد بالحركة فيكون قد صارت الحركة
ماخوذة في مفهوم نفسها فظهر ان الحركة لا يفهم من جهة نجعله فليس هذا رسما او ضعف من هذا ان يوخذ موسعا فيه

ان الحركة ليس لا يمكن للجسم اين واحد زمانا فنظر
هل يمكن الحكم بهذا الاقتضاب ام لا

حتى ان السكون كون في آن واحد زمانا والحركة كون في آن واحد لا زمانا فان هذا يلزمه ما قيل هناك ويشكل
فيه حال المتحرك في ابتداء الحركة وانتهائها فذلك كون في مكان واحد لا زمانا وليس بحركة ولا سكون فقد
بين وتبين انه لا وجه لتصحيح تقابل حد الحركة بحد السكون والسكون عدم المعنى الذي في حقه ان يكون السكون عدم
المعنى العدمي واعلم ان في كل صنف من اصناف الحركة سكونا تقابله فللنمو سكون تقابله وللاستحالة كذلك
وكما ان السكون المقابل للاستحالة ليس هو الكيف الموجود زمانا بل سكون في الكيف فكذلك السكون
المقابل للنقلة ليس هو الاين الواحد الموجود زمانا بل هو سكون في ذلك الاين فالسكون عدم الحركة
وقد تكلمنا في الحركة والسكون فحري بنا ان نعرف الحقيقة المسماة مكانا والمعنى المسمى زمانا اذ هما من الامور
الشديدة المناسبة للحركة

الفصل الخامس في ابتداء القول في المكان وايراد حجج مبطليه ومثبتيه

اول ما يجب ان نفحص عنه من امر المكان وجوده وانه هل ههنا مكان ام لا مكان البتة على انا
نحن انما نفهم بعد من اسم المكان لا ذاته بل نسبة له الى الجسم بانه يسكن فيه وينتقل عنه واليه بالحركة فان
الفحص عن وجود الشيء قد يكون بعد تحقق ماهيته وقد يكون قبل تحقق ماهيته اذا كان قد وقف من عارض له
مثلا قد وقف على نسبة ما له الى شيء كالنسبة المذكورة ولم يعلم ما ذلك الشيء وقد يحتاج اذا فهمت تلك الماهية
الى بيان وجوده ثم ان لم يكن وجود تلك النسبة بينا لها احتجنا الى ان نبين انها هي الماهية التي تخصها تلك النسبة
وهذا الشيء قد بان لك في موضع آخر فنقول ان من الناس من نفى ان يكون للمكان وجود اصلا ومنهم
من اوجب وجوده فاما النفاة منهم فلهم ان يحتجوا بحجج منها ما نورده بعبارتنا هذه وهي ان المكان
اذا كان موجودا فلا يخلو اما ان يكون جوهرا او عرضا فان كان جوهرا فاما ان يكون جوهرا محسوسا او
جوهرا معقولا فان كان جوهرا محسوسا وكل جوهر محسوس فله مكان فللمكان مكان الى غير النهاية وان كان
جوهرا معقولا لاستحال لان الجوهر المحسوس تقارنه وتفارقه لان المعقولات لا اشارة اليها
ولا وضع لها وكل ما يقارنه الجوهر المحسوس او يفارقه فهو ذو اشارة اليه ووضع له وان كان عرضا
فالذي يحله هذا العرض هو كالذي يحله البياض والذي يحله السواد يشتق له منه الاسم فيقال ابيض
واسود فالجوهر الذي يحله المكان يجب ان يشتق له منه الاسم فيكون هو المتمكن فيكون المكان للمتمكن عرضا فيه
فيلزم ان يلزمه في انتقاله فيصير معه حيث صار واذا كان كذلك لم يكن منتقلا عنه لكن منتقلا معه والمكان كما
يزعمون ليس هو المنتقل معه بل المنتقل فيه وايضا فان كان المكان لا يخلو اما ان يكون جسما واما ان يكون
غير جسم فان كان جسما والمتمكن يكون فيه فالمتمكن متداخل له ومتداخلة الاجسام بعضها في بعض محال ثم كيف
يكون جسما ولا هو بسيط من الاجسام ولا مركب منها وان كان غير جسم فكيف يقولون انه يطابق

الجسم

الجسم وثب وتد وحل ولي حجم جسم وايضا فان الانتقال ليس الا الاستبدال بوثب وبعد وكان هذا
الاستبدال كما يقع للجسم فكذلك قد يقع للسطح والخط والنقطة فان كان الانتقال يوجب للمنتقل
مكانا فيجب ان يكون للسطح مكان وللخط مكان وللنقطة مكان ومعلوم ان مكان النقطة يجب ان يكون مساويا لها
لما اذا جعلتم المكان مساويا للمتمكن حتى لا يسعه غيره وما يساوي النقطة نقطة فمكان النقطة نقطة فتصير احدى النقطتين
مكانا والاخرى متمكنا بل عسى ان يكون كل واحد منهما مكانا ومتمكنا فيكون بالقياس الى احدهما لا الاخرى
متمكنة وبالقياس الى احدهما الاخرى اليها مكانا وهذا ما حظرتموه حين اسم ان يكون المكان متمكنا في المتمكن
فيه وزادوا فقالوا ان كان للنقطة مكان فبالحري ان يجعلوا لها ثقلا او خفة قال ذلك خصوصا القوم
الذين نفوا الحركة فقالوا الامر يوجب للجسم مكانا وحركة الا ومثله يوجب للنقطة مكانا وحركة الا فانكم
جوزتم في النقطة حركة فقد اعطيتموها ميلا وجعلتم لها خفة وثقلا وهذا اشهر بالبطلان على ان النقطة ليست
الا فناء الخط وفناء الخط معنى عدمي وكيف يكون للمعنى العدمي مكان او حركة فاما ان النقطة فناء الخط
فلانها نهاية والنهاية هو ان يفنى الشيء فلا يبقى منه شيء واذا لم يكن للنقطة مكان لم يكن للجسم مكان
اذ كان ما يوجب للجسم مكانا يوجب للنقطة مكانا وايضا فان المكان عندكم امر لا بد منه للحركة اذ جعلتموه
الحركة محتاجة اليه فهي احدى علل الحركة فليس فاعلا للحركة وكيف والحركة تجعلونها في المكان مبدأ فاعلي
معلوم غير المكان ولا ايضا هو مبدأ عنصري لها اذ الحركة انما قوامها في المتحرك لا في المكان ولا ايضا مبدأ
صوري لها لان المكان ليس هو صورة الحركة ولا ايضا مبدأ غائي لها وذلك لانه ما يحتاج عندكم اليه قبل الوصول
الى الغاية والتمام كما يحتاج اليه عند الوصول فان كان المكان غاية فليس لانه مكان بل لانه مكان يحال
المتحرك الحال وكلامنا في المكان من حيث هو مكان مطلقا ولو كان المكان كمالا لاشتاق اليه المتحرك اما طبعا
واما ارادة لكان من كمالات الشيء ايضا ان يحصل في امكنة يشتاق اليها على ان التمام منه خاص ومنه
مشترك والخاص هو صورة الشيء والمكان ليس هو صورة المتحرك ولا صورة الحركة واما المشترك فانه
يكون للشيء ولغيره والمكان عندكم خاص ولو كان الجسم في المكان لكانت الاجسام التامة في مكان ولو كانت
في مكان لكان مكانها يتحرك معها لكان مكانها متحركا معها ولكان لمكانها مكان وانتم تمنعون هذا كله
واما مثبتوا المكان فقد احتجوا بوجود النقلة وذكروا ان النقلة لا محالة مفارقة شيء لشيء الا شيء وليس ذلك
بمفارقة جوهر ولا كيف ولا كم في ذاته ولا غير ذلك من المعاني اذ جميع هذه تبقى مع النقلة بل انما ذلك
بمفارقة شيء كان الجسم فيه ثم استبدل به وهذا هو الذي نسميه مكانا واحتجوا ايضا بوجود التعاقب
فانا نشاهد الجسم يكون حاضرا ثم نراه غاب ونرى جسما اخر حضر حيث هو مثلا قد كان ماء فيها

ما ثم حصل بعده فيها هوا او دهن والبديهة توجب ان هذا المعاقب عاقب هذا الشيء وخلفه في امر كان لذلك
الشيء اولا وكان الاول مختصا به والآن قد فاته وذلك لا كيف ولا كم في ذات احدهما ولا جوهر بل
الحيز الذي كان الاول فيه ثم صار الآخر فيه وان الناس كلهم يعقلون ان ههنا فوق وان ههنا اسفل
وليس بحيز شيء فوق واسفل الجوهر او كيف او كم فيه او غير ذلك بل بالمعنى الذي يسمى مكانا وحتى ان
الاشكال التعليمية لا تتوهم الا ان تختص بوضع وحيز ولولا ان المكان موجود ومع وجوده له نوع وجود
وخواص لما كان بعض الاجسام يتحرك طبعا الى فوق وبعضها الى اسفل قالوا وقد يمنع من قوة امر المكان
ان التخيل العامي يمنع وجود شيء لا يكون في مكان ويوجب ان المكان امر قائم بنفسه يحتاج ان يكون
معدا حتى يوجد فيه الاجسام اراد استوددوس الشاعر ان يقول الشعر الحدث فيه عن ترتيب الخليقة
لم ير ان يقدم على وجود المكان شيئا فقال ان اول ما خلق الله المكان ثم الارض الواسعة فاما حل
الشكوك التي اوردها نفاة المكان فلنتاخر الى وقت احاطتنا بماهية المكان فلنعرف اولا ماهية المكان

فصل السادس في ذكر اختلاف الناس في المكان وايراد حججهم ان لفظ المكان
قد يستعملها العامة على وجهين فربما عنوا بالمكان ما يكون الشيء مستقرا عليه ثم لا يميزون انه هو الجسم الاسفل
او السطح الاعلى من الجسم الاسفل الا ان يترعرعوا يسيرا عن العامية فيتخيل بعضهم انه هو سطح الاعلى من الجسم
الاسفل دون سائره وربما عنوا بالمكان الشيء الحاوي للشيء كالدن للشراب والبيت للناس وبالجملة
ما يكون الشيء فيه وان لم يستقر عليه وهذا هو الاغلب عندهم فان لم يشعروا به اذا انتبهوا منهم بكون
السهم نفذ في المكان وان السماء والارض عند من تخيل صورة العالم منهم مستقرة في مكان ولا يعتمد
على شيء لكن المكان وجدوا الشيء الذي يقع عليه اسم المكان بالمعنى الثاني له اوصافا مثل ان يكون فيه الشيء
ويفارقه بالحركة والسكون معه غيره ويقبل المتنقلات اليه ثم تدرجوا قليلا قليلا الى ان توهموا انه حاو اذ
كان المتمكن موصوفا بانه فيه فلا اراد وان يعرفوا ماهية هذا الشيء وجوهره فكانهم قسموا في انفسهم فقالوا
ان كل ما يكون خاصا بالشيء لا يكون لغيره فلابد اما ان يكون داخلا في ذاته او يكون خارجا عن ذاته
فان كان داخلا فاما ان يكون هيولاه واما ان يكون صورته وان كان خارجا عن ذاته ويكون
مع ذلك يساويه ويخصه فهو اما نهاية سطح يلاقيه ويشتغل بمماسته ولا يماسه غيره اما محيطا واما
محاطا مستقرا عليه ايهما اتفق واما ان يكون ابعادا واقطارا فهو يشغلها بالاندساس فيه
فمنهم من زعم ان المكان هو الهيولى وكيف لا والهيولى قابل للتعاقب ومنهم من زعم ان المكان
هو الصورة وكيف لا وهي اول حاو محدد ومنهم من زعم ان المكان هو الابعاد فقال ان بين

فاما

غايات الاناء الحاوي للماء ابعاد مقطورة ثابتة وانها تتعاقب عليها الاجسام المحصورة في الاناء وبلغ بهم
الامر الى ان قالوا ان هذا مشهور بل مفطور عليه البديهة فان الناس كلهم يحكمون ان الماء فيما بين اطراف
الاناء وان الماء يزول ويفارق ويحصل الهواء في ذلك البعد بعينه واحتجوا ايضا بضرب من الحجج فقالوا هم
يخاطبون خاصة اصحاب السطوح انه ان كان المكان سطحا يلقى سطح الشيء يكون المركز هو مفارق سطح
متوجها الى السطح الاول فالكاين الواقف في الهواء والحجر الواقف في الماء وهما يتبدلان عليه ويفارق
سطحي السطح يجب ان يكون متحركا وذلك لان ما يجعلونه مكانه يتبدل عليه فان كان ساكنا فسكونه
في اي مكان اذ من شرط الساكن ان يلزم مكانه زمانا واذا الساكن قد يصدق عليه هذا القول فاذ
ليس بلازم السطح فالذي يلزمه سوى البعد الذي يشغله الذي لا يبرح ولا يتبدل بل يكون دائما واحدا
بعينه وقالوا ايضا ان الامور البسيطة انما يؤدي اليها التحليل وتوهم رفع شيء من الاشياء المجتمعة معا وهما
فالذي يبقى بعد رفع غيره في الوهم هو البسيط الموجود في نفسه وان كان لا ينفرد له قوام ولهذا السبب عرفنا
الهيولى والصورة وانتهينا الى احادي الاشياء المجتمعة ثم انا اذا توهمنا الماء وغيره من الاجسام مرفوعا عن
موجود في الاناء لزم من ذلك ان يكون البعد الثابت بين اطرافه موجودا وذلك ايضا موجود عندما يكون هو
موجودة معه وقالوا ايضا ان كون الجسم في مكان ليس لسطحه بل لجملته وكليته فيجب ان يكون فيه لجسميته مساويا له
فيكون بعدا وان المكان مساو للمتمكن والمتمكن جسم ذو ثلاثة اقطار فالمكان ذو ثلاثة اقطار وقالوا
ايضا ان المكان يجب ان يكون شيئا لا يتحرك بوجه ولا يزول ونهايات المحيط قد يتحرك بوجه ما ويزول
وقالوا ايضا ان الناس يقولون ان المكان قد يكون فارغا وقد يكون مملوا ولا يقولون ان البسيط ممليا
قد يكون فارغا وقد يكون ممتليا وقالوا والقول بالابعاد يحصل كل جسم في مكان وفي مذهب اصحاب
السطح الحاوي يوجب ان يكون من الاجسام ما لا مكان له وقالوا ايضا ان النار في حركتها الى فوق والارض
في حركتها الى اسفل تطلب مكانا بالكلية ولا يصح ان تطلب نهاية الجسم الذي فوقه او تحته فان النهاية لا يصح ان
يلاقيها بكليته جسم فاذن تطلب الترتيب في البعد فهذه حجج اصحاب البعد مطلقا لكن اصحاب البعد على مذهبين
منهم من يحيل ان يكون هذا البعد يبقى فارغا لا مالئ له بل يوجب انه لا يخلو عن مالئ الا عند طروق مالئ ومنهم
من لا يحيل ذلك بل يجوز ان يكون هذا البعد خاليا تارة ومملوا تارة وهم اصحاب الخلاء وبعض القائلين بالخلاء
يظن ان الخلاء ليس هو بعدا بل هو لا شيء كان الشيء هو الجسم واول شيء حمل اعتقاد الخلاء هو الهواء وذلك لان
العقل العامي الاول يرى ان ما ليس بجسم وبسببه جسم فليس بموجود ثم علمهم الاول في امر الاجسام الموجودة
هو ان يكون محسوسا بالبصر وما لا يحس بالبصر يظن انه ليس بجسم ثم يوجب انه ليس بشيء فلذلك يتخيل عن امر الهواء

إذ ليس بملاء بل لا شيء وكان الإناء الذي فيه هواء لا يحتمل عندهم عن أمره في أول الأمر أن فيه شيئاً بل
يظنون أن هناك أبعاداً خالية فأول من نبههم بأن أراهم الأزقاق المنفوخة تقاوم اللمس فأظهر
لهم باللمس أن الهواء جسم كسائر الأجسام ثم جسم في الدن أراهم ذلك منه برجوع فلم يروا أن بينهما
خلاء موجوداً إذ صار الشيء الذي كان يظنه خلاء وهو الهواء ملاءً ومنهم من سلم أن الهواء ليس بخلاء صرف
بل ملاء لكنه لا بد من خلاء ولم يخل عن الخلاء إذ قد وجد حججاً وقياسات انتجت عليه أن الخلاء موجود فمن الحجج على ذلك
قولهم إنا نرى الأجسام تتخلخل وتتكاثف من غير دخول شيء أو خروجه فالتخلخل إذن تباعد الأجزاء
تباعداً يترك ما بينها خالية والتكاثف رجوع من الأجزاء إلى ملء الخلاء المتخلخل قالوا ونحن نرى أنا نملأ
من رماداً ليسعه ملؤه ماء فلولا أن هناك خلاء لاستحال أن يسعه ملؤه ماء قالوا أيضاً والدن يملأ شراباً
ثم يجعل ذلك الشراب بعينه في زق ثم يجعل الزق في ذلك الدن بعينه فيسع الدن الزق والشراب معاً
فلولا أن في الشراب خلاء قد انحصر فيه مقدار حجم الزق لاستحال أن يسع الزق والشراب معاً
ما كان يملأه الشراب وحده وقالوا إن النامي أيضاً إنما ينمو بنفوذ شيء فيه فلا يمكن نفوذ ذلك الشيء
نفوذاً في الملاء بل في الخلاء وبعضهم جعل هذا الاحتجاج كلياً فقال إن المتحرك لا يخلو إما أن يتحرك في خلاء
أو يتحرك في ملاء لكنه إن تحرك في الملاء دخل ملاء في ملاء فبقي أن يتحرك في الخلاء ومن ذلك احتجاجهم بالقارورة
التي تمص ثم تكب على الماء فيدخلها الماء ولو كانت مملوءة لما وسعها شيء يدخل فيها قالوا أيضاً
إن المتحرك إذا تحرك فلا يخلو إما أن يدفع الملاء فيحركه وإما أن يداخله لكن المداخلة محال فبقي أن يدفعه
فيحركه فكذلك حال المدفوع فيما يتحرك فيه فيلزم إذا تحرك متحرك أن يتحرك العالم ولم يكن إذا تحرك
متحرك بعنف أن يتموج العالم تموجاً بعنف وضعفاً بحسب تموجه وأما القائلون بأن المكان ملاء لا
عليه شيء فيأخذون ذلك من العامة إذ يسمون مجالسهم أمكنة لهم ونحن لا نبالي أن يسمى مسم هذا مكاناً
لكنا لا نستعمل ونحقق هذا المكان الذي يكون المتمكن عليه بل الذي قيل إنه حاو وقد وضعوا ولا بد منه لكل
منتقل حيث كان وإن لم يكن مستقراً على مستند وأما القائلون بأن المكان هو بسيط كيف كان فإنهم
يقولون إنه كما أن سطح الجرة مكان للماء كذلك سطح الماء مكان للجرة لأنه سطح مما بين جملة بسيط
متصل به ويقولون إن الفلك الأعلى متحرك وكل متحرك فذو مكان فالفلك الأعلى له مكان لكن ليس بنهاية
حاوية من محيط فليس كل مكان هو النهاية الحاوية من المحيط بل مكان هذا السطح الظاهر من الفلك الذي تحته
وأما القائلون بأن المكان هو سطح فسنذكر مذهبهم ونحققه فيجب أن نبدأ أولاً بإبطال هذه المذاهب
ثم نبين كيف المغالطات في قياساتهم الفصل الثاني في نقض مذهب من قال إن المكان

هيولى او صورة او سطح اي سطح ملاق كان او بعد . اما بيان ضعف قول من يرى ان الهيولى او الصورة
مكان فبيان من ان المكان يفارق عند الحركة والهيولى والصورة لا يفارقان والمكان يكون للحركة فيه والهيولى
والصورة لا تكون الحركة فيهما بل معهما والمكان يكون اليه الحركة والهيولى والصورة لا تكون اليهما حركة البتة والمتكون
اذا تكون يستبدل مكانه الطبيعي كالماء اذا صار هواء ولا يستبدل هيولاه الطبيعية وفي ابتداء الكون يكون في
المكان الاول ولا يكون في صورته وبقي ان الخشب كان سريرا وبقي عن الماء كان بخارا وعن النطفة انسانا
ولا يقال ان المكان كان جسم كذا وعن المكان كان جسم كذا واما القائلون بان المكان كل سطح ملاق لبسيط
تام كان محيطا او كان محاطا فيلزمهم ان يجعلوا الجسم الواحد مكانين فانه يلزم على مذهبهم ان يكون للحجر مكانان
مكان هو سطح الماء الذي فيها ومكان هو سطح الهواء المحيط بها وقد علم ان الجسم الواحد لا يكون في مكانين ولم
للمتمكن الواحد مكانا واحدا وانما اضطروا الى هذا القول بسبب جهلهم بحركة الفلك وظنهم انها مكانية وتوهمهم
الجرم الاقصى ليس في مكان حاو من خارج وهو متحرك حركة مكانية واذا علم مذهبنا في الحركة الوضعية استغني
عن هذه الكلفة وتخلص من هذه الضرورة واما القائلون بان المكان هو البعد الثابت بين اطراف الحاوي
فيجب على الذين يجيزون منهم خلو هذا البعد عن المتمكن ان هذا البعد لا يخلو اما ان يكون موجودا مع البعد الذي للجسم
المحوي او لا يكون موجودا فان لم يكن موجودا فليس مع وجود المتمكن في المكان مكان لكن المتمكن هو هذا
الجسم المحوي والمكان هو هذا البعد الذي لا يوجد مع بعد الجسم وان كان موجودا معه فلا يخلو اما ان يكون له
وجود هو غيره وجود بعد الجسم المحوي بالعدد فهو مماثل لبعض خواص واعراض بالعدد غير اشتمالها من التي
لبعد الجسم المحوي واما ان لا يكون غيره بل يتحد به فيصير هو هو وان كان غيره فهناك بعد بين اطراف الحاوي
هو مكان وبعد آخر في المتمكن ايضا هو بين اطراف الحاوي غير ذلك بالعدد لكن معنى قولنا البعد الشخصي الذي
بين هذين الشيئين هو انه هذا المقدار المتصل الذي يقبل منها القسمة الواحدة المشار اليها فكل ما بين هذا الطرف
وهذا الطرف هو هذا البعد الذي بين الطرفين وكل ما هو هذا البعد الذي بين الطرفين المحدودين
فهو لا محالة واحد شخصي لا غيره فيكون كل ما بين هذا الطرف وهذا الطرف بعدا شخصيا واحدا ليس بعدا وبعدا
آخر واذا كان كذلك لم يكن بين هذا الطرف وهذا الطرف بعد للجسم وبعد آخر لكن البعد الذي للجسم بين الطرفين
موجود فالبعد الآخر ليس بموجود هذا واما ان كان هو هو فليس هناك بعد الا هذا وكذلك اذا نقلبه جسم آخر
لم يكن هناك بعد الا الذي للجسم الآخر فلا يوجد البتة بين اطراف الحاوي بعد هو غير بعد المحوي ولا تجوز عندهم
خلوه البتة عن المتمكن فاذن لا يوجد البعد المفرد الا في توهم محالات مثل ان يتوهم ان يبقى ذلك الجسم الحاوي
غير منطبق النهايات الداخلة بعضها على بعض ولا جسم فيه وهذا كما نقول اذا توهمنا الخلاء منفصلا لا متقطعا

فيكون تجزيه بجملة الوجود واحد فليس يجب اذا لزم هذا عن توهم تجز هناك ان يكون له حقيقة في الوجود وكيف يمكن
ان يكون بعدان معا ومن البين ان كل بعدين اثنين اكثر من بعد واحد لانهما اثنان والمجموع لا لاجل شيء آخر وكل
مجموع بعد اكثر من هذا فهو اعظم فيه لان العظيم هو الذي يزيد على القدر بقدر خارج عن الشيء والعظيم في المقادير
كالكثير في الاعداد وكل ما هو اكثر في المقادير قدرا فهو اعظم فاذا كان بعد يدخل في بعد فاما ان يعدم المدخول فيه
فيكون قد دخل بعد موجود في معدوم واما ان يبقى هو والداخل فيه مجموعهما اعظم من واحد منهما فيكون البعدان
اعظم من الواحد وليس الامر كذلك لان مجموعهما هو الذي بين النهايات وذلك بعينه قدر كل واحد منهما
فليس المجموع اعظم من الواحد ولسائل ان يسأل ههنا حال الخط اذا انعطف حتى لزم بعضه بعضا فيكون
خطان ومجموعهما في الطول لا يزيد على طول واحد منهما لكن هذا تج لانه لا يخ اما ان يتميز كل نصف من الآخر
في الوضع فيكون مجموع الخطين يفصل بعدا غير بعد واحد منهما واكثر منه ولكن كان ليس على الاستقامة ولا يكون
البعد الواحد بعينه ولا مجموعهما بل بعد غير بعد وبعد واما ان يتحد الخطان واحدا ان امكن ذلك فح لا يكون
خطان بل خط واحد والاجسام التي تمتنع عن التداخل ليس الذي يمنع ذلك من هذا الجسم ان يدخل في
ذلك الجسم جملة ما يشتمل عليه الجسم من الصورة والكيفيات وغير ذلك فان الصورة والكيفيات انها
فرضت لو لم تكن وفرض الجسم موجودا لكان التداخل ممتنعا ايضا وليس الهيولى هو الذي يمتنع عن مداخلة
هيولى اخرى بالعدد وذلك انا اذا قلنا ان الهيولى تمتنع عن مداخلة هيولى اخرى اما ان يكون ذلك
على سبيل السلب كقولنا ان الصوت لا يرى بل كما يقول ان النفس لا تداخل الحركة اذ ليس شأن كل
واحد منهما ان يكون من الآخر بحيث يتوهم عليه المداخلة واما ان لا يكون لهذا المعنى بل المعنى الذي
يقابل المداخلة مقابلة خاصة فانه لما كان معنى المداخلة هو ان يكون اي شيئين اخذت من احد الامرين
يجد معه في الوضع شيئا من الآخر اذ لا ينفرد احدهما بوضع عن الآخر فالذي يقابله هو ان يكون ذات هذا
متميزا في الوضع عن ذات ذلك فيوجد الواحد مباينة لاجل ذلك فان قيل ان الهيولى يمتنع عليه التداخل
بمعنى السلب الذي هو بالمعنى الاول فليس كلامنا في ذلك وذلك مسلم اذ الهيولى في نفسها بهذه الصفة ولكن
كلامنا في القسم الثاني وذلك القسم الثاني لا يتصور في الهيولى الا ان يجعل ذات وضع ولا يصير كذلك الا بالعرض
بسبب البعد الذي يعرض لها فح تتعرض للتجزي والانقسام فيكون استعداد الهيولى لان يحمل عليها هذه المقابلة
وهي التداخل وغير التداخل المقابل له امرا يلحقها من البعد والبعد هو السبب في ان يلحقها هذه المقابلة و
يتصور بها وهو السبب في ان صار الهيولى لا تداخل الهيولى الاخرى لا لاجل البعد فان كان البعد حائزا له ذلك
وليس في طبيعة الهيولى وحدها منع تقابل المداخلة فلا يمتنع على الهيولى المداخلة وكيف يمكن ان تمانع هذه الهيولى

ذات البعد

ذات البعد لنفسها لا امتناع البعد الجسمانی ان یلقی ذاته البعد الجسمانی الآخر ولیت الهوسا ما لا تقبل طبیعة البعد وبلا فیه
ولا ابعد ما لا تقبل بعدا وزیادة ویکشف فیه لها التخلخل وذلک حین تکتنفه وتحجمه فان کان البعد لا یمتنع عن مداخلة
بعد الاخر فی نفسه والهیولی مستعدة لان تلقاه ما البعد ولیس فی طباعها ما یمنع الهیولی ان تعود تکبر فتقابل المداخلة
فواجب ان یکون التداخل فی الجسم جایزا فان کل مولف من شیئین لیس الشیء من تالیفهما غیر ان حدث بها
شیء واستحالة وانفعال الی صورة ثالثة ومعنی ثالث غیرهما فان الحکم اذا کان جایزا علی کل واحد منهما کان جایزا
علی الجملة واذا لم یمنع واحد واحد منهما لم یمنع الجملة لکن جوهر الجسم مانع من مداخلة جسم آخر فهو بسبب ان فی اجزایه ما یمنع ذلک
واذ لیس کل جزو منه غیر مانع لذلک فالهیولی بسبب منع ذلک والسبب فعل خاص وانفعال خاص فیبقی ان یکون
طبیعة البعد لا یحتمل التداخل فان کان مع ذلک بحیث الهیولی المتصورة بالبعد ان لا یداخل البعد لم یجز ان یدخل الجسم
فی بعد البتة ثم لا یخلو اذا کان المتمکن فی الاناء قد ملاه من ان یلقی مادته وهیولاه ذلک البعد المفطور او یلاقیهما فان انفرد عنها
وفارقها فلا یکون الجسم ذو الهیولی قد ملا الاناء ولا دخل فیه اذ قد یکون ذلک البعد المفطور قایما علی حاله لیس ملاقیا
للجسم الداخل فیه والجسم الداخل فیه لا یکون ذاته خالیا عن مادته وان یسری ذلک البعد فی ذات المادة مع البعد
الذی فی المادة فیکون المادة قد سری فیها بعدان معا وبان متفقان الطبیعة وقد علم ان الامور المتفقة فی الطباع
التی لا تتنوع بفصول فی جوهرها لا یتکثر فی هویاتها انما یتکثر لتکثر المواد التی تحملها واذا کانت المادة لها واحدة لم یتکثر
البتة فلا یکون بعدان ولو انا فرضنا البعد قد تکثر فی المادة اذ صار فیها بعدان فایة خاصیة بعدیة یکون للمادة بسبب
احد البعدین فیها والیة خاصیة اخری یکون لها بسبب ان البعدان الذی فیهما فانا لا نجد فی المادة الا نحوا من الاتصال والامتداد
نحوا من الانقسام واحدا وعلی ما لو کان فیها بعد واحد فقط لکانت الصورة تلک الصورة فهذا ما نقوله فی ابطال وجود
هذا البعد المفطور وقد قیل فی ابطال ذلک شیء مبنی علی انه یلزم وجود ابعاد فی ابعاد بلا نهایة ونحن لم نحصل الی هذه
الغایة فهم ذلک علی حقیقة توجب الرکون الیها ونستند رکنا ان بعدا ویدرکها غیرنا [illegible] فی مناقضة
القائلین بالخلاء واما القائلون بالخلاء فاول ما یجب علینا هو ان نریهم ان الخلا لیس لا شیء مطلقا کما ظن منهم قوم ترکوا انه
ان کان الخلا لا شیء فلیس بینهما ما زعموا وبینهم فلیکن الخلا شیئا حاصلا ونسلم هذا لهم لکن الصفات التی یصفون
بها الخلاء یوجب ان یکون للخلاء شیئا موجودا او ان یکون کما وان یکون جوهرا او ان یکون له قوة فعاله فان اللاشیء لا یجوز ان یکون
من شیء اقل او اکثر والخلا قد یکون بین جسمین اقل او اکثر فان الخلاء المعتقد بین السماء والارض اکثر من المتصل
بین بلدین فی الارض بل له الیه نسبة ما بل وکل واحد منهما یوجد ممسوحا مقدرا بمقدار فیکون خلاء الف ذراع
وخلاء او عشرة اذرع وخلاء خلا الی ماء وخلاء الی جهة الی غیر نهایة وهذه الاحوال لا یحمل البتة علی اللاشی
المعرف ولانه یقبل هذه الخواص وهذه الخواص بذاتها للکم ونحو سقط الکم ما یکون لغیره فلابد اما ان یقبلها الخلاء بذاته

[illegible]

اولياً بالذات او قبولاً بالعرض فان كان يقبلها بالذات فهو كم وان كان يقبلها بالعرض فهو شيء ذو كم اما عرض ذو كم واما
جوهر ذو كم والعرض لا يكون ذا كم الا لوجوده في جوهر ذي كم فيلزم ان يكون الخلاء اما مقارناً لجوهر ذي كم وليس ذلك
الكم الا الكم المتصل القابل للقسمة في الاقطار الثلثة فان كان كل واحد من الجوهر والكم داخلاً في تقويمه فكل جوهر بهذه
الصفة فهو جسم فالخلاء جسم فان كانا مقارنين له من خارج غير مقومين له فالخلاء له ان يكون عرضاً في جسم والعرض
في الجسم لا يخلو جسم فالخلاء لا يخلو جسم وان كان يقبل ذلك بالذات فهو لا محالة كم بالذات ومن طباع الكم بالذات
الذي له ذلك في الابعاد الثلثة ان ينطبع به المادة وان يكون عرضاً او هيئة للجسم المحسوس فان لم ينطبع به المادة فلا يكون
لانه كم بل لامر عارض وذلك العارض لا يخلو اما ان يكون من شانه ان يتقوم لا في موضوع او يكون ليس من شانه
ذلك فان كان من شانه ان يتقوم لا في موضوع غير مستغن مقارنة مقارن لهذا البعد فهذا البعد يخرج عن ان يتقوم مقارناً لقيامه
لا في موضوع غيره فما يقارن البعد ويتقوم به وهو قايم في نفسه فهو موضوع يتقوم به بعد الخلاء فان الموضوع للبعد
ليس الشيء هو في نفسه لا في موضوع ويقارنه بعد ويكم وان كان ليس من شان ذلك المعنى ان يتقوم لا في موضوع فيكون
لا وجود له مما هو معه الا في موضوع فكيف يصير به البعد قايماً لا في موضوع وهو يحتاج الى موضوع فان قيل ان موضوعه
هو البعد وانه اذا حصل في موضوعه جعل موضوعه لا في موضوع كان معنى هذا الكلام ان ما لا قوام له بنفسه يقوم
لما لا قوام له في نفسه الا في موضوع فيجعله قايماً بنفسه لا في موضوع ويكون بعض هذه الاشياء هو في طبيعته [illegible]
عرض ويعرض له ان يكون جوهراً فيكون للجوهرية مما يعرض لبعض الطباع وهذا بين الاستحالة وخصوصاً في الفلسفة الاولى
وبالجملة فان البعد المشترك اليه القابل للامرين هو طبيعة واحدة بالعدد فلا يترتب بعضها الا في جنس واحد فيكون
تلك الطبيعة اما تحت ما وجوده في موضوع او تحت ما وجوده لا في موضوع وايضاً ان كانت تارة بعضها جوهراً وتارة
بعضها لا جوهراً فاذا صارت لا جوهراً فقد فسدت منها ذاتها فساداً مطلقاً حتى زال عن اجناسها وهي الجوهرية
فلا تكون باقية لا محالة فانها لو كان يفسد نوعها دون جنسها الا على ان جوهرها لا بقي فكيف اذا فسد جنسها الاعلى فترى
تبقى نوعيتها التي هي بها جوهر وايضاً ان كان هذا المعنى الموضوع للبعد ملازماً غير زايل فلا يخلو اما ان يلزم الخلاء لاجل
انه بعد ذاهب في الاقطار فيلزم كل بعد فيكون كل بعد مقارناً للمادة او يلزمه لمعنى يلحقه بعد كونه بعداً ذاهباً في الاقطار
ويكون الكلام في ذلك المعنى هو ذلك الكلام بعينه ويذهب الى غير نهاية وليس هذا اللحوق لحوق المعنى الفصلي للمعنى
الجنسي اذ طبيعة البعد اذا كان تحت تقسيم الابعاد الثلثة فهي طبيعة نوعية للمقدار وكذلك طبيعة الخط وكذلك طبيعة السطح
لكن التميز بين الطبيعة النوعية على ما يلحقها من العوارض والجنسية مع ما يلحقها من الفصول ان الطبيعة الجنسية تفصل بفصول
يلحق الطبيعة بما هي واذا لم يلحق يكون العقل متقضياً لحوقها حتى يتشكل في العقل تصورها ويجوز عند تحصيل وجودها و
بالجملة قد يكون فصلاً لها نه هو فانه اذا قيل بعد مطلقاً اي امر يقبل الانقسام المتصل بها تحصيل كان الفصل الذي يلحق بها

ان في جهة او في جهتين او في جميع الجهات فنفسه يكتنف المعنى المعقول من البعد ويحصره متقررا في الوجود وفي العقل ويعقوله الذي يعقل
في تحصيله موجودا او معقولا منه وغامنه واما كون البعد بحيث ملاقيا للبياض او للسواد او كون بحيث ملاء ما للماء او بحيث قائما
بمادة فليس يكتنف بعده ولا يحتاج اليها في تحصيل انه بعد وتقويمه بل هي امور يلحقه من حيث هو في مادة او من حيث
وجوده ويكتنف وجوده امور من خارج والفصول هي التي يكتنف بها ماهية الشيء اذا فرض موجودا في الاعيان او لم
يلتفت الى ذلك وهذا اسم اعلم ان بين مناقضة اخرى بل طبيعة البعد يستمر بعدا في ماهيته بان يكون له كون الخلاء والقائم و
الممتد والحصول ويكون مالوا … لواحق بحقيقته لا يحتاج اليه في تقرره انه بعدا ما يصح ان يفرض موجودا ولا يلغي العقل لحوق
شيء اخر به بعد الحصول البعدية كما يقتضي اذا جعل اللون موجودا او الحيوان موجودا ان يكون صار بحال ووصف
حتى وجد ولذلك لا يجوز العقل ان يكون الفصل الحقيقي يبطل عن النوع ويبقى حصته بحسبه وهذا نوضحه في مواضع اخرى واذا كان كذلك
فلا يكون هذا الانفصال بين بعد في مادة وبعد لا في مادة انفصالا بالفصل المنوع بل انفصالا باعراض لازمة خارجة عن تقويم طبيعة
البعد نوعا والاشياء المتفقة بالطبيعة لا يستحيل ان يتوهم لكل واحد منها العارض الذي للآخر لكنه ربما استحال ذلك
لعائق ولزمان وليست من خارج ولكنا لما اضعنا الان في غير النظر الذي من غرضنا ان نتكلم فيه وهو النمط الاشبه بالكلام
الطبيعي فنقول ان كان بعد مفارق فلا يخلو اما ان يكون متناهيا واما ان يكون غير متناه فان كان طبيعة الخلاء عند جميع من
يوجب وجوده بحيث لا ينتهي الا الى بعد ملاء وان كان الملاء متناهيا انتهى ايضا الى الخلاء فيلزم ان يكون العدم
بعد غير متناه اما خلاء وحده او ملاء وحده او يحدد به الخلاء او تأليف خلاء وملاء ومحال ان يكون بعد غير متناه
على هذه الصفة كما وضح بعد فيجب ان يكون خلاء على ما يقولون وايضا ان كان خلاء فلا يخلو اما ان يدخله الملاء او لا يدخله
فان دخله الملاء فلا يخلو اما ان يبقى بعد الخلاء مع المداخلة موجودا او معدوما فان كان معدوما فلا يجوز ان يسمونه
مكانا بل يكون المكان هو ما يحيط بالجسم من الخلاء المقارن له وذلك لانه في ذلك لا غير اذ قد عدم ما بين ذلك
من بعد الخلاء ولا يكون ايضا جميع ذلك بل نهايته التي تلي المتمكن لان جميع ذلك لو توهم معدوما الا هذا الطرف لكان
المتمكن في شيء ان يحرك فارقه مهيئا لعاقب كله وايضا ما وراء ذلك قد يسكن اجسام كثيرة ومكان الشيء لا يسع
معه جسم اخر مع ذلك فان كان هذا البعد تارة يعدم وتارة يوجد فيكون تارة بالقوة وتارة بالفعل وكل ما كان
كذلك فانه بالقوة يعني موجود قبل وجوده في طبيعة قابلة لوجوده … الطبيعيون هذا على سبيل الاصل الموضوع فيكون
الخلاء موضوعا من بعد وضعا و… يتصور بذلك البعد فيصير ذا وضع ويكون اليه اشارة وهذا هو التجسيم فيكون للخلاء حجما
وان كان يبقى مع المداخلة فيكون بعد يدخل في بعد وهذا قد ابطلنا امكانه ونقول انه لا يجوز ان يكون في الخلاء حركة
ولا سكون وكل مكان فيه حركة وسكون فالخلاء ليس بمكان فاما انه لا حركة فيه فلان كل حركة اما قسرية واما طبيعية
ونقول ان الخلاء لا يكون فيه حركة طبيعية وذلك لانها اما ان تكون مستديرة واما ان تكون مستقيمة ولا يجوز ان يكون في الخلاء

حركة مستديرة ، ولكن ليس الخلاء من شأنه ان يقف ولا يعني الا ان يكون وراء جسم غير متناه ، فذلك الجسم ينتهي لا محالة الى
غير النهاية ، فليفرض جسما يتحرك على الاستدارة على دائرة ا ب ح وليجعل الدائرة بنفسها تتحرك ويكن مركزها نقطة ط وليفرض
خارجا عنها امتداد خط مستقيم بلا نهاية يوازي بالا ذا اما في خلاء او في ملاء او فيهما جميعا وليكن خط ط ح يصل بين المركز
وبين نقطة ح المستقيمة كيف كانت الاستدارة ، فلان خط ط ح عمود او كالعمود على ا ب في غير جهة ا ب اذ لا شك ليس للنقطة
جهة لا يلي بعدها غيره وما نفذ فيها لا يصل اليه وان فيعده غير متناه وليطف بدائرة ا ب ح من كل جهة ولم نفرض كذلك
فليكن ح م بعدا او خطا لا يلاقي ح ما دام في تلك الجهة الى ان ينطبق على خط ا ط ثم كان دوره فهناك لا محالة تقاطع خط ف
اذا صار في جهة خط كان عمودا عليه او غير عمود فاذا اخرج الى غير النهاية قاطع خط لا محالة
ولأن نقطة منه وليست نقطة واحدة بعينها فانك يمكنك ان تفرض في خط نقطا كثيرة
ويصلها بمركز ما يخرج اكثر ، كما انطبق خط ط ح على خط منها صار في سمت تلك النقطة الى جانب
منها وكل خط وان كانت المسامتة بعد المسامتة فيجب ان يكون اول آن زمان المسامتة التي هي فصل بين الزمانين
في سمت نقطة وليكن نقطة ح ولن يسامت قبل نقطة ح ولن ان ينفصل بين ط ح على خط ط ك فيكون خط ط ح اذا بلغ
في الدور حتى يلقى خط ط ك كان مسامتا لنقطة في خط قبل نقطة ح وقبل نقطة اول المسامتات في خط ... بل
يلزم ان يكون دائما مسامتا او دائما مباينا ، وهذا محال ، فاذن لا حركة مستديرة في الخلاء الذي فرضوه ، فنقول ولا حركة طبيعية مستقيمة فيه
لأن الحركة الطبيعية تترك جهة وتنحو جهة ويجب ان يكون ما يتركه بالطبع غير ما يقصده بالطبع فانه ان كان ما يتركه في جميع احواله في حال
ما يقصده ، فلا معنى لأن يكون الطبيعة تتركه طلبا ليأخذه طلبا فان الترك الطبيعي هرب طبيعي ومن المحال ان يكون منفورا عنه بالطبع مقصودا
بالطبع بل نقول من رأس انه لا يخلو اما ان يكون الحركة الطبيعية نحو ما بالطبع جهة او لا نحو جهة ومحال ان يكون الحركة لا نحو جهة فانه
فان كانت نحو جهة فلا يخلو اما ان يكون الجهة شيئا موجودا او شيئا غير موجود ومحال ان يكون متروكا او منحوا متوجها اليه وان كان
شيئا موجودا فاما ان يكون موجودا عقليا لا وضع له فليس اليه ويكون ذا وضع فيشار اليه ومحال ان يكون عقليا لا وضع له
لأن ذلك لا حركة اليه فبقي ان يكون ذا وضع ومع هذا لا يخلو اما ان يكون شيئا لا يتجزأ من حيث يشار اليه بالقطع للبعد او يكون يتجزأ فان كان يتجزأ
فالبعض منه يكون اقرب من المتحرك اليه واذا وصل اليه المتحرك فاما ان يكون قد حصل في الجهة فالبعض هو الجهة المقصودة والباقي
خارج عنه واما ان لا يكون حصل في الجهة بل يحتاج ان ينفذه فان كان يحتاج ان ينفذه فهو سبيل الى الجهة لا بعض الجهة المقصودة و
حكمه حكم سائر ما يليه وان كان غير متجزئ من حيث يشار اليه فلا يخلو اما ان يكون نفوذه التجزي لانه في نفسه لا يحتمل فرض القسمة
بل لانه ليس في طباعه ذلك كما تقول في الفلك او يكون لا يتجزأ اصلا فان كان لا يتجزى بالفرض فهو جسم غير خلاء وما كان
في الخلاء جسم موجود ويكون جهة فيكون لا جهة في الخلاء المطلق وحده ، وذلك الجسم ايضا لا يخلو اما ان يكون مختصا بالطبع
بجزء من الخلاء الذي هو فيه او لا يكون مختصا به فان كان مختصا ببعض الخلاء يخالف بعضه في الطبيعة حتى يختص به بعض الاجسام

طبعا دون

طبعا دون بعض ولكان غير مختص جاز مفارقته وإذا فارقه ذلك اللازم من الخلاء لم يخل اما ان يكون يتحرك الجسم المفروض متحركا
اليه بالحركة الطبيعية الى الحيز الاول الذي كان فيه ذلك الجسم من الخلاء او يتحرك اليه الى الحيز الاخر الذي صار اليه ولا يجوز ان يتحرك الى
الحيز الاول والا لحركته الى ذلك الحيز هو الحركة الطبيعية الذي بالذات واما الى ذلك الجسم الذي كان فيه فقد كانت بالعرض ولا يجوز
ان يتحرك بالطبع الى الحيز الاخر لان الجسم المتحرك اليه لم يشتبه بوجه من الوجوه … مما يقال ان ذلك الجسم عن حيز الى حيز كيف يتاتى ان يترك
جهة كانت مقصودة بحركته لان ذلك الجسم فيها ويقصد جهة اخرى من تلقاء طباعها الا ان يكون ذلك الجسم بعث اليها
اثرا او قوة … ذلك الاثر وتلك القوة يكون مبدأ ما لانبعاث حركة الجسم المتحرك اليه بالطبع كحال ما بين المغناطيس والحديد
فتكون الحركة ارادية تسخيرية لا طبيعية ولنشو فقد حصل هناك ادراك وحصلت الحركة ارادية لا طبيعية وهذا كله باطل على الكلام
في انتقال ذلك الجسم بالطبع او بغير الطبع يرجع الى ما تكلمنا … ونقول ولو كان المتوجه اليه لا يتحرك من حيث يصار
اليه بوجه من الوجوه … ولم يوضع فهو اما نقطة واما خط واما سطح ولا يخلو بعد ذلك اما ان يكون الجهات كلها جهة في انها
نقط او خطوط او سطوح او يكون جهة نقطة وجهة خط وجهة سطح فان كان الجهات كلها نقطا او خطوطا او سطوحا
النقط والخطوط والسطوح لا تختلف ان بعوارض تعرض لها انما تختص بها من حيث هي كذلك واما غيرها عنها وجميع ذلك
يلزمها من جهة الاشياء المختلفة الاشكال والطبائع التي هي نهايات لها والخلاء ليس كذلك فاذن لا يجوز ان يكون فيه
اختلاف جهات على هذه الصفة بالنوع ولكان ليس كذلك بل جهة نقطة وجهة اخرى سطح او خط او على وجه اخر مما يختلف بالقسمة
فكيف يمكن ان يكون في الخلاء في موضع نقطة بالفعل او سطح بالفعل … والخلاء واحد متصل لا انفصال فيه
لانه لا مادة له فيقبل لاجلها هذه الاحوال … ومنعنا ان ذلك ليس بسبب جسم لما بان من البيان فالخلاء ليس فيه اختلاف
جهات واذا لم يكن هناك اختلاف جهات واماكن استحال ان يكون مكان متروكا بالطبع ومكان مقصودا بالطبع
فليس اذن في الخلاء سكون طبيعي اذ ليس في الخلاء موضع هو اولى بالسكون فيه بالطبع من موضع وايضا فانا نشاهد الاجسام
تتحرك بالطبع الى جهات ما وتختلف مع ذلك في السرعة والبطء لا من قبل المتحرك منها ولا من قبل ما فيه فاما الامر الذي
في المتحرك فقد يكون لاختلاف قوة ميلية فان الازيد في الثقل النازل او في الخفة الصاعدة قوة او زيادة … قطعه
اسرع والانقص ابطأ وقد يكون لاختلاف شكله والشكل مثلا اذا كان مربعا وقطع المسافة بسطحه لم يكن كما اذا قطع
المسافة براسه وكذلك المربع اذا قطع المسافة بزاويته اذ ذلك يحتاج ان يحرك بسطحه اكثر وهو الذي يلاقيه اولا
وهذا الاحتياج الى ذلك فيكون سبب سرعته في كل حال الاقتدار على شدة دفع ما يلاقيه الشيء وقلة ممانعة ومما عليه
شدة الخرق فان الاندفاع والانخراق اسرع وان عجز عنهما بطأ وهذا لا يتقرر في الخلاء بل يترك هذا الوجه فانه
يتعلق بما فيه الحركة منه واما الذي يكون من قبل المسافة فهو انها كلما كانت ارق كان قطعها اسرع وكلما كانت اغلظ
كان قطعها ابطأ وذلك بحسب المتحرك بالطبع الواحد وبالجملة السبب فيه الاقتدار على ممانعة الدافع الخارق والعجز عنه

فان الرقيق شديد الانفعال عن الدافع الخارق والغليظ الكثيف شديد المقاومة ولذلك ليس نفوذ المتحرك في الهواء
كنفوذه في الارض ولا في الماء ونفوذه في الماء بين الامرين والرقة والغلظ تختلف في الزيادة والنقصان ولكن
تحقق ان السبب في ذلك المقاومة فكلما قلت المقاومة زادت السرعة وكلما زادت المقاومة زاد البطؤ فتكون
الحركة تختلف سرعة وبطؤا بحسب اختلاف المقاومة وكلما فرضنا قلة مقاومة وجب ان تكون الحركة اسرع وكلما فرضنا
كثرة مقاومة وجب ان تكون الحركة ابطأ فاذا الحركة في الخلاء لا تخلو اما ان يقطع المسافة المتناهية بالحركة في زمان او لا
في زمان ويمتنع ان يكون ذلك لا في زمان لانه يقطع البعض منها قبل قطعه للكل فيجب ان يكون في زمان ويكون
لذلك الزمان نسبة لا محالة الى زمان الحركة في ملاء مقاوم ويكون مثل زمان مقاومة لو كانت نسبتها الى مقاومة
الملاء نسبة الزمانين والباطل ان زمان مقاومة هي اصغر في النسبة الى المقاومة الموجودة من الزمان الى الزمان ويجب ان يكون
نسبة زمان الحركة حيث لا مقاومة البتة كنسبة زمان حركة في مقاومة ما لو صح لها وجود فصح ان لا يكون ابطأ من زمان
مقاومة اخرى لو توهمت اقل من المقاومة القليلة الاولى بل يجب ان لا يكون لما اوجبه اي مقاومة توهمت موجودة من
الزمان نسبة الى زمان لا مقاومة اصلا فيجب اذن ان تكون الحركة لا في زمان وهذا محال ولا يحتاج في بياننا
هذا الى ان نجعل لهذه المقاومة التي على النسبة المذكورة استحقاق وجود او عدم لانا نقول ان زمان هذه الحركة
في الخلاء يكون مساويا لزمان حركة في مقاومة ما لو كانت موجودة وهذه المقدمة صادقة او منحنا صدقها وكل المتساوية
ايضا متساوية وكل حركة في الخلاء فهي حركة في عدم ايضا متساوية وكل حركة في عدم مقاومة فليست مساوية البتة لحركة في
مقاومة ما على نسبة ما لو كانت موجودة فيلزم من هذه المقدمات ان الحركات في الخلاء هي مساوية لزمان حركة
حركة في مقاومة ما لو كانت ويلزم منها وعن الاولى ان لا شيء من الحركات في الخلاء حركة في الخلاء وهذا خلف
ومما يمكن ان يقول القائل على هذا ان كل قوة محركة تكون في جسم فانها تقتضي بمقدار الجسم في عظمه ومقدارها في شدتها
وضعفها زمانا ما لو لم تكن مقاومة اصلا ثم بعد ذلك يتقدر ازديادا لازمنة بحسب زيادة المقاومات وليس يلزم ان يكون
كل مقاومة ما تؤثر في ذلك الجسم فانه ليس يلزم اذا كانت مقاومة ما تؤثر ان يكون نصفها تؤثر ونصف نصفها يؤثر
فانه ليس يلزم اذا كان عدة يحركون ثقلا مسافة ان يكون نصف العدة تحرك شيئا او كانت قطرات كثيرة تثقب
المقطور عليه ثقبا ان يكون قطرة واحدة تؤثر اثرا فيجوز ان يكون المقاومة التي زمانها على نسبة زمان مقاومة الخلاء لا تؤثر
شيئا وانما تؤثر مقاومة اخرى لو كانت موجودة فالجواب عن هذا انا اخذنا المقاومة على انها لو كانت موجودة
مقاومة مؤثرة لكان زمانها زمان حركة في لا مقاومة وانا لم يصح ان نقول مقاومة مؤثرة لان المقاومة اذا قيل
انها غير مؤثرة كان كما يقال مقاومة غير مقاومة ومعنى المقاومة هو التأثير لا غير وهذا التأثير على وجهين احدهما الكسر
من الجهة وعن قوة الميل والثاني في ما يظهر من احداث المقاومة وسكونا فلا يزال يحدث سكونات على مقاومات ...

ويحس بما فراره ويحس بما طلبه كالسطوح وانت تعلم بعد انه ما من تأثير على احد الوجهين الا وفي طباع المتحرك ان يقبل اثرا من هو كان سعلم
مؤثر ومؤثر فيصعب من ذلك ان يكون ببعض تلك المقاومات التي يحيلها طبيعة الجسم مساويا في زمانه لغير المقاوم وهذا
تحقيقه فقد ظهر انه لا يكون في الخلاء حركة طبيعية البتة فنقول وهو ان الحركة القسرية اما ان تكون بمفارقة المحرك او
بمقارنة فان كان بمقارنة المحرك فالمحرك متحرك فهو ايضا اما متحرك عن قاسر اخر او عن نفس او عن طبع فان كان عن قاسر
لزم الكلام الى ان ينتهي الى نفس او طبيعة وان كان عن نفس فالنفس تحرك باحداث ميل مختلف ايضا في الشدة والضعف
حتى ان ذلك يحس مع التسكين المقاوم للحركة كما يحس في المتحرك طبعا اذا قوم فمنعت الحركة وذلك الميل يختلف بالقوة والضعف
ويلزمه ما يلزم الميل الطبيعي ولو كان طبيعيا لزم ما قيل فاذا كان النفساني والطبيعي لا يصح في الخلاء لم يصح ان يكون في الخلاء تحريك
قاسر يلزم المحرك فيه المتحرك وان كان المتحرك يفارق عند ابتداء الحركة فقد يلزمها الاختلاف من جهة ما يتحرك فيه
ويلزم ما قلنا في الحركة الطبيعية بعينها وايضا فان الحركة القسرية المفارقة للمحرك قد يكون موجودة وتحريك المحرك قد زال
وهي الى ان يكون ما يتجدد على الاتصال من الحركة موجودا وسببه غير موجود فيجب ان يكون هناك سبب مستبق للحركة و
ان يكون ذلك السبب موجودا في المتحرك يؤثر فيه فذلك اما قوة عرضية ارتسمت في المتحرك من المحرك كالحرارة في الماء
عن النار وانه تأثير ما باق في المتحرك مما نفذ فيه وهذا التأثير معقول على احد وجهين اما ان يكون الجزء الاول من الشيء
الذي فيه الحركة لما دفعه المحرك بالمتحرك وهو باق فيه دفع ذلك ما يليه واستمر الى اخر الاجزاء وكان هذا المرمي المقذوف
موضوعا في ذلك المتوسط فيلزمه ان يتحرك ضمن تلك الاجزاء المندفعة فهو المتحرك اسرع من حركة المرمي الذي هو فيه للحركة
لان ذلك اسهل اندفاعا من هذا المرمي واما ان يكون خرق الدافع لذلك الجسم المتوسط فالمدفوع يلجئ الشيء
الى ان يلتئم فينعطف من ورائه مجتمعا ويلزم ذلك الاجتماع دفع الجسم الى قدام وهذا كله لا يتصور في الخلاء وانما كانت
الاقسام هذه اذ كان هذه الحركة اما ان تكون عن قوة او عن جسم يحرك بالملاقاة والجسم المحرك بالملاقاة اما ان
يحرك بان يحمل واما بان يدفع بالملاقاة واما الذي يجذب بالملاقاة فحكمه حكم الحامل فان كانت الحركة القسرية في
المرمي عن قوة في الخلاء يجب ان تبقى فلا تفتر البتة ولا تنقطع البتة وذلك لان القوة اذا وجدت في الجسم فلا يخلو اما ان تبقى
واما ان تعدم فان بقيت فالحركة تبقى دائما وان عدمت او ان ضعفت فلا يخلو اما ان يكون تعدم او تضعف بسبب
او تعدم او تضعف لذاتها والكلام في العدم يورثك المأخذ في الكلام في الضعف فنقول يستحيل ان تعدم لذاتها
فان ما يستحق العدم لذاته يمتنع وجوده زمانا وان عدمت لسبب فاما ان يكون ذلك السبب في الجسم المتحرك
او يكون في غيره فان كان في الجسم المتحرك وقد كان غير سبب لذلك بالفعل عند اول الحركة بل كان مغلوبا معاوقا
سببا وغالبا ولكونه كذلك سبب اخر وان مر في ذلك تسلسل الى غير نهاية فان كان السبب خارجا عن الجسم
او كان المعين للسبب الذي في الجسم خارجا فيجب ان يكون الفاعل او المعين مما يفعل بملاقاة او يكون يفعل

بغير ملاقاة فان كان يفعل بملاقاة فهو جسم يلاقي المتحرك فلا يكون في الخلاء المحض هذا السبب فالحركة القسرية لا تعرض في الخلاء
المحض ولا تقف وان كانت لا تفعل بملاقاة بل تكون سببا من الاشياء يؤثر في المباينة بالارادة يؤثر في اول الامر ويكون الكلام
عليه كالكلام في السبب لو كان في الجسم حالا ولا ان يكون تواتر اللقاء وما ت على الاتصال هو الذي يسقط هذه القوة وهذا مما
وهذا لا يمكن الا ان لا يكون للحركة في الخلاء العرف هذا اذا كان سبب الحركة قوة فان كان السبب جسما ملاقيا للمتحرك على سبيل
حمل ودفع رجع الكلام الى السبب المقارن وقد قيل فيه ما قيل فبين ان لا حركة قسرية متقارنة للمتحرك او مفارقة له
في خلاء صرف فقد وضح مما قلناه ان الخلاء لا حركة فيه لا طبيعية ولا قسرية فنقول ولا سكون فيه وذلك لانه كما ان الذي يسكن
هو عادم للحركة ومن شأنه ان يتحرك كذلك الذي يسكن فيه هو الذي يعدم فيه الحركة ومن شأنه ان يتحرك فيه والخلاء
ليس من شأنه ان يتحرك فيه وقد بلغ من غلو القائلين بالخلاء في امره ان جعلوا له قوة جاذبة اذ محركة ولو بوجه الوجوه قالوا
ان سبب احتباس الماء في الاواني التي تسمى سراقات الماء والحذاء بها في الآلات التي تسمى زراقات الماء
انما هو جذب الخلاء وانه يجذب اول شيء الاكثف ثم الالطف وقال آخرون بل الخلاء محرك للاجسام الى فوق
وانه اذا تخلخل الجسم بكثرة خلاء مداخل صار اخف واسرع حركة الى فوق فنقول لو كان للخلاء قوة جاذبة لما جاز
ان تختلف في اجزاء الخلاء بالاشد والاضعف اذ سبيل كل جزء جذاب من الخلاء سبيل الآخر فما كان يجب ان يكون انجذاب
الشيء منه اولى من انجذاب الشيء الآخر ولا الاحتباس في شيء منه اولى من الاحتباس في شيء آخر منه
وسراقة الماء ان كان حابس الماء فيها هو الخلاء الذي امتلأ به فلم اذا خلي عن الآلة رسل بل كان يجب ان يحبس الماء
في نفسه ويحفظه ولا يتركه يفارقه ولا يدع الاناء الذي فيه ان يترك ايضا ذلك الماء احتبس هناك فيحبس الاناء
ايضا فما يقولون في اناء زجاج اخف من الماء وكذلك ايضا قولهم في رفع الخلاء للاجسام فانه لا يخ اما ان يكون المتخلل
لاجزاء الجسم المتخلخل هو الذي يوجب حركة الى فوق وموجب شيء ملازم له فيكون ذلك الخلاء ملازم المتخلخل في حركته
فيكون منتقلا معه ويحتاج الى مكان ايضا اذا كان منتقلا ذا بعد متميز في الوضع او لا يكون ملازما له بل لا يزال يستبدل
بحركته خلاء بعد خلاء فان كان كذلك فاي الخلاء تعرض له يكون ملاقاته له في آن وفي الآن يحرك شيئا شيئا وبعد
الآن لا يكون ملاقيا فيه بل عسى ان يعطيه قوة من شأن تلك القوة ان تبقى فيه وتحركه مثلا ان يسخنه او يؤثر فيه
اثرا آخر يبقى فيه ويكون المحرك ذلك الاثر ويكون كل خلاء بعده يؤثر فيه من ذلك الاثر فلا يزال ذلك الاثر يشتد
والحركة تسرع الا ان الجاذب جهة من الخلاء لذلك الاثر ايضا من دون جهة والخلاء متشابه الجانب مستحيل ومن العجائب
ان يصير اختلاف الخلاء بين اجزاء الملاء موجبا حكما في الجملة من الاجزاء دون ان يوجب في واحد واحد من الاجزاء
فانه تجوز ان تكون اجزاء منفصلة لا تتحرك واحدا واحدا منها عن سبب محرك ولكن للجملة يتحرك عنه بل من الواجب
ان تكون الجملة المركبة عن اجزاء متباينة ومماسة انما تنتقل لوجود انتقال يحدث في واحد واحد من الاجزاء فيكون

المتخلخل

المتخلخل المتباين الاجزاء بالخلا انما يتحرك عن الخلاء فيملؤه او لا الى فوق بجزء جزء منه وكل جزء من تلك الاجزاء الخلا فيه
اذا اخذ ما انبسط الاجزاء المتشابهة فيكون الجسم معه [illegible] لا مماسات للخلا بل لا محل احاط الخلا به من كل جانب لكن اذا اجتمع
وكثر لم ينفصل عن الخلا واذا تفرق وصغر اجزاؤه انفصلت اجزاؤه الصغار من الخلا فعرض منه ان تحرك الكل الى فوق
ويكون مع ذلك ليس كل الاجسام ينفصل هذا الانفصال بل اجسام ما لها طبائع مخصوصة وطبائعها وجب ان تتخلخل هذا
التخلخل الكائن بالخلا فيكون حينئذ هذا الشان من الاجسام مقتضى طبعه ان تتباعد اجزاؤه بعضها عن بعض بعدا ما يفعل
بحجم ذلك التخلخل وجب ما هو ابعد من ذلك بعدا ومن العجائب العنصر هرب هذه الاجزاء المتجانسة بعضها
عن بعض حتى يتم منها ابعاد محدودة وكون ذلك الهرب الى جهات غير محدودة فكيف كانت بجزء يهرب بالطبع
الى فوق وجزء الى اسفل وجزء يمنة وجزء يسرة حتى تحدث التخلخل افترى لكل واحد من هذه الاجزاء يعرض له الهرب
ويكون واحد قارا مهروبا عنه والبواقي هاربة غير قارة ومن العجائب ان يكون جزء واحد منها يهرب والبواقي يهرب الاجزاء
متت بهم والخلا الذي هي فيه متت به ومن العجائب ايضا ان يكون جزء واحد ياخذ يمنة وجزء آخر ياخذ يسرة وحكم
الكل في الطبيعة واحد وما فيه المحرك غير مختلف فمن هذه الاشياء يتبين ان الخلا لا معنى له ولكن هذه الآلات
السراقة والزراقة انما يكون فيها امور خارجة عن المجرى الطبيعي لاجل امتناع وجود الخلا ووجوب تلازم صفائح
الاجسام الا عند افتراق قسري يكون مع بدل ملاق عوضا من المفارق بلا زمان يخلو فيه سطح عن سطح
يلاقيه فاذا كان صفيحة الماء الذي في السراقة يلزم بالطبع صفيحة جسم ملاقيه كسطح الاصبع فيلزم ان يكون ممنوعا
عن النزول عند احتباس ذلك السطح بقوته عن النزول معه فيلزم ان ينفك منه ولو جاز ان يكون خلا وافتراق
سطوح لا عن بدل لنزل ولذلك ما صح انجذاب الماء في الزراقة ولزوم ما قد نزل من طرفيه للطرف الثاني
وامتناع الانقطاع في البين المؤدي الى وجود الخلا وطاعة المنصبات للمص ولذلك ما امكن رفع ثقل كبير بمصح
صغير مهندم عليه الى غير ذلك من الحيل العجيبة التي تتم بامتناع وجود الخلا [illegible] لنا [illegible] في ماهية المكان
وتحقيق القول فيه وتصحيح مطلبه والمخطئين فيه فاذا كان المكان هو الذي فيه الجسم وحده ولا يجوز ان يكون
فيه معه جسم غيره اذ هو بعد وكان يستجد ويفارق والواحد منه تتعاقب عليه عدة متمكنات وكانت هذه
الصفات كلها او بعضها لا توجد الا لهيولى او صورة او بعد او سطح ملاق كيف كان وجميعها لا توجد في الهيولى
ولا في الصورة والبعد لا وجود له خاليا ولا غير خال وسطح الغير الحاوي ليس بمكان ولا حاو منه الا الذي هو
نهاية الجسم الحاوي فالمكان هو السطح الذي هو نهاية الجسم الحاوي لا غيره فهو حاو ومساو وثابت للمتنقلات
ويملأه المنتقل شغلا ويفارقه المنتقل بالانتقال عنه ويواصله بالانتقال اليه ويستحيل ان يوجد فيه جسمان معا
فقد ظهر وجود المكان وماهيته وقد يتفق ان يكون المكان سطحا واحدا وقد يتفق ان يكون عدة سطوح يلتئم

منها مكان واحد كالماء في النهر وقد يتفق ان يكون بعض هذه السطوح متحركة بالعرض وبعضها ساكنة وقد يتفق ان يكون
كلها متحركة بالدور على المتحرك المتوسط عليه ساكن وربما كان المحيط والمحاط متحركين في الحقيقة كما في كثير من السماويات
ولكن لننظر في هذا اذا كان ماء مثلا في جرة وفي وسط الماء شئ اخر محيط به الماء وقد علمنا ان مكان الماء هو
السطح المقعر من الجرة فهل هو وحده مكانه او هو وسطح المحدب الظاهر من الجسم الموجود في الماء المجموع منهما مكان
الماء كما لو كان الماء على شكل محيط به سطح مقبب وسطح مقعر وسطحان اخران على هذه الصورة فلم يكن
السطح المقعر المحيط به وحده مكانه بل جملة السطوح التي يلاقي جميع جهاته فيشبه ان يكون جملة السطوح التي
يلاقي الماء من جميع جهاته مقعرا من الجرة ومحدبا من الجسم الذي في داخل الماء هو المكان له لكن ههنا
شئ واحد ليس هناك وهو ان المقعر من الشكل الذي صورناه ليس محيطا به سطوح والجملة كسطح واحد
وهناك ليس الامر كذلك بل بالمقعر كفاية في الاحاطة به كان سطح المحدب او لم يكن وهناك ايضا سطحان
متباينان ليس يأتلف منهما شئ واحد يكون مكانا واما في هذا الشكل فانه يأتلف من جملة السطوح
الملاقية سطح واحد يلاقي سطحا واحدا فيشبه ان يكون حيث يحصل من الجملة واحد فان الجملة يكون
مكانا واحدا ويكون الاجزاء اجزاء المكان ولا يكون شئ منها مكانا للكل وحيث لا يأتلف لا يكون
فاما ما احتج نفاة المكان فالجواب وما قال عليها ان المكان عرض ويجوز ان يشتق منه الاسم لما هو عرض فيه لكنه
لم يشتق لانه لم يوقف عليه بالتعارف ومثل هذا كثير واذا اشتق فلا يجب ان يكون ذلك الاسم هو لفظ المتمكن فان
لفظ المتمكن مشتق من التمكن وليس التمكن هو كون الشئ ذا عرض هو مكان لشئ ويجوز ان يكون في الشئ عرض
ويشتق منه الاسم لغيره فهو كالولادة فهي للوالد والعلم فهو في العالم ويشتق منه للمعلوم الاسم وليس العلم فيه
فيجوز ان يشتق من المكان اسم المتمكن ولا يكون المكان فيه بل هو في المكان ولكن كون الجسم محيطا بجسم اخر
حتى يكون سطحه الباطن مكانا له هو معنى معقول يجوز ان يشتق منه اسم لذلك المحيط لو كان ان اشتق له منه مصدر المكان
ليس بمصدر ولم يتفق ان يشتق منه على هذه الجهة مصدر فليس يجب من هذا ان لا يكون المكان عرضا واما الشك
الثاني فالجواب عنه ان المكان ليس بجسم ولا معنى بعد الجسم بل المحيط بمعنى انه منطبق على نهاية الظاهر فاولئك
وقولنا ان المكان مساو للمتمكن قول مجازي اريد به كون المكان مخصوصا بالمتمكن فخيل انه مساو له بالحقيقة
وليس كذلك بل هو مساو لنهايته بالحقيقة وهو مخصوص به بالحقيقة اذ لا يجوز ان يكون في باطن النهاية الحاوية
جسم غير الجسم الذي يساوي نهايته الظاهرة تلك النهاية واذا لم يكن ما قيل من مطابقة المكان ومساواته
للمتمكن واجب التسليم ولا اوليا بيننا بنفسه لا يحتاج ان يدل عليه لم يكن الشك لازما واما الشك الثالث فانما
كان يلزم لو قلنا ان كل استحالة كيف كان بالذات او بالعرض توجب ان نثبت المكان ونحن لا نقول

ذلك

ر في الوالد

وذلك بين لان انتقال الشيء بالذات وهو ان يفارق كل ما يحيط به ويحيط به مفارقة عن ذاته للسبب يلزم
هو مفارق بذاته وهو الذي يجب ان يكون منتسبا للمكان واما السطح والخط والنقطة فانها يلزم ما هي موجودة للجسم ولا يفارقه البتة
لكن الجسم قد يفارق كل ما هو عنده وكل ما يطيف به فيلزم ان يكون الخط قد فارق خطا والسطح سطحا فلو كان السطح والخط
والنقطة مما يجوز ان يفارق بذاتها لحركة نفسها لكان الحكم ما قيل واما قولهم ان النقطة عدم ففيه نظر وموضع الخاص به غير هذا
الموضع ولا يتعلق بحل الشك فقد يحل دونه واما الشك الرابع فانما كان يلزم لو كان صحيحا ان كل ما لا بد منه فهو علة وليس
كذلك فانه لا بد ايضا للعلة من المعلول ومن لوازم المعلول وليس علة كما لا بد للمعلول من العلة ومن لوازم العلة التي ليست بعلل
وليس شيء منها بعلة للعلة بل العلة هي التي لا بد منها وهو لذاته لا بالغير اقدم فالمكان من الامور التي لا بد منه للحركة وليس اقدم
من الحركة بالعلية بل يجب ان يكون اقدم منه بالطبع حتى اذا كانت حركة كان مكان وليس اذا كان مكان كان حركة لكن
هذا التقدم غير تقدم العلية بل يجب ان يكون الشيء مع وجوده هذا معيدا لوجود المعلول حتى يكون علة وهذا انما يحقق لكتاب مضاف
اخرى فيجوز ان يكون المكان امرا اعم من الحركة لازما للحركة وليس بعيد ايضا فان كون الحركة موجودة في المتحرك مما لا يمنع ان يكون
المكان ايضا علة عنصرية له فكثير من الامور يتعلق بموضوعين عند كثير من الناس والحركة مفارقة فلا يبعد ان يتعلق بالمفارق
والمفارق على انهما كليهما موضوعان فيكون الحركة موجودة في المتحرك وفي المكان فان بطل هذا بطل ببيان اخص لانفس
صحة وجود الحركة في المتحرك وبالجملة المكان امر لازم لموضوع الحركة فان موضوع الحركة من حيث هو بالفعل اي من حيث هو بالفعل
جائز عليه التحرك لا من حيث هو بالفعل موجود فيه الحركة فقط هو في مكان لا محالة ولو كان كونه في مكان ليس بعلة فالمكان
لازم لعلة الحركة العنصرية واما الشك الخامس فانما يصح لو كان الشيء الذي في المكان يجب ان يلزم مكانا واحدا
واما اذا كان دائما يستبدل مكانا بعد مكان كالمستبدل كما بعد كم فليس ما قيل بواجب فلنبطل الان حجج المخطئين
في ماهيته فاما قياس من قال ان المكان يتعاقب عليه الهيولى يتعاقب عليه فقد علم انه غير منتج اللهم الا ان يقال وكل ما يتعاقب
عليه مكان فلا ينتج ان المكان هو بعض ما يتعاقب عليه وهو الذي يتعاقب فيه الاجسام بالحصول فيه وكذلك ما قيل
ان المكان اول حاو ومحدد فهو الصورة وذلك انه ليس المكان كل اول حاو بل الذي يكون شيئا مفارقا وايضا
الصورة لا يكون شيئا الا والمحوي منفصل عن الحاوي والهيولى لا ينفصل عن الصورة وايضا فان المحدد ان عني به الطرف
الذي به يتحدد الشيء فليس بمشهور ان المكان بهذه الصفة واما انه غير حق فقد بان واما المحدد الذي يراد به
الحاوي فهو اسم مرادف للحاوي ومعناه معناه وايضا المكان حاو للمتمكن ومحدد له والمتمكن جسم والصورة
يحوي المادة لا جسما فيها واما الحجج التي لاصحاب البعد المبنية على وجود البسيط مستبدلا والمتمكن غير مستبدل مكانه
وليس هناك شيء يبقى ثابتا الا البعد فمعقول انا لا نسلم ان المتمكن غير مستبدل لمكانه بل هو مستبدل لمكانه الا انه ليس بمتحرك
والساكن اما ان يلبس بحركة فلانه ليس عندنا في مكان واحد زمانا اللهم الا ان يعني بالساكن لا هذا بل الذي

لا تبدل النسبة من امور ثابتة فيكون ساكنا بهذا المعنى والذي لو خلي وحاله وترك عليه مكانه حفظ ذلك المكان
ولم يستبدل به من نفسه كان حافظا لمكان واحد ونحن لا نريد الآن بالساكن الا الاول لا هذا فان اريد
احد المعنيين كان ساكنا واما انه ليس بمتحرك فلانه ليس مبدأ الاستبدال منه والمتحرك بالحقيقة هو الذي مبدأ
الاستبدال منه وهو الذي الكمال الاول له بالقوة فيه من نفسه حتى انه لو كان سائر الاشياء عنده بحالها
لكان حاله يتغير اعني لو كانت الامور المحيطة به والمقارنة اياه ثابتة كما هي لا يعرض لها عارض كان الذي
عرض له تبدل النسبة فيها واما هذا فليس كذلك فليس بواجب ان يكون الجسم لا محالة ساكنا او متحركا فان للجسم
احوالا لا يمكن فيها ساكنا ولا متحركا في المكان من ذلك لانه لا يمكن له مكان ومن ذلك ليس يكون له مكان
ولكن ليس له ذلك المكان بعينه زمانا ولكن اخذناه فيه لا في زمان بل من حيث هو في آن فيكون الجسم
لا ساكنا ولا متحركا واما ما ذكروه من حديث التحليل ليس على الوجه الذي ذكروا بل التحليل هو افراد واحد واحد
من اجزاء الشيء الموجود فيه فان التحليل يدل على الهيولى بان يبرهن ان هناك صورة وانها لا تقوم بذاتها بل
لها مادة فيبرهن ان في هذا الشيء الآن صورة ومادة واما البعد الذي يدعونه فهو شيء ليس ثبوته على انحاء
التحليل وذلك لان البعد انما يثبت في الوهم عند رفع المتمكن واعدامه بمعنى انه اذا ارتفع المتمكن وعدم وجب ان يثبت
في الوهم بعد واما المادة فانما يوجبها اثبات الصورة ولا توهم رفعها اللهم الا ان يعني بالرفع معنى آخر فيكون
المغالطة واقعة باشتراك الاسم وذلك لان الرفع يعني به توهم الشيء معدوما وهذا التوهم في الصورة يوجب
بالحقيقة ابطال المادة لا اثباتها في المتمكن لا يوجب لا ابطال البعد ولا اثباته اما انه لا يوجب ابطال البعد
فقد استغنينا عنه اذ الخصم لا يقول به واما اثباته فلان نفس ابطال المتمكن وعدمه لا يوجب ذلك ما لم يضف
اليه حفظ الاجسام المطيفة به موجودة على احوالها واما ان كان جسم واحدا فقط وتوهم معدوما فليس يجب
من توهم عدمه القول ببعد لا توهم عدمه لما قيل به بل التوهم يتبع التخيل في اثبات فضاء غير متناه اذا ما
كان جسما فرفعته او لم ترفعه واما وجود بعد ما معين التقدير فانما يكون في الوهم تبعا لعدم جسم بشرط
حفظ الاجسام المطيفة به التي كانت تقدر البعد المحدود ولولا التقدير لما احتيج الى اعدام جسم في تخيل
البعد ومع هذا كله ليس لنا ان هذا البعد يعترض عند الوهم اذا اعدم جسم او اجسام مما يدرينا ان هذا التوهم ليس
فاسدا حتى لا يكون ما هو محال وهل يصح ان هذا الفرض ممكن حتى يكون ما يتبعه غير محال فعسى ان يقتضي هذا
القايل فان الوهم محكم وان كل ما يوجبه الوهم واجب وليس الامر كذلك فكثير من الاحوال الموجودة يخالف
للمعهود وبالجملة يجب ان يرجع الى ابتداء الكلام فنقول ان التحليل يستخرج اشياء وجودها في المجتمع ولكنها مختلطة
عند العقل فيفصل بعضها عن بعض بقوته وحده او يكون بعضها يدل على وجود الآخر فاذا تأمل حال بعضها

في زمان ولا هو المتبادر في مفارقته
ومن ذلك لن يكون له مكان هو له بعينه زمانا

انتقل منه الى الاخر فيكون الرفع ح بمعنى الترك له والاعراض عنه لا الاخر لا بمعنى الاعدام واما الحجة التي بعد هذا فجوابها
ان قول هذا القائل ان الجسم بمعنى المكان لا السطح بل الجسمية ان عنى به ان الجسم بسطحه وحده لا يكون في مكان
بل انما يكون في المكان بجسميته او عنى انه لا جسم يصلح ان يكون في مكان فالقول حق وليس يلزم منه ان يكون مكانه
جسما فانه ليس يجب اذا كان امر يقتضي حكما ما او اضافة ما لشيء ما بسبب وصف له ان يكون المقتضي لذلك الوصف فليس
اذا كان الجسم يحتاج الى مباد لكونه جسما لا لكونه موجودا يجب ان يكون مباديه اجساما او كون العرض يحتاج الى موضوع
لكونه عرضا ان يكون موضوعه عرضا واما ان عنى به ان كل بعد من جسمية بمعنى بعد امكن ان فيه فهو مصادرة على المطلوب الاول و
بالجملة ليس اذا كان الجسمية بمعنى المكان يجب ان يلاقي الجسم جسمية المكان كما انه لو كان الجسمية بمعنى الحاوي فليس يلزم
ان يلاقي جسميته ملاقي الحاوي وبالجملة فانه غير مسلم ان الجسم بمعنى الجسمية مكانا الا مقدارا ما سلم انه الجسمية بمعنى حاو وبا
ومعنى القولين جميعا ان جملة الجسم المأخوذ كشيء واحد يوصف بانه في مكان او في حاو وليس كون الشيء الكلي في شيء
هو كونه ملاقيا له بالكلية فانا نقول ان جميع هذا الماء وجملته في هذه الجرة ولا نعني به ان جملته ملاقية للجرة واما الحجة التي بعد هذه
المبنية على مساواة المكان والمتمكن فقد فرغ عن جوابها واما التي بعد تلك فهي مبنية على ان المكان لا يتحرك وانه مسلم ان المكان
لا يتحرك بذاته واما انه لا يتحرك ولا بالعرض فذلك غير مسلم ولا هو مشهور فان الجمهور لا يابون ان يتحرك مكان الشيء
فانهم يرون للجرة مكانا ويجوزون لا محالة حركته واما الحجة التي بعد هذه فهي اول شيء مبنية على عادات الجمهور وذلك ليس
بحجة في الامور العقلية وثانيا انه كما يمنع العامة ان يقول ان البعد المفطور في الجرة مملوء وفارغ كذلك لا يمنع ان يقول ان
البسيط المقعر الذي في الجرة فارغ ومملوء على ان يفهم العامة المعنيين جميعا فانهم لا فتوى لهم في لفظ لم تجر لهم العادة
يفهم معناه محصلا ويشبه ان يكونوا الى ان يطلقوا ذلك البسيط المقعر اسرع منهم الى غير ذلك وذلك لان المملوء
في عرفهم هو الذي يحيط بشيء مصمت في جميع جهاته حتى يلاقيه من كل جهة الا ترى انهم يقولون فيما بينهم ان الجرة مملوءة والزق مملوء
ولا يعرفون حال البعد الذي يدعونه في داخل الجرة بل يصفون الحاوي بهذه الصفة والحاوي اشبه بالبسيط منه بالبعد
فان البعد لا يحيط بشيء بل ربما احاط به ما يملؤه ان كان موجودا فلذلك يجد العامة لا يتحاشون ان يقولوا ان الجرة مملوءة
وربما توقفوا ان يقولوا ان البعد الباطن مملوء والجرة اسم للجوهر الخزف المعمول على شكل البسيط الباطن المحيط ولو كان
ولو كان البسيط يقوم بنفسه لكان مقام هذه الجرة ولكانوا في البسيط ما يقولونه في الجرة فقد بان انهم اذا قالوا
ان الجرة فارغة ومملوءة وجعلوا ذلك لكونها مكانا ما فارغا ومملوءا لكن البسيط ذهبوا الى المحيط نعم انما يتعذر
ان يقولوا في البسيط المطلق انه فارغ ومملوء لان البسيط المطلق ليس هو المكان بل المكان بسيط بشرط الاحاطة فاذا
جعل بدل البسيط المطلق بسيطا بهذه الصفة لم يتحاشوا عن ذلك واما الحجة التي بعد هذه فبناها على ان يصير المكان بعدا
يجعل لكل جسم مكانا وهو امر صواب واجب وهذا التقريب مشهور من المشهورات فانه ان لم يكن واجبا

ان يكون كل جسم في مكان وجوبا في نفسه كان سعينا في اثباته سعيا باطلا وعسى ان يكون الا وجب لبعض الاجسام
ان لا يكون في مكان ولم يكن ان الاجسام لم يحتج لاثباته تدبيرنا ولو كانت هذه المقدمة صحيحة لكن كل جسم في مكان ولم
يمكن ان يوجد لكل جسم ما او شيء من الاشياء المتوهمة مكانا غير البعد المفطور وكان البعد المفطور موجودا كانت الحاجة بينا
الى ان يقول ان البعد مكان وما وليس شيء من ذلك واجبا فانا اشد تحرزا في ان نتحمل حيلة لكون لنا ان نجعل كل
جسم في مكان ونسلم ايضا ان كل جسم في مكان فليس يجب ان يكون ذلك المكان هو البعد فانه يجوز ان يكون هذا المعنى
المعنى ليس بمكان لكنه لازم للمكان وعام لكل جسم عموم المكان فان عنى بهذا القول انه يكون اشبه براي الجمهور والذين هم
العامة من حيث لا يعتقدون مذهبا بل ينتهون اليه بل يعتهون ويقولون على ما في المشهور او الوهم كشبه براي اخر
البهم وهو ان كل موجود في مكان وانه يشار اليه وهذان الرايان حقيا وبان في ان العامة سيعرف عنهما منتصرا وتعرف
رر عليهم بعد النظرة العقلية والوهمية وقد عرفنا احوال هذه المقدمات حيث تكلمنا في المنطق وبينا انها وهميات دون عقلية
ولا يجب ان يلتفت الى حكمهم في ان كل جسم في مكان ليس بعد ما اكد حكمهم في ان كل موجود اليه اشارة وله
حيز ولا هم يفهمون من الممكن غير ما يفهمهم من الوضع ثم لو كان هذا ايضا حقا لما وجب على ما بينا ان يكون ما قالوه حقا لكان
يجوز ان يكون امرا غير البعد وكل واحد منهما بما يوجد لكل جسم فلا يجب وجود البعد ملاقيا لكل جسم دليلا على انه
مكان له اذ كان يجوز ان يكون شيئان موجودين لكل جسم واحدهما دون الاخر مكان واما الحجة التي بعدها
فليعلم ان طلب النهاية على وجهين طلب ممكن وطلب محال فاما طلب الجهة فهل يكون في ذلك الجهة يطلب ليس غاية
سفلي ونهاية جسم والطلب الممكن لا يطلب ان يلاقيه ملاقاة المحاط بالمحيط وهذا المعنى يحقق مع وضع النهاية مكانا
ثم ليس اذا لم يطلب النهاية وجب ان يطلب ترتيبا في ابعاد مرتبة بل ربما طلب ترتيبا في الوضع فقط من غير حاجة الى
ان يكون كل موضع في بعد بل على ان يكون كل وضع او نسبة ما بين جسم وجسم او ملية في جهة ولا ابعاد هناك غير الابعاد
الاجسام المتناهية فاما حجج اصحاب الخلاء فالجواب عن التي منها على التخلخل والتكاثف ان التكاثف على وجهين تكاثف
باجتماع الاجزاء المتفرقة في هوا تخللها بان يخرج الهواء عن المتخلل فيتقدم الاجزاء متقاربة من غير ان يكون هناك خلا معد
وعابر تحلل وتكاثف يكون لا بان الاجزاء المتفرقة اجتمعت بل بان المادة في نفسها تحصل لها الصورة تارة والحجم الكبر تخلخل
اخرى اذ كان كلاهما امران عارضان لها ليس احدهما اولى بها من الاخر فاذا قبلت الحجم الصغر قيل انه تكاثف ومقابله
تخلخل وهذا امر تبين في صناعة اخرى ولم يتبين في هذا الموضع لم يعرف ذلك يكون غاية ذلك ان هذا القسم يبطل ويبقى
ذلك القسم الذي اجيب عنه واما حديث انا الرماد فهو كذب صرف ولو كان ذلك صحيحا لكان الاناء كالخالي لا رماد
فيه اصلا واما حديث الزق والشراب فيجوز ان يكون المقدار الذي للزق لا يظهر تفاوته في الحس ويجوز
ان يكون الشراب ينعصر فيخرج منه بخار او هوا فيصير اصغر ويجوز ان يصغر بتكاثف طبيعي او قسري على ما نعلمه واما حديث

الماء في

الامر فان الغذاء ينفذ نفوذه بقوة متماسين من اجزاء الاعضاء يحركها بالتبعيد فيسكن بينهما فينفسح الحجم ولو كان
الغذاء انما ينفذ في الخلل الكائن للحجم في حال دخوله وقبل حجم واحد الا زائدا واما حديث القارورة
فان الجواب عن ذلك مبني على المذكور في التخلخل والتكاثف وهو انه من الجائز ان يكون الجسم يستفيد
حجما اصغر وحجما اكبر وان يكون من ذلك ما هو طبيعي ومنه ما هو قسري وكذلك الحال في الرطب والصغر واذا
كان هذا جائزا لم يكن كل انتقاص جوهر من جسم يوجب ان يبقى الباقي على حجمه الاول حتى اذا اخذ جزء
من هواء القارورة يجب ان يبقى الباقي على حجمه فيكون ما وراءه خلاء واذا لم يجب هذا لم يجب
ذلك الحجم واذا كان خلاء وجاز ان يكون الهواء بطبعه يقتضي حجما ثم انه يتخلخل في حال اللين يصير
اعظم بان يقطع الهواء بطبعه يقتضي حجما ثم اخذ منه جزء بالقسر من غير ان يجعل له الى الاستخلاف حيث زال
ما يقطع منه وفي حجمه سبيل فاذا كان الانقطاع ذلك الجزء منه لا يمكن وينبسط انبساطا يصير الباقي في
حجم الاول لامتناع وقوع الخلاء ووجوب الملاء وكان هذا الانبساط ممكنا وكان القاسر قوي يحوج
الى خروج هذا الممكن الى الفعل يجذبه اياه في جهة ولزوم سطحه لما يليه في جهة وذلك لبسطه منه
وتعظيمه اياه بالقسر اطاع القاسر فانبسط انبساطا عظيما وصار ينقبض ما انبسط واقعا خارج القارورة
وهو المص ويبقى الباقي مثل القارورة لا ضرورة قد عاد منبسطا لضرورة تجذب الماص
تبدد القارورة فاذا زال ذلك المص وجاز ان يرجع الى قوامه الاول بان يحدث ماء او هواء
لا يشغل المكان الذي يتحرك عنه منفصلا عاد الى قوامه ونحن اذا امتحنا في القارورة ثم اكببناها
على الماء خرجت منها ريح كثيرة ويتفقع منه الماء ثم عاد والماء يدخل فيها فيعلم انا قد ادخلنا فيها
بالقسر شيئا لا محالة ولما زال القسر خرج وذلك لانه اما ان يكون دخول ما ادخلنا بها بالقسر
هو نفوذه في الخلاء او يكون على سبيل التكاثف من الموجود كائن فيه حتى حصل للمدخل بالقسر مكان
ويكون ذلك التكاثف على سبيل التكاثف الذي نقوله نحن ويرى ان للنفخ منه ان يعود الى الطبيعي
عند زوال القاسر فان كان على سبيل نفوذ في الخلاء حتى حصل في ذلك المكان منه وليس في ذلك
المكان له نقدر ولا ممانعا لجسم هواء كان [illegible] فينفصه عنه ويدفعه وان طبع الهواء [illegible]
ويتخلص عنه ان ينزل متسفلا عن [illegible] فيه نزولا مندفعا في الماء فينبغي لئلا يحتاج الهواء الى
نفاره ويتخلص عنه فان كان الخلاء هو الذي يأباه فلم لا يأبى ان يصعد الهواء [illegible] ولم كان يأباه
فلم اذا احكم المص ثم ترك حتى يخرج من الهواء ما من شأنه ان يخرج وكبس على الماء دخله
الماء فان كان الخلاء يأبى ان يشغله الهواء ويدفعه فان كان يأبى جذب الماء او [illegible] فلعل الخلاء

بعض الهواء بطبعه ويجذب الماء فلم ينزل الماء المنفوش في الهواء لشدة على الخلل الهواء الخالي ينزل
ولو كان نفوذ يغلب جذب ذلك الخلاء فلم تقل الماء المكبوب عليه القارورة لا تعلق الخلاء بل يجذب
واما ان الثقيل المشتمل عليه اصعب من ان الثقيل المباين فان انسيابه استحالة هو الذي تم
بقي ان السبب فيه النجاء الهواء الحجم اصغر لانضغاط فانه زال انبسط الحجم ولاجل ان هناك شيئا اكثر
يقتضي حجما اصغر اكبر وهو السخن واللطيف بقسر تحريك النفخ كان ممنوعا عن مقتضاه بالضغط الذي
كلفه اشد من تلطيف هذا وقد زال العائق فاقتضى السخونة العارضة ان يصير الهواء اعظم حجما من الحجم الذي
كان قبل النفخ ومن اجل ان تلك السخونة عرضية تهدأ وتزول ويتقبض الهواء الى الحجم الذي اقتضاه
طبيعة لو لم تكن تلك السخونة فيعود الماء فيدخل لا لاستحالة وقوع الخلاء فلهذا ما ثبت ما يمكن المنفوخ بالقوة
او لا يتقبض منه هواء ليخرج ثم يأخذ في جذب الماء الا انه كما لو شد فم القارورة بالاصبع وسخنت
بنار حارة لانكسر لم كبت على الماء عرض او لا يتقبض ثم امتصاص منها الماء واما الجواب بحجة
التي بعد هذه فمناسب لهذا الجواب وذلك ان المتحرك يدفع ما يليه من قدام من الهواء ويمتد ذلك لا الى حيز
لا تطيع فيه الهواء المتقدم للدفع فيتلبد الموج بين المندفع وغير المندفع ويضطر الى قبول حجم اصغر وما خلفه
يكون بالعكس فيكون بعضه يجذب معه وبعضه يعقب فلا يجذب يتخلخل ما بينهما الى حجم اكبر كحد بالحق ذلك وقوف
معتدل عند قوام معتدل فلنكتف بهذا القدر من الكلام في المكان فلنتكلم الآن في الزمان ه

الفصل العاشر في ابتداء القول في الزمان ومناقضة اختلاف النظر في امر الناس

فيه ومناقضة المبطلين فيه لان النظر في امر الزمان مناسب للنظر في امر المكان لانه من الامور التي يلزم
كل متحرك والحال في اختلاف الناس في وجوده وماهيته كالحال في المكان فمن الناس من نفى ان يكون
للزمان وجود البتة ومنهم من جعل له وجودا لا على انه في الاعيان الخارجة البتة بوجه من الوجوه بل على انه امر متوهم
ومنهم من جعل له وجودا لا على انه امر واحد في نفسه بل على نسبة ما على جهة ما للامور زمانها كانت الى امور
ايها كانت فقال ان الزمان هو مجموع اوقات والوقت عرض حادث كان الحضور زيد مع طلوع الشمس
ومنهم من جعل للزمان وجودا وحقيقة قائمة فمنهم من جعل جوهرا قائما بذاته فاما من نفى وجود الزمان فقد
تعلق بان يكون من ذلك ان الزمان لو كان موجودا فاما ان يكون شيئا منقسما او يكون شيئا غير
منقسم فان كان غير منقسم فيستحيل ان يكون منه سنون وشهور وساعات وماض ومستقبل
ولو كان منقسما فاما ان يكون موجود الجميع الاقسام او بعضها فان كان موجود الجميع الاقسام وجب
ان يكون الماضي والمستقبل منه موجودين معا وان كان بعض اقسامه موجودا وبعضها معدوما فليكن

اما ان يكون القسمة التي اياها يعتبر واقعة على سبيل الحاضر والمستقبل والماضي او واقعة على سبيل الساعات والايام
وما اشبه ذلك فاما الماضي والمستقبل فكل واحد منهما باتفاق من مثبتي الزمان معدوم واما الحاضر
فان كان منقسما وجبت المسألة بعينها وان كان غير منقسم كان الامر الذي يسمونه آنا وليس بزمان
ومع ذلك فانه لا يجوز ان يوجد بالفعل ولو وجد بالفعل لم يخل اما ان يبقى واما ان يعدم فان بقي كان منه
شيء متقدم وشيء متاخر ولم يكن كله آنا ولكان الماضي والمستقبل معا في آن واحد وهذا قبيح وان عدم
لم يخل اما ان يعدم في آن يليه لا زمان بينهما واما ان يعدم في آن بينه وبينه زمان فان عدم في آن بينه وبينه
زمان لزم ان يبقى زمانا وقد ابطلنا ذلك وان عدم في آن يليه كان الذي يلي آنا آن على الاتصال
من غير تخلل زمان بينهما وهذا مما يمنعه مثبت الزمان ثم بالجملة كيف يكون للزمان وجود وكل زمان يتوهم
فقد يحده وما رضيه بانه اما ماض واما آت وهو بالقياس الى الماضي مستقبل وعلى كثير حال لا يصح ان يوجد معا
بل يكون احدهما معدوما واذا كان معدوما فكيف يصح وجود ما يحتاج الى طرف هو معدوم فكيف يكون للشيء
طرف معدوم وبالجملة كيف يكون شيء واصلا بين معدوم وموجود فهذه هي الشبهة القوية التي يتعلق
بها من ينفي الزمان ويقولون ايضا انه ان كان لابد للحركة ان تكون حركة من ان يكون لها زمان وليس تحتاج
هذه الحركة في ان تكون حركة الى ان يكون جسم او يتحرك الى غير جسمها بل ربما احتيج الى ذلك وفي بعض الامور
لا ان يكون حركة بل لانه موجود لا يحتاج في ان يتحرك الى ان يتحرك وهذا ليس من شرط الحركة بما هي حركة
ولا من لوازمها فاذا كان كذلك فاي حركة فرضتها موجودة يلزمها من حيث هي حركة ان يكون لها زمان ولا
يلزمها من حيث هي حركة ان يكون هناك حركة اخرى واذا كان كذلك كان لكل حركة مستقلا زمانا
على حدة غير موقوف على حركة اخرى كما لا تستتبع مكانا عليحده. ولا يكون لها زمانا واحدا الا على نحو ما يكون
لها مكان واحد بالعموم وليس كونها في ذلك الوقت فاذا كانت الحركات معا كانت ازمنتها لا محالة
معا ويلزم اما ان يكون معيتها في المكان او في المكان او في الموضوع او في الشرف او في الطبع
او في شيء اخر غير المعية في الزمان لكن جميع وجود معا لا يمتنع ان يكون بعضها قبل وبعضها بعد اي بعضها يكون موجودا
والبعض معدوما فبقي ان تكون معيتها المعية التي بالزمان والمعية التي بالزمان ان يكون الشيئان كيف
في زمان واحد او في آن واحد هو طرف زمان واحد فيجب من ذلك ان يكون للازمنة الكثيرة زمان
واحد ويكون الكلام في جميع ذلك الزمان معها في هذا المعنى كالكلام في التي هي مجموعة فيه فيلزم ان يكون
ازمنة بلا نهاية معا وعندكم ان الازمنة تتبعها الحركات فيلزم ان يكون حركات لا نهاية لها معا فيلزم
ان يكون متحركات لا نهاية لها معا فيلزم ان يكون اجسام لا نهاية لها معا وهذا هو المستحيل الذي يدعونه

ويمنعون وجوده فمن جهة هذا التشكك ووجوب الحكم بالزمان وجوده اضطر كثير من الناس الى ان جعل الزمان نحوا
من الوجود يكون وجوده اضعف من الوجود الذي يكون في التوهم والامور التي من شانها ان توجد في التوهم هي الامور التي
تلحق المعاني اذا عقلت ونوسب بينها فحدث هناك صور نسب انما وجودها في الوهم فقط فجعلوا الزمان شيئا
ينطبع في الذهن من نسبة المتحرك الى طرفي مسافة اللذين هو يقرب احدهما بالفعل ويبعد من
الاخر بالفعل اذ حصوله هناك لا يوجد مع حصوله ههنا في الاعيان لكن في النفس فانه يوجد في النفس
تصورها وتصور الواسطة بينهما معا فلا يكون في الاعيان امر موجود يتصل بينهما ويكون في التوهم امر ينطبع في الذهن
ان بين وجوده ههنا وبين وجوده هناك شيئا مثله ينطبع بهذه المسافة بهذه السرعة والبطؤ التي لهذه الحركة
او لهذا العدد اللذين من الحركات والسكونات متركبة فيكون هذا تقديرا لتلك الحركة لا وجود له لكن الذهن
يوقعه في نفسه لحصول اطراف الحركة فيه بالفعل معا مثل ما ان المضاف والوضع وما جرى هذا المجرى اشياء
يعني بها الذهن على الامور المعقولة ومناسبات بينها ولا يكون في الامور الموجودة شيء منها وقال
الطائفة التي ذكرناها بديا ان الزمان ليس الا مجموع اوقات فانك اذا رتبت اوقاتا متتالية وجمعتها
لم تشك ان مجموعها الزمان واذا كان كذلك فاذا عرفنا الزمان وليس الوقت الا ما يوقته الموقت
وهو ان يعين مبدا عارض يعرض فيقول مثلا يكون كذا بعد يومين معناه انه يكون مع طلوع الشمس
بعد طلوعين فيكون الوقت طلوع الشمس ولو جعل بدله قدوم زيد لصلح في ذلك فطلوع الشمس
فان انما صار طلوع الشمس وقتا بتعيين القائل اياه ولو شاء لجعل غيره وقتا الا ان طلوع
الشمس قد كان اعم واعرف واشهر ولذلك اختير ذلك وما يجري مجراه للتوقيت فالزمان
هو جملة امور هي اوقات موقتة او من شانها ان يجعل اوقاتا موقتة وقالوا ان الزمان على غير هذا
الوجه لا وجود له لعرف ذلك من التشكك المذكور وقالت طائفة ان الزمان جوهر ازلي وكيف
لا يكون جوهرا وهو واجب الوجود فان وجوب وجوده مما لا يحتاج فيه الى اثبات بدليل بل كلما
حاولت ان ترفع الزمان وجب ان تثبت الزمان لانك ترفعه قبل شيء او بعد شيء ومهما فعلت
ذلك فقد اوجدت مع رفعه قبلية او بعدية فيكون قد اثبت الزمان مع رفعه اذ القبلية والبعدية
التي تكون على هذه الصورة لا تكون الا في الزمان او بزمان فالزمان واجب الوجود وما كان واجب
الوجود فلا يجوز ان يرفع وجوده وما لا يجوز ان يرفع وجوده فليس بعرض وما كان موجودا وليس
بعرض فهو جوهر واذا كان جوهرا واجب الوجود قالوا فهو جوهر اولي قالوا واذا كان واجب الوجود
استحال ان يتعلق وجوده بالحركة فجائز ان يوجد الزمان وان لم توجد الحركة فالزمان عندهم تارة

وحد مرة

يوجد مع الحركة فيقدر للحركة وتارة تجرد فيسمى دهرا فهذه هي الشكوك المذكورة في امر الزمان والاولى
بنا ان ندل اولا على نحو وجود الزمان وعلى ماهيته بان نجعل الطريق الى وجوده من ماهيته ثم نكر على حل
الشبه فنحلها فنقول ان الذين اثبتوا وجود الزمان معنى واحدا فقد اختلفوا ايضا فمنهم من جعل وجود الحركة زمانا
الحركة زمانا ومنهم من جعل حركة الفلك زمانا دون سائر الحركات ومنهم من جعل عودة الفلك
زمانا اي دورة واحدة ومنهم من جعل نفس الفلك زمانا فاما الذين جعلوا الحركة نفسها
زمانا فقالوا ان الحركة من بين ما يشاهد من الموجودات هي التي تشتمل على شيء ماض وشيء مستقبل
وفي طبيعتها ان يكون لها اجزاء فان هذه الصفة وما كان بهذه الصفة فهو الزمان قالوا ونحن انما نظن
انه كان زمان اذا احسسنا الحركة حتى ان المريض والمغموم يستطيلان زمانا يستقصره المتمادي في النظر
في سوح الحركات المتقاربات في ذكر هذين دائما لهاء عن ذكر الملتهى عنها بالنظر والغبطة ومن لا يشعر بالحركة
لا يشعر بالزمان كاصحاب الكهف فانهم لما لم يشعروا بالحركات التي بين آن ابتداء القائهم
انفسهم للاستراحة بالنوم وآن انتباههم لم يعلموا انهم زادوا على يوم واحد فقد حكى المعلم
الاول ايضا قوما من المتألهين عرض لهم شبيه بذلك ويدل التاريخ على انهم كانوا قبل اصحاب الكهف
فهذه هي الاقوال التي لا بد قبل ان نبتدئ بالحكم في امر الزمان وكلها غير صحيح اما ان الحركة ليست زمانا
فلانه قد يكون حركة اسرع وحركة ابطأ ولا يكون زمان اسرع من زمان وان قابل بل اقصر واطول
وقد يكون حركتان معا ولا يكون زمانان معا فانك وانت تعلم انه قد يحصل حركتان مختلفتان
معا في زمان واحد وزمانهما لا يختلف والحركة تفصلها غير فصول الزمان والامور المنسوبة الى الزمان
مثل هو ذا ونعمة والآن وآنفا وليت هي من ذوات الحركة في شيء والزمان يصلح ان يوجد في كل حركة
السريعة والنقص والحركة لا يصلح ان يوجد كذلك بل يوجد على انها جزء متقدم فانه يصلح ان يقال ان السريع
هو الذي يقطع مسافة اطول في زمان اقصر وحكم الحركة الاولى الفلكية هذا الحكم بعينه فانها يصلح ان يقال
فيها انها اسرع الحركات لانها تقطع مع قطع الحركة الاخرى اعظم مما في هذا مما يتكلم فيه بعد وهذه الحجة تدل
على امر غير الحركي بل تدل على معنى ينسبان كلتيهما اليه ويتساويان فيه ويختلفان في الحركة وذلك
المعنى ليس ذات احدهما لان الثاني يشارك الآخر في ذاته ويشاركه في الامر الذي هما معا فيه
ويمكن في هذا الموضع ان يتطرف ويقول من جعل الاوقات اعراضا وقت لاعراض وذلك انهم
لا يجعلون نفس تلك الوضعية للحادث من حيث هو حركة او كون او سواد او بياض او غير ذلك
ذلك وقتا ولكن يضطرون ايضا ان يقولوا انه يصير وقتا بالتوقيت ويضطرون ايضا الى ان التوقيت

بقرين وجود شيء آخر مع وجوده وهذا الاقتران وهذه المعية يفهم منهما امر وراء معنى غير معنى كل واحد
من الموضوعين وكل مقترنين يقترنان في شيء وكل معين فهما في امر معا فاذا كان وجودهما معا او وجود
واحد منهما موقفا ان مع وجود الآخر فالمفهوم من المعية هو امر ما لا محالة ليس هو مفهوم احدهما وهذه المعية تقابلها
المعية ان لو تقدم احدهما او تأخر وهذا الشيء الذي فيه المعية هو الوقت الذي يجمع الامرين فكل واحد منهما
يمكن ان يحصل دالا عليه كما لو كان غير ذلك الامر مما يقع في ذلك الوقت ولو كان ذلك الامر في نفسه وقتا
لكان اذا بقي مدة وهو واحد بعينه وجب ان يكون مدة البقاء وابتداؤها وقتا واحدا بعينه ويجب ان يعلم
ان الوقت الموجب هو حد بين متقدم ومتأخر وان المتقدم والمتأخر بما هو متقدم ومتأخر لا يختلف
وبما هو حركة او سكون او غير ذلك يختلف فليس كونه عرضا لكونه حركة او سكونا هو كونه متقدما او متأخرا
او مقابل حقيقة التقدم والتأخر والمعية امر آخر هو حال الزمان واما الحجة التي اعتمدها جاعل الزمان حركة
فهي مبنية على مقدمة غير مسلمة وذلك قولهم ان كل ما يعرض ليكون في طبيعته شيء ماض وشيء مستقبل
فهو زمان فان هذا غير مسلم فان كثيرا مما ليس بزمان هو ماض ومستقبل كالطوفان والقيامة
بل يجب ان يكون مع هذا شرط آخر وهو ان يكون لذاته ما هو بحيث منه الشيء الذي هو نفس الماضي
او نفس المستقبل حتى يكون طبيعته الامر الذي اذا قيس له امر آخر كان لذاته ماضيا او مستقبلا
والحركة اذا مضت لم تكن بنفس وجودها حركة انها ماضية بل يكون قد قارنت الماضي ولذلك
يصح ان يقال حركة في زمان ماض ولا يجوز ان يقال حركة في حركة ماضية اللهم الا ان يعني في جملة الحركات
الماضية وليس قصدنا هذا بل ان يكون الشيء مطابقا لوجود ذلك الذي هو فيه واما القائلون بان
الزمان هو دورة واحدة من الفلك فمبنى احالته ان كل جزء زمان زمان وجزء الدورة
ليس دورة والعجب من هذا كلام ظن ان الزمان هو الفلك بقياس هو حسن في الشكل الثاني على
ان احدى المقدمتين فيه كاذبة وهي قوله وكل جسم في فلك فانه ليس كذلك بل الحق
ان كل جسم ليس بفلك هو في فلك واما الذي في الزمان فلعله هو كل جسم مطلقا فان الفلك
نفسه ايضا في زمان على النحو الذي يقال الاجسام في الزمان عليه واذا قد اشرنا الى المذاهب
الباطلة في ماهية الزمان فالحقيق بنا ان نشير الى ماهية الزمان فيتضح لنا من هناك وجوده ويتضح
حل شبهة المذكورة في وجوده **الفصل الحادي عشر** في تحقيق ماهيته واثباتها فنقول ان من البين
الواضح اذا فرضنا ان ابتدأ متحرك كان بالحركة ومنهما معا واحدهما قطع مسافة ما اقل والآخر مسافة
اكثر اما الاختلاف بالبطؤ والسرعة واما لتفاوت عدد السكنات المتخللة كما يراه قوم وتجويز ان يتحرك

اثنان

اثنان ويقطعان مسافتين متساويتين لكن احدهما ينتهي الى الوقف والآخر بعد لم يقف وذلك لاختلاف
المذكور ونكير في كل حال من الاحوال من مبدأ الكل يكون الى منتهاه امكان قطع تلك المسافة بعينها بتلك
الحركة المعينة السرعة والبطء والمعينة التركيب مع سكونات وامكان قطع اعظم من تلك المسافة بالاسرع
منها او الاقل مما يتخلله سكونات وامكان قطع اقل منها بالابطأ من تلك او الاكثر مما يتخلله سكونات
وان ذلك لا يجوز ان يختلف البتة فقد ثبت بين المبدأ والمنتهى امكان محدود بالقياس الى الحركة
والى السرعة واذا افرضنا نصف تلك المسافة وفرضنا السرعة بعينها والبطء بعينه كان امكان آخر
بين ابتداء تلك المسافة ومنتهى نصفها انما يمكن فيه قطع النصف بتلك السرعة والبطء وكذلك بين هذا
المنتهى المنتصف المفروض الى الآخر وبين المنتهى يتساويان فيكون ذلك الامكان الى النصف من النصف متساويين
وكل واحد منهما نصف الامكان المفروض اولا فيكون الامكان المفروض اولا منقسما وانا علمك الآن
ان تجعل هذا المتحرك شيئا متحركا بالحقيقة في المكان او نوعا آخر منه للمتحرك ما يوضع شبه المتحرك في المكان
فانه يتبادر مماسة لا مماسة بمماسات متصلة او موازاة لا موازاة بموازاة متصلة وان لم يسم بعض هذا مسافة وكيف
كان فليس يختلف لذلك حكم فيما نحن بسبيله فنقول ان هذا الامكان قد صح انه منقسم وكل منقسم فمقدار او ذو مقدار
فهذا الامكان لا يعرى عن مقدار فلا يخلو اما ان يكون مقدارا هو مقدار المسافة او مقدار آخر ولو كان مقدار المسافة
لكان المتساويان في المسافة في هذا الامكان لكن ليس كذلك فهو اذن مقدار آخر فاما ان يكون مقدار
المتحرك او لا يكون لكنه ليس مقدار المتحرك والا لكان المتحرك الاعظم في هذا المقدار اعظم وليس كذلك
فهو اذن مقدار غير المسافة وغير مقدار المتحرك ومن المعلوم ان الحركات انفسها ذوات هذا المقدار ليس للاسرع
والبطء ويختلف في هذا المقدار وربما اختلفت الحركات في السرعة والبطء في هذا المقدار فقد ثبت وجود مقدار
للامكان وقوع حركات بين المقدم والمتأخر وقوعا تتبعه مسافات محدودة ليس هو مقدار المتحرك ولا المسافة
ولا نفس الحركة وهذا المقدار ليس يجوز ان يكون قائما بنفسه وكيف يكون قائما بنفسه وهو متقضي مع مقدار له
وكل متقضي فاسد فهو في موضوع او ذو موضوع فهذا المقدار هو متعلق بموضوع ولا يجوز ان يكون موضوعه
الاول مادة المتحرك لما بيناه فانه لو كان مقدار مادة بلا واسطة لكانت المادة بصيرورته اعظم
او اصغر فاذن هو في الموضوع بواسطة هيئة اخرى ولا يجوز ان يكون بواسطة هيئة قارة كالسواد
والبياض والا لكان مقدار تلك الهيئة في المادة الحاصل في المادة مقدارا ثابتا قارا فبقي ان يكون
مقدار هيئة غير قارة وهي الحركة من مكان الى مكان او من وضع الى وضع منهما التي يجري
عليها الحركة الوضعية وهذا هو الذي يسميه الزمان وانت تعلم ان الحركة لجهتها تنقسم الى متقدم ومتأخر

وانما يوجد فيها المتقدم ما يكون منها في المتقدم من المسافة والمتأخر ما يكون منها في المتأخر من المسافة لكنه
يتبع ذلك ان المتقدم للحركة لا يوجد مع المتأخر منها كما يوجد المتقدم والمتأخر في المسافة معا ولا يجوز ان يصير
ما هو منها مطابق للمتقدم من الحركة في المسافة متأخرا ولا الذي هو مطابق المتأخر منها فيها متقدما كما يجوز
في المسافة فيكون للمتقدم والمتأخر في الحركة خاصية تلحقهما من جهة ما هما للحركة ليس من جهة ما هما للمسافة و
يكونان معدودين بالحركة فان للحركة باجزائها بعد المتقدم والمتأخر فيكون الحركة لها عدد من حيث لها
في المسافة تقدم وتأخر ولها مقدار ايضا بازاء مقدار المسافة والزمان هو هذا العدد او المقدار فالزمان
عدد الحركة اذا انفصلت الى متقدم ومتأخر لا بالزمان بل في المسافة والا لكان البيان تحديدا بالدور
الذي ظن بعض المنطقيين انه قد وقع في هذا البيان دورا اذ لم يفهم هذا فقد ظن غلطا وهذا الزمان
هو ايضا الذي هو لذاته مقدار لما هو في ذاته تقدم وتأخر لا يوجد المتقدم منه مع المتأخر كما يوجد
في سائر الحال المتقدم والمتأخر وهذا هو لذاته يكون شيء منه قبل شيء وشيء منه بعد شيء ويكون سائر الاشياء
لاجله بعضها قبل وبعضها بعد وذلك لان الاشياء التي يكون فيها قبل وبعد بمعنى ان القبل منها فائت او البعد
غير موجود مع القبل انما يكون كذلك لا لذاتها بل لوجودها مع قسم من اقسام هذا المقدار فما طابق منها جزءا
هو قبل قيل له انه قبل وما طابق جزءا هو بعد قيل له انه بعد ومعلوم ان هذه الاشياء هي ذوات التغير لان ما لا تغير
فيه فلا فائت فيه ولا لاحق وهذا الشيء ليس يكون فيه قبل وبعد لاجل شيء آخر لانه لو كان كذلك لكان القبل
منه انما صار قبلا لوجوده في قبل شيء آخر فيكون ذلك الشيء او شيء آخر ينتهي اليه التدريج اجزاء الامر هو لذاته ذو
قبل وبعد اي لذاته يقبل الاضافة التي تكون بها قبل وبعد ومعلوم ان ذلك الشيء هو الذي يقع فيه امكان
التغيرات على النحو المذكور وقوعا اوليا ويقع في غيره لاجله فيكون ذلك الشيء هو المقدار المقدر لامكان
المذكور المقدر له بذاته ويكون ما نحن فيه لا غير ونحن انما كنا جعلنا الزمان اسما للمعنى الذي هو لذاته مقدار
للامكان المذكور ويقع فيه الامكان المذكور وقوعا اوليا فتبين من هذا ان هذا المقدار المذكور بعينه
الشيء الذي هو لذاته يقبل اضافة قبل وبعد بل هو بنفسه منقسم الى قبل وبعد ولست اعني بهذا ان الزمان
يكون قبل لا بالاضافة بل اعني ان الزمان لذاته تلزمه هذه الاضافة ويلزم سائر الاشياء بسبب الزمان
فان الشيء اذا قيل له قبل وكان ذلك الشيء غير الزمان وكان مثل الحركة والانسان وغير ذلك كان
معناه انه موجود مع شيء هو بحال تلك الحال تلزمها اذا قيست الى حال الآخر فكان بها الشيء قبل
لذاته اي يكون هذا اللزوم له لذاته فالمتقدم يتقدمه انه له وجود مع عدم شيء آخر لم يكن موجودا وهو
موجود فهو متقدم عليه اذا اعتبر عدمه وهو معه اذا اعتبر وجوده فقط وفي حال ما هو معه فليس متقدما

علم

عليه وذاته حاصل في الحال ليس عنده ما هو له متقدم هو حاصل هو معه فقد بطل منه لا محالة امر كان له من التقدم عنده ما هو معه
فالتقدم والقبلية معنى لهذا الذات ليس لذاته وذاته ثابت مع ثبات ذاته وذلك المعنى مستحيل فيه ان يصير مع
ومعدوم ان هذا الوجود لا يثبت له فانه عند وجود الآخر قبله واما الشيء الذي له هذا المعنى فلا يستحيل
ذلك فيه فانه تارة يوجد وهو قبل وتارة يوجد وهو مع وتارة يوجد وهو بعد وهو واحد بعينه واما ليس
الشيء الذي هو قبل وبعد لذاته وان كان بالقياس فلا يجوز ان يبقى هو بعينه بعد بعد ما كان قبل فاذا ما جا
المعنى الذي به الشيء بعد الا بطل ما هو به قبل والشيء ذو هذا الامر باق مع بطلان تام من القبل وهذا الامر لا يجوز ان يكون
نسبة الى عدم فقط او الى وجود فقط فان نسبة وجود الشيء الى عدم شيء قد يكون متأخرا كما يكون بعد ما كذلك في حال
وان قارن غيره كان ما هو او العدم في الحالين عدم وكذلك الوجود وكذلك نظيره تقارن المنسوب اليه المنسوب
اليه منسوب اليه بالعكس وله لذلك الحكم وذلك تام هو زمان او نسبة الى زمان فان كان زمانا فذلك ما نقوله
وان كان نسبة الى الزمان فيكون قبليتها لاجل الزمان ويرجع تام الى ان هذه القبلية والبعدية اول هو موضوعها الزمان
فالزمان لذاته يعرض له قبل وبعد بل الذي يعرض له قبل وبعد لذاته هو الذي نسميه الزمان اذ قد بينا انه لذاته هو مقدار
الامكان المشار اليه ولما صح ان الزمان ليس مما يقوم بذاته وكيف يكون ما يقوم بذاته وليس له حاضر وهو حادث
وفاسد وكل ما يكون مثل هذا الوجود فهو متعلق بالمادة فيكون الزمان ماديا ومع انه مادي موجود في المادة بتوسط
الحركة فان لم يكن حركة ولا تغير لم يكن زمان ولا يكون قبل ولا بعد وكيف يكون قبل وبعد اذا لم يحدث امر فانه
لا يكون قبل وبعد معا بل يبطل الشيء الذي هو قبل من حيث هو قبل لانه يحدث الشيء الذي هو بعد من حيث هو بعد فان
لم يكن اختلاف وتغير ان يبطل شيء ويحدث شيء لا يكون امر هو بعد اذ لم يكن قبل او امر هو قبل اذ ليس بعد
فاذن الزمان لا يوجد الا مع وجود تجدد حال ويجب ان يستمر ذلك التجدد والا لم يكن زمان اتصل لانه
اذا كان امر دفعة ثم لم يكن شيء البتة حتى كان شيء آخر دفعة لم يخل اما ان يكون بينهما قبل وبعد والقبل والبعد
انما يتحقق بتجدد امور وفرضنا انه ليس هناك تجدد امور هذا خلف وان لم يكن بينهما هذا الامكان فهما
ملتصقان فلا يخلو اما ان يكون ذلك الالتصاق مستمرا او لا يكون فان كان مستمرا فقد حصل ما فرضناه على انه
مع تسليم استحالة تعد ولكن ان كان منقطعا عاد الكلام من رأس فيجب ضرورة ان كان زمان ان يكون تجدد احوال
اما على الالتصاق واما على الاتصال فان لم يكن حركة لم يكن زمان ولان الزمان كما قلنا مقدار وهو متصل محاذ
الى الحركات والمسافات فله لا محالة فصل متوهم وهو الذي يسمى الآن

الفصل الثاني عشر

في بيان امر الآن نقول ان الآن يعلم من جهة العلم بالزمان فان الزمان لما كان متصلا فله لا محالة
فصل متوهم وهو الذي يسمى الآن وهذا الآن ليس موجودا البتة بالفعل بالقياس الى نفس الزمان

في حال الوجود بل هو نسبة الى عدم تقارن
امرا آخر واذا قارنه كان بعد ما هو

والا لتقطع اتصال الزمان بل انما وجوده على ان يتوهمه الوهم فاصلا فى مستقيم الامتداد والفاصل لكن
موجودا بالفعل فى المستقيم الامتداد من حيث هو فاصل والا لكانت كامنة بعد فاصلات بلا نهاية
بل انما يكون بالفعل لو قطع الزمان من بان يتقطع وصح ان ينقطع اتصال الزمان وذلك لانه لو حصل للزمان
قطع لم يخل اما ان يكون ذلك القطع فى ابتداء الزمان او فى انتهائه فان كان فى ابتداء الزمان وجب من ذلك
ان يكون الزمان لا قبل له واذا كان لا قبل له فيستحيل ان يكون معدوما ثم وجد فانه اذا كان معدوما
ثم وجد يكون له وجوده بعد عدمه فيكون عدمه قبل وجوده فيكون له قبل بالضرورة ويكون ذلك القبل معنى
غير العدم الموصوف به على النحو الذى قلنا فى غير هذا الموضع فيكون الشىء الذى به يقال هذا النوع من القبلية
حاصلا ولا هذا الزمان فيكون هذا الزمان قبله زمان يكون متصلا به ذلك قبل وهذا بعد وهذا الفصل
يجمعهما وقد فرض فاصلا هذا خلف وكذلك لو فرض فاصلا على انه نهاية لم يخل اما ان يكون بعده امكان
وجود شىء او لا يكون فان كان لا يكون بعده لم يوجد شىء ولا واجب الوجود حتى يستحيل ان يوجد
شىء مع عدم ما انتهى اليه من النهاية فقد ارتفع ان يكون وجوب وجود وارتفع الامكان المطلق والوجود
الواجب والامكان المطلق لا يرتفع وان كان بعده ذلك فذلك بعد فهو قبل فالآن واصل لا فاصل
فالزمان لا يكون له آن بالفعل موجودا بالقياس الى نفسه بل بالقوة اعنى القوة القريبة من الفعل هو
ان الزمان يتهيأ ان يفرض فيه الآن دائما اما ان يفرض الفارض او يوافقها والحركة حد مشترك
غير منقسم كمبدأ الطلوع او غروب او غير ذلك وذلك بالحقيقة ليس احداث فصل فى ذات
الزمان نفسه بل فى اضافته الى الحركات كما تحدث من الفصول التى قلنا فيه فى المقادير انها كما
ينفصل جزء جسم من جزء آخر بموازاة او مماسة او فرض فارض من غير ان يكون قد حصل فيه بالفعل
فصل فى نفسه بل حصل فيه فصل مقيسا الى غيره وهذا الآن اذا حصل بهذه النسبة فليس يكون عدمه
الا فى جميع الزمان بعده وقول القائل انه اما ان يفسد فى آن يليه او آن لا يليه هو بعد ان يسلم ان له
فسادا مبتدأ فى آن بل ابتداء فساده هو طرف الزمان الذى هو فى جميعه معدوم فانه لا يفهم
من الفساد غير ان يكون الشىء معدوما بعد وجوده وهو موجود فى هذا الموضع وهو انه طرف الزمان
هو فيه معدوم كانك قلت انه فى طرف الزمان الذى هو معدوم فيه موجود وليس لفساده مبدأ
فانه هو اول آن فسد فيه بل بين وجوده وعدمه فصل هو وجوده لا غير وانت ستعلم ان الزمن
للمتحرك وان كان المكان واقف اول آن هو فيه متحرك او ساكن او مسكون او فاسد اذ الزمان
منقسم بالقوة الى غير النهاية والذى نظر انه يمكن ان تحقق على هذا ان الآن اما ان يعدم قليلا قليلا

نعم

فيمتد الحركة اما العدم او يعدم دفعة فيكون عدمه في آن هو قول يحتاج الى تبيين فساده فنقول ان المعدوم ثم الموجود دفعة
يعني الذي يعدم قليلا قليلا او الذي يوجد قليلا قليلا بل هو اخص من ذلك المقابل وذلك المقابل هو الذي ليس
يذهب الى الوجود او الى العدم او الاستحالة او غير ذلك قليلا قليلا وهذا يصدق على ما يقع عليه دفعة ويصدق
على الامر الذي يكون في جميع زمان ما معدوما وفي طرفه الذي ليس بزمان موجودا او الامر الذي يكون في جميع زمان ما
موجودا وفي طرفه الذي ليس بزمان معدوما فان هذين ليس يوجدان او يعدمان قليلا قليلا والاول
ايضا كذلك وهو الذي يكون وجوده او عدمه في آن لكن هذا الوجه يباين ذلك الوجه لان الوجه الاول
قد فرض فيه الحكم في آن الزمان الذي هو نهايته بالذات فالحكم في جميع الزمان وفي هذا الوجه قد فرض
الحكم في الآن مخالفا للحكم في الزمان من غير ان يوضع آنا بعد الآن الحكمي لفظا والا لوقعت هناك نفس آنات
ولكان ذلك الآن هو الطرف بالذات وليس كلامنا في هذا الوجه الثاني ليصح وجوده او لا يصح
فانا لا نتكلم فيه من حيث يصدق وجوده بل نتكلم فيه من حيث هو محمول عليه سلب ما ذلك السلب هو ليس
يوجد او يعدم قليلا قليلا وله في ذلك شريك وذلك الشريك اخص من هذا السلب والاخص لا يلزم الاعم
وليس يجب ان يكون الشيء من حيث يتصور موضوعا لمحمول الخاص يصدق بوجوده او لا يصدق وقد علم هذا في صناعة
المنطق فاذا كان قولنا ليس يوجد او يعدم قليلا قليلا اعم من قولنا يوجد دفعة او يعدم دفعة بمعنى انه
يكون حاله ذلك في آن مبتدأ فليس قول القائل انه اما ان يكون قليلا قليلا او يكون دفعة بهذا الوجه صادقا
صدق المنفصل المحيط بطرفي النقيض او المحيط بنقيض وما يلزم نقيضه وايضا فان مقابل ما يوجد دفعة
هو ما لا يوجد دفعة اي لا يوجد في آن مبتدأ وليس يلزمه لا محالة انه يوجد او يعدم قليلا قليلا بل قد
يصدق معه الذي بحسب الوجه المذكور اللهم الا ان يعنى بالموجود دفعة الذي لا يوجد الا في آن او هو فيه حال
الوجود ولا يوجد آن هو فيه بعد في السكون وكذلك في المعدوم دفعة بحسبه فان كان يعني هذا كان
هذا لازم التقابل وصحة القسمة ولكن لم يجب ان يكون وجود المبتدأ دفعة او عدمه وههنا شيء آخر كان
لا يليق بهذا الموضع ينبغي ان نذكره ليكون سبيلا الى التحقيق علينا وهو انه بالحري بان يتعرف ليعرف
هل في الآن المشترك بين الزمانين في احدهما الامر بحال وفي الآخر بحال اخرى قد يخلو الامر فيه
عن الحالين جميعا او يكون فيه على احدى الحالين دون الاخرى فان كان الامران في قوة المتناقضين
كالمماس وغير المماس والموجود والمعدوم وغير ذلك فمحال ان يخلو الشيء في الآن الموضوع عنهما
جميعا فيجب ان يكون الحكم على احدهما فليت شعري على ايهما يكون فنقول ان الامر الموجود الذي يرد عليه امر
يبعده فلا يخلو اما ان يكون ذلك الشيء الوارد مما يصح وروده في آن وهو الشيء الذي يثبت حاله

في أي آن أخذت في زمان وجوده، ولا يحتاج في أن يحكم إلى أن يطابق مدة، وما كان هكذا فالشيء في الزمان يشترك
موصوف به كالمماسة وكالتربيع وغير ذلك من الهيئات القارة التي يتشبث بوجودها في كل آن من زمان وجوده
وأما الذي بخلاف هذه الصفة فيقع وجوده في زمان ولا يقع في آن يمكن وجوده في الزمان الكائن
وحده، والآن الفاصل منهما لا يحتمله فيمكن فيه مقابله مثل المفارقة وترك المماسة والحركة فمن ذلك ما يجوز
أن يتشبث بحالة في آنات من زمانه دون آنات الواقع ابتداء ومنه ما لا يجوز أن يتشبث بحالة البتة
أما الذي يجوز فمثل اللامماسة التي هي المباينة فإنها لا يقع إلا بحركة واختلاف حال ولكنها تثبت
لا مماسة بل مباينة زمانا يتشبث به فيه وإن اختلف أحوالها من جهات أخرى ليس في ذلك من جهة أنها مباينة
ولا مماسة وأما الذي لا يجوز ذلك فيه فكالحركة فإنها لا تتشبث بحالها في آن من الآنات بل يكون في كل آن
بحد وقرب وبعد حد سواهما من أحوال الحركة فالشيء الغير المتحرك إذا تحرك والمماس إذا لم يماس فلا آن
الفاصل بين زمانيه إذ لا ابتداء مفارقة فيه ولا حركة ففيه مماسة وعدم حركة وهذا وإن كان خارجا
عن غرضنا فإنه نافع فيه وفي مسائل أخرى فهذا الذي تكلمنا فيه هو الآن المحدود للماضي والمستقبل
كأنه حدث زمان يحدث بعد حصول هذا الآن وقد يتوهم آن آخر على صفة أخرى مكان طرف المتحرك
ولكن هذه نقطة ما تفرض لحركته وسيلانه في مسافة ما بل خطا ما كأنه عين ذلك الطرف هو المستقل ثم إنه
الخط تعرض فيه نقطة لا الفاعلة للخط بل المتوهمة واحدة كذلك نسبة لم يكن في الزمان وفي الحركة بمعنى القطع شيء كذلك
وشيء كالنقطة الواحدة في الخط التي لم يفعله وذلك أنه يتوهم منتقل وجد في مسافة وزمان فالمنتقل يفعل بنقله مقصدا
على مسافة ومقصدا يطابقه زمان متصل مكان المنتقل بل حالته التي تؤخذ في الحركة هو طرف غير منقسم بنقله وسيلانه
اتصالا يطابق فيه المسافة نقطة ومن الزمان آن فإنه تأخذ منه لا خط المسافة بعد ما فعله والحركة بمعنى القطع فقد انقطعت
ولا الزمان وقد سلف إنما يكون منه من كل واحد طرف له غير منقسم ليس يكون منه دائما من الزمان الآن ومن القطع
الشيء الذي تبين أنه بالحقيقة هو الحركة ما دام شيء يتحرك وفي المسافة والحد إما نقطة وإما غير ذلك وكل واحد
من هذه نهاية والمنتقل أيضا نهاية لنفسه من حيث انتقل كأنه شيء ممتد من المبدأ في المسافة من هذه الحيثية واصل فإنه
من حيث هو منتقل شيء من المبدأ إلى المنتهى وذاته المرجوة المتصلة إلا أن حدود نهاية لذاته من حيث قد انتقل
إليه هذا الحد يحري بنا أن ننظر هل كان المنتقل ذاته واحدة وسيلانه يفعل بما هو حده ونهايته وفعل المسافة
أيضا كذلك في الزمان شيء هو الآن يسيل فيكون هو ذاتا غير منقسم من حيث هي هو وهو بعينه باق
من حيث ذلك وليس باقيا من حيث آن لأنه إنما يكون آنا إذا أخذ محددا للزمان كما أن ذلك يكون منتقلا
إذا كان محددا لما تحدد ويكون في نفسه نقطة أو شيئا آخر وكما أن المنتقل يعرض له من حيث هو منتقل أنه

بالعرض

ويمكن ان يوجد مرتين بل هو يفوت بفوات استحالته لكن الآن من حيث هو آن لا يوجد مرتين لكن الشيء الذي لا مرئيا صار
آنا عسى ان يوجد مرارا كالآن المتصل من حيث هو امر عرض له ان صار آنا عسى ان يوجد مرارا فان كان الشيء مثل هذا موجودا فيمكن
حقا ما يقال من ان الآن يفعل بسيلانه الزمان ولكن هذا الآن هو الذي يعرض بين زمانين يفصل بينهما كالنقطة
المتوهمة فاعلم كيف هما صار نهاية لبعض الخط المتوهم فيه فان كان لهذا الشيء وجود اخر وهو كشيء مقرونا بالمعنى الذي
حققنا فيما سلف انه حركة من غير اخذ متقدم ولا متأخر ولا تطبيق وكان كونه ذا اين اذا استمر سيالا كان في
احداث الحركة كذلك كونه ذا ذلك المعنى الذي سميناه الآن اذا استمر في متقدم الحركة ومتأخرها احدث الزمان
فنسبة هذا الشيء الى المتقدم والمتأخر كونه آنا وهو في نفسه شيء يفعل الزمان ويعد الزمان بالحدث اذا اخذ
آنا من حدود فيها تحدث تقدمات وتأخرات معدودة كالنقطة بعد الخط بان تكون كل نقطة مشتركة بين خطين
بما فيها من والوحدة الحقيقية هو الذي هو اول معطي للشيء وحدة ومعطي الكثرة والعدد للكثرة فالآن الذي بهذه
الصفة يعد الزمان فانه ما لم يكن آن لم يتعدد الزمان والمتقدم والمتأخر يعد الزمان على الوجه الثاني اي بانه جزء و
يحصل بجزئيه بوجود الآن ولان المتقدم والمتأخر اجزاء الزمان وكل جزء منه من جهة انه العقال كاجزاء الخط
فالآن اولى بالوحدة والوحدة اولى بالتحديد فالآن يعد على الجهة التي يعد النقط والتقسيم الحركة يعد الزمان
بان يوجد المتقدم والمتأخر بسببها في مقدار الحركة لكن عدد المتقدم والمتأخر والحركة يعد الزمان على انها يوجد
عدد الزمان وهو المتقدم والمتأخر والزمان يعد الحركة بانه عددها مثال هذا ان الناس لوجودهم اسباب
وجود عددهم وهم الذي هو مثلا العشرة فلوجودهم وجدت عشرة منهم والعشرة جعلت الناس لا موجودين
واشياء بل معدودين اي ذوي عدد والنفس اذا عدت الناس كان المعدود ليس هو طبيعة الانسان
بل العشرية التي حصلها اقتران الطبيعة الانسان مثلا فالنفس بالانسان تعد العشرية فكذلك الحركة تعد الزمان
على المعنى المذكور ولولا الحركة بما يفعل فيها من حدود المتقدم والتأخر لما وجد للزمان عدد ولكن الزمان
يقدر الحركة والحركة تقدر الزمان والزمان يقدر الحركة على وجهين احدهما انه يجعلها ذا قدر والثاني
انه يدل على كمية قدرها والحركة تقدر الزمان على انه يدل على قدره بما يوجد فيه من التقدم والتأخر وبين
الامرين فرق اما الدلالة على القدر فتارة تكون مثل ما يدل المكيال على الكيل وتارة تكون مثل ما يدل الكيل
على المكيال وكذلك تارة يدل المسافة على قدر الحركة وتارة الحركة على قدر المسافة فنقول تارة مسيرة
فرسخين وتارة مسافة رمية لكن الذي يعطي المقدار للآخر هو احدهما وهو الذي هو بذاته قدر ولان
الزمان متصل في جوهره صلح ان يقال طويل وقصير ولانه عدد بالقياس الى المتقدم والمتأخر على
ما اوضحناه صلح ان يقال قليل وكثير وكذلك الحركة فانها يعرض لها الانفصال والاتصال فيقال عليها [illegible]

المتصل وهو امر المنفصل لكن يعرض لها ذلك من غيرها والذي هو خاص بها السريع والبطيء فقد دللنا على نحو وجود الزمان بالفعل
الذي له وجود بالفعل وعلى نحو وجوده بالقوة. الفصل الثالث عشر في حل شكوك المقدرين للزمان
واتمام القول في مباحث زمانية مثل الكون في الزمان والكون لا في الزمان ولا في الدهر والسرمد ومعنى
وهو إذ وقبل وبعد والقديم واما الزمان فان جميع ما قيل في امر اعدامه وانه لا وجود له فهو مبني على ان لا وجود له
في الآن وفرق بين ان يقال لا وجود له مطلقا وبين ان يقال لا وجود له في الآن حاصلا ونحن نسلم ونصحح ان الوجود
المحصل على هذا النحو لا يكون للزمان الا في النفس والتوهم واما الوجود المطلق المقابل للعدم المطلق فذلك
صحيح فانه ان لم يكن ذلك صحيحا لصدق سلبه فيصدق ان نقول انه ليس بين طرفي المسافة مقدار امكان
الحركة على حد من السرعة يقطعها وان كان هذا السلب كاذبا بل كان للحركة على ذلك مقدار امكان يحدث في سرعة
مقدارية يمكن ان يقطع هذه المسافة ويمكن ان يقطع غيرها فابطأ واسرع على ما قد بينا قبل فالاثبات الذي يقابله
صادق وهو ان هناك مقدار هذا الامكان والاثبات دال على وجود الامر مطلقا وان لم يكن دالا
على وجوده محصلا في الآن او على جهة ما وليس هذا الوجه بسبب التوهم فانه وان لم يتوهم كان هذا النحو
من الوجود وهذا النحو من الصدق حاصلا ومع هذا فيجب ان يعلم ان الموجودات منها ما هي محققة الوجود
محصلة ومنها ما هي اضعف في الوجود والزمان تشبه ان تكون اضعف وجودا من الحركة وهي ايضا ثابتة الوجود
امور بالقياس الى امور وان لم يكن الزمان من حيث هو زمان مضافا فانه قد يلزمه الاضافة ونظير ذلك
الصبا فهو موجود وحده والكهولة فهو موجود وحده صار للامر الذي من شانه ان يكون عليهما ومطابقا لهما او قطعا
لها او مقدار قطع لها نحو من الوجود حتى ان قيل انه ليس له البتة وجود كذب فان ان قيل للزمان وجود
لا على هذا السبيل بل على سبيل التحصيل لم يكن الا في التوهم فاذن المقدمة المستعملة في ان الزمان لا وجود له
ثابتا معناه لا وجود له في آن واحد مسلمة هي لا تمنع ان يكون له وجود ليس في آن بل وجوده على سبيل انه يكون
بين آنين اي آنين فرضتهما كان بينهما الشيء الذي هو الزمان وليس في آن واحد البتة وبالجملة طلبهم ان الزمان
ان كان موجودا فهو موجود في آن او في زمان او طلبهم متى هو موجود مما ليس يحمل التشغب به فان
الزمان موجود لا في آن ولا في زمان فليس له متى ولا له متى بل هو موجود مطلقا وهو يعرض الزمان فكيف
يمكن ان يكون له وجود في زمان فليس اذن قولهم ان الزمان اما ان لا يكون موجودا او يكون وجوده في آن او يكون
وجوده باقيا في زمان قولا صحيحا بل ليس بمقابل هو لنا انه ليس بموجود وهو انه موجود في آن او موجود
باقيا في زمان بل الزمان موجود ولا واحد من الوجودين فانه لا في آن ولا باقيا في زمان وما هذا
الا كما يقول اما ان يكون المكان غير موجود او يكون موجودا في مكان او في حد مكان وذلك لانه ليس

ان يكون

ان يكون اما موجودا في مكان او في حد مكان واما غير موجود بل من الاشياء ما ليس موجودا البتة في مكان ومن
الاشياء ما ليس البتة موجودا في الزمان والمكان من جملة الجسم الاول والزمان من جملة الجسم الثاني وستعلم بعد هذا
والذي قيل انه ان كان للزمان وجود وجب ان يتبع كل حركة زمان فيكون لكل حركة تستتبع زمانا فالجواب عن هذا
انه فرق بين ان يقال ان الزمان مقدار لكل حركة وبين ان يقال ان ماهيته متعلقة بكل حركة وايضا فرق بين ان يقال
ان ذات الزمان متعلقة بالحركة على سبيل العروض لها وبين ان يقال ان ذات الحركة متعلق بها الزمان
على سبيل ان الزمان يعرض لها اما الاول فلانه ليس من شرط ما يقدر الشيء ان يكون عارضا له وقائما به لكن
قد يقدر المباين بالموافاة والموازاة لما هو مباين له واما الثاني فلانه ليس اذا تعلق ذات شيء بطبيعة شيء يجب ان لا يخلو
طبيعة ذلك الشيء عنه ونحن انما برهن لنا من امر الزمان انه متعلق بالحركة وهيئة لها ومن امر الحركة ان كل حركة تقدر بزمان
فليس يلزم من هذين ان يكون لكل حركة تتعلق بها زمان يخصها ولا ان كل ما قدر شيئا فهو عارض له حتى يكون لكل
حركة زمان عارض لذاتها بعينها بل الحركات التي لها ابتداء وانتهاء لا يتعلق بها الزمان وكيف يتعلق بها الزمان
ولو كان لها زمان لكان منفصلا بالآنين وقد منعنا ذلك نعم اذا وجد الزمان لحركة على صفة يصح ان يتعلق بها وجود
الزمان يقدر به سائر الحركات وهذه الحركة هي حركة يصح عليها الاستمرار ولا تتحدد لها بالفعل اطراف فان قال قائل
ارايت ان لم توجد تلك الحركة لكان يفقد الزمان حتى يكون حركات اولى غير ذلك بلا تقدم ولا تاخر او قبل ما ذكرناه
في ان الحركة ان الجسم في ان يوجد متحركا غير محتاج الى حركة جسم اخر فيجوز ان يتحرك ولا يجوز ان لا يكون له زمان
فالجواب عن ذلك انه سيتبين لك انه ان لم تكن حركة مستديرة وجرم مستدير لم يتعرض للمستقيمة جهات فلم تكن
حركات مستقيمة طبيعية فلم تكن قسرية فيجوز ان يكون حركة جسم من الاجسام وحده ولا اجسام اولى تحيلها
وان لم يكن ما بين الاشياء ذلك فليس كل محال يفرض يكون بين عروض الاستحالة بل كثير من المحالات تأتي بين
استحالته بالبيان والبرهان واما ان اعتمدنا التوهم فاذا رفعنا المستديرة بالتوهم واثبتنا المستقيمة
المتشابهة في الوهم امكن وثبت في التوهم زمان محدود ولا يستنكر هذا التوهم وليس نظرنا في هذا بل فيما يصح في
الوجود فالزمان اذن وجوده متعلق بحركة واحدة تقدره وتقدر ايضا سائر الحركات التي يستحيل ان توجد
دون حركة الجسم الفاعل للحركة للزمان الا في التوهم وذلك كالمقدار الموجود في جسم يقدره و
تقدر ما يحاذيه ويوازيه وليس يوجب تقديره وهو واحد بعينه للجسمين ان يكون متعلقا بالجسمين بل
يجوز ان يتعلق باحدهما ويقدره ويقدر ايضا الاخر الذي لم يتعلق به والحركة اتصالها ليس الا لان
المسافة متصلة ولكن اتصالها ايضا يصير علة لوجود تقدم وتاخر في الحركة فيكون للحركة بها علة لوجود عدد لها
هو الزمان فيكون للحركة مقدار من جهتين من جهة المسافة ومن جهة الزمان واما هي في ذاتها فليست الا كمال

ما بالقوة وليس يدخل في مهيته هذا المعنى اتصال او تقدير فانه لا يفهم من كمال ما بالقوة او انفعال عن شيء الى شيء
ومن خروج من قوة الى فعل ان هناك بعدا ما بين المبدأ والمنتهى متصلا قابلا للقسمة التي بعينها المتصل بل هذا المعنى يحوج
من النظر يعلم به ان هذا المعنى يكون في المقدار المتصل لا غير واذا توهمنا منه الاجزاء يجري ولكن المتحرك حين يتحرك
في الاول والوسط منها كان فيه عنده حركة فيما فرضنا في الاول وفي الاول الثالث كمال ما بالقوة ولم يكن على متصل ينقسم كونها حقيقة
كمال ما بالقوة لا يوجب ان تكون منقسمة ولذلك ما لم يعلم يعرف الاشيا الاولى لا يعرف وجوب ذلك وانها لا تكون الا على
متصل قابل للقسمة فكذا نعلم ان الاتصال امر عارض يلزم الحركة من جهة المسافة واما الزمان فلم يحد الحركة اتصالا وكذلك
متى احتجنا الى تقدير الحركة احتجنا الى ذكر المسافة او زمان واما اتصال الزمان فعلته القريبة اتصال الحركة بالمسافة
لا اتصال المسافة في وجدها فان اتصال المسافة في وجدها ما لم يكن حركة موجودة لا يوجب اتصال الزمان كما يكون
مسافة يتحرك فيها المتحرك ويقف ثم يبتدئ من هناك ويتحرك حتى يقطعها فيكون هناك اتصال المسافة في توسط الحركة
ولا اتصال الزمان اتصال المسافة فيشترط ان لا يكون فيها سكون فعلة اتصال الزمان احد اتصالي الحركة من جهة
ما هو اتصال للحركة وليس هذا الا اتصال المسافة مضافا الى الحركة وهذا يكون وهناك سكون وليس هذا الاتصال
علة لصيرورة الزمان متصلا بل لايجاد الزمان فانه ليس الزمان شيئا يعرض له الاتصال الخاص به بل هو نفس ذلك
الاتصال على ما كان شيئا يحمل الزمان اتصالا بالمعنى الذي ذات الزمان المتصل لكان الاتصال عارضا
للزمان لا جوهر الزمان ولكنا انما نقول لو كان كان سبب لون او حرارة كانت سبب حرارة
وينبغي ان يكون انها كانت سببا لوجود اللون او الحرارة لا لكون الكيفية حرارة وكذلك نقول اتصال الحركة
هو سبب لوجود اتصال لا انه سبب لصيرورة ذلك الشيء اتصالا فانه اتصال بذاته كما ان تلك
حرارة لذاتها وليس تقابل ان نقول انا لا نفهم للحركة اتصالا الا بسبب المسافة او الزمان وانهم
ان يكون اتصال المسافة سببا للزمان ولا يحذران يقولوا ان اتصال الزمان هو سبب للزمان
ثم يقولون ان اتصال الحركة سبب للزمان وليس هناك اتصال غير هذين فانا نجيبه ونقول انا نجعل
الاتصال المسافي سببا للزمان ولكن لا مطلقا بل من حيث ما يطرحه تصادفت الحركة بها متصلة وباعتبار
اتصال المسافة في نفسه شيء واعتباره مقارنا للحركة شيء فافهم الآن ان اتصال المسافة من
حيث هي للحركة علة لوجود ذات الزمان الذي هو بذاته متصل واتصاله علة لكون ذات
الزمان متصلا فذلك امر على ... فبهذا يصح ان الزمان امر عارض للحركة وليس يخصص ولا يفصل لها
والاسباب انشابها بل امر لازم لها يقدر جميعها ومن المباحث في امر الزمان ان يعرف كون
الشيء في الزمان فنقول انما يكون الشيء في الزمان على الاصول التي سلفت بان يكون له معنى المتقدم

والمتاخ

والمتأخر وكل ما له في ذاته معنى المتقدم والمتأخر فهو إما حركة وإما ذو حركة أما الحركة فذلك لها من تعاقبها
وأما المتحرك فذلك له من تلقاء الحركة ولا يوجد لا على نوع الشيء ولا أجزاؤه لها إنها شيء في الشيء فالمتقدم والمتأخر
والأيام والساعات والسنون فهي أجزاء الزمان وهي في الزمان كالوحدة في العدد والمتقدم والمتأخر كالربع
والعشر في العدد والساعات والأيام كالاثنين والثلثة والأربعة والعشرة في العدد والحركة في الزمان كالمعدود
للعشرة من في العشرة والمتحرك في الزمان مثل الموضوع للأعراض للعشرة في العشرة وأما السكون فإن لم يكن
مستمرا ثابتا أبديا فهو إما أن يوجد بحيث يعرض له التقدم والتأخر بالعرض وذلك بسبب الحركتين اللتين
يكتنفانه إذ السكون عدم حركة فيما من شأنه أن يتحرك لا عدم الحركة مطلقا فلا يعدل بين حركتين مثل ما الآن
له بوجه ما التقدم والتأخر فهو إذن وجود السكون في الزمان وجود بالعرض والمتغيرات التي كشبه الحركة المكانية
في أنها تتقدم من طرف إلى طرف كما يأخذ التسخين من طرف إلى طرف فهي أيضا في الزمان لأجل أن لها تقدما وتأخرا
فإذا كان تغير يأخذ المتغير كله دفعة [illegible] الاشتداد أو التنقص فإن ذلك من باب اتصال الزمان فقط فإن تقدما
وتأخرا في الزمان فقط ولذلك ليس له فاعل الزمان الذي هو اتصال الحركة [illegible] وهو
مع ذلك ذو متقدم ومتأخر فهو متعلق بالزمان موجود [illegible] على الزمان وهو الحركة التي فيها انتقال فهذه المتغيرات
يشارك الحركات [illegible] في أنها تتقدر بالزمان وتشاركها في أن الزمان متعلق الوجود بها معلول لها
فإن هذا اللحاق [illegible] وقد علمت [illegible] فيه وأما الأمور التي لا تقدم فيها ولا تأخر
بوجه فإنها ليست في زمان وإن كانت مع الزمان كالعالم فإنه مع الجزء [illegible] وليس في الجزء [illegible] ولو كان شيء
من جهة ما التقدم والتأخر منه من جهة ما هو متحرك ومن جهة أخرى لا يقبل التقدم والتأخر من جهة ما هو ذات وجوهر
فهو من جهة ما لا يقبل تقدما وتأخرا ليس في زمان وهو من الجهة الأولى في الزمان والشيء الموجود مع الزمان
وليس في الزمان فوجوده مع استمرار الزمان كله فهو الدهر وكل استمرار وجود واحد فهو في الدهر
وأعني بالاستمرار وجوده بعينه كما هو مع كل وقت بعد وقت على الاتصال فكأن الدهر هو قياس ثبات
ونسبة هذا [illegible] إلى الدهر كنسبة تلك التغييرات إلى الزمان ونسبة الأمور الثابتة بعضها إلى بعض والمعية التي
لها من هذه الجهة هو معنى فوق الدهر ويشبه أن يكون أحق ما يسمى به السرمد فكل استمرار وجود بمعنى سلب التغير
مطلقا من غير قياس إلى وقت فوقت فهو السرمد والعجب من قول من يقول إن الدهر مدة السكون أو
زمان غير معدود بحركة ولا يعقل مدة ولا زمان ليس فيه قبل ولا بعد وإذا كان فيه قبل وبعد
وجب أن يتجدد حال على ما قلنا فلم يخل من حركة والسكون يوجد فيه التقدم والتأخر على ما قلنا سابقا لا بغير
فالزمان ليس يعلله شيء من [illegible] لكنه إذا كان الشيء مع استمرار الزمان يوجد ويعدم ولم يكن [illegible]

ظاهرة تنسب الناس ذلك إلى الزمان إذ لم يجدوا هناك مقارناً غير الزمان أو لم يشعروا به، فإن كان الأمر محموداً حمدوا
الزمان وإن كان مذموماً ذموه، لكن أمور الوجود يسبق أكثرها من جهة الفعل إلى العدم والفساد، فيخفى العلل فإن
سبب معقول وسبب الانتقاض والإفساد مجهول في الأكثر وكذلك لن يثبت الشيء بسبب أسباب
كثيرة فيعرض لذلك أن يكون أكثر ما ينسب إلى الزمان هو من الأمور العدمية كالفساد والنسيان والهرم
والانتقاض وفناء المادة وغير ذلك فلذلك صار الناس يولعون بذم الزمان ومحمله مجهول والزمان
... وأمور يدل عليها ألفاظ تجري مجرى أن نذكرها ونعدها فمن ذلك الآن، وقد يفهم منه الحد المشترك بين الماضي
والمستقبل الذي فيه الحدث الآخر، وقد يفهم منه كل فصل مشترك ولو في أقسام الماضي وأقسام المستقبل، وقد
يفهم منه طرف الزمان وإن لم يدل على الاشتراك بل كان معناه أنه يجعل طرفاً فاصلاً في الوهم غيره أصلاً لكن
يعلم من خارج المفهوم أنه لا بد أن يكون مشتركاً ولا يمكن أن يكون فصلاً، وذلك نوع من النظر غير مقصود في معنى اللفظ
وقد يقولون الآن لزمان قريب جداً من الآن الحاضر قصير، والمحقق بسبب هذا القول هو أن كل زمان
يحدث فيه فلا بد أن لا محالة أن يعترضان في الذهن وإن لم يشعر به وهذان الآنان في الذهن خارجان
معاً لكنه قد يشعر الذهن في بعض الأوقات بتقدم آن في الوجود وتأخر آن وذلك لبعد ما بينهما كالشعور
بالآن المتقدم في أمس الساعة واليوم، وفي بعضها يكون الآنان من التقارب بحيث لا يشعر الذهن بما بينهما في أول وهلة
فلم يشتغل إلا بالمستقبل فيكون الذهن يشعر بهما كأنهما وقعا معاً وكأنهما آن واحد ولكن التفت إلى المستقبل
يمنع الذهن عن ذلك في أدنى تأمل، ولكن إلى أن يرجع الذهن بنفسه يكون الآنان كأنهما وقعا معاً، ومن الألفاظ الزمانية
قولهم بعيد وهو نسبة الأمر الواقع في زمان غير مشعور بمقداره مقيساً إلى زمانه بعد أن يكون الأمر منتظراً متوقعاً
ومن هذه الألفاظ قولهم دفعة وهو يدل على حصول الشيء في آن، وقد يدل على مقابل قولنا قليلاً قليلاً، وقد يشبه هنا
ذلك من هذه الألفاظ قولهم هوذا وهو يدل على آن قريب في المستقبل من الآن الحاضر لا يشعر بمقدار
البعد بينهما لقصر الشعور بالعهد به، ومن ذلك قولهم قبيل وهو يدل على نسبة الآن إلى آن في الماضي قريب من الآن
الحاضر إلا أن المدة بينهما مشعور بها، وبعيد في المستقبل نظير قبيل في الماضي، والمتقدم أما في الماضي
فيدل على ما هو أبعد من الآن الحاضر والمتأخر على ما يقابله، وأما في المستقبل فيدل على ما هو أقرب من الحاضر والمتأخر
على ما يقابله، وإذا أخذ مطلقاً فالمتقدم هو الماضي والمتأخر هو المستقبل، والقديم زمان يستطال ما بينه
وبين الآن بالقياس إلى الحدود المتعاقبة للزمان، وإنما يقع القديم في الزمان مطلقاً وبالحقيقة هو الذي
ليس لزمانه ابتداء

تمت المقالة الثانية بعون الله ولله الحمد والمنة

من الطبيعيات بحمد الله تعالى وحسن جوده

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

المقالة الثالثة من الفن الأول من الطبيعيات في السماع الطبيعي الأمور التي للطبيعيات من جهة ما لها كمية وهي تشتمل على أربعة عشر فصلا ١ الأول في كيفية البحث الذي يخص هذه المقالة ٢ في التتالي والتماس والتشافع والتداخل والتلاحم والاتصال ٣ في حال الأجسام من جهة انقسامها وذكر ما اختلف فيه ٤ في إثبات الرأي الحق منها وإبطال الباطل ٥ في حل شكوك المبطلين للجزء ٦ في مناسبات المسافات والحركات والأزمنة ٧ في ابتداء الكلام في تناهي الأجسام ولا تناهيها ٨ في أنه لا يمكن أن يكون جسم أو مقدار أو عدد ذو ترتيب غير متناه وأنه لا يمكن أن يكون جسم محرك بالطبع أو غيره غير متناه ٩ في تبيين كيفية دخول ما لا نهاية له في الوجود وعدم دخوله ١٠ في أن الأجسام متناهية من حيث التأثير والتأثر ١١ في أنه ليس للحركة والأزمان شيء يتقدم عليها إلا ذات البارئ تعالى ١٢ في تعقب ما قيل بأن الأجسام الطبيعية تنخلع عند الصغر الطبيعي عن صورها ١٣ في جهات الأجسام ١٤ في النظر في أمر جهات الحركات الطبيعية المستقيمة

الفصل الأول

في كيفية البحث الذي يخص هذه المقالة إن الطبيعيات هي أجسام وأحوال أجسام والكمية تلحقها إما للمتصلة منها فالكمية التي للأجسام من أقطارها وأما التي لأحوال الأجسام فمثل الزمان ومثل أشياء أخرى تلحقها بالذات أو بالعرض وأحوال الأجسام تلحقها الكم إما من جهة كمية الأجسام التي لها أو معها وإما من جهة الزمان كما يلحق الحركة وإما من جهة الحركة كالقياس إلى عدد ما يعد بعضها أو مقدارها وهذا البعد أيضا يلحق الكم وذلك كما يقال متناهية وغير متناهية والأحوال التي تعتبر للأجسام من كميتها إما أحوال يصح أن تكون بانفراد جسم جسم مثل حال التناهي واللاتناهي في العظم وحال التناهي واللاتناهي في الانقسام إلى الصغر وأما أحوال تكون بقياس بعضها إلى البعض مثل التتالي والتماس والتشافع والاتصال وما يجري مجراها وأما أحوال الحركة والزمان فمنها ما يعتبر من أحوال كميتها أنها هل لها ابتداء أو هل ينقطعان أو ليس كذلك بل لا نهاية لهما ولما كان القوى منها ما يعتبر من أحوال الكميات فيها أنها كيف تكون في أمور ذوات نهاية أو غير ذوات نهاية وكيف يكون ذلك فيها

الفصل الثاني

في التتالي والتماس والتشافع والتداخل والتلاحم والاتصال والتوسط والطرف ومعا وفرادى وقبل أن نتكلم في أمر تناهي الأجسام وأجزائها في الانقسام فيحق أن نتكلم في تناهيها ولا تناهيها في الصغر والانقسام وقبل ذلك يحق بيان أن نعرف التتالي والتماس والتشافع والتلاحم والاتصال ونعرف التوسط والطرف والطرف معا في المكان وفرادى فنقول إن المتتاليين هما اللذان ليس بينهما وبين ثانيهما شيء من جنسهما مثل البيوت المتتالية فإن التالي منهما للأول هو الذي ليس بينه وبين الأول شيء من جنسهما وقد يكون متفق النوع مثل بيت وبيت وقد يكون مختلف النوع مثل صنف من الناس وصف من الخيل وشجر ولا يوجد متتالية من حيث هي مختلفة النوع بل من حيث تجمعها أمر عام ذاتي كالجسمية أو عرضي كالنيابة عن الأمر العام معا

او الشيء من جهة اخرى كما قلنا فاذا لم يكن بينهما من المقول عليه الامر المعتبر فيها ما ليس قبل الى احدهما ثم ان هذا يتلوه صاحبه مثلا
اذا اخذت هذه الاشياء من حيث هي اشخاص من نوع كان الفرس يتلو الانسان والجبل والشجر واذا اخذت
من حيث هي حيوانات كان الفرس يتلو الانسان ولم يكن الجبل والشجر يتلوان وان اخذت من حيث هي ناس
لم يكن هناك شيء يتلو شخص الانسان الا الانسان واما المماس فهو الشيء الذي لا يقع بين طرفه وبين
طرف ما قيل انه مماس له شيء ذو وضع فالمتماسان هما اللذان طرفاهما معا في المكان بل في الوضع
الواقع عليه الاشارة فان الاطراف ليست في مكان البتة ولها وضع ما والنقطة ايضا لها وضع ما والوضع
هو كون الشيء بحيث يمكن ان يشار اليه انه في جهة مخصوصة والمتماسان يقع هذه الاشارة على طرفيهما معا
واذا كان شيئان يتعدى لقاء كل واحد منهما طرف الاخر حتى يلقى ذات الاخر بأسره لم يكن ذلك
مماسة بل كان مداخلة فليست المداخلة ان يدخل كليته ذات في الاخر وليس من شرط الدخول الا ان يلقى احدهما كل ما قيل
انه مداخل فيه فان ساواه كان الشيء من هذا الاخر ملاقيا للاخر وان فضل احدهما لم يكن داخله ما ليس فيه
فحقيقة المداخلة ان يكون الشيء من ذات هذا الا ويلقى ذات الاخر فلا يترك شيئا لا يلقى الاخر واما كون المتداخلين في مكان
واحد فهو امر يلزم المداخلة وليس هو مفهوم منهما بل مفهومهما الملاقاة بالاسر واذا كان شيء يلقى الاخر بالاسر والاخر
لا يفضل عليه فلا يلقى الاخر يلقى به ولست المسير حد فيه الملاقاة شيئا حائلا من حول وقيل انه اول ملاقاة ولم
نفضل من ذلك عليه شيء فالملاقيان بالاسر اي الشيئان لاقى احدهما الاخر بالكلية واحد منهما غير مماس
الاخر ولا يزداد الحجم باجتماع الالف منها وهذا هو سبيل النقط لو اجتمعت واذا كان الشيء يلاقي شيئا ويلقى الملاقي
شيئا لا يلقاه الاول فهناك فصل بين ذات الملاقي الاول فذلك الفصل فيما له الملاقي الكل فارغ عن الملاقاة
الاول وهذه الاشياء كلها من شأن العقل وكذلك اذا كان الشيء مشغولا بالملاقاة حتى يكون الملاقاة تمنعه
عن ملاقاة شيء آخر فاما ان يكون مشغولا كله او بعضه فان كان كله لم يماسه ثالث وان كان بعضه
فلا يكون الشغل هو المماسة تشغلا بالاسر ومماسة بالاسر وهذه مقدمات بينة بانفسها وما يورد من
النقض لها فهو نقض مقدمات اعم منها وهو ما يقال ان الشيء قد يكون فاعلا ما بالقياس الى شيء وعند شيء
مجهولا بالقياس الى اخر وعند اوفر غير انقسام ويكون الشيء مع شيء وليس مع شيء من غير انقسام
فكذلك يكون مشغولا بالاسر بالقياس الى جهة شيء فارغا بالقياس الى اخرى من غير انقسام فان المغالطين
في هذا ان هذا نقض قول قائل انه لا يجوز ان يكون الشيء بأسره ذا امرين متقابلين بالقياس الى شيء وهذا
مسلم وانما المنكر ما نسبته الى هذه المقدمة نسبة النوع مثلا وهو انه اذا كان الشيء مشغولا بأسره عن ان يماس
لم يماس من جهة دون جهة ... من جهة الشغل في جهة فعن ذاته فضل عن الاشتغال وهذه المقدمة

لم يلق

لم يناقض ولم يبطل بل دل على ان جنسها ليس بواجب وانما اشبه الميت رجعه وهو المقدم لم يجب في ثبت
في العقل به ولا من حيث المعنى الجنسي لها بل من حيث هي مخصوصة بالملاقاة فان الملاقاة هو امر جهاه او كان
بدل الملاقاة مع انه لكان يجوز ان يكون لكل الشئ الملاقى للجهة يجاوره بالقياس الى جهة اخرى يجاوزها
لكانه لذلك الحال اذ الحال كانت ممكنا او وجب شغلا ومنعا اصلا لو كان لا يوجب شغلا شيئا على حال الكل
ومجاوزه البعض او كان الشغل الكلي امرا بالقياس ليس امرا في نفسه فان المشغول الممنوع عن مماسة شئ
هو انه يمكن مشغولا بشئ دون الشئ فانه من حيث هو مشغول لا يماس شيئا البتة ومن حيث هو فارغ يماس
كل شئ واما المجهول فكونه مجهولا ليس امرا يستقر فيه البتة بل هو مضاف الى شئ ولذلك لا يمنع ان يعلم
اي عالم كان باي عدد كان من العلم لا كالجزء الذي لم فانهم قدروا امكان مماسته على اشياء بعدد وقدره بالم
لا توجب ذلك في العلم منعا البتة ولو اوجب منعا تنافيا ولا لامر غير متجزئ بوجه من الوجوه واما علمه شئ على
انه لا حاجة بنا الى ابانة هذا الفرق فان الذي يقولونه في امر الملاقاة بالاسر من انه اذا اشغل شغل
للجميع واذا لم يشغل لم يشغل شيئا هو بين بنفسه وبين خلافه في امر العلم وما اوردوه من الامثله
لنا قصدنا نقض غير المطلوب ويوجب تجوزا في امر اعم من المطلق فيحمل تجوزا في المطلق وبالحري ان يكون
الملاقاة بالاسر لا يشغل البتة عن المماسة فان الوارد المماس اذا اشغله المتقدم السابق الا انه انما
امتنع عن مماسة المشغول ولكن ذات المشغول غير لاق لم يمنع عن مماسة الشاغل فاذا صار ان يلاقي على
بالمماسة دون ذات المشغول وكان ذات المشغول غير لاق للجميع ذات الشاغل فاذا كانت بينهما ملاقاة
بالاسر انما اذا كانت الملاقاة ملاقاة بالاسر كانت مداخلة بالحقيقة والمتداخلان لا يشغل احدهما الاخر
عن مس ما يمس فالملاقاة بالاسر كذلك حكمها فاذا كانت المماسة غير المداخلة وكان كل واحد من المتماسين
منفردا بموضع مخصوص هناك ذاته دون ذات الاخر فيكون المماسة ملاقاة باطراف المتباينين وهو ان
لا يكون بين طرفيهما بعد اصلا ويكون المداخلة ملاقاة بالاسر فيلزم من ذلك ان يصير وضعهما ومكانهما واحدا
وانت اذا تاملت ادنى تامل علمت ان الشئ انما كان مماسا فلم تو جهنا ... صار مداخلا احتاج الى حركة
الملاقاة ... من ذات المداخل ينفذ فيه لم يكن لاقاه حتى اذا استوت الملاقاة صار مداخلا وليس
كلامنا الان في المداخلة على انها موجودة او معدومة بل على تصور معنى لفظها وان المتصور منها كيف يخالف
المتصور من المماسة وانها لو كانت موجودة كيف كانت تفارق المماسة واما التتالي فهو حال مماس
تال من حيث هو تال وظن بعضهم ان في شرط ذلك ان يتشارك في النوع واظن ان مفهوم اللفظ لا يقتضي
ذلك اللهم الا ان يصطلح على ذلك من راس وبعد ذلك يحتاج الى ... لهذا المعنى الذي هو اعم منه

لفظ المجسة. واما الملتصق فهو المماس الملازم للشيء في الانتقال حتى يصعب التفصيل بينهما. واما الالتقاء في السطحين حتى لا يكون فارق
بينهما الا هواء الا مع وقوع الخلاء بينهما المستحيل الوجود. وذلك يكون اذا كان ليس طرف احد سطحي الجسمين متوترا
بالسطح لئلا الانفتاح او يكون انما ينقطع بزوال الهواء فالتصق عن كيفية باستعدادات تقبيب او تقعير او غير ذلك وما يجري
مجرى اليه الاضعف. واما الاتحاد فهو ان هذا في الواقع من ذلك فقد تحدث الاتصال بين جسمين بتوسط جسم
من شأنه ان يلتصق جيدا على كل واحد من سطحين لسيلانه وان ينفذ ايضا في كل واحد منهما لذلك ثم من شأنه ان يجف
ويصلب فيلزم كل واحد من الجسمين ويعرض لذلك التزام الجسمين بواسطته وهذا كالغراء وما يشبهه. واما المتصل
فانه لفظ مشترك يقال على معان ثلاثة ذكرناها في مواضع اثنان منها يقال للشيء بالقياس الى غيره وواحد يقال للشيء
في نفسه لا بالقياس الى غيره. فاما احد الاثنين فانه يقال للمقدار انه متصل بغيره اذا كان طرفه وطرف غيره
واحدا بعينه فيكون لكل واحد من المتصل والمتصل به حصة بالفعل اما مطلق واما بالعرض فان كان مطلقا وفي
الوجود نفسه كان الطرف مطلق وفي الوجود نفسه كما حد خطي الزاوية فانه متصل بالاخر فانه خط موجود بالفعل غير الاخر
والطرف بالفعل لكنه بعينه طرف الخط الاخر. واما الذي بالعرض فمثل ما يكون بالعرض لكل ما يعرض اذا توهمنا او فرضنا الخط
الواحد بالفعل ذا جزئين وميزنا احد جانبيه الاخر بالعرض فيفرض لذلك الطرف هو بعينه طرف القسم الاخر فيقال لكل واحد
منهما انه متصل بالاخر وانما يكون لكل واحد منهما موجود بعينه ما دام الفرض فاذا زال الفرض لم يكن ذلك ولا هو كان
بل كان الواحد الكل والقسمة فيه بالفعل ولو كان ما يقع بالفرض موجودا في نفس الامر ولم يفرض لم يصح وجود اجزاء غير متناهية
بالفعل لانها بما في الجسم على ما سنبين وهذا حق وبالجملة فهذا انما يكون في اجزاء المتصل الذي هو هذا
بالكماه الاشارة بعد الفرض بالعرض على نحو وكذلك ذاك انما يكون ذاك لانحاء اشارة على نحو اخر
من الفرض اليه فهذا هذا وذاك ذاك من حيث الاشارتان متعينتان اليه فان بطلتا فيجب ان يقال
ان هذا هو ذلك بالقوة من حيث هما هذا وذاك اللهم الا ان يعرض بسبب اخر غير واما ما يكون
بالعرض بالفرض فيبطل بزوال الفرض والمتصل الاخر الذي بالفعل كما يظهر من بعد فيكون حدوث حدوده
هو هذا او جزء له هو ذاك عن غير ان كان قبل موجودا بالفعل جزءا مع تتبع الاشارة واذا زالت
الاشارة لم يبق معقول الاشارة فيجب ان يبقى بعد ذلك انه وان بطلت الاشارة فلا بد من تميز
ذاك عن هذا فان كون هذا وذاك فيهما انما هو بالاشارة فيكون كانه قبل ان بطلت الاشارة
فلا بد من ان يكون بالاشارة وليس الحال في اجزاء المتصل كالحال في اجزاء الاشياء الاخرى المنفصل
بعضها عن بعض موجودا بالفعل فان الاشارة هناك تدل ولا تفعل وههنا تفعل فتدل ومن الذي
يكون بالعرض اختصاص عرض الحال ببعض دون بعض حتى اذا زال ذلك العرض زال ذلك

الحصص

بالتخصيص مثل جسم ابيض بالكل او بسطح بالكل فيعرض له بالبياض جزء اذا زال البياض زال فقد افرد اما الوجه
الثاني فيقال متصل للذي اذا اتصل ما قيل انه متصل به في جهة حد واحد هو اذا تحرك تبعه الآخر فيكون هذا امرا اعم من المتصل
الذي قلنا وقيل هذا من الملتصق ويجوز ان يكون النهايتان اثنتين بالفعل ولكن هناك تماس بالفعل بعد
ان يكون ملازما في الحركة ويجوز ان يعني بها المتصل والمتصل به واحدة ولكن يمكن ان يقع اسم ههنا بهذا المعنى عليه
من حيث نهايته ونهاية الآخر واحدة بل من حيث تبعه في الحركة على النحو المذكور والثالث متصل الشيء في نفسه
واذا كان بحيث يمكن ان يفرض له اجزاء بينها الاتصال الذي بالمعنى الاول اي بينها حد مشترك هو طرف
لهذا ولذاك وهذا هو حد هذا المتصل واما الذي يقال انه المنقسم لا الى اشياء تقبل القسمة دائما فهو رسمه وذلك
لان هذا غير مفهوم الماهية لكن المتصل يفهم بالمعنى الاول فهما حقيقيا ولا يدرى ان هذا المعنى يلحقه اولا يلحقه
الا ببرهان فهو من الاعراض اللازمة للمتصل المحتاج في اثبات وجوده للمتصل الى حد اوسط واما قولنا فراغ في مكان
للاشياء الكل واحد منها مكان خاص ليس هو جزء من مكان عام له ولا يوجد معا في المكان ليس كما في الزمان
بان يكون مكان كل واحد منها هو بعينه مكان الآخر كما زمانه زمان الآخر فان هذا مستحيل في المكان غير
مستحيل في الزمان بل انما يوجد معا في المكان الاشياء المجتمعة كشيء واحد يكون لجملتها مكان ويكون لكل واحد منها
مكان خاص هو جزء من ذلك المكان الخاص جزء من المكان العام والاوسط والبين هو الذي يقع التغير اليه قبل
التغير الى غيره في الزمان اي تغير كان فهذه الاشياء فهي مما يعرف غرضنا ومع ذلك فانها من الاحوال
التي تلزم الطبيعيات من حيث هي ذوات كم

الفصل الثالث في حال الاجسام في انقسامها وذكر

ما اختلف فيه وما يتعلق به ويبطلون من الحجج فنقول قد اختلف الناس في امر هذه الاجسام المحسوسة فمنهم من جعل لها
التقاسيم اجزاء لا تتجزى البتة وجعل كل جسم مفصلا لعدة متناهية منها ومنهم من جعل الجسم من اجزاء لا نهاية ومنهم من جعل كل
جسم اما متناهي الاجزاء الموجودة فيه بالفعل واما غير ذي اجزاء اصلا بالفعل واذا كان ذا اجزاء بالفعل كان
كل واحد من اجزائه المفردة جسما ايضا مثل اجسام لا تتجزأ لا جزء له بالفعل فالجسم عنده لا يمكن
يكون جسما لا جزء له واما ان يعني به انه من اجسام لا جزء لها ونعني بقولنا لا جزء له ليس الحال
له جزء مغاير من شيء بل هو واحد بالاتصال وليس يعني انه ليس من شانه قبول الانقسام بل عنده
انه يقبل القسمة دائما وكل ما ينقسم فالخارج بالقسمة جسم له في نفسه ان ينقسم لكنه ربما
لم يمكن قسمته لسبب عدم ما يقسم به او فوات تقدير القاسم او لصلابة او استحالة انفساخه
وهو في نفسه يحتمل ان يفرض فيه وسط وكل جسم فانه قبل القسمة لا جزء له البتة بل القابل هو وجود
القسمة والقسمة اما تفرق الاتصال واما بوهم من غير تحليل يجوز [illegible] من غير مضاف فكليهما

او عرض مضاف كالمساواة والموازاة واما بالتوهم والفرض فاما الذين يقولون ان الجسم منتهي الى اجزاء لا تتجزى
فمنهم من يقول تلك الاجزاء اجسام في انفسها ومنهم من يجعلها خطوطا غير منقسمة ومنهم من يجعلها غير اجسام ولا خطوط
ولا اشياء لها في انفسها اقطار وابعاد ويعارض اصحاب المذهب الاول من هذين المذهبين اعني شيعة
ذيمقراطيس وابيقورس اصحاب المذهب الحق بان هؤلاء يقولون ان الذي تركب منه هذه الاجسام
هو بالتماس فقط وانها لا يحدث منها متصل البتة وان الاجسام المحسوسة ليست كمتصلة الاتصال فان تلك الاجسام
الاولى موجودة بالفعل في الاجسام المحسوسة متميز بعضها عن بعض وانها لا تقبل القسمة المفرقة بل القسمة المتوهمة
وهي مع ذلك بعضها اصغر وبعضها اكبر واما اصحاب الحق فانهم يجوزون ان يكون اجسام كثيرة من المحسوسة متناهية
بالفعل ويجوزون ان يكون الاجزاء اذا حصلت بالفعل منفصلة تلتقي مرة اخرى فيحصل منها شيء واحد فيبطل حكم
كل واحد منها فلا يكون متمايزة ونعود الى ما كنا فيه فنقول ان اصحاب ديمقراطيس يغالطون قوما من
من اصحاب الجزء بان الاولين يجعلون الجزء غير جسم ولكل واحد منهم حجج يخصه اما القائلون بالجزء الذي لا يتجزى
ولا هو جسم فمن حججهم ان كل جسم فانه قابل للتفرق واذا تفرق فالاجزاء قابلة للتاليف كما بيت فاذا كان
كذلك فكل جسم ففيه قبل التفرق تاليف ولولا ان فيه تاليفا لكان تاليف الاجسام في صعوبة التفكيك وسهولته
قالوا وليس ذلك لان جنسها مخالف ويعنون بالجنس الطبيعة النوعية قالوا ولا لاختلاف الفاعل ولا لعدم شيء
ولا لاقسام يذكرونها فاذن هو للتاليف واذا كان فيه تاليف فيتوهمه زايلا لم يكن محالا واذا زال الكلية
بقي ما لا تاليف فيه فليس بجسم لان كل جسم ينقسم وما لا تاليف فيه لا ينقسم وهذا الاحتجاج مبداه للديمقراطيس
الا انه وقف عنه لشيء يسير يعلم ذلك اذا اوردنا حجته وقالوا ايضا انه لو لم يكن اجزاء الجسم متناهية لكانت
غير متناهية فكان الجسم ذا اقسام وانصاف في اقسام وانصاف غير نهاية فكان المتحرك اذا اراد ان يقطع
مسافة احتاج ان يقطع نصفها وقبل ذلك نصف نصفها ويحتاج في زمان متناه ان يقطع انصافا لا نهاية
فكان يجب ان لا يقطع المسافة ابدا ويحيلون الى الحق اخلوس السريع العدو والسلحفاة البطيئة العدو وكان
الذرة لا تفرغ من قطع نعل يسير عليها فالمثل الاول للقدماء والثاني للمحدثين لكن الحركة موجودة فاقسام
الجسم متناهية وقالوا انه لو كان ان ينقسم الجسم الى غير نهاية لوجب من ذلك ان يكون الخردلة تنقسم اقساما
تبلغ الى ان يغشى اديم الارض كله وقالوا لو كان الجسم ينقسم الى غير النهاية لكانت الخردلة في اقسامها
مساوية لاقسام الجبل العظيم وهذا قبيح وقالوا ايضا ان السطح لا تخلو اما ان يكون جوهرا قائما بنفسه
او لا يكون فان كانت قائمة بنفسها فقد حصل الجزء الذي لا يتجزى ويكون الذي يلتقي انه نقطا او في
منتهى السطح فاعلة الجسم او خطا فاعل السطح فاعل لذلك الجسم وان كانت عرضا فهي تحل محلا وكل

محله

حال فى محل هو يحيل فيما بين و به ويكون منه فيكون المنقطع بجوهرا فاحتوى وقالوا ايضا لو جاز انقسام الجسم
الى اجزاء غير متناهية جاز ان يتركب من اجزاء غير متناهية او ان يركب مع غيره تركيبا بلا نهاية ولا يلزموا
ايضا انا اذا فرضنا خطا منطبقا على خط حتى يكون السطح فى ذى النقط او ملاقيه او مداخلا او اى اسم سميته
ان يدلوا به على المعنى المفهوم ثم تحرك الخط فقد صارت النقط المماسة غير المماسة و زوال المماسة دفعة
فى آن واحد صارت غير مماسة و بعد تركهما ملاقية لنقط تالية النقطة او ... فكل النقط متتالية فى خط ...
عنها اذ الكلام على زوال مماسة النقط الثانية كما هو فى زوال مماسة النقط الاولى ويكون تركب الجزء من مجموع وجهه
زاوية غير منقسمة هى التى جعلها اقليدس اصول الحادث وقالوا ايضا ما تقولون فى حركة الكرة على سطح المستوى
اليس يكون مماسة واقعة نقطة بعد نقطة فيكون الخط الذى يمسحه الكرة من نقط واما الذين جعلوا حد الجزء انتهى الى حجم ما
وهم شيعة ذيمقراطيس فقالوا ان الجسم لا يخ اما ان ينقسم كله حتى لا يبقى منه ما لا ينقسم او لا ينقسم كله فان كان فى
طباعه ان ينقسم فغير ممتنع ان يقع غير الممتنع اذا فرض موجودا لم يعرض منه محال بل ربما عرض منه كذب
غير محال والكذب غير المحال لا بد منه فليفرض لكل قسمة ممكنة فى الجسم فقد خرجت بالفعل فح
لا يخ اما ان يحصل لا شىء او يحصل نقط او يحصل حجم لا ينقسم لكن من المحال ان ينتهى الى لا شىء والى
النقط فانه اذا كان استقامة الى لا شىء فتأليفه من لا شىء وهو مح ايضا قد اجمع العقلاء على ان النقط كيف ما اتفق اليه
كم اجتمعت لا يزيد على حجم نقطة واحدة وانها تلاقى بالاسر ولا يحجب بعضها بعضا من الملاقاة وما يحرك الى التأليف
فيصير شاغلا مكانا والحدث منها متصل متلى لم يكن استقامة الاجسام ليس فى طبيعتها ان ينفصل وينقسم اللهم
الا بالوهم والفرض واما الذين قالوا بوجود الاجزاء الغير المتجزية ومن يهب الى الغير المتجزية فقالوا فان الاجسام

غير متناه لجسم فقد دفعهم الى ان يكب امتناع تركب الاجسام من الاجزاء ح

فى انفسها ذوات اقسام وان لم ينفصل بالفعل فى اذا جربت بالقياس والفرض كان لكل جزء منها
بعضا وجزء من الجسم وان لم ينفصل بالفعل البتة قالوا فبقى ان يكون اجزاء الجسم بلا نهاية ولست تبلغ
ينقسم الجسم ... ما لا يتناهى اذا الانقسام الفرضى او التفريقى انما يرد على اجزاء موجودة فى الجسم
متجاورة فيكون اجزاء الجسم بحسب احتمال الانقسام فان احتمل ... ما غير متناه فكان ذا اجزاء غير متناهية
ولما ضيق اصحاب الجزء على جمهور الاكثر والجاهم الى مسئلة النقص والذرة والسلحفاة وقد اخذ ...
الى ان يمكن للحركة بانها على انضاف لا يتناهى فلا يبلغ الغاية البتة ... الى ما التجاء اليه ابيقورس فقالوا
بالطفرة وبان الجسم قد يقطع مسافة فى حد يحصل فى حد منها مفقودا عن حد متروك ولم يلاق ولم يحاذ ما فى الوسط
واورد اول من شنع ... ابيقورس من الحاجين لذلك مثال ... الرحى الدائرة والتى من طرف اورحا
والدوائر والاقرب الى ... من المركز وذكر انه لو كان الجزء الذى عند الطرف يتحرك مع حركة الجزء الذى

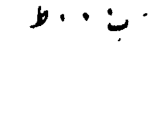
عند الوسط بالسوية لقطعا مسافة واحدة ويجب ان يسكن الذي في الوسط لانه متصل ملتزم لجنبه البعض
فتبين ان الذي في الوسط يتحرك ويقل طفره ثم الذي عند الطرف يتحرك بطفرة اكثر حتى يحصل في بعد اكثر من
بعد الذي في الوسط وهذا يستشنع الا ان من الناس من المذكورين الطفرة والزمهم هذا الكلام ولم يجوزوا
ان يكون حركة منفصلة بسرعة غير حركة ما توسطها سكون واضطروا الى ان جعلوا الذي يلي الوسط يسكن سكونات
الذي على الطرف واضطروا الى تكثير المتوسط من السكون والى ان حكموا بان الرحا يتفكك عند الحركة
واجزاؤها ينفصل بعضها عن بعض تفككا لا يلزم احدها ان يتحرك مع الاخر بل يسكن احدها ان يتحرك مع الاخر
بل يسكن احدها ويتحرك الاخر فلم يزل احدها في شناعة الطفرة والاخر في شناعة التفكك

الفصل الرابع في اثبات الرأي الحق وابطال الباطل

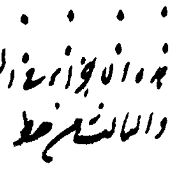
فاذ قد دللنا على اختلاف المذاهب في مسئلتنا
هذه فلنبدأ بالدلالة على صحة المذهب الحق ثم نتحل على الشكوك التي اوردها مخالفوه فنتبعها حلا فنقول اما المذهب
القائل ان الجسم فيه اجزاء بالفعل غير متناهية فيظهر بطلانه من جهة استحالة قطع اشياء بلا نهاية في زمان
متناه ولانه اثبات الطفرة بين البطلان في نفسه وبان كل كثرة فانما هو من احاد واذا لم يكن واحد موجودا
بالفعل لم يكن كثير فاذا لم يكن جزء واحد لم يكن اجزاء بلا نهاية والجزء الواحد لا ينقسم من حيث هو واحد
واذا اضيف اليه احاد امثاله لم يخل اما ان يكون الاضافة على سبيل المماسة او على سبيل المداخلة
او على سبيل الاتصال فان كان على سبيل الاتصال حدث المتصل من مقادير منها قدر محدودة
فيبطل الرأي وان كان على سبيل المداخلة لم يحدث منها قدر فان بلغت اضعافا فلا نهاية لها في الوجود
وان كان على سبيل الملاقاة فكل واحد من الجزئين يبقى وضعا مخصوصا ويكون يتميز له في نفسه قدر
جسماني على ما نوضح من بعد فيكون جسما والجسم اذا قرن باجسام امثاله متناهية العدد كان من تركيب
ذلك جسم لا محالة ونسبته الى الجسم الصغير الذي هو من اجزاء متناهية نسبة محدود الى محدود في عظمه فاذا زيد في
الاجزاء على تلك النسبة بلغ المؤلف من الاجزاء المتناهية مبلغه فكان جسما مساويا له من اجزاء متناهية العدد
فكذلك الجسم الاول هو من اجزاء متناهية العدد واما مذهب القائلين بان القسمة تنتهي الى اجسام لا تقسم بالتفرق
لا الاتصال فانا نوجه الكلام في النظر في امر هذه الاجسام فانهم ليسوا يمنعون كون الاجزاء التي اليها ينتهي القسمة
ذات احتمال لان يفرض لها اجزاء وانما يمنعون وقوع ذلك بالفعل وعلى انا نجد منهم من لا يجوز هذا
النوع الاخر من النظر انما الموضع الذي يختص به النظر في الطبيعيات واما مذهب القائلين بالاجزاء غير الاجسام فيجب
ان نوضح بطلانه فنقول ان هذه الاجزاء اذا اجتمعت فكان منها جسم فاما ان يجتمع على سبيل تتال فقط
او على سبيل تماس او على سبيل تداخل او على سبيل اتصال اذ الاشياء المجتمعة اما ان يكون منها متباعدا او ...

عان ط ٣

فان لم يكن بينها بعد فاما ان تكون ملاقيتها بالاسر او لا بالاسر فان كان بالاسر كانت مداخلة على ما اوضحنا
وان كان لا بالاسر فاما ان تختص كل شئ به يلقى الآخر او يكون ذلك الشئ مشتركا فان اختص فهو
مماسة وان كان مشتركا فهو اتصال وكذلك هذه الاجزاء اذا اجتمعت لم يخل اجتماعها من احد هذه الوجوه
فان اجتمعت على التداخل فقط لم يحدث منها الاجسام المتقدرة في الحس وكلامنا فيها وان اجتمعت على الاتصال
او تماس فكل واحد منها ينقسم الى مشغول وفارغ وممسوس وخال على نحو ما شرحنا في فصول
السنة ويجب ان لم يتداخل ان يكون اذا التقى واحد منها واحدا في ثالث ملاق لاحدهما لم يكن
محجوبا عن ملاقاة الآخر بتوسط هذا الملاقي فيكون كل قد نال بالملاقاة من ذاته ما لم ينله الآخر وهذا يعني
تنصيفه فيكون المتوسط منقسما وان كانت الملاقاة بالاسر وكانت مداخلة فلا يزداد باجتماعها قدر
فيكون كلما اجتمعت كالواحد الذي لا طول له ولا عرض ولا عمق فاذا كانت هذه الاجزاء التي لا تتجزى لا تجتمع
اجتماعا يتالف به منها جسم فالجسم اذن غير منقسم اليها فاذن ليس ينتهي قسمة الاجسام الى اجزاء
لا يمكن ان تنقسم بوجه من الوجوه وكذلك سائر المقادير التي هي السطوح والخطوط واي عاقل يرخص في ان يكون
ان صفيحة من اجزاء لا تتجزى اذا اشرقت عليها الشمس او عرض لها حائل من جهة يجب ان يكون الجهة الاخرى بريئة
الحائل او نقول ان الصفيحة ليس لها في نفسها وجهان بل الضوء على كل ما هو وجه الصفيحة والوجه الذي
لا يلي الشمس هو ذلك الوجه بعينه وانه اذا ابصر هذا الوجه فقد ابصر ذلك هذا وذاك واحد وليس ههنا
هذا وذاك فيكون الواقف من جهة من الصفيحة يرى الصفيحة مضيئة من الجهة الاخرى ويقدح في وجود
الاجزاء التي لا تتجزى ان لا يكون دائرة ولا مثلث قائم الزاوية ولا كثير من الاشكال اذ الدائرة
يوجب ان يكون الطوق الخارج اكبر من طوق داخل يماسه والمماس مماس للمماس والمساوي يكون
اكبر والمثلث القائم الزاوية اذا كان ضلعاه كل واحد عشرة كان وتر القائمة جذر مائتين   لمربعي الضلعين
وهو ما لا جذر له لا يوجد واما صحاح وكسر وهذه اجزاء لا تنكسر لكنهم يتوارون في البعد يخطي مر الدائرة و
المثلث وانما هي اشكال مفروضة ومع ذلك فانهم لا يدفعون وجود المربع القائم الزوايا متساوي الاضلاع فلنركب
من اربعة اجزاء لا تتجزى خطا على الاستقامة وليركب مثله ثلاثة خطوط غيره وليوجد منها شكل خط اب وليطبق به



خط ... حتى لا يكون بينهما سعة شئ وكذلك ... بعد ... بعد
... حتى يحدث سطح اح ط ب على مذهبهم فمعلوم انه ليس يقع بين



هذه الاجزاء في السطح اجزاء خالية فان الاجزاء الاربعة التي هي ... والاخر خطا اب والاخر من خط ...
والثالث من خط ... والرابع من خط ... وهو القطر ... اما ان يكون هذه الاجزاء يماس بعضها بعضا

على سمت بين جزء ارعا فيكون خطا مستقيما مؤلفا منها وهو القطر ويكون مساويا للضلعين لمثلث وهو وهذا
بعيد عن الجواز لمعلوم بالمث هذا نسبة القطر في مثل هذا الطول من الضلع واما ان يكون هذه الاجزاء متباينة فحينئذ
اما ان يكون بينهما فرج او لا يكون فان كان بينهما فرج فلم يطبق الخطوط مستقيما فرج وهلم قد فعل ذلك هف وان
لم يكن بينهما فرجة فيكون فيما بينهما شئ لا محالة اما جزء او فوقه او بعض جزء فان كان بعض جزء فقد قسم الجزء وان
كان جزء بتمامه او جزأن لزم دائما ان يكون طول القطر اما ان لا ينقص عن الضلعين معا او ينقص عن
ضعف الضلعين بجزء واحد غير محسوس ونقصان القطر عن ضعف الضلعين دائما فهو امر محسوس في قدر
اي جزء او واحد من الضلعين
كبير واما ما يقولون ان هذا الخط ليس مستقيما بل مضرسا على صورة هكذا
اعني ان يكون جزء وجزء آخر منحرف عنه الى جهة ثم جزء آخر في سمت الاول ثم جزء
منحرف عنه كان كل منحرف موضوع في الفصل المشترك بين المرتبتين في سمت واحد فانه يظهر فساده
ويبطل بعض ما مر وذلك لانه اما ان يكون المرتبتان في سمت واحد منهما متماستين او غير متماستين
فان كانتا متماستين وكل اجزاء مرتبة في سمت واحد متلاقية بحيث يتصل منها خط مستقيم فيكون من المرتبتين
خطان مستقيمان موضوع احدهما بجنب الآخر ولا تضريس وان كانتا غير متماستين فلا محالة انه يكون
بينهما جزء فلا يكون مضرسا بل متصل على الاستقامة انما كان ان يكون مضرسا لو كان بعض الجزء واقعا فيما
بينهما وبعضه خارجا والجزء لا يتبعض بل انما يكون كله بينهما او لا شئ منه بينهما واذا كان كله فليس هناك
زوال وتضريس البتة بل يكون هناك وضع على الاستقامة كما هو مقبول عندهم لان من شأن الاجزاء ان
ينتظم منها خط مستقيم فان جعلوا فيما بين المرتبتين على سمت واحد جزئين لا في نظام سمت بل
عرضا حتى يتضرس فقد جعلوا ان كل جزء شيئا فيما بين الجزئين شيئا زائدا حتى يكون تضريس فجعلوا كل جزء
منقسما وما يقولون في خط مستقيم يعمل ثم تركب جزءه الاول على نقطة آ ويطبق على السطح حتى يلقى الخط
نقطة آ ومعلوم ان هذا ممكن فتبين اذن انه يمكن ان ينتظم بين الجزئين خطا مستقيما فيلزم من ذلك وجود جهة
للجزء غير الجهات التي له واذا صح انه يمكن ان نوصل بين الجزئين خطا مستقيما على اي وضع كان الجزءان
فيمكننا ان نضع على جزء آ و ط جزئين ولا يكون بينهما شئ وينتظم منهما خطا ونطبقه على خط القطر فكيف يكون
حال النقطة التي تلي النقطة اه وتلي الموضوعة على نقطة آ ان تقع على النقطة الثانية من القطر التي تلي النقطة الثانية من خط
ج ا آ وتقع على الفصل المشترك حتى يماس كلاهما محاذيا للفصل المشترك منهما فان عليه الكلام ذلك الوجه
اصغر من ان يسعه فيكون شئ اصغر من حجم ما لا يتجزى او يكون يسعه فيكون ما قدمنا من الخطا الى الخلف
وان وقع عليه بنصفه فقد انطبق الخط المستقيم على القطر وما طابق المستقيم فهو مستقيم مساو له الجانب

بنصفه

ما يضطرون اليه في هذا الموضع من امكان وقوع جزء على فصل مشترك بين جزئين وهو بعينه يمكنه ان يتحرك
قليلا حتى يلتقي احدهما وحده فان كان الذي يلقاه وهو يماس الاول واكثا هو الذي كان يلقاه بعينه
وهو يماس اكثا وحده فيكون عند التنحي مماسا لنصفه وان كان يلقى منه غير الذي لقى او لا يكون
قد انقسم مواضع اللقاء ويلزمهم ما يهربون منه من امر زيادات الجهات على الست الذي يظنون انها
واجبة ان تكون ستا وليس ذلك بواجب البتة انما ذلك امر قد تصورت في تسمية جهات الحيوان فظن
ان ذلك المتعارف بحسب التسمية حكم واجب في كل شيء بل الحق ان بين كل جهتين متجاورتين
جهة اخرى وذلك الى غير النهاية بالقوة وهذا ايضا مثل ما يظن بعضهم ان للجسم طولا معينا وعرضا معينا
وعمقا معينا وان كل ذلك بالفعل فيكون لكل واحد فيها طرفان فيكون الجهات ستا ليس غير ولكن
سنقول في هذا عن قريب بل يجب ان يعلم ان القول بكون الجهات ستا امر مشهور متعارف ليس بحق
ولا عليه برهان ولكنهم يتناقضون فانا قلناه مربعات يكون على هيئة هذه الاجزاء الاربع يؤلف منها مربع
كبير فيكون المربعات التي على القطر لا متلاقية باطرافها التي هي الخطوط ولا بينها شيء فقد ضلوا في ذلك ضلالا
بعيدا وذلك لانها متلاقية بالنقط وطرف طرف يصلح للقاء وغير متلاقية بالخطوط وبين تلك الخطوط
انضاف مربعات اخرى بملاوها اذ المربعات ستنقسم بحسب النوع ولا كذلك الاجزاء ومما يعلم يقينا انه
فيه ولا اختلاف فيه بين كل شيئين ذوي وضع سمتا حتى انا اذا امكن عملنا خطا مستقيما بينهما فانه يملاء
ذلك السمت او يقع في ذلك السمت كالشمس يتحرك حركات كثيرة وقد جعل جسم بازائه كالارض يقوم وينصب
هنالك شيء يضايفا بها وجميع ذلك صحيح جواز الوجود في العقول ثم كانت الشمس مضيئة للارض وكان المنصوب يسير
على قدر سمت الحركة الشمس فاذا زالت الشمس جزءا ولتحلوا ان حتى يزول السمت الذي بين الشمس وبين طرف المنصوب
طرف الظل او سقى فان بقى لاجرم سمتا والسمت على حكم خط مستقيم فيكون ذلك الذي المخرج من الشمس
على الاستقامة الى طرف المنتصب الى الارض ايضا خطا مستقيما حتى يكون ذلك خطا مستقيما مع كل
واحد منهما فيكون للجزء المشترك وهو الذي بين طرف المنتصب وبسط على الارض وهو مع كل واحد من
السمتين المتصلين بين الشمس وبين طرف المقياس خط واحد مستقيم وهذا معلوم الاستحالة ومع
ذلك فقد جعلوا جزءا واحدا وهو طرف المقياس يوازي الشمس من جهتين احدهما خارج عن السمت
الاول فان لم يثبت السمت بل زال فاما ان يزول جزءا او اكثر من جزء او اقل فان زال جزءا او اكثر فيكون
حركة الشمس في السماء وحركة طرف السمت وسمتا هما متساويا وتبين ان طرف السمت يقطع اكثر وهو هذا خلاف
الاستحالة وان كان اقل من جزء فقد انقسم الجزء وبعد ذلك اذا وقعنا خطا مستقيما كالوتر على زاوية قائمة

ضلعيه اقصر فجوزنا طرف ذلك الخط وليكن وضعنا احد طرفيه على حائط والآخر على الارض مع ارتفاع
الحائط اقصر من البعد بين الارض والزاوية فاذا جوزنا هذا الخط من الطرف الذي على الارض
جزءا وكان يتجزأ الطرف الآخر جزءا وجب من ذلك ان يكون ما يقطع منه الجانبين سواء وليس كذلك بل
يكون المقطوع من الجانب الاقصر اكثر وليس ذلك مما يتبع تفككا او تفرق اتصال البتة والا لاختلفت
في المعمول من الحديد والالماس والمعمول من الخشب بل استوى البعدان في الجميع ولو استانفنا
وضع خط مستقيم على الطرف الذي نزل اليه الجزء بقدر ما نزل الجزء وكان لا يقع الا حيث وقع عليه
الجزء وكذلك الاجزاء التي في طرف الحائط ويلزمهم ما حكينا عن قوم اضطروا الى
القول بالتفكيك والمفكك اما ان يكون تفككه بان تتزايل الاجزاء بفرج يقع لها فيجب
ان يزداد مساحة الرحى عند الحركة او بان تتزايل الاجزاء على نحو تبادل الامكنة حتى يبقى الجملة على
جهتها فيكون العلامات تزول ولا تبقى الاجزاء التي في الرحى على الاوضاع التي كان لبعضها عند
بعض هذا جواب من يقول بالتفكك ويتخلل السكنات الحركات البطيئة وماذا يقولون في فرس
شديد العدو وهل يشك في ان حركاته اكثر من سكناته ولو كانت السكنات اكثر لكان البطوء
اكثر والفتور اوضح وان انكروا هذا في الفرس لم يمكنهم ان ينكروه في السهم المرمي ومع ذلك
فان نسبة حركة عدو الفرس او رمية السهم الى سير الشمس ليست نسبة تنقصها زيادة حركات
العدو والرمية على السكنات وذلك لانه لو كانت الحركة في الركض والرمية وما تخللها سكنات
وكانت الشمس ليس لها الا الحركات فقط لكان ركض الفرس او رمية السهم نصف سير الشمس
وليس الامر كذلك بل لا قياس لهذا الى ذاك اما ركض الفرس فمعلوم بالمشاهدة واما رمية
السهم فقد جرب في قوم يتفقون على ابعاد مرامي السهام وكل واحد يرسل مع سقوط
سهم صاحبه بالقرب منه فعرف التفاوت في ذلك ولو استقصي الاستقصاء هذه النسبة لوجد
اقل من نسبة جوهر الى اجزاء منه فيجب من ذلك ان يكون الفرس او السهم يسكن الوف
سكنات ويتحرك واحدة وكان يجب ان لا يرى حركته ولا يظهر لغلبة السكون عليها وان ظهر
منها شيء كان قليلا يسيرا والامر بخلاف هذا فان الحركة هي الظاهرة والسكون لا يظهر له
البتة ومما يوضح هذا انا نعلم ان الثقيل كلما ازداد ثقلا كانت حركته الى اسفل اسرع
واذا كان يميل بما يتحرك الى اسفل لا محالة بالطبع وان زدنا مقدار الجسم دائما
يطلب زيادة الثقل فبلغنا بذلك وقتا ما الى حركة لا يتخللها سكون فاذا ضممنا اليها

صعف بها

ضعف ذلك الجسم لزم ان يتحرك اسرع من غير تخلل سكون فيكون سببا للابطاء وكذلك لو فرضنا
جزءا واحدا يتحرك الحركة التي لا وقوف لها ثم اتصل به ثقل ومن العجيب انه اذا تحرك المتحرك
في هواء راكد او في خلاء مقرون به وهو ما لا مقاوم فيه فيكون مبدأ حركته ميل فيه او اعتماد الى
جهة ان يبقى ذلك الاعتماد وذلك الثقل في تلك الحالة بعينها ولا يبقى الحركة بل يحدث سكون
يقع به البطء كانه يعرض كسل متعب فيميل بالاعتبار الى السكون ثم يثوب اليه النشاط وكيف
يحدث سبب منع ويبطل في هواء راكد او خلاء وكيف يمكن ان يبقى الميل والاعتماد ويبطل ما
فيه ويتجدد ان ومن الشناعات التي تلزم الجزء انا نعلم بنفسنا بلا شك فيه انه اذا تحرك متحرك من
اليمين الى اليسار وتحرك آخر من اليسار الى اليمين على خطين متوازيين مستقيمين انهما لا يزالان
يتقاربان حتى يلتقيا متحاذيين ثم يتفارقان ثم اذا فرضنا اربعة اجزاء لا تتجزى واربعة
اخرى وركبنا من كل اربعة خطا وكان احد الخطين موضوعا بجنب الآخر كما فعلنا في المربع الذي
الفناه من اجزاء لا تتجزى وفرضنا على طرف احدهما الطرف الذي على اليمين جزءا وعلى طرف
الآخر الطرف الذي على اليسار جزءا وحركنا الجزئين حتى صار الجزء الذي على احد الخطين وعلى
طرفه الايمن نافذا الى طرفه الآخر والجزء الذي على طرف الخط الآخر وعلى طرفه الايسر نافذا
الى طرفه الآخر وتوهمنا ان حركتهما متساويتان فتحاذيا وتفارقا فلا يخلو اما ان يكون تحاذيهما
على المنصف او بعد المنصف فان كان التحاذي انما يقع اذا كان هذا على الثاني من الطرف
الذي تحرك عنه وذاك على الثاني من الطرف الذي تحرك عنه فبعد لم يتحاذيا لان محاذي
الثاني من كل واحد منهما هو الثالث من الآخر وما يوضع عليه فان تحاذيا بان يكون كل واحد
منهما على الثالث فهما في حال التحاذي متفارقان وان تحاذيا واحدهما على الثاني من خط
والآخر على الثالث من خط فليست حركتاهما على السواء ومما يلزمهم لزوما يظهر لكل ذي عقل
ما يعلم انه اذا تقابل شيئان لكل واحد منهما ان يتحرك الى الآخر حتى يلتقيا ولا مانع
له البتة عن لقاء الآخر خارجا فلهما ان يتحركا معا حتى يلتقيا فاذا التقيا امكن ان يتمانعا وقبل ذلك
لا تمانع بينهما وهذا شيء بين بنفسه فاذا توهمنا ثلثة اجزاء على صف وعلى الطرفين جزآن
لكل واحد منهما ان يتحرك حتى يلقى الآخر ولا مانع فان لهما جميعا ان يتحركا الى ان يلتقيا
بعد ما ليسا بملتقيين فلا يخلو التقاؤهما اما ان يكون وكل واحد منهما مستقر على كمال الوسط
وقد انتقل اليه بكماله فيكونان متداخلين او كل واحد منهما قطع شيئا منه الى ان التقيا فان كان ذلك

فقد انقسم الجزء الوسط بجزئين الطرفان والجزآن المتحركان والعجب من قولهم على هذا ان هذا التخيل
فيه ان يتحركا معا لاستحالة الانقسام كان احدهما اذا تحرك والآخر ساكن نفذت حركته فلو كان
الآخر يريد ان يتحرك لشيء بذلك فيقف او يقفه بسبب او ردّ من يحرك اليه نقصه او نفعه ملاقاة
الآخر له ليس يستلزم انجرار الملاقاة او لم يستلزم هذا ليس يخفى على العاقل انه اذا اراد محركهما
معا لم يكن قصد احدهما التحرك فى نفس جانب الصاحبة عن ان يتحرك لما يلقاه فمن الحج ان يوقع
ان هذا الجنس سبب لان الآخر يهم ان يتحرك فكيف يكون ذلك سببا معا وقالوا والدافع يحبس
حتى يقفا ولا يطيعا وليسا متماسين ولا ملتصقين بما لحقهما ولا فى احدهما تأثير حابس من محرك ولا
من خارج حابس وبالجملة يجب ان يحدث عند اجتماعهما بعد الاستمرار حال غير التباين حتى يتمانعا
وتلك الحال ليست غير المصادمة ومن قنع بان يقول ان امتناع القسمة يحبسهما ويجعلهما غير مطاوعين
للتحريك والدفع ولو كان لاحدهما دافع ولم يكن للآخر دافع لا يندفع واجاب لكنه لما اتفق
حضور دافع للآخر صار لا يذهب ولا ذاك فليقنع واما العاقل فانه يجعل ظهور استحالة هذا
الاحتباس سببا لبطلان منع الانقسام لا منع الانقسام سببا لهذا الاحتباس وانت اذا اسقطت
ما اوجزنا القول فيه وتأملته تيقنت بطلان هذا المذهب اصلا واذا بطل هذا المذهب
ومضاده معا وجب ان يكون الحق مقابلهما بالنقيض وهو انه ليس للجسم الواحد جزء بالفعل
وانه ينقسم الى غير النهاية بالقوة الفصل الخامس فى حل شكوك المبطلين
للجزء المتشرع يأتى فى حل شكوكهم وفى تتميم ما يليق بهذا الكلام من مناسبات المتحركات والحركات
والازمنة فى هذا الانقسام الغير المتناهى بالقوة وما يتبع ذلك اما قولهم ان كل ما هو قابل للتفريق ففيه تأليف
فهذا هو الذى لما طلبوه حقا بنوا عليه وليس هذا المسلم فان فى التأليف لن يكون فيه جزءان متميزان بالفعل
وبينهما مماسة وان التفريق يبعد احدهما عن الآخر وابطال المماسة فهذا غير مسلم ولو سلم لكان لا يحتاج
الى ان يلتجئوا الى التفريق حتى يتم حجتهم بل كانت تكون صحيحة مع ثبات التأليف تأليفا اذ كان يجب
ان يكون اجزاء حاصلة لا تأليف فيها لاستحالة وجود ما لا يتناهى من الاجزاء بالفعل ووجوب
واحد بالفعل حيث يكون كثرة وان عنوا بالتأليف الاستعداد لان يحدث كثرة فيما هو واحد لا كثرة
فيه فهذا مسلم وهذا لا يجوز ان يزول عن الجسم او يبطل الجسم اذ لا سبيل الى ابطال وحدة الجسم
بالفعل الا باعدامه اصلا وتكثيره فان لم يعدم بل كثر بقى وحدان حالهما حاله وحمل الوحدة
لا يرتفع عنه البتة الا بابطاله وقد حسب بعضهم ان وجود الاجسام مختلفة فى سرعة قبول

التفريق

النوعين وغيره فقوله يوجب اثبات التأليف فان وليس ذلك لاختلاف جنس الاجسام اي نوعيها
ولا لاختلاف الفاعل ولا العدم شيء كان عندهم ليست الاجسام الا هذه وعندهم ان الاجسام
لا تختلف نوعيتها فليسلم ذلك لهم فلم يجب ان يكون للتأليف لا غير بل لم لا يكون هذان المعنيان هما
عدم القبول وعدم القبول عرضين يعرضان للاجسام تختلف بهما بعد الاتفاق المذكور كالسواد
والبياض وغير ذلك من الاعراض فيرى ان الاجسام اذا اختلفت بالسواد والبياض احتاج
ذلك الى ان يكون اختلافها بعرض غير السواد والبياض وهو التأليف اذ ليس للجنس ولا الفاعل وللعدم
وعدم شيء واما الحجة المبنية على الانصاف فانما كان يكون من ذلك شيء لو قلنا ان للجسم جزءا
ما لم يجزأ نصفا وثلثا وربعا او غير ذلك فكان يكثر الاجزاء بلا نهاية ونحن لا نوجب للجسم جزءا الا ان
يجزأ ولكن لم يكون جسم قد جزئ بانصاف لا نهاية لها فلازم ما قالوا واكثر ما يقولون ههنا انكم اذا لم تشيروا
ولم تعينوا الاجزاء وجوزتم ان يكون ذلك مفردا او هذا مفردا ولا يدرون ان ذلك انما صار ذلك وهذا انما صار
هذا اذا لم يكن لم يكن لا ذلك ولا هذا فاذا لم يكن لا ذلك ولا هذا كيف يكون ذلك مفردا او هذا مفردا
وعلى ان ليس في المقطوعة يقطع بزمان مثلها متناهي الاطراف منقسم بلا نهاية في الانصاف توهما
وفرضا ولا ينقسم وجودا وفعلا واما حديث الخردل والجبل فانه لا اقسام لاحدهما ما لم يقسم
واذا قسمنا معا حصلت عدة اقسامهما متساوية في العدد وكل واحد من الاقسام التي للخردل اصغر
ويذهب ذلك الى غير النهاية وانما كان يكون الشناعة لو كان الذاهب الى غير النهاية فيهما متفاوتة
متساوية ومثال هذا ان تضعيف الجبل في التوهم وفي قدرة الله تعالى الى غير النهاية والخردل ايضا كذلك
من ذلك اضعاف الجبل مساوية لاضعاف الخردل لاجل ان التضعيف متساو وهما يكونان مختلفين في القدر
وان كانا من زوج في العدد وما الذي يمنع ان يكون اشياء متساوية في العدد ليست متساوية في المقدار
افرادا او لا جملة بل يجوز ان يكون في الاحتمال اشياء تذهب الى غير النهاية اكثر من اشياء كتضعيف العشرات
مع تضعيف المئات واما تغشية اديم كل الارض من اقسام الخردل فليسلم لهم وجود الخردل ومع ذلك تحكم
بان الخردلة ينقسم اجزاء الى الاجزاء لا تتجزى في صغرها بحيث يكون عدد الموجود منها في الخردلة يغشى
الارض كلها لو بسطت عليها واحدة واحدة فما كان يدرينا ان هذا حق او باطل عسى ان يكون في الخردلة
من الاجزاء التي لا تتجزى ما يبلغ كثرته ان يغشى بها صفحة الارض ومن عرف تقدير الجزء الذي لا يتجزى
حتى يعرف بذلك الجسم الذي هو اول جسم مركب منها يشتمل على العدد المحتاج اليه في تغشية الارض
بل لا يكون في ايديهم اذا قيل ان اجزاء الخردلة تغشي الارض شيء غير التعجب واما حزم القول

بان هذا ممتنع فامر غير موثوق به فالذي يمكن بين الاستدلال مع فرض تناهي الاجسام فكيف بيان ما يستحيل استحالة
لا تناهي الاقسام على انا لسنا نقول ان الممكن من ذلك قد يخرج الى الفعل واما الجزء الذي لا يتجزى من الجوهر
والعرض فليعلموا انه لا نسلم لهم ان العرض من حقيقته ان يكون لذات ما ويه لذات المحل فاشبه فيه
مطابقة له بل ليس العرض اكثر من وصف يكون للشيء ليس يقوم ذاته بانه جزء منه وعلى ما قلنا في مواضع
اخرى وربما لم يكن بحيث يشار اليه ذاته فانه ليس في ذات الشيء الذي هو له عرض كالاضافات كلها
وكالحركة وكما للون الذي يقولونه فان ذلك ليس كالبياض المنبسط في محله فان عني بالعرض
ما يقولونه من انه لذات ما ولذات ما هو فيه فاشبه فيه فليست النقطة بعرض ولا بجوهر اذ ليس يجب
ان يكون كل موجود اما مطابقا لذات ساريا فيها واما موجودا لا في موضوع لانه ليس احدهما نقيض
الاخر ولا بين اللازم للنقيض لمن عنى بالعرض معنى للشيء يصير به الشيء ذا صفة وليس جزءا في قوامه
فالنقطة عرض لانه نهاية ما موجود لما هو نهاية له وليس جزءا من وجوده وكونه عرضا لجوهر هو انه
صفة بهذه الصفة لانها نهاية له وليس غير هذا واما حديث نسبة الانقسام بالتركيب سواء كان
تركيب الجسم في نفسه او تركيبه مع غيره فليس يصح لان الانقسام يحدث الاجزاء والتركيب
يحتاج الى اجزاء حاصلة ويستحيل ان توجد اجزاء حاصلة بلا نهاية حتى تركب منها واما حديث
المماسة وزوالها فقد مضى اصل في باب الزمان اذا تذكرته كان الجواب مقتضيا منه وبالجملة لا مماسة
لا يحصل معه في آن واما حديث الزاوية المذكورة فانها ليست غير منقسمة بل انها منقسمة وهناك
زوايا اصغر منها بالقوة بلا نهاية وانما قام البرهان على انه لا يمكن زاوية من خطين مستقيمين حادة
اصغر من تلك وليس اذا قيل انه ليس شيء بصفة كذا اصغر من كذا دل على انه ليس شيء البتة اصغر منه
وكل من حصل علما باصول الهندسة علم ان تلك الزاوية تنقسم بالقسي قسمة الى لا نهاية واما ما اورد من حديث
السطح والكرة فانه لا يدري هل يمكن ان توجد كرة على سطح بهذه الصفة في الوجود او هو في التوهم فقط
على النحو ما يكون عليه التعليميات ولا يدري انه ان كان في الوجود فهل يصح تدحرجه عليه او لا يصح فربما استحال
تدحرجه عليه وبعد هذا فليس يلزم ان تكون الكرة مماسة للسطح ولا في حال كان بالنقطة لا غير بل يكون انتقال
الثابت والسكون كذلك فاذا الحركة ما ثبتت بالحفظ في زمان الحركة ولم يكن البتة وقت بالفعل يماس فيه
النقطة الا في الوهم اذ ذلك لا يتوهم الا مع توهم الآن والآن لا وجود له بالفعل وبالجملة فان هذه
مسئلة لا تحقق مسئلة لان المسلم هو ان الكرة لا تلقى السطح في آن واحد الا بنقطة وليس يلزم من هذا ان يكون
المتحرك ينتقل من نقطة الى نقطة مجاورة لها من آن الى آن مجاور له فانه ان سلم هذا لم يحتج الى ذكر الكرة والسطح

بل يجب ان يكون هناك نقط متلاقية ولا منها تأليف الخط وآنات متتالية ومنها تأليف الزمان فاذا كان المسلم هو
ان الحركة متلاقية مع الآن وكان الخلاف في تركيب الحركات والازمنة غير مركب من امور غير متجزية ومن آنات فالخلاف
في الماضي وكون ان انما يلزم تتالي النقط لو صح تتالي الآنات كان الاستدلال بذلك في اثبات تتالي النقط
كالمصادرة على المطلوب الاول فانه لا يتم البيان الا بان يقال ان في الحال مماس ولا ملاقي بنقطة وفي الحال الثانية
ملاق بنقطة والحالات متجاورة فان لم يقل هذا لم يتم الاحتجاج وانت ستحقق هذا اذا علمت انه ليس اجزاء
الحركة والسكون والمماسة هو ما هو اول جزء حركة او جزء سكون او جزء مماسة واما احتجاج المتكلمين
فقد صلى فيه في تسليم مقدمة واحدة فانه ليس هو ان الجسم ينقسم كله فان هذا يدل على تعيين احدهما انقسم
بالكلية معا والا لو انه انقسم قسمة الا ادت لا الاجزاء هي ليست بقبل القسمة ولا يقف ذلك الا وفي منه ما ينقسم
فالمهم فليس لكن يسلم ولا النقيضة الصادق هو ان الجسم ينتهي في القسمة الا ما لا ينقسم بل نقيضه وانما ان لا ينقسم
كله بالفعل معا وهذا لا يمنع ان يكون ينقسم انقسام ما بعد انقسام بلا نهاية وليس ايضا اذا كان كل واحد من
الانفصالات انفصالا ممكنا فالكل ممكن الوقوع كما ان كل تضعيف عددي جائز على العدد وليس
كل تضعيف عددي جائز ان يقع معا بل الحق ان كل قسمة ارادتها لكل واحد واحد من اصناف
قسمة بلا نهاية بالقوة يجوز ان يقع في الجسم ولا يسلم ان الكل يقع البتة لانه يحتاج اول الشيء الى ان يكون
موقعون للقسمة لا نهاية لهم بالفعل وهذا مستحيل وبالجملة فان هذا من جملة الغلط الواقع بسبب لفظ الكل
والكل واحد وستبلغ في ابطال وجود هذه الاجسام الغير المتجزية اذا استوعبنا الكلام الذي هو اشد تخصصا
من هذا الكلام واما الحجة مثبتي اجزاء بلا نهاية فانت تقدر ما انهت على حلها **الفصل السادس**
في مناسبات المسافات والحركات والازمنة في هذا الانقسام وتبين انه ليس شيء منها اول جزء فنقول
الان انه اذا كانت المسافة تنقسم الا غير النهاية بالقوة ولو كانت حركة تحوي لكانت مسافتها اما غير متجزية
وهذا محال او متجزية ولو كانت متجزية لكانت الحركة من مبداها الا موضع القسمة اقل من الحركة من مبداها الى منتهاها
والاقل من غير المتجزي ومع ذلك لكانت تلك الحركة جزءا من الحركة التي استوفت المسافة واذا انقسمت
الحركة انقسم بازائها الزمان بل انما ينقسم الحركة بانقسام المسافة والزمان ومن الموجود حركة سريعة
وبطيئة ومنها سنبين ان كل واحد من هذه ينقسم فان المسافة التي تقطعها السريعة في زمان يلزم ان يكون
البطيئة تقطع اقل منها فتنقسم المسافة والسريعة تقطع ذلك الاقل في زمان اقل فينقسم الزمان والحركة
تتبع المسافة والزمان في الانقسام كما علمت لكن الحركة ليس من المضاف من الانقسام لا بطا بتوقيه الزمان
وذلك هو انتظام منها بانقسام المتحرك وتشبيه لكن يكون هذا بغير الحركة المكانية اوما فان اجزاء المتحرك

لمكان كل منقسم الى الاجزاء التي تنقطع معه لا نهاية بالقوة صح

المحرك للكل بينه لا يخلو اما ان يكون اجزاء حاصلة بالفعل او اجزاء بالقوة فان كانت اجزاء حاصلة بالفعل فلا يخلو اما ان يكون اجتماعها
على سبيل تماس او اتصال وكيف كانت فان كل واحد منها لا يفارق مكانه لانها ان كانت متصلة فمكانها بالفعل
وان كانت متماسة فلها مكان لكنها تفارق من مكانها سطحي هو جزء مكان للكل ولا يفارق كان المحيط بها فلا
يفارق مكانها فلا يتحرك ولئن كانت الاجزاء بالقوة فبعد الحركة عنها اظهر فكيف ينسب اليها اجزاء حركة بالفعل واما
في سائر الحركات فان كان لها اجزاء بالفعل صح ان يقال ان جزء التغير تغير الجزء وان كان لها اجزاء بالقوة فالحركة
ايضا اجزاء بالقوة لو فصلت لكان بازاء كل جزء من المتغير تغير يخصه هو جزء تغير الكل فان من هذا التغير الذي
في هذا الجزء ومن ذلك التغير الذي في ذلك الجزء ما يحصل مجموع تغير الكل اذ تلك الجملة المجتمعة جملة تغير وجملة
التغير تغير وكل تغير فهو لشيء ولا شيء يحمل هذه التغيرات الا الكل والاجزاء وليس للجزء بجزء فهو للكل وما كان
كل حركة وكل تغير فهو في زمان ينقسم الى غير النهاية فمحال ان يكون للحركة شيء هو اول ما تحرك المتحرك فيه ذلك
لانه ان كان حركة هي اول حركة فانها لا محالة في مسافة وتلك المسافة منقسمة بالقوة واذا انقسمت
كان احد جزئيها متقدما والاخر متأخرا فكان الحركة في الجزء ما اول هو اول حركة وقد جعل هذا اول حركة هذا خلف بل الاول
في الحركة وفي التغير انما يفهم على احد وجوه ثلثة احدها الاول بمعنى الطرف وهو الذي يوافق اول المسافة وطرفه
اول الزمان المطابق لتلك الحركة وطرف فهذا اول والاول بمعنى الجزء وهو انه اذا عرض للحركة تقسيم بالفعل او بالعرض
كان الجزء المتقدم اول اجزاء الحركة التي بالفعل وقد يظن ان للحركة اولا على وجه الجزء وهو انه قد قال بعضهم ان ههنا اجساما
وان كانت تنقسم الى ما لا نهاية له في القوة فليست تنقسم حافظة لصورها وهيأتها غير مستحيلة فان الجسم
يبلغ حدا لا يصح ان ينقسم بعد ما لم يكن فاره او هواء او نارا او ماء او لحما ومتحركا او مسافة فاذا كان كذلك فالمسافة
من حيث هي مسافة حد عندهم لا يتعداه في الصغر كان للحركة حد هو في الوجود اصغر الحركات فلا يوجد
حركة موجودة اصغر منه ولئن كان قد يجوز ان يتوهم ما هو اصغر من ذلك وهو نصفها او جزء منها اذ كان
ذلك يتجزى في نفسه بالقوة لكن ذلك المتجزى لا يخرج الى الفعل موجودا على معنى الافراد والفصل وسنتكلم
في هذا بعد فان كان كذلك فالمتحرك يتحرك في حركته اول حركة وذلك في القوة وهو ما يسمى اول الحركة
التي هي اصغر الحركات فاول الحركة بمعنى الطرف ليس بحركة فلا يمكن للشيء بمعنى ذلك الاول
اول ما يتحرك واما بالوجه الثاني فيكون له اول ما يتحرك لكن اوليته بحسب عرض له لا حقيقة واما الوجه
الثالث فهو وان صح ان للحركة شيئا هو اصغر حركة يمكن ان يوجد فانما يصح على انها حركة ينقسم منفردة
بابتداء بالفعل وانتهاء بالفعل لا ان يكون هو اول حد حركة ذلك الاول لبعضها وقد استمر الحد
بعده فان هذا التبعيض الذي هو منافية هو بالتوهم وتلك بالوجود التغير المنقسم للحركة ليست

لحد الوجود

بحسب الوهم بل بحسب الوجود اللهم الا ان يقول قائل ان مقدار تلك الحركة مستحق في جملة كل حركة ان يعرض اولا
اذ كان لا حركة اصغر منها في الوجود الا بالوهم فيقف الكلام الا ان يوضح عن امر هذا المذهب واما انا فاقول
في الحركة التي يكون متعينا ايا ما موازيا لما قسمها فيما التي لا تقف عند حد في التقسيم فانه لا يمكن مقدار فيه ابتداء
وانتهاء غير منقسم الا ما يصح ان يوضع اولا وكذلك ما يجانس المقدار في ذلك فهذا يعني لا تقف عند حد
يكون له ابتداء وانتهاء لا ينقسم هذا النحو من الانقسام فاذا كان كما نتكلم الحركة المتصلة لا يجوز ان يوجد فيها
ما هو اصغر حركة على النحو الذي يوجد جزء في المتصل وذلك لان الجزء في المتصل انما يعرض بالفعل بعرض الحدود
على احد الوجوه المذكورة وليس لتعيين الحدود وقوف البتة في الاتصال انما الوقوف على ان يكون التوقيف
والتقطيع بالفعل ومع ذلك فمن المتصل البتة وليس لان يكون هذا التوقيف والتقطيع متناهي الحدود لكن
توقيفها وتقطيعها وان امكن فرض قسمة فيهما تعين الحدود وتجزئة المتصل الذي هو يقع الا على وجه التوقيف
والتقطيع غير متناه البتة واضاف هو ان التجزئة فيها متناه وليس بعضها اولا من بعض واصغر الحركات
لا يعدم هذا النحو من التجزئة على ان يعدم التجزئة بنحو اخر اي لا يكون حركة خارجة الى الفعل عن مبدا
والى منتهى تتم عنده بالفعل اصغر منها واذا كانت الصورة هذه فلا يمكن للحركة اول بحسب هذا المعنى
الا الطرف الا ان يكون حركات متتالية غير متصلة ومتقدمها بهذه الصفة واما في المتصل فلا يوجد جزء اول
بهذه الصفة لانه لا يوجد فيه حركة منفردة منقطعة بنفسها بل يكون اجزاء تلك الحركة متصلة بعضها ببعض فلو كان
في جملة تلك الحركة حركة هي اول ما تحركها الشيء وكانت بمعنى انه جزء من المتصل لا جزء في المتصل اصغر منه لم يوجد
لذلك بحسب الجزء من الحركة الانقسام الذي لا يخل بالاتصال الذي كلامنا فيه اذ فرضنا ان انقسام الحركة كلها
الا هذا الاول انقسام لم يبطل الاتصال ولو كان هذا الجزء من الحركة لا يقبل هذا النوع من الانقسام لكان اول الحركة
ليس فيه امتداد البتة فلم يكن على هذا البتة فلم يكن حركة واذا كانت الحركة تنقسم الانقسام الحافظ
للاتصال الى غير النهاية فكلما جعلته اولا يمنع الجزء لا يمنع الطرف فله اول جزء بالقوة وكذلك السكون وكذلك الشيء
الذي يسمى توقفا وهو يريد الحركة متجها بالوجهين الى السكون وكذلك الامور العارضة مع الحركة كالمفارقة والمقارنة
والمجاوزة والانكسار الذي هو افتراق ما يجري واما الكون والاوان والمماسة وما اشبه ذلك فلا زمان
له ونعني الآن ونعبر عنها هو على سبيل التشكك وسنوضح القول في ذلك بعد واما انه هل يجوز ان يكون ما لا يجزأ له
يتحرك فان كان له وجود فالموجود في كتب الشيخ ان ذلك محال لان ما لا يتجزى لا يصح ان يتحرك والمعول عليه
في ايضاح ذلك هو ان كل متحرك فانه يتحرك اولا مثل نفسه وبعد ذلك ابنه مثل نفسه وكذلك الى تمام
قطع المسافة فلو كان ما لا يتجزى يتحرك لكان تركيب المسافة من اجزاء لا تتجزى ولكانت النقطة

[illegible] لمعه اوفى البطول [illegible]
[illegible]

من قولنا نها اول ما يفارق و هذا الكلام ليس بمعنى بوجه و ربما لم هذا الحكم ليس هنا والمتحرك بالذات والمتحرك
بالعرض بل هو عام لكل ما يكون موضوعا اي وضع كان عند شيء يغادره مستمرا على نسبة ما فان كان المستبدل
للملاقاة والعرض له هذا انما يعرض للمستبدل للمكان ولم يعرض للمستبدل للملاقاة فان كانت
النقط الموجودة بالفعل في طرف جسم من الاجسام المتحرك يرسم حركتها التي بالعرض خطا يكون قد استمرت عليه
ملاقية له ولا يكون ذلك الخط مؤلفا من نقط ولا يبقى ان تلك النقط اول ما فارقت لاقت مثل ذاتها واول ما فارقت
فارقت مثل ذاتها والبتة كالملاقاة الاولى مثل ذلك وكذلك حتى انتهى الخط فلذلك لا يبقى لها لو انها كانت منفردة
تتحرك بذاتها ولها مثلا مكان بذاتها انها يجب ان يكون ترسم بالفعل مثل ذاتها شيئا بعد شيء على التتالي بل
ليس هذا بواجب والا لكان او كرة حتى يكون ذلك لا محالة قطعا ما لا يتجزى مثل ذاته بل يكون ملاقاتها في كل آن
بعرض شيئا مثل ذاته ذات باقيات لا تتشافع ومنها زمان ذا نهاية وعلى ما اوضحناه في جواب من ذكر الكرة على سطح
كلما وضعت ملاقية مثل ذاتها يكون قطعت ما لا يلاقي ذاتها وهو الخط بعد الجملة ليست واجبة تقتضع عنه لم يكن
لجهة التي يقتضيها ان كل متحرك بذاته وكل متغير التغيرات الجسمانية بذاته لا لاجل انه في متغير فله وضع بذاته
لجسم في لا يتجزى اما ان يكون بحيث يفصل بين نهايات ما يحيط به ويكون له لقيه بسطح غير متجزئة يلزم ان يستوعب
ذاته لقائها بل اصابت منه جانبا او لكنه لذلك فان كانت على هذه الصفة فظاهر ان ذاته منقسمة وان لم يكن
على هذه الصفة كان بحيث لو لاقيه نقطة لما يبقت ذاته بانه لها وذاته له وضع متميز وما طابق ذا وضع متميز
صار له وضع متميز فيكون للنقطة وضع متميز منفصل عن وضع الخط فيكون الخط منتهيا دون تلك النقطة بنقطة
الكلام فيها هذا الكلام وبالجملة يصير كل نقطة ذات وضع متميز ولكل نقطة انفصال عن الخط والخط منتهي دونها
بنقطة اخرى وهذا محال فواضح بين من هذا ان ما لا يتجزى لا يتصل ويصنعه متميزا وكل ما لم يكن كذلك لم يتحرك
بالحركات التي بذاتها في المكان وكذلك حال الحركات الجسمانية الاخرى ويلزم ان يكون كل متغير بتغيرات
الاستحالة الجسمانية والنمو منقسما اما النمو فذلك ظاهر فيه لانه ازدياد على اصل موجود واما الاستحالة
فلان تاثير المحيل في الجهة التي تلي المستحيل اقدم من تاثيره في الجهة التي لا تلاقيه ولو كان مشتملا فتاثيره
فيما يلي ظاهره اقدم من تاثيره فيما يلي غوره اذ كان كل متغير منقسما وانما الكون والفساد وهو الذي
يكون غير منقسم واما الذي يظن في بعض الاستحالات انها يكون دفعة فذلك لتغيرات الامر المحسوس لقصر
زمانه واما الاضاءة دفعة فليس ذلك استحالة اولية في الاجسام بل امر يلحق السطوح بان يظهر
واما الاشفاف في الهواء فنبين ان الهواء ليس يعرض له في الاشفاف شيء البتة بل العارض
انما هو في المرئي فاذا صار المرئي بحيث نحو رؤيته باشراق الضوء عليه امكن الهواء اداءه الى الحس

في

فيبقى مضيئا وهذا اذا كان الانسان في كهف بعيد مظلم وكان بينه وبين المرئي هواء مظلم جدا وكان المرئي نيرا
اشرق عليه الضوء لم يمنع ظلمة الهواء ادراكه

الفصل السابع في ابتداء الكلام في تناهي الاجسام ولا تناهيها وذكر ظنون الناس في ذلك

فلينظر الان ان معنى غير المتناهي كيف يوجد في الاجسام الطبيعية والامور
واما النظر في الامور الغير الطبيعية وانها هل تمر غير متناهية في البعد او في العدد او في غير ذلك فليس الكلام فيها لائقا بهذا الموضع
ولا شيء من هذه البراهين فنقول انك قد علمت ان ذلك يجب ان يكون كما انا في الكميات ذوات الوضع وفي الاعداد التي هي ذوات
الترتيب في الطبع او في الوضع ونتطرق الى انها هل يكون فيها ما لا نهاية له او هل يجوز ذلك فاول ما يجب ان نبحث عنه هو
المفهوم من قولنا لا نهاية له وبعد ذلك يجب ان يدل على الاسباب الداعية الى اثبات ما لا نهاية له على وجه ما ونذكر اختلاف
القدماء في امره ثم نذكر الحق فيما يجب ان يعتقد فيه ثم نبطل شكوك من في امره فنقول ان ما لا نهاية له يقال على الحقيقة وقد
يقال على المجاز والذي يقال على الحقيقة فقد يقال على جهة السلب المطلق وقد يقال لا على جهة السلب المطلق والذي على جهة السلب
فهو ان يكون الشيء مسلوبا عنه المعنى الذي يلحقه النهاية بان يكون للكم له مثل ما يقال ان النقطة لا نهاية لها وهذا كما يقال
ان الصوت لا يرى لانه مسلوب عنه المعنى الذي يلحقه ان يرى وهو اللون اذ ليس الصوت بلون ولا
ذا لون واما الذي يقال لا على جهة السلب فقد يقال لمقابل المتناهي بالحقيقة وهو ان يكون الشيء من
شأن طبيعته وماهيته ان يكون له نهاية ثم ليست وهذا يقال على وجهين احدهما على انه من شأن نوعه
وطبيعته ان يكون له نهاية لكنه ليس من شأنه بعينه ان يكون له ذلك مثل الخط الغير المتناهي لو كان فانه
ليس يجوز ان يكون خط واحد بالعدد هو موضوع المتناهي ولغير المتناهي لكن طبيعة الخط قابلة لان يكون متناهيا
عنده من نوع خطا غير متناه [illegible] انما الشك في غير المتناهي ولكن كان هذا الخط الغير المتناهي ليس من شأنه لكونه
هو بعينه ان يصير متناهيا وهذا المعنى من معنى غير المتناهي هو الذي نريد ان نبحث عنه وهو الذي اي شيء
اخذت منه واي امثال اخذت لذلك الشيء منه وجدت شيئا خارجا عنه والثاني ان يكون
من شأنه ان يعرض له نهاية لكنها غير موجودة بالفعل مثل الدائرة فانها لا نهاية لها [illegible] اعني ان
سطح الدائرة غير محدود ما يحده هو المحيط بل انما اعني المحيط فانه ليس فيه نقطة بالفعل ينتهي عندها الخط
بل هو متصل لا فصل فيه لكنه من شأنه ان يعرض فيه نقطة يكون تلك النقطة حدا لها فان في الدائرة
نقطا [illegible] بالقوة على هذه الصفة كم شئت يخرج الى الفعل بقطع او بفرض اذ لا نقطة الا وهو بهذه
الصفة اعني طرف خط ثم لا خط هناك بالفعل الا المحيط فهذه هي الوجوه التي يقال عليها لا نهاية
بالحقيقة واما الذي يقال بالمجاز فانه يقال لما لا يقدر على ان ينتهي ويجد بلوغ آخره كالطريق بين الارض
والسماء انه لا نهاية له ولئن كان له نهاية ويقال ايضا لما يعسر ذلك فيه وان كان ممكنا تشبيها للعسير

بالعدد وبمفهوم وجود اللانهاية وغرضنا أن نبحث عن حال النهاية أمن جهة أنه هل يكون من الأجسام جسم ذو
مقدار أو بعد لا يحدث أي شيء أخذت منها دائماً وجدت شيئاً خارجاً عنه فإنه قد أوجب قوم وجود
ذلك والسبب في ذلك أمور من ذلك صدق قول القائلين أن الأعداد تذهب في الازدياد والتضعيف
إلا إلى نهاية لا أنها تتناهى في ذلك وإذا كان كذلك فقد وجد لها معنى أنها لا تتناهى وكذلك المقادير
في الأجسام ومن ذلك ما يظن من أمر الزمان أنه يلزم أن لا يتناهى في الماضي ولا فيما يستقبل امتداداً
لا تضعيفاً فقط امتداداً متناهياً والأشعرية فقط قالوا لأنه كلما انتهى الزمان إلى أول ماض أو آخر مستقبل
وجب أن يكون للماضي قبل وللمستقبل بعد وعلى ما أشرنا إليه قبل قالوا وذلك كله دائماً ومن
ذلك أمر الكون والفساد الذي يظن به أنه أمر غير منقطع ومن هناك يظن أنه يجب أن يكون له مادة
غير متناهية فبعض يجعلها جسماً من الأجسام البسيطة ناراً أو هواء أو ماء وبعض يجعلها جسماً متوسطاً
بين جسمين منها كمن يجعلها البخار المتوسط بين الماء والهواء وبالجملة يجعلها الجسم الذي يعتقد أنه
يتكون منه كل شيء ومنهم من يجعلها أجساماً كثيرة بلا نهاية في العدد يجتمع منها جسم واحد ليس خليطاً
ومنهم من يجعلها أجساماً كثيرة بلا نهاية في العدد لكنها ليست متلاقية بل منفصلة مبثوثة في خلاء غير متناه فمن جملة
من يجعل صورها التي [illegible] أشكالها بلا نهاية في النوع ومنهم من يجعل أنواع صورها عدداً متناهياً وإنما
الجماهير [illegible] أنه لا بد من ذلك وأنه يجب أن يكون للكون الغير المتناهي مادة وافرة لا تنقطع أعدادها
ومنهم من يجعل الغير المتناهي مبدأ أو طبيعة غير المتناهي لأنه شيء عرض له أنه لا يتناهى ومن الوجوه التي
تدعو أقواماً إلى توهم إثبات ما لا نهاية له أنا نتخيل أن كل متناه فيلحقه أن يكون متناهياً إلى الشيء على حد
الملاقاة فيلحق من ذلك أن يكون كل جسم متناهياً إلى جسم وأن يذهب ارتكام الأجسام وانضيافها
إلى غير النهاية ومن هذه الوجوه مقتضى التوهم وحكمه فإن التوهم لا يضع شيئاً من الأشياء حداً يقف
عليه بل دائماً التوهم أن يتوهم أزيد منه فهذه الوجوه هي الوجوه الداعية إلى إثبات ما لا يتناهى

الفصل الثامن في أنه لا يمكن أن يكون جسم أو مقدار أو عدد ذو ترتيب غير متناه

وأنه لا يمكن أن يكون جسم متحرك بكليته أو بجزئه غير متناه فنقول أولاً إن من المستحيل أن يكون مقدار
أو عدد في معدودات لها ترتيب في الطبع أو في الوضع حاصلاً موجوداً بالفعل غير ذي نهاية وذلك
لأن كل مقدار غير متناه وكل معدودات ذوات الترتيب لا نهاية لها إما أن يكون ذاهبة
إلى ما لا نهاية له بالفعل في جهاتها أو في جهة واحدة فإن كانت في جهاتها كلها قلنا أن نفرض
حداً فيها كنقطة في خط أو خط في سطح أو سطح في جسم أو واحد في جملة عدد ونجعله حداً وننظر

من حيث

من جهة بحيث ... او باخذ منه جزءاً محدوداً واشباه ذلك كان جزء من اب الغير المتناهي من جهة ب فلا يخلو اما ان يكون ذاهباً فيما لا نهاية له مذهب اب او ينقص عن اب بما ولا يجوز فان كان اب مطابقاً له يكون الا غير النهاية وهو كل جزء او بعض من اب فالكل والبعض متطابقان هف وان كان ينقص جزء من اب في جهة ب وينقص عنه فجزء ب متناه واب يفضل عليه بالجزء المتناهي فاب متناه وقد كان غير متناه فبين من هذا بياناً واضحاً ان وجود ما لا يتناهى بالفعل في المقادير والاعداد والمرتبة مستحيل وليتدبر في نمط اخر وتقول ______ انه لا يجوز ان يكون جرم لا نهاية له متحركاً وذلك ان الحركة لا يعقل الا على احد وجهين حركة يكون فيها استبدال مكان وحركة لا يكون فيها استبدال مكان فاما الحركة التي يكون فيها استبدال مكان فذلك مما يستحيل على الجرم الغير المتناهي اما ان كان غير متناه من جميع الجهات فلانه لا يخلو عنه مكان حتى يستبدل له واما ان كان غير متناه من جهة دون جهة فربما امكن ان يتصور عنه فراغ لكنه اذا انتقل اليه لم يخل اما ان يخلي من الجهة المقابلة لها او لا يخلي فان لم يخل فما انتقل لكنه ربا ونما وان انتقل واخلى فالجهة الغير المتناهية متناهية وايضاً هذه الحركة لا يجوز ان يكون طبيعية ولا قسرية اما انها ليست طبيعية فلان الطبيعي هو الذي يطلب اينا طبيعيا وكل اين كما قد فرغنا منه قبل حد وكل حد فهو محدود والمحدود لا ينتقل اليه ما لا حد له ولا يتجاز اليه واما القسري فانا سنبين عن قريب ان ما لا يتناهى لا يقسر وايضاً فان القسري يكون الا خلاف الاين الطبيعي فاذا لم يكن طبيعي لم يكن قسري وايضاً فانه كيف يكون الجسم بسيطاً وما يجري مجراه متناهياً من جهة وغير متناه من جهة وطبيعته متشابهة فلا يخلو اما ان يكون الحد القاطع له امر يقتضيه طبيعته او يكون انما عرض له قسر وامر خارج عن الطبع قد ادركه فان كان مقتضى طبيعته وطبيعته متشابهة بسيطة فمن الواجب ان لا يختلف تاثيره عن طبيعته حتى يتحدد منه جانب ولا يتحدد منه جانب وان كان بالقسر فيكون طبيعة هذا الجسم توجب ان يكون غير متناه فاما ان يكون قد عرض ان جاء واحد وقاطعاً قطعه فجعله متناهياً فيكون الغير المتناهي منه موجوداً لكنه حدده وقطع عنه فلا يكون تناهيه الا قسراً او فعلاً ولكن تناهيه الا مقطوع من جنسه وطبيعته فلا يكون له ايضاً مكان يتحرك اليه هذا النوع من الحركة واما ان يكون حدده من غير ان ابان منه شيئاً بل من جهة انه جعل كما كما ذا حد في جهة دون جهة كما يعارض ان يجعل حجم الجسم المتناهي اقل عند التكاثف واكثر عند التخلخل فيكون في شان هذا الجسم ان يقبل تناهياً وغير تناه وذلك تاثير مؤثر متناه او غير متناه وذلك مما سنوضح بطلانه بعد حيث نبين ان الجسم لا ينفعل هذا النحو من مؤثر متناه او غير متناه واما المركب فلا يجوز ان يكون غير متناه من جهة ومتناهياً من جهة فانا لو توهمنا كل واحد من اجزائه قد تحرك الى جهة التناهي لم تخل اما ان يحصل للكل انتقال من الجانب الغير المتناهي

وذلك محال وأما إن لم يكن له انتقال من هناك فيكون بعض أجزائه متحركة دون بعض وهذا خلاف ما فرض فهذا
إذا جعلت الحركة باستبدال المكان وأما الحركة الوضعية التي لا تستبدل بها المكان فهي المستديرة فلا يخلو إما أن يتم
الدورة وإما أن يتم البتة فإن تم الدورة بحركة مما قلنا في باب الخلاء استحق أن يكون الاستدارة في أمر غير متناه
فإن لم يتم الدورة فلا يخلو إما أن يكون تتميم الدورة مستحيلا أو ممكنا فإن لم يكن كان فرضه غير محال ولا يلزم منه
محال لكنه يلزم منه كما قلنا محال وإن كان تتميم الدورة مستحيلا فيكون الجزء منه موضوعا أن يتحرك قوسا ولا يكون له
أن يتحرك قوسا أخرى والمتحرك واحد فإن كان القوس والأحوال متشابهة وهذا مستحيل لكون
من المستحيل أن يكون أمران متفقان بالصورة لأمر واحد وأحدهما جائز والآخر مستحيلا فبين من هذا
أن الحركة المستديرة مما لا يعرض البتة للجسم الغير المتناهي وأيضا لا يعرض لجسم متناه في جسم غير متناه
على نحو ما أوضحنا في باب الخلاء وأما الذي يقال إنه لو كان يتحرك على الاستدارة لكان له شكل مستدير
وكان له نصف قطر يكون هذا لا نهاية له فيضاعف ما لا نهاية له أو كان البعد بين الخط المتحرك المفروض
خارجا من المركز والخط الساكن المنتقل إليه أو عنه يصير غير متناه ثم يلزم أن ينقطع في زمان
متناه وذلك محال فجميع ذلك مما لم أفهم حق الفهم حتى أومن بصحته وذلك أنه لم يتبرهن لي في تعليمهم
أن كل متحرك على الاستدارة يجب أن يكون له شكل مستدير ولم يتبرهن لي في تعليمهم أن ما لا نهاية له
في جهة لا ضعف له فإن بينوا هذا بأنه أن ما لا يتناهى لا يقبل الزيادة وبينوا أنه لم يقبل الزيادة
ثم استعملوا الحديث الدائر فقد تكلفوا شططا لا يلزمهم تكلفه فإن إثباتهم أن ذلك لا يقبل
الزيادة يكفيهم وغير محوج إياهم إلى أن توسطوا أمر النصف والضعف فيه من جهة تنصيف
القطر وعسى أيضا أن لا يكون النصف إلا المحدود وكذلك الضعف وأما حديث البعد
فإنه ليس يجب عندي أن ذلك البعد بين الخطين يصير البتة بلا نهاية وكيف ويحيط بها الخطان الخارجان
ولو صح ذلك لاستغنيت عن ذكر قطع في زمان متناه بل كنت أتمم خلفا عن قريب وهو أنه
غير متناه ومحدود معا إن هذا خلف وأما أنه لم ليس يجب ذلك فلأنه ليس إذا كان البعد دائما
يزيد يجب أن يحصل هناك بعد غير متناه بل يكون التزايد أبدا إلى غير النهاية وكل زيادة متناهية
على متناه فكل بعد يكون متناهيا وهذا كما تعرف من أمر العدد أنه يقبل الزيادة إلى غير النهاية ويكون
كل عدد يحصل متناهيا ولا يحصل عدد لا نهاية له لأنه لا يزيد عدد في النظام الغير المتناهي على عدد قبله
إلا متناه فهذا ما عندي وعسى أن يكون عند غيري وجه محقق لبيان ذلك فإن اشتهى أحد أن يبين
أنه لا بد من بعد غير متناه يقع فليس طريق البيان ما يقولون ما لم يحصل فيه على وجه ولا يقدر أن غيرنا

يحصل

يحصل بل يجب ان يقولوا بكذا النوع من بعد ابين نقطتين من المحيطين الذاهبين الى غير النهاية متقابلتين وليصل بينهما
بخط يكون وترا لزاوية التقاطع فانه ان يطلب النقطتين في زيادة البعد ابدا الى غير النهاية فان الزيادات على ذلك
البعد موجودة بغير نهاية ويمكن ان توجد متشابهة الزيادات التي توجد على ذلك تجتمع بالفعل فيما هو فوق مثلا
ان زيادة الثانية على الاول موجودة والثالثة مع زيادة الثانية يجب ان تكون الزيادات الغير المتناهية موجودة بالفعل
في بعد من الابعاد وذلك ان الزيادات بالفعل موجودة وكل زيادة بالفعل موجودة فهي توجد لبعد واحد
فيلزم ان يكون بعد موجود فيه زيادات غير متناهية بالفعل متشابهة فيكون ذلك البعد زائدا على المتناهي بما
لا نهاية له فيكون بعدا غير متناه لكنه اذا فصل عن هذا الوجه كان الخلف ظاهرا ليس يحتاج فيه الى الحركة وذلك
ان هذا الغير المتناهي لا يمكن ان يوجد الا بين الخطين فيكون متناهيا وغير متناه هذا خلف ونقول ايضا ان مما يقال
من ان اجزاء الغير المتناهي يجب ان يسكن في كل موضع ويتحرك الى كل موضع لان كل موضع له طبيعي فهذا
ايضا مما لم احققه ولم افهمه فانه ليس يجب اذا كان الشيء واحد مواضع كل واحد منها له بالطبع ان يلزم ان
لا يسكن في كل واحد منها وان يتحرك عن كل واحد منها فان امثال هذه المواضع انما اتفق للجسم
الحصول فيه من بين جملة الموضع الكلي له وقف بطبعه ولم يهرب كما ان جزءا من اجزاء الهواء في جملة حيز الهواء
وجزءا من اجزاء الارض في جملة حيز الارض ولولا هذا لما كان سكون ولا حركة بالطبع فان الحيز
دائما ينفصل على منتقل الاجزاء فعسى ان يكون لهذا وجه بيان لم افهمه واما ان لا يعين الاجزاء لذلك الجسم
حركة طبيعية فذلك صحيح لانه لا يخلو اما ان يكون الجسم غير متناه في جميع الجهات فلا يكون موضع مطلوب الاجزاء
بالحركة فما لها مبدأ التحرك وان كان في جهة دون جهة حتى يكون للجزء يتحرك اذا كان خارجا عن الحد
الذي في الجهة المحدودة فلا محالة ان الجزء يتحرك الى مكان يطلبه بالطبع ولكن الذي يطلبه الجزء يجب
ان يكون هو بعينه الذي يطلبه الكل والكل لا يطلب مكانا بالطبع اذ لا مكان له لا مجانس ولا غير مجانس
اعني بالمجانس ان يكون سطحه شبيها بسطحه وغير المجانس ان يكون سطحه غير شبيه بسطحه في طبيعته كالهواء
عندنا من سطح النار فاذا كانت طبيعة الكل لا يطلب مكانا ولا تخص بها ولا يشعر بطبيعة الجزء ايضا
لا يطلب مكانا الا حيز الكل الذي له متشابه يسكن في اي موضع اتفق ولا حيز خارج عن حيز الكل اللهم الا
ان يجعل الكل متناهيا في جهة فيصح ان يكون حيز الكل هو الذي يطلبه الجزء وهو الذي يسكن فيه الكل
فيرى ان هذا الحيز بعدا او محيطا والقول بالبعد باطل ولا محيط الغير المتناهي فعسى ان يكون للجزء يطلب
الكل بحركته الطبيعية حتى يتصل به واولاه على اقرب السموت وليس الحال في الاجسام الطبيعية هذا قد
يتضح لك مما يعلمه اياك فان الجزء لا يطلب مكانا بالطبع وما لا يطلب مكانا بالطبع فهو لا يتحرك بالطبع

فان الذي يظهر مما ذكره بالطبع هو انه غير المكان الطبيعي بل الكلية او غير ذلك امر متناه لكن بطلانه يعلم من هذا
ان الاجسام التي لا اجزاء لها حركات طبيعية الى الجهات المحدودة العدد والمتناهية كلها متناهية والجسم
الذي ذلك الكلية اظهر ونقول ايضا انه لا يجوز ان يكون الاجسام محدودة المقادير غير محدودة العدد
فانها لا تخلو اما ان تكون متماسة او تكون متباينة مثل المكان فان كانت متباينة فلو توهمنا انها متماسة
متلاقية فيما بين حجم جملتها من جميع الجهات اصغر واقرب الى الاوسط من حجم ما يحويها فيكون متناهي الحجم وقاصرا عن الحجم
الاول بمقدار ما قطعت من مقامها الى التماس فيكون الحجم الذي انتهى اليه متناهيا فيكون عدد الموجود منها في حجم
متناه لان الاجزاء الموجودة بالفعل في كل محدود محدودة بالعدد ومن هذا يعلم انه لا يمكن ان يكون جرم ذاهب الى
غير نهاية في الاستقامة اذ قد علمت تناهي الابعاد وسلف لك تناهي الجهات وانه يستحيل ان يكون جرم الى
الاسفل متناه والاسفل غير محدود وكذلك حال العلو واذا كان الاسفل محدودا فمقابله لا محالة محدود وكذلك
ان كان العلو محدودا فمقابله لا محالة محدود والا لم يكن موجودا فلم يكن مقابلا فلم يكن للسفل مقابل فلم يكن
السفل سفلا لان السفل سفل بالقياس الى العلو ومن الكلام المستحيل قول من جعل الغير المتناهي من حيث
هو غير متناه اسطقسا ومبدا ليس ذلك من حيث هو طبيعة اخرى كما انه وهو انه تلك الطبيعة يعرض لها
ان لا تتناهى والدليل على استحالة هذا القول ان هذا الذي هو غير متناه اما ان يكون منقسما او يكون غير منقسم
فان كان غير منقسم فليس هو غير متناه من الجهة التي يذهب اليها بل على سبيل السلب كما يقال للنقطة انها
غير متناهية وليس لهذا يذهبون بل يريدون انه غير متناه فيكون لنا ان ناخذ منه ما شئنا وان كان منقسما
وليس ينقسم الى طبيعة اخرى اذ ليست هناك طبيعة غير طبيعته فلا نهاية من حيث هو لا نهاية يجب ان يكون
كل جزء في طبع الكل وان يكون للجزء المحدود بالقسمة ايضا غير متناه فقد وضح ما قلنا انه
لا وجود لجسم غير متناه والجسم متحرك بالطبع غير متناه والجسم الاسطقسي موثر متاثر غير متناه وكذلك الاعداد
لها ترتيب في الطبع غير متناهية بالفعل ينبغي ان نتامل نحو اخر في وجود ما لا نهاية له في الاجسام انه هل هو ما يصح
ام لا وذلك حال مرة نقول قد ظن بعض المتقدمين انه كما ان للجسم ان يمعن ذاهبا في الانقسام
من غير ان ينتهي حدا في الصغر لا اصغر منه كذلك له ذلك في جانب العظم فانه كما ان هذا الانقسام
ليس يحصل بالفعل معا ولكن يحصل شيئا بعد شيء فلا ينتهي الى حد لا اصغر منه كذلك الحال في العظم
قال فانه وان استحال وجود عظم للجسم غير متناه بالفعل فليس يستحيل سلوك اليه كما الحال في تزايد الاعداد
فلننظر في هذا المذهب ولنتامل كيف يصح وكيف لا يصح فنقول انه يصح من وجه ولا يصح من وجه اما الوجه الذي
يصح به هذا المذهب فذلك لانه لك في التوهم ان تقسم جسما متناهيا بقسمة تضعف وذلك في التوهم لا يزال

باحدو

يأخذ جزءاً من المقسوم ويضيفه إلى جزء آخر أو جسم آخر فيصير أكثر مما كان ثم يأخذ جزءاً آخر ومن الباقي أصغر من السابق
ويضيفه إليه زيادة ثانية ولا يزال يزداد ذلك زيادة ثانية كل منها أصغر من الأول ولا يبلغ الجسم المزيد
عليه تلك الزيادات إن ليس وهي جملة الزيادات التي تحصل فيه جميع الجسم المقسوم وهذا الغرض بأن الزيادة لا تبلغ
بالجسم كل عظم اتفق بل إلى حد لا ينتهي إليه البتة فضلاً عن أن يزيد عليه من الزيادات التي فرضت فهذا أن يبقى الجسم حتى
يوافى كل حد في العظم أو يزيد عليه فذلك متعذر وليس على قياس الصغر فإن القسمة لا تحتاج إلى شيء خارج
عن الجسم والنمو والتزيد يكون إما بمادة تنضم إلى الأصل وهذا يوجب أن يكون مواد الأجسام بلا نهاية وإما بتخلخل
وانبساط لا يقف وهو مستحيل لأنه يحتاج كل متخلخل أن يتخلخل في حيز خلاء أو ملاء وكل ذلك متناه كما قد علم
والخلاء خاصة لا وجود له ولأنه لا يجوز أن يتخلخل جسم بعضه من جهة إلا ويتكاثف آخر

الفصل التاسع

في تبيين كيفية دخول ما لا يتناهى في الوجود وغير دخوله فيه وفي نقض حجج من قال بوجود ما لا يتناهى بالفعل وإذا
تبين هذا فبالحري أن نعلم أنه كيف يمكن أن يكون ما لا يتناهى في انقسام الجزء وفي تزيد العدد وفيما يجري مجرى
ذلك وجود فنقول إن قولنا ما لا نهاية له تارة يتناول الأمور التي توصف بذلك وتارة يعني به نفس حقيقة الغير
المتناهي كما إذا قلنا هو عشرون ذراعاً وتارة يعني به طبيعة هذه الكمية وأيضاً نقول للنفس هذه الطبيعة أنها لا تتناهى
ونعني بذلك أنها بحيث أي شيء منها أخذت وجدت منه موجوداً من خارج من غير تكرير ونقول ذلك ونعني
به أنها لم يحصل عند حد نقف عليه فيتناهى عنده فإذا هي غير متناهية بعد أي غير واصلة إلى نهاية الموقف فأما الأمور
التي يقال لها إنها غير متناهية من الطبائع التي ذكرناها فصحيح أن نقول إنها موجودة في طبائع القوة لا الجملة
بل كل واحد فيكون الأمور التي لا نهاية لعددها كل واحد واحد منها موجوداً في القوة والكل بما هو غير موجود
لا بالقوة ولا بالفعل إلا بالعرض من جهة أجزائه إن كان قد يقال مثل ذلك وأما طبيعة لا نهاية له نفسها فالمعنى الذي
منه غير موجود لهذه الأشياء لا بالقوة ولا بالفعل وذلك لأنه إن كان موجوداً فإما أن يكون عارضاً لشيء
آخر وقد بينا أنه لا يجوز أن يكون شيء عرض له أن يكون بلا نهاية وإما أن يكون نفسه طبيعة قائمة من حيث
هو لا نهاية هو الموجود بالفعل أو المبدأ كما رأيه على رأي قوم وقد أبطلناه والمعنى الذي منه موجود بالفعل وإنما
فإن الأقسام دائماً تحدث بالفعل لم تتناه والأعداد لا تحد بعده في حدوث الوجود فقد علمت أن ما لا نهاية له
كيف هو في القوة وكيف هو بالفعل وكيف هو لا بالقوة ولا بالفعل والذي هو بالفعل فغير حال فتغير
عن طبيعة ما بالقوة فإن معنى ذلك أنه لم يتناه إلى زوال طبيعة القوة بل طبيعة القوة محفوظة فيه دائماً
فيكون ما لا نهاية له ثباته وحقيقته متعلقة بوجود ما بالقوة فهو متعلق بطبيعة المادة دون طبيعة الصورة
التي هي الفعل والكل صورة تامة وذو صورة فما لا نهاية له ليس بكل ويعلم من هذه الأشياء التي بيناها

ان ما لا نهاية له بطبعه عددية وليس هو محيطا بكل شيء كما ظن بعضهم بل هو محاط بالصورة لانه قوة والهيولى فان قال قائل
اي الانقسام الغير المتناهي خاصة يلحق الكمية وهي صورة فالجواب ان الانقسام يقال على وجهين احدهما الافتراق و
الانفصال وهذا يلحق الكم لاجل استعداد المادة والاخر الانقسام بمعنى ان في طبيعة الشيء ان يفرض فيه شيء غير شيء
ولا يزال كذلك وهذا يلحق المقدار لذاته والاول لا بد فيه من حركة والثاني لا يحتاج الى الحركة والاول هو الانقسام
الفكي وهو الذي يغير حال الشيء واما هذا الثاني فهو امر موهوم والاول لا يقبله المقدار لذاته البتة لان الانفصال
يبطله ولا يبقى مع المقبول وذلك اذا عرض له ابطل وجود المقدار الاول فان المقدار الاول لم يكن
الا ذلك الاتصال المعين ليس شيئا فيه ذلك الاتصال المعين فان المقدار كما علمته مرارا هو نفس الاتصال
ليس شيء المتصل بالاتصال فيه فاذن اذا عرض الانفصال الانفكاكي بطل المقدار الاول وحدث
مقداران آخران وحدث متصلان محدودان آخران بالفعل بعد ان كان بالقوة ولو كانا بالفعل
لكان في متصل واحد متصلات بالفعل بلا نهاية ولا ينكر ان يكون الانقسام الذي تقبله المادة انما تقبله
بسبب وجود الكم فيشبه ان يكون الناس يرون ان للهيولى صورة تهيئها للانقسام الدائم المفرق
وهو الجسمية وصورة اخرى تمنع من ذلك ولا تثبت عليه اذا وقع كما يقولون ان الجسم اذا انقسم
دائما فانه لا يبقى لحاله بل يبطل اللحمية ويبقى الجسمية وهذا الحديث سننظر فيه ثم ليس اذا قلنا ان الصورة
الكمية تهيئ المادة للانقسام الذي يخص المادة وجب ان تكون ذلك لا الاستعداد للصورة فليس ما بالفعل
فعلا يجب ان تكون نفسه بالفعل ولا انه يجب ان تكون تلك الصورة باقية مع خروج ما تهيأ له الى الفعل
فان الحركة هي التي تقرب الجسم من السكون الطبيعي وتهيئه له ولا تبقى مع ذلك لان فعلها هو التهيئة
فيجب ان لا توجد مع التهيؤ فكذلك فعل الكمية التهيئة واما التقسيم فهو عن شيء آخر والكم يقبله المقدار
لذاته فقد علم نحو وجود ما لا يتناهى فالعدد يعرض له ذلك في التضعيف ويتناهى من مقدار الوحدة و
المقدار يعرض له ذلك في التضعيف والنقصان ويتناهى من قبل التضعيف اذ كان ينقسم من حيث هو مقدار
تضعيفا له من حيث هو عدد اوله هو واحد والواحد مبدأ العدد فانه مبتدئ من واحد ويصير اثنين والحركة يعرض
لها الانقسام الغير المتناهي بسبب المقدار الذي هي عليه واما الزمان فان استعداد الموهوم من التقسيم فيه فانما
يعرض له من حيث هو مقدار ولذاته واما المعين بالفعل فيعرض له بسبب الحركة وفرق بين الواقع بالفعل
وبين الموهوم الاستعداد فان المقادير موضوعة بذاتها لان يعرض لها القسمة الوهمية الى غير نهاية ومستعدة
له واما خروج ذلك الى الفعل فيكون بسبب شيء آخر وحيث قال ان الزمان يعرض له ذلك بسبب الحركة
تضعيف العارض الذي يوقع بالفعل شيئا بعد شيء بلا نهاية واما طبيعة الاستعداد فهو للزمان من حيث هو مقدار

والحركة لا تفيده ذلك بل توجد الزمان وهو على نحو من الوجود يلزمه ذلك الاستعداد كما ان العاد مثلا اذا
اوجد بالتعديد او بفعل اثر عشرة فليس هو الذي يجعلها زوجا بل يوجده ويلزم وجوده ان يكون هو زوج
اما الحركة من حيث قطع فانها كما يعرض لها ان لا تتناهى في القسمة كذلك يعرض لها ان لا تتناهى في التضعيف
والزيادة واذ خاصية التناهي وعدم التناهي ليس انما تلحق الحركة بسبب كمية لذاتها فتلحقها بسبب كمية اخرى
وليس يلحقها بسبب كمية في ذات المسافة فمتناهية يلحقها اذن بسبب الكمية الاخرى التي هي الزمان فالحركة
علة لوجود الزمان والزمان علة لكون الحركة متناهية المقدار او غير متناهية والحركة علة لوجود الحركة فهو علة
او سبب لوجود الزمان وعلة لثبات الحركة التي هي كمال اول فيتبع ثباته ازدياد امتداد كمية التي هي
الزمان وليس علة بوجه لكون الزمان مستعدا لان يمتد الى لا نهاية وعلة لكون الزمان ممتدا بلا نهاية
حتى تصير الحركة بلا نهاية فان ذلك للزمان لذاته كما كان في الاجسام ايضا لكن وجود هذا المعنى بالفعل
للزمان هو بسبب الحركة وبواسطة الحركة كما كان وجود الاجسام له بالفعل بسبب شيء من خارج تام
فالحركة سبب لوجود هذا العارض للزمان والزمان سبب لوجود هذا العارض للحركة لكن هذا بوجه
وذلك بوجه اما الحركة فهي علة بعد العلة الحركة لوجود هذا العارض للزمان بالحقيقة اذ كان المحرك
لا يقطع الحركة بل يصلها واما الزمان فهو علة لكون الحركة ذات مقدار غير متناه فالزمان علة لتقدر الحركة
فاذا عرض له ان لا يتناهى عروضا اوليا بايجاب الحركة ذلك واتحاده الزمان على ذلك عرض
بواسطته ان قيل على الحركة ليس عروضا اوليا بل لاجل ان عارضه الذي هو الزمان كذلك فالحركة
جعلت نفسها بالعرض كذلك اي جعلت عارضها كذلك ولاجل العارض يقال لها ذلك وذلك مما يكون
كثيرا فان كثيرا من الاشياء يوجد امرا لذلك الامر صفة اولية ويكون له من جهة ذلك تلك الصفة ثانية
وبالقصد الثاني وليست اولية فهذا ما نقوله في تحقيق كيفية وجود الغير المتناهي واما الحجج المقولة في اثبات
ما قيل فيها من امر التضعيف وامر القسمة وامر الكون والفساد والزمان وغير ذلك فمعلوم انه لا توجب
لغير المتناهي وجودا على غير النحو الذي نقوله واما ما قالوه من امر ان كل متناه فانه يتناهى الى شيء آخر
فانه ليس بمسلم لانه اذا اتفق ايضا ان كان شيء واحد متناهيا وله نهاية عند شيء آخر فهو متناه وملاق من
حيث هو متناه فله نهاية فقط ومعنى انه متناه هو ذلك فاما من حيث هو ملاق فنهايته عند شيء آخر فيكون
نهايته عند شيء آخر امرا يعرضه الملاقاة وليس هو مقتضى تناهيه فان مقتضى تناهيه هو انه ذو نهاية فقط
واما ان نهايته عند شيء آخر فهو معنى آخر زائد على معناه فلو كان كل متناه يلزمه ان يكون ملاقيا لشيء من جنسه
او غير جنسه كان ربما صح ما توهم وكان كل جسم يتناهى الى جسم ولكن ليس يجب ان يكون كل متناه ملاقيا

لطبيعته حتى يلاقى الجسم الموجب فانت تعلم ان الحركة تتناهى الى السكون وهو عدم فقط او ضد واما حديث التوهم
فليكن ذلك حاصلا لكن لا يلزم من ذلك ان الموجودات لا يتناهى في الوجود بل الموجودات لا تتناهى في التوهم

الفصل العاشر في ان الاجسام متناهية من حيث التاثير والتاثر

ونقول انه لا يجوز ان يكون جسم
فاعل في جسم او منفعل عن جسم فعلا وانفعالا زمانيا وهو غير متناه اما انه لا يجوز ان يكون جسم فاعل في جسم كذلك
فلان ذلك الجسم المنفعل لا يخلو اما ان يكون متناهيا او يكون غير متناه فان كان متناهيا فلا شك ان الفعل والانفعال يجري
بينهما بالطبيعة كل واحد منهما الا انه متناه او غير متناه فان كان انفعال المنفعل عن الفاعل بطبيعتهما فمن شان جزء من احدهما
الذي هو المنفعل ان ينفعل عن جزء من الاجزاء فاذا انفعل جزء من غير المتناهي في المتناهي او في جزء منه في زمان فيكون
نسبة ذلك الزمان الى الزمان الذي ينفعل فيه بعينه غير المتناهي كنسبة قوة الغير المتناهي الى قوة المتناهي فان الاجسام
كلما كانت اعظم صارت قوتها اشد وكانت افعل وزمانها اقصر فيجب عن ذلك ان يكون فعل غير المتناهي لا في زمان
وقد فرض في زمان وان كان ذلك المنفعل غير متناه فان نسبة انفعال جزء منه الى انفعال الكل كنسبة الزمانين
فيجب ان يقع انفعال كل جزء منه لا في زمان ويكون انفعال الجزء الاصغر من ذلك اسرع من انفعال الجزء الاكبر
اذ كان الصغر مقتضيا للسرعة فيكون شيء اسرع من الكائن لا في زمان وايضا اذا فرضنا للمنفعل جزءا فانفعل
لا في زمان فلا يخلو اما ان يقع انفعال ما يليه مع انفعاله فيكون انفعال الجميع واقعا لا في زمان واما ان
يقع بعده فلنفرض جزءا اخر بعده فلا يخلو ان يكون ذلك الجزء انفعل معه فيعرض ما قلنا او انفعل بعده ايضا لا في زمان
فيكون الانات تتالى والحق يمنع هذا واذ قد عرفت هذا من جهة الفعل فلك ان تعرف مقابل ذلك من جهة الانفعال
فمعلوم من هذا ان الاسطقسات التي ينفعل بعضها في بعض فعلا زمانيا ويكون كلما عظمت ازدادت قوتها كلها
متناهية وليس لقائل ان يقول ان قوة الاجسام صورها والصور لا تشتد ولا تضعف وذلك لانها وان كانت لا تشتد
في جوهرها فتشتد في تاثيرها في الزمان اعني انه وان كان لا يجوز ان يكون الصورة التي في هذه النار تشتد وتضعف
لا في هذه النار ولا في مثلها فانها في ضعف النار يكون اقوى وفي ضعف المدة تكون الثقل وليس
يعني زيادة الشدة في الجوهر بل في زيادة الاثر على الصورة تفعل باعراض تشتد وتضعف مع تكثر
الصورة وتضعيفها تبعا للمقدار وهذا نوع من التزايد في الصورة غير التزايد الكائن بالاشتداد وانت تعلم
هذا بعد ومن هذه المسائل يعلم انه لا يكون في جسم من الاجسام قوة على التحريك القسري او الطبيعي غير متناهية
الشدة كالميل الثقيل او الخفيف فان ذلك يوجب وقوع فعله لا في زمان ويستحيل ان يكون تحريكا في زمان
وانما يجب ان يقع لا في زمان لانه كلما اشتدت القوة قصرت المدة فاذا لم يتناه في الاشتداد بلغت
المدة من القصر الى نهاية فيجب ان ينظر في حال القوى وتناهيها ولا تناهيها وقبل ذلك نقول ان القوة تقع

بينها

فيها وبين قوتين اخريين تفاوت في امور منها سرعة ما تفعل وبطؤه ومنها طول مدة الاستقامة بفعل وقصرها
ومنها كثرة عدة ما تفعل وقلته مثال الاول ان اشد الراميين قوة هو اسرعهما بالرمي الى غرض معين مقطعا ومثال
الثاني ان اشد الراميين قوة هو اطولهما زمان نفوذ لرميه في الجو مع تساوي المعاني ومثال الثالث
ان اشد الراميين قوة هو اكثرهما قدرة على رمي بعد رمي واذا كان التفاوت يقع من هذه الوجوه فالتزايد
يقع على هذه الوجوه وما لا يزيد يقع على هذه الوجوه والذاهب في الزيادة الى غير نهاية يقع على هذه الوجوه ولا
القوة في نفسها كمية لها وانما كميتها بالعرض اما بالقياس الى الشيء الذي فيه القوة واما بالقياس الى الشيء
الذي عليه القوة والشيء الذي فيه القوة يكون ابدا من الاجسام متناهية ولو كانت غير متناهية لكانت
القوة بحسبها غير متناهية فحق ان تكون القوة انما هي متناهية وغير متناهية بالقياس الى كمية ما عليه القوة
فاذا كان ذلك الشيء جائزا فيه ان يكون غير متناه على النحو الذي لغير المتناهي كانت القوة بالقياس اليه
غير متناهية فلننظر انه هل يجب ان لو كان الجسم يقوى على امر من الثلاثة وكان غير متناه ان يكون قوته
ايضا غير متناهية بالقياس الى ذلك الامر من الامور الثلاثة فنقول انه كان يجب ان يكون الجسم الاعظم
اوفر قوة واكثر في ذلك الامر المقيس عليه من الامور الثلاثة فيجب اذا كان غير متناه ان يكون قوته غير
متناهية وانت تعلم ان قوة جملة محركين وفاعلين اثنين اي فعل كان اكبر من قوة احدهما فان الجملة
يقوى على ما يقوى عليه الواحد وعلى امر خارج عن ذلك لا محالة اذ لها قوة خارجة عن قوة الواحد فلذلك
قوة ما هو اعظم اكبر واشد فيجب ان يكون كلما صار اعظم صارت القوة اكبر وازيد والذي يذهب الى غير نهاية
في العظم فكذلك قوته تزداد الى غير نهاية في الامر المقيس اليه القوة ولو كان المقيس اليه القوة متناهيا
لكان لقوة جزء ما من الجسم الى جزء ما فاذا ضوعف من المنفعل جزء ومن الفاعل جزء الى ان يفنى المنفعل
المتناهي ويحصل بازائه من الجسم الغير المتناهي جملة اجزاء متناهية فكانت نسبة قوة الجزء [illegible] من المنفعل الى جميع المنفعل
ذي القوة الى قوى جميع تلك الاجزاء المتناهية كنسبة الجزء من المنفعل الى جميع المنفعل وذلك كقوة الجزء من الجرم المفروض
غير متناه الى قوة جميع الجرم الغير المتناهي فيكون قوة جزء متناه من هذا الجسم الغير المتناهي مساوية لقوة الجسم
كله الذي يفضل عليه بقوة الموجودة في الاجزاء الغير المتناهية الخارجة عن ذلك الجسم هذا خلف فالواجب ان يكون
ازيد منه بحسب نسبته بل ربما اوجب اجتماع الاستعداد قوة فوق الذي يوجبه النسبة فتبين انه لو كان جسم غير متناه
العظم لكان غير متناهي القوة بالقياس الى المقوى عليه ولما لم يجز ان يكون جسم غير متناه لم يجز ان يكون قوة غير
متناهية من هذا القبيل فلننظر هل يجوز ان يوجد قوة غير متناهية لا في جسم غير متناه بالقياس الى سرعة الفعل
فنقول ان هذا لا يوجد والا لكان فعلها في السرعة واقعا لا في زمان وكل سرعة في زمان فان كل سرعة

هي في قطع مسافة او تحريك مسافة وكل ذلك في زمان فلو كانت لا نهاية لها في السرعة لكان زمان [illegible]
في القصر وهذا محال كما تعلم وبالجملة انما تعتبر السرعة في الامور التي لها وجود في زمان واما الامور الواقعة
في الآن فلا يقال فيها سرعة ولا بطء فان قال قائل ان القوة الغير المتناهية تفعل في آن وسائر القوى
تفعل في زمان فلتضع القوة الغير المتناهية على ان يكون فعلها لا سرعة فيه فالجواب عن ذلك انا نعتبر في هذا
الباب امثال الحركات المكانية التي توجب قطع مسافة ما وتختلف فيها في السرعة والبطء ولا يمكن الا في زمان
اذ لا يمكن قطع مسافة في آن والا لانقسم الآن بازاء انقسام المسافة وكذلك ما يجري مجرى الحركات
المكانية مما يقع فيه سرعة وبطء لضرورة حاجة وقوع ذلك الى زمان فان كان شيء يحتمل ان يقع
في آن وان يقع في زمان فليس كلامنا الآن فيه بل كلامنا في الامور التي تختلف بالسرعة والبطء
ولا يجوز وقوعها في غير زمان فانها كلما اشتدت قوتها تقصر زمانها فان كان منها شيء وقع عن قوة غير متناهية
كان اما في آن وذلك محال لانها مسافة وامثالها لا تقطع في آن او في زمان فيكون له نسبة ما الى زمان
فعل وقع عن قوة متناهية فيعود الى ان يصير نسبة الزمان الى الزمان كنسبة القوة الى القوة فيصير القوة
التي لا تتناهى ما يقوى عليه نسبة الى المتناهية التي تتناهى ما يقوى عليه فاذن ان كانت قوة غير متناهية فيكون
ما يقوى عليه احد الامرين اللذين اعني المدة والكثرة فلننظر هل يمكن ان تكون لهذه القوة التي لا تتناهى
ما يقوى عليه كثرة او مدة وجود في جسم حتى يعرض له انقسام بانقسام الجسم لكن الكثرة اما كثرة متوالية
من مبدأ محدود وعلى ترتيب محدود وهي ذي المدة واما كثرة مختلطة من اشياء مختلفة وفي تراتيب مختلفة
يصعب ان نترك الآن النظر في القوة على كثرة مختلطة غير متناهية فالكلام لنا فيها ونبحث عن قوة على كثرة متصلة عن مرتبة
واحد محاذية للمدة فلننظر هل يجوز ان يكون في الاجسام قوة على كثرة بهذه الصفة وعلى مدة غير متناهية فنقول ان ذلك
محال لان هذا الجسم الحامل يتجزى ويتجزى معه القوة وجزء هذه القوة لا محالة اما ان يقوى على ما يقوى عليه الكل
في الكثرة والمدة من آن معين فيكون المقوى عليه فيهما جميعا في القوة متساويا واحدا فيكون لا فضل للكل
على الجزء في المقوى عليه وهذا محال واما ان يكون لا يقوى عليه فحينئذ اما ان يكون يقوى على شيء من جنسه او لا يقوى
على شيء من جنسه البتة وكلاهما محال لانه لا يقوى على شيء من جنسه فان القوة تكون سارية في الجسم ذي
القوة فيكون للجزء قوة من جنس قوة الكل ويقوى على شيء من ذلك الجنس الذي للكل فلا محالة اما ان يكون
مثل المقوى عليه الذي للكل متساويا واحدا او يكون ما يقوى عليه الجزء اصغر من ذلك فان كان متساويا واحدا
وكان جميع ما في القوة مما لا نهاية له كثرة ومدة من آن معين يقوى عليه كل واحد منهما فهما سواء في المقوى
عليه وهذا محال وان كان ما يقوى الجزء على تحريكه اصغر والكل انما يقوى ايضا على ذلك الاصغر فاما ان يكون

المقوى عليه في الكثرة والمدة من آن معين فيهما سواء وذلك يجب ان يكون اقل وانقص واذا كان ما يقوى
عليه الجزء انقص لم يكن نقصانه في الجهة من الآن الذي فرض ابتداء منه بل من الطرف الآخر واذا انقص عن غير المتناهي
في جهة كونه غير متناه زاد غير المتناهي عليه في تلك الجهة وما زاد عليه شيء في جهة فهو متناه في تلك الجهة فيكون
اذن للجزء المفروض متناهي القوة بالقياس الى الفعل لكن جملة الجسم المتناهي تناسب الجزء المفروض مناسبة
محدودة فالقوة التي في الجملة تناسبها مناسبة محدودة وهذه المناسبة بالقياس الى المقوى عليه التي للجملة
تناسب للمقوى عليه الذي للجزء مناسبة محدودة فما في الجملة ايضا محدود وكذلك عدده والكلام في هذه
التقديرات كالكلام في التقديرات التي فرضناها في قوام الملاء والخلاء وذلك انا لسنا نحتاج الى اعتبار
وجود هذه المناسبات بالفعل بل نقول لمن تقدير مناسبته ما يوجب هذا الحكم فهو متناه على التقديرات التي
يفعلها المهندسون وبالجملة ليس الغاية في ذلك من طبيعة القوة بل من طبيعة الامور التي توجد فنحن نقول ان
القوة بحيث لو كانت الامور توجد على نحو ما كان طباعها وجب كذا وكذا ولو كانت قوة غير متناهية في جسم
متناه لما كانت تكون بحيث لو كانت الامور توجد كذا لكان طباعها يوجب كذا وكذا وذلك واجب لها
ان يكون فتبين من هذا انه لا يجوز ان يكون في جسم متناه قوة غير متناهية بالقياس الى المدة والعدة المنقطعة
المذكورة واما بالقياس الى العدة المعدودة التي في المستقبل فهي الامر الذي يشكل فيه فلا يمكن استعمال
هذا البيان بعينه فيها وذلك انه لا يلزم ان يكون العدة اذا كانت انقص من عدة اخرى ان يكون متناهية
فيجوز ان يكون في المستقبل امور بلا نهاية لكن بعضها انقص من بعض كالحركات بلا نهاية هي اسرع والحركات
بلا نهاية هي ابطأ فان دورات الاسرع لا محالة اكثر من دورات الابطأ وكذلك العداد الغير المتناهية
اكثر من الاعداد الغير المتناهية واقل من المئات والالوف الغير المتناهية واما في الزمان المتصل من الآن
فلا يجوز ان يكون زمان معتبر من آن اقل من غير المتناهي المبتدئ من الآن الا متناهيا ولكنه اذا كان ما يقوى
على كثرات مختلطة غير متناهية كل ترتيب منها فقد يقوى على ترتيب واحد منها مبتدئا من وحدة معينة او من آن
معين فاذا كان الجسم لا يقوى على ترتيب واحد غير متناه فكذلك لا يقوى على خلط من ترتيب مختلفة واما
انها لا يقوى على ترتيب غير متناه فذلك بين بما قلناه فاما اذا كان كل كثرة منها غير منتظم في ترتيب
واحد او يكون الكثرة حيث واحدا لا ترتيب فيه فلا يتبين لنا من هذا العلم امتناعه فقد بان انه يستحيل
ان يكون في الجسم قوة بلا نهاية في الشدة وفي المدة وفي العدة فان قال قائل ان القوة التي في الفلك [illegible]
انما يقوى على تحريك النار على الدوام وقسرا من غير انقطاع وهي جسمانية فنقول اولا ان تلك الحركة ليست
بقسر بل هي مع حركة الفلك بالعرض لتحرك ما المتحرك بها فيه ومع ذلك فهو عن السبب المحرك للفلك وانما بتوسط

حركة الفلك ونحن لا نمنع ان يكون قوة غير متناهية تحرك جسما وتحرك بتوسطه شيئا او حركات غير متناهية ولكن القوة
الغير المتناهية مستقرة في احد الجسمين انما يمنع ان يكون قوة غير متناهية في جسم تحرك ذلك الجسم او جسما آخر فاما ان كانت
لا في جسم وتحرك جسما وحركة ذلك الجسم بسبب حركة عنها جسما او حركة غير متناهية فذلك مما هو موجود وليس عليه كلام
فانه لا مانع ان يكون قوة غير متناهية على الكون الذي يكون بها الذي هو بريء عن مخالطة الاجسام تحرك جسما فتحرك
اجسام كثيرة ملتحمة ويتولد عنها نظام في اعداد متكونة لا ينقطع انما الكلام في القوة الغير المتناهية التي هي اصل
ومبدأ النظام والترتيب الغير المتناهي مدة كان او عدة في التكون او حركة متصلة كان بواسطة او بغير واسطة فانا نحكم
ان ذلك المبدأ لا يكون في جسم فان قال قائل انه ليس من المستحيل ان يكون للجسم قوة تعطي ما يلزم وجود ذلك الجسم
ثم يكون ذلك الجسم مما عرض له ان يبقى دائما فيصدر عنه ذلك التحريك او ذلك العدد دائما فالجواب
عن هذا ان ذلك من المستحيل لما بيناه بل يلزم مما بيناه ان لا يكون للجسم من الاجسام قوة تفعل بها فيما
يماسه دائما بل قوة كل جسم قوة تنفعل بها فيما يماسه تحريكا منقطعا من تبعيد وتقريب ولا جسم من الاجسام
يمكن ان يكون فيه قوة تبقى دائما مع بقاء الجسم يكون منها واحد مستمر ابشا بها بل يجب ان يكون
قوة الجسم قوة انما يصدر عنها فعل ينتهي نفسه المتناهي وان بقي الجسم دائما فيكون ميلا ذا فعل وحدا ما
او مختلفا او شيئا ما يجري هذا المجرى فان قال قائل انا نشاهد الارض لو بقيت دائما ولم يعرض لها عارض
لكان يوجد عن قوتها سكون متصل في مكانها الطبيعي فنقول اما السكون فعدم فعل لا فعل ومع ذلك
فبقاء الارض والاجرام القابلة للكون والفساد دائما وبقاء قواها كذلك مما سنبين استحالته ثم
لقائل ان يقول انه يجوز ان يكون هذه القوة الغير المتناهية انما توجد بجملة الجسم فاذا قسم الجسم بطلت فلم يوجد
من تلك القوة شيء للجزء فلم يقو الجزء على شيء مما يقوى عليه الكل لان محل هذه القوة الكل كما يوجد
من القوى في الاجسام المركبة بعد المزاج ولا يوجد منه شيء عن الاركان التي امتزجت عنها وكما
ان المحركين للسفينة فان الواحد منهم لا يحركها البتة فنقول ان الامر ليس على ما قدرتم فان القوة لو كانت
بحال اجتماع اجزائه وبحال مزاجه فانها مع ذلك تكون سارية في جملته الا ان كانت قوة لبعض الجسد دون
الكل واذا كانت سارية في جملته كان لبعضها بعض القوة فيكون البسيط اذن في حال المزاج حاملا للقوة
الى حد بعد المزاج السارية في الكل وانما لا يحلها في حال الانفراد وليس يجب ان يكون فرضنا للجسم بعضا
يلجئنا الى ان ناخذ ذلك البعض بشرط قطعه وابانته حتى يكون للقائل ان يقول ان ذلك البعض المباين
لا يحمل من القوة شيئا بل يكفينا ان نعين بعضا منه وهو بحاله غير مفارق ثم ننظر هل يصدر عن ذلك البعض
وعن القوة التي فيه وحدها الصنف المفروض منه على سبيل التقدير ام لا كحال المحركين للسفينة فان الواحد منهم

وان لم يمكنه ان يحرك الا السفينة فيمكنه ان يحرك بعض [illegible] ما قلنا وتقارن فيبقى ان نقول فالمحرك الغير المتناهي بالقوة
الغير الجسماني الذي يحرك جسما [illegible] اما ان يفيد حركة واما ان يفيد قوة بها يتحرك فان افاد قوة فقد
افاد قوة غير متناهية للجسم وقد منعتم ان ينقسم ويعرض ما ذكرتم وان افاد حركة فقط ولم يفد شوقا غريزيا وميلا
لانه قسر وعندكم ان القسري لا يدوم ما لم [illegible] فان افاد ميلا فان الميل ولو كان مبدأ قريبا للحركة
فليس مبدأ قريبا لها من حيث هي غير متناهية بل من حيث انه يتحرك الحركة فالميل وحده ليس بحيث يصدر عنه الفعل
الغير المتناهي [illegible] يستقيم على اللزوم [illegible] بل هو في ذاته من المقوى عليه ان كان لم يقو فان
لم يفد ميلا فليس الحركة بقسرية [illegible] اذ القسرية هي التي تخالف الميل الطبيعي في الشيء وكان ما لم يكن
ميل [illegible] فيه من الحركة لم يكن بالقسر فقد اتضح انه من المستحيل ان يكون قوة في الجسم هي التي تقتضي لذاتها امورا لا نهاية
وتعاقب ان يعقد [illegible] البرهان الذي ادعيتم انما هو [illegible] غير متناهية يحرك جسما غريبا خارجا عنها ولم يتم على قوة غير متناهية
تحرك الجسم الذي هي فيه فانه ليس لكم ان تقولوا ان جميع القوة تحرك الشيء الذي فرضنا ان بعض [illegible] بعض
القوة يحرك ما هو فيه وجميع القوة يحرك ما هو فيه وليس جميع القوة يحرك في وقت [illegible] ما يحرك الجزء [illegible] ليس فيه و
ليس واذا كان كذلك لم يتسق الكلام [illegible] فيكون الجواب عنه ان يتذكر ما اشترطنا من حديث اعتبار
هذا على حسب قضية [illegible] متصلة بعد [illegible] على حسب الوجود وانا قد فتشنا عن هذا البحث حق التفتيش وبناه على غير
الوهم السخيف الذي [illegible] من تحرك في العلوم [illegible] القوة الغير المتناهية كانها في نفسها شيء غير متناه ويخرج خلفا بانها
يلزم ان تضعف او تنصف او يكون لها نسبة اخرى ولا يعلم ان القوة في نفسها لا متناهية ولا غير متناهية بل
معنى قوة غير متناهية ان مقابلها المقوى عليه غير متناه في القوة لا بالفعل لان غير المتناهي في القوة قد يعرض له
ما يصير اكثر او اقل وان يكون اشياء كثيرة كل واحد منها في طبيعته هي غير متناهية فيكون غير المتناهي مرتين وثلثة
واربعة واكثر من ذلك ويكون ذلك من جنس واحد ومن اجناس مختلفة فلا يستحيل تضعيف الغير المتناهي
في القوة فلا يستحيل تضعيف القوة التي هي قوة على ما لا يستحيل بل يجب [illegible] ما بيناه واذ تبين ذلك
فلننظر هل من الممكن ان يكون حركات واكوان متصلة بلا نهاية وهل ان كانت بلا نهاية فلها بداية زمانية هي
طرف لم يكن قبله قبل

الفصل الحادي عشر في انه ليس للحركة والزمان شيء يتقدم عليهما الا ذات الباري وانهما لا اول لهما في ذاتهما

فلننظر انه هل يمكن ان يبتدئ الحركة من وقت ما من الزمان
لم يكن له قبل او للحركة ابتداء وكل طرف من الزمان فله قبل وان ذات الباري هو قبل كل شيء فنقول
ان كل حادث [illegible] فانه قبل وجوده جائز الوجود وجواز وجوده موجود قبل وجوده فانه لو لم يكن موجودا
انه جائز الوجود [illegible] فكان ممتنع الوجود وجواز الوجود موجود قبل الوجود وجواز الوجود
[illegible] ليس الا جائز الوجود [illegible]

امر محصل الا انه ليس هو نفس العدم فكم من معدوم غير جائز الوجود فهذا الجواز قائم بغيره واما هو موجود في شيء لو كان
امرا قائما بنفسه لكان جوهرا قائما بنفسه واما هو موجود في شيء فاما في محل واما في موضوع لكان هو من حيث كونه كذلك
هو غير مضاف لكنه من حيث هو جواز وجود هو مضاف الى شيء ومعقول بالقياس عليه فليس هو جوهرا قائما بذاته
بل عسى ان يكون اضافة او عرضا ما له اضافة [illegible] ان يكون جواز الوجود جوهرا له اضافة [illegible] مضاف [illegible] نسبة
لا الى الشيء المعدوم من [illegible] كيف اتفقت بل نسبة بعينه [illegible]
الا انها جواز فقط فيكون اذن الجواز ليس [illegible] اضافة [illegible] غير الجواز [illegible] وليس وجوده
بالحقيقة فيما يجوز وجوده وهو معدوم بعد فان الصفة الموجودة لا تكون لمعدوم ولا هي صفة للمبدأ الفاعل حتى يكون هي القدرة
فان القدرة على الايجاد او جواز الايجاد ليس هو جواز الوجود ولذلك يصح ان يقال ان الله تعالى قادر على الممتنع
محال وعلى ما ليس في نفسه جائز الوجود [illegible] وليس يمكن ذلك [illegible] ان القدرة على ما ليس جائز الايجاد محال او جواز
ايجاد ما ليس بجائز الايجاد [illegible] فان الاول من القولين يؤدي مفهوما غير مفهوم القول الثاني فان قائل القول الاول
يفيد معنى غير هذه وقائل القول الثاني يفيد هذه اي اذا قال ان ما لا يجوز ايجاده [illegible] لا يجوز ايجاده فان قوله قول
هو كقول من يقول ان ما لا يجوز وجوده في نفسه لا يجوز ايجاده من غيره فان هذا قول صحيح مستعمل في المقاييس
مقبول وكذلك فان الناظرين ينظرون في الامور هل هي جائزة الوجود حتى يحكموا انها جائزة الايجاد ام هل
هي غير جائزة الوجود حتى يحكموا انها غير جائزة الايجاد ولا سبيل ان ينظروا انها هل هي جائزة الايجاد او غير جائزة
الايجاد ثم [illegible] يتعرفوا من ذلك على سبيل الانتاج من ذلك انها جائزة الايجاد او غير جائزة الايجاد فبقي ان يكون جواز
الوجود [illegible] هو القوة على الوجود قائما في جوهر غير المتحرك وغير قدرته والجوهر الذي فيه جواز وجود الحركة
هو الذي من شأنه ان يتحرك فظاهر من هذا ان الذي لم يتحرك ومن شأنه ان يتحرك ليس يبتدئ الحركة
فاذا كان ذلك الشيء موجودا ولا يتحرك وجب ان لا يكون العلة المحركة والاحوال والشرائط التي بها
يصدر التحريك من المحرك في المتحرك موجودات ثم وجدت فيكون قد صار حال غير تلك الحال فان الحركة
وكل ما لم يكن ثم كان فله علة توجب وجوده بعد عدمه ولولا ذلك لم يكن عدمه اولى من وجوده ولا تميز له
احد الامرين لذاته فيجب ان يميزه امر وذلك الامر ان كان تميز ذلك الوجود عنه عن العدم ولا تميزه كان
الامر بحاله بل يجب ان يكون الامر مرجح فيه تميز الوجود عن العدم والترجيح اما ان يكون ترجيحا يوجب
او ترجيحا لا يبلغ ان يوجب فيكون الكلام بحاله بل يجب لا محالة ان يوجب وعلى كل حال فيجب ان يكون
سبب مرجح او موجب قد حدث والكلام في حدوثه ذلك الكلام بعينه فاما ان يكون لحدوثه اسباب
ذوات ترتيب بالطبع لانهاية لها موجودة معا او موجودة على التتالي فان كانت موجودة معا

قد وجد

فقد وجد الحركة ولو كانت موجودة بلا انقسام فاما ان يكون كل واحد منها في زمان او تماما الآنات فان كانت زمانا
كانت الحركة بعد الحركة على الاتصال من لا منقطع وكان قبل الحركة الاولى حركة وكانت الحركات قديمة وقد جعلنا لها ابتدا
هذا خلف وان كانت انما تتتالى الآنات بلا توسط زمان وذلك ممتنع كما ان اذا احدث في جسم امر
لم يكن فقد حصل للجسم نسبة لم تكن وتلك النسبة وجود بعد عدم لذات اولى الحركة يوجب
قوة او بعد او جواز او حالة او انها او اما حدوث هو الحركة لم يكن واما اراده او جاز وكل ذلك فلحدوثه سبب
مع اتصال شيئا بعد شيء وذلك هو الحركة مع الزمان شيئا بعد شيء ويحفظ الاتصال بالامتناع تتالي الآنات
وان لم يكن حركة يحصل امر او امر موجب لم يتبع العلل والمعلولات معا فان السبب الجاذب الموجب للزوج
ان كان قار الوجود فانه اما ان يكون لطبيعة توجب وبرجع او يكون لامر يعرض له فان كان ذلك لطبيعة لم تزل عنه
وجود ما هو علته ولو كان لعارض فليس هو لذاته علة بل مع ذلك العارض فيجب ان كانت قارة الوجود ان يجب
منها المعلول بلا تأخر ولو كانت حادثة متجددة غير قارة لزم تجدد الكلام الاول فاذا كانت العلل او الاحوال
التي بها العلل علل قارة الوجود دائمة او غير حادثة لم يتم للحادث بها وجد لها وجود فان العارض لو كان دائما
كان موجبه دائما وحادثا ولو كان حادثا لكان علة على اخرى فيجب اذن ان يكون في العلل او احوال العلل
علة غير قارة الوجود بل وجودها على التبدل وعلى النقل من امر الى امر وليس هذا غير الحركة او الزمان والزمان
في نفسه لا يفعل شيئا والحركة تترتب بعد فيكون سببا وعلى وجه ما اذ تقرب العلة فقد بان انه لو كان كما فرضنا
للحركة مبدأ بهذه الصفة كان قبلها حركة فلا يكون للحركة المطلقة مبدأ الا الابداع ولا قبلها شيء الا ذات المبدع قبلية
بالذات لا بالزمان وكيف يكون قبلها الا ذات المبدع وقد منعنا ان يكون للزمان في نفسه آن اول
يتقدم عليه او شيء اول الا ذات المبدع وان المتقدم الزمان فكذلك لا يكون للحركة ابتداء زماني الا على جهة
الابداع الا ذات المبدع وليس لقائل ان يقول انكم قد جعلتم الحركة واجبة الوجود وواجب الوجود لا يحتاج
لا موجد فاعلموا ان الواجب الوجود على احد نحوين احدهما واجب الوجود مطلقا ولذاته والثاني واجب الوجود
بشرط ما وبغيره مثل كون الزوايا مساوية لقائمتين وذلك ليس واجبا مطلقا بل واجبا اذا كان الشكل
مثلثا وكذلك وجوب النهار مع طلوع الشمس فهو واجب بعلة وليس وجوب النهار ولا طلوع الشمس واجبا
بذاته ولكن اوجبنا وجود قدم الحركة ان فرض للحركة ابتداء الا على نحو الابداع وذلك فهذا الشرط
ولم يوجب لها وجوب الوجود لذاته وليس اذا جعل للشيء وجوب وجود مرسلا او عند شرط
فقد جعل له ذلك لذاته فقولنا انه يجب ان يكون حركة لا يمنع ان يكون ذلك الوجوب عن مبدأ ولا قولنا انه
يجب ان يكون الحركة دائمة العقلان عن محرك لو قلنا انه يوجب ان يجعل الحركة واجبة الوجود لذاتها بل اذا قلنا

لا يمكن الا وقبلها حركة يكون كما نقول لا يمكن الا ويكون حوادث حوادث فاذا قلنا لا يمكن ان لا يمكن حركة تحدث في الزمان الا وقد كانت
في القبل لذلك الزمان حركة يكون كما قلنا لا يمكن ان يكون حوادث حوادث في الزمان الا ويكون قد وجد قبلها حركة
او غيره فان قال قائل ان تجويزكم في قدرة الله تعالى ان يكون كان يخلق قبل كل خلق خلقا قبل خلقه كل حركة حركة
لم لا تجوزونه منكم فانه يكون الله جاعلا لم يزل كان يخلق خلقا قبل خلق على وجه جعلكم للحركة لا بداية لها وهذا يوجب
ان تقولوا بوجود حركات بلا نهاية في الماضي فيكون للحركات التي الى الطوفان اقل من التي الى زماننا
هذا اكثر ولا شك في كون ما هو اقل مما لا نهاية له متناهيا فيكون ما ليس له نهاية متناهيا وايضا فان الحركة غيره
يكون وجودها موقوفا على وجود حركات بلا نهاية وما توقف وجوده على ما لا يتناهى لا يوجد وايضا فانكم
تجوزون قد وجد بالفعل ما لا يتناهى في الحركات اذ كل حركة منها فقد وجد بالفعل لا محالة وايضا فانه
اذا كانت كل حركة حادثة فكل الحركات وجملتها حادث فالجواب عن الشكل الاول ان تلك الحركات
اذا فرضنا الله قد خلقها الله تعالى فانها اذا اعتبرت الآن كان لا وجود لها البتة بل هي معدومة فاذا قيل لها
انها غير متناهية فليس على انها كانت حاصلة غير متناهية بل على انا اي عدد للحركات توهمنا وجدنا قبله غيره
كانت واذ هي معدومة فلا يجوز ان يقال في المعدومات انها اكثر او اقل ومتناهية وغير متناهية وان يجوز
فان لم يجز فقد زال الاعتراض وان جوز فيجوز ان المعدومات بلا نهاية وان بعضها اقل
من بعض كالمعدودات في المستقبل التي هي كسوفات القمر فانها اقل من دورات القمر ودورات عدة
افلاك منها اقل من دورات فلك واحد والتي الى زمان الطوفان اكثر من التي في زماننا ومع ذلك
فهي غير متناهية وههنا قوم يرون للمعدومات ذواتا حاصلة متميزا بعضها عن بعض والصنف الواحد منها [illegible]
او اليها من غير متناه بالعدد وان لم يقل في هذه المعدومات التي في المستقبل لكل واحد منها كذا بسبب
انها معدومة فلا يقال في المعدومات التي في الماضي لكل واحد منها كذا وان قيل في المستقبل كل واحد
ولم يوجب كل وجملة وكذلك القول في الماضي ولا يوجب جملة وبالجملة لا يقال جملة مستقبلة ولا جملة ماضية
فان الجملة لا وجود لها البتة لا فيما مضى ولا فيما يستقبل ولا هي اكثر ولا اقل ولا متناهية ولا غير متناهية
الا التي بمعنى السلب بل بمعنى كم ليس له نهاية يعم الجملة الماضية والمستقبلة غير متناهية بمعنى السلب المطلق كما
يسلب عما لا وجود له وكما يسلب الوجود والعدد بمثل المعتمد يقول ان الماضي دخل في الوجود فلذلك
يستحيل ان لا يتناهى والمستقبل لم يدخل فانه لا نسلم ان الماضي دخل في الوجود بل كل واحد من الماضي
قد دخل في الوجود وليس الحكم على كل واحد حكما على كلية الماضي كما انه نسلم فيه ان كل واحد من المستقبل
يجوز ان يدخل في الوجود وليس الحكم على كل واحد حكما على كلية يكون المستقبل حتى يكون كلية المستقبل يجب

في الوجود ويكون الكمية البتة بل والمتناهيات التي دخل في الوجود لكل واحد منها او يدخل على التي يعقب
عدم الاول ليس يوجد لها جملة اذ الجملة منها لا اجتماع وهذه لم تجتمع في الوجود البتة وان كان كل واحد موجودا
بانفراده وقتا ما وجملة ما فرض فيه ثم قد اجتمعت في وصف العقل لها بانها كانت موجودة والاجتماع في الحكم
وفي وصف العقل غير الاجتماع في الوجود مثل اجتماع كل انسان في انه حيوان ولا حكم لها البتة واما الامور المستقبلة التي
فلايخ اما ان يعني بالتوقف المذكور فيه ان يكون امران معدومان في وقت وشرط وجود احدهما الآخر المستقبل
ان يوجد المعدوم الثاني قبله حتى يكون موقوف الوجود عليه فان كان الامر على هذا وكان الامر في الماضي
معدوما ما هو شرط وجوده ان يوجد امور غيرها في ترتيبها وكلها معدومة ... تتبدى في الوجود وقتا ما
لشرطها استحال ان يوجد امر موقوف بوجوده على امور غير متناهية موجودة فيها واما ان يعني انه ليس يوجد الا وقد
وجد قبله امور واحدا قبل آخر لا نهاية لها من غير ان يكون وقت لها فيه معدومة فان اراد وهذا هو نفس المطلوب
ولا يجوز ان يكون مقدمة في قياس على ابطاله واما ما بعد هذا الاعتراض فانهم جعلوا فيه الفرق بين كل واحد وبين
الكل فانه ليس اذا كان كل واحد من الاشياء يتصف بحكم يكون الكل متصفا بتلك الصفة بل لا يجب ان يكون للكل حاله
وان كان كذلك لكان الكل جزءا اذ كل واحد جزء ولا يرون ان الامور التي في المستقبل لكل واحد منها
جائز الوجود والكل غير جائز الوجود فليس حقا ما قالوه انه اذا خرج كل واحد الى الوجود بالفعل حاصلا فالكل
قد خرج وليس في غير المتناهي مثل الامر على ما قلناه انه لو كانت عشرة متناهية بلا توالي في الوجود واحدا بعد
بطلان الآخر علما تستكمل هذه العشرة يكون كل واحد منها موجودا بالفعل وقتا والكل غير موجود بالفعل البتة
فانه لا يكون للكل هذا الكل من حيث هو كل وجود البتة وقد يلزم هؤلاء الذين يعتقدون ان يكون لذات الخالق
هذا الاقتدار الغير المتناهي ما قولهم انهم يجوزون ان لا يمكن ان يكون قبل الحركة الا وسع عدة حركات متناهية
يوجد في الموجد لكل واحد منها حال من البقاء وغير البقاء يحصل تتوالى عليه من غير انقطاع وعددها عشرة مثلا
فلا يخ اما ان يكون عندهم جائزا مع جواز ايجاد او ابطال اي حركة الموجودة الا ان يوجد عشرين حركة على
التوالي المذكور على ان بقاء لكل واحد منها او لا بقاءه على نحو ما فرضنا لهذه العشرة او لا يمكن ذلك عندهم جائزا
فان جوزوا والممتنع ان يوجد تلك العشرة في جسم وهذه العشرون في جسم آخر [illegible] مدة تلك العشرة
وجدت هذه العشرون حركة تجتمع مع عشر حركات وحالها في السرعة والبطؤ وطبيعتها واحدة وحال كل
واحد في البقاء وغير البقاء كحال الآخر وهذا محال وان لم يجوزوا لزم ان يكون في حال العدم عدد لجواز وقوع
الحركات والايجاد له مرتب ويلزم لا محالة ان يكون ذلك متناهيا اذ لا حال هو حال اول جواز فيكون
الموجودات بالفعل على طريقتهم ليس لها نهاية في الماضي وقد منعوا هذا ويلزم امورا اخرى ذكرناها في باب

از مان لم يكون هناك تغيرات متتالية الا لما كان وجد بعد وجود وان يكون الموضوع لها موجودا اذا تغير الموضع
وان يكون الموضوع ذات واحدة على عندهم ان الشيء ليس الشيء غيره وهذا الكلام منه وتعاطفا يقول المحصول

الفصل الثاني عشر في تعقب ما في الاجسام الطبيعية تخلع هذه الصور المقومة صورها

بل لكل منها حد تحفظ صورته فيه اتم منه وكذلك تعقب ما قيل في الحركات ما لا اقرره وما يليق لحافة
بهذه الفصول النظر في حفظ الاجسام للصور على الاتصال وانها هل تبقى لها مع انقسامها الى غير النهاية اي هل
كما ان الاجسام لا تتناهى في التصغر انقساما وتحفظ صورة الجسمية كذلك تحفظ سائر الصور التي لها مثل المائية والهوائية
وغير ذلك اما الصور التي لها بحسب المزاج فبينه لم يكن ان يذهب في التحليل الى حد لا ابسط منها الا والصورة
المستفادة بالمزاج ولكن قد توهم قوم ان الكلب بعد الرجوع الى البسائط وذلك بان يكون النقسم متناول
البسائط ايضا لا ان يكون لها الى الا وان يجعل كلا منا في انقسام الشيء البسيط فيقول ان الكلام في المذاهب المشهورة
المتعددة ثلثة بين ان هذه الاجسام منتهى الى اجزاء اذا حرب بعد ذلك لم يكن الصورة فيها بموجودة
حتى يكون عندهم ان الماء اشياء هي اصغر وكذلك الهواء وكذلك سائر العناصر واذا كان قولهم في
البسيط كذلك فقولهم في المركبات التي يرى تشابه الاجزاء كاللحم والعظم بذلك احكم وقد قالت جماعة
منهم انه ان لم يكن الامر كذلك فيجوز ان يكون من كل صغير منها ما هو اصغر ايضا واذا كان يجوز ذلك في الماء
والهواء والنار والارض وفي اللحم والعظم وغير ذلك فيجوز ان يأخذ اجزاء البسيط باي حد كان
فيكون منها ما يكون بالمزاج كالاشياء التي يكون عن الماء والهواء والنار والارض وما يكون بالتركيب
كالحيوانات التي تتركب عن تركيب اللحم والعظم فيجوز ان يكون المتكونات الحيوانية والنباتية على اي قدر
شئنا فيكون من الممكن ان يحصل فيل بقدر البعوضة ولهم ان يقولوا ولا يلزم من مقابل هذا ان يكون بعوضة وقدر البعوضة
في قدر الفيل اذ الامتزاج يعني صغر الاجزاء واكبرها فان الاجزاء اذا كثرت وتلاقت وهي كثيرة لم يفعل
من الامتزاج ما يفعله الصغر ولهذا ما كانت المعاجين التي تمزج قد يعين على كونها حد من الدق وكان
كثرة الاجزاء فيها يمنع ان ينفذ قوى بعضها في بعض ولهم ان يقولوا ادعى قايل منهم قال ان هذا الامكان
لو كان صحيحا في تكون الحيوانات عن اسطقساتها لم يكن امكانا مطلقا بل كان يجب ان يكون بالقياس الى الوجود
امكانا اكثريا وذلك لان امتزاج ما هو اقل قبل امتزاج ما هو اكثر فان الاكثر يحصل عن ما هو اقل وكذلك في التركيب وجود
ما هو قبل اولى من وجود ما هو بعد فيكون الامتزاجات عن اصغر الاجزاء اولى بالوجود فكان يجب ان يكون
وجود فيلة في قدر السنانير فضلا عن قدر البعوض اكثر من الاسد ... يلحق بالمنع وعلى انا نقول ليس
ما يكون على قدر البعوض فيلا الا باشتراك الاسم فان الافعال الفعلية لا يصدر عن هذا القدر ...

ودمعا

ووجه ما يقولونه واما الحكم على هذا القول فيجب ان يكون مناقضا لما ناقضه اما في مناقضة انكساغورس في قوله بالخليط
وانه مؤلف من الاجرام المتشابهة الاجزاء وان تميزها على نحو ما ينفصل منها من الاختلاط دون ضرب يكون به شيء
دون شيء فهذا القول لازم لا محيص لانكساغورس عنه فانه يجب ان يكون كل لا الاختلاط والتميز واما
على الاصول التي للمتكلمين فان هذا غير لازم وذلك لانه لا يحق على اصولهم ان امتزاج الاقل قبل امتزاج
الاكثر وذلك لان الاقل ان عني به الاقل في العدد صح ولم ينفعهم لان كلامهم في الاقل في المقدار وليس يجب
اذا كان الاقل في العدد مزاجه قبل امتزاج الاكثر في العدد ان يكون الاقل في المقدار امتزاجه قبل امتزاج
الاكثر في المقدار فان وجود الاقل مقدارا في الاكثر مقدارا وجود بالقوة المطلقة ووجود الاقل عددا
في الاكثر عددا وجود بالفعل واذا كان الاقل في المقدار معدوما بعد بالفعل لم يجب له امتزاج البتة بل
الاولى في المقدار ان يكون الاكثر في المقدار امتزاجه قبل امتزاج الاقل اذ الاكثر محصور في المقدار
اقل بالصورة محصل واما الاقل فغير محصور ولا محصل فان كل اقل من المقدار اقل بالقوة وايضا فليس واجبا
على اصول المتكلمين ان يكون المزاج الحاصل عن اجزاء صغار ان حصل كان كافيا في حصول الصورة النوعية
فعسى ان يكون النطق شرطا مع المزاج وذلك النفس الفاعلة لا تحصل لها مقارنة الجسم ما نوعا انما يستعدها
الجسم تمام الاستعداد بعد ان يكون بحيث يصلح استعمالها اياه آلة لافاعيلها وكمالاتها مثلا فان الانسان
لو يخلق انسانا الا ان يكون بدنه بحيث يفي باداء افعال الانسانية ولا اقل من ان يكون له قوة وله تمكن
بها ان لم عاق من اتخاذ الكن واحداثه ويتمكن بها من اعداد الملبوس وساير ما لا بد للانسان من وجوده
له وان لا يكون بحيث تفسده السوافي ويحيله ادنى الكيفيات التي تغلب عليه فيشبه ان يكون النفس الانسانية
لا تحصل صورة الا لبدن من شان مثله ان لم يعقه عائق ان ينهض بالحركات الانسانية واذا كان
كذلك فالمزاج نفسه غير كاف وحده في تحصيل النوع الانساني على ان الحصول للمزاج المستعد لنوع ما
تاما كاملا ومعدنا في مثله يحصل بتولد ومادة تجتمع منها يتولد وقوة نفسانية تفعل بالات قوية على التحريك
والتسكين ولو كانت هذه المادة مع استعدادها للمزاج بوزن يسير لانفعلت عن الكيفية
الحاضرة دفعة ولم يحفظ صورتها المزاجية ريث ما يبلغها الحركات الطبيعية لصورتها الكاملية بل
مثل هذه المادة لا يتعلق بها قوة نفسانية مازجة فتبين ان هذا القياس انما ينتفع به في الرد على
انكساغورس لا غير واما نحن فنقول ان الجسم ينقسم في الاوهام على وجهين احدهما على سبيل
الانفصال والانفكاك والثاني لا على سبيل الانفصال وقد علمت كلي الوجهين فالذي يكون انقسامه على سبيل
الانفصال والانفكاك وتباين الاجزاء بل بالعرض يختص بعضها او اضافة ما يختص به مثل مماسة او موازاة

او غير ذلك فليس يجب من ذلك ان يكون الجسم البسيط ينقسم الى اقسام لا حد لها فيكون ذلك الحد حافظ الصورة لا
تلك الصورة فاشبه شيء بحجمه ما يطابق قوله لو كان كل جزء من اجزاء الجسم البسيط له صورة الصغر لكان بعدها ما لا نهاية له
حكم نفس الجسم او شيء اصغر منه وابعد من احتمال ذلك وكان في هذا الجسم متنظام من اجزاء ليس لاواحد منها
على هذه الصورة وانما يحصل هذه الصورة باجتماعها والاجتماع بما هو اجتماع لا يفيد الا العدد وخواصه وبما هو اجتماع اجسام
لا يفيد زيادة على ما يفيده الاجتماع مطلقا الا المقدار ولواحقه من الشكل والوضع وليس شيء من ذلك نارية
ولا ارضية حتى يكون غير موجود في الافراد وموجود في الجملة للاجتماع ولا هو ايضا كالمزاج فان ذلك من ملحقات
الطبايع ومع ذلك فالمزاج ايضا فانه عند ما يستقر فيما فيه يستقر وحكمه حكم الصورة البسيطة وهذا مما لا يحتاج
في ايضاحه الى كثير سعي واذا كان الامر على هذه الصفة فواضح بين ان كل جزء من الماء ففيه مائية وان الانقسام على هذه الوجوه لا يجعل
للجزء الصغير مخالفا للكل واما الانقسام على النحو الذي هو على سبيل الانفصال والتباين فيشبه ان يكون الافراط في الصغر
يصير سببا لان لا يحفظ الجسم صورته فان الاجسام كلما صغرت ازدادت استعدادا لان ينفعل فيها غيرها بسرعة وهذا
شيء يشبه ان يكون لكن يشبه ان الجسم اذا افرط صغره وتباين كليته استحال الى شيء على صورته زمانا بل يستحيل من الاجسام
المحيطة به اليها ويتصل بها ولا يكون بحيث يثبت على صورتها الا ان يتدرج فان الامر على هذا يصحب لا الحق ان ما من
جسم هو حافظ للصورة الارضية هو اكبر من اصغر جسم هو حافظ للصورة النارية وذلك لان اصغر ما يمكن ان يوجد نارا
لا محالة هو قابل عن الكون والفساد ما تقبله طبيعة النار وعسى ان يكون هواء وسط بين ذلك واذا كان كذلك صغر شيء لا يستحيل
ارضا واذا كان من شأنه ان يستحيل ارضا كانت الارض التي استحال اليها اصغر حجما من حجم النار المستحيلة اذ النار
اذا استحالت ارضا صارت اصغر وهذا هو اصل المشائين وهو الحق اللهم الا ان يقال ان تلك النار الصغيرة
ليس من شأنها ان تستحيل ارضا مفردة بل على نحو الاتصال بان يصير جزء ارض لا منفصلا بالعدد
عنها موجودا بالفعل دونها كما يتصل قطرة من الماء بالماء العظيم بحيث يذهب وجودها بالفعل قطرة مفردة ولما
يكون منها زيادة في حجم العظيم ويكون بحيث لنا ان نفرضها مفردة ولا يكون كذلك ما لا انفصال ولا انفراد
فان قال هذا قائل فقد اجحف في التحكم وليس يجب لا محالة ان يقع استحالة بحيث كلما يصار فكلية الارض
فان كثيرا من اجزاء العناصر يستحيل لا غير الا في نفس ذلك الحس الذي يخص كله وهو جزء اكبر محسوس القدر
فكيف الصغير السريع الاستحالة ومع ذلك فلا يجب ان يتصل لا محالة بل قد يجوز ان يستحيل الى تلك الطبيعة بحسب
ما ساعد النظر الا ان فيما بقي من ان في الحركات حركة لا يمكن اي وا اقل منها فيكون فيها مسافة ايضا لا اقل منها
وزمان كذلك وايضا متحرك لا اصغر منه فنقول اما امتناع وجود حركة لا اقل منها على انها جزء من حركة متصلة
فامر ظاهر مما سلف وكذلك في المسافة والزمان واما على سبيل الانفصال والانفراد فغير ممتنع اذ الطبيعة

بعد ما لا نسبة له انها تستمر في التناهي في الصغر الى ما لا وسط ونقول ايضا ان يكون حكم الحركة حكم المقدار في ان الصغر فيه لا يقف عند حد طبيعي
المقدار بل كما يوجد عندهم لشئ طبيعة انما هو واما اذا فرضنا الصغر فرضا وهميا فانه في نفسه حيث يمكن ان يفرض له
قسمة بغير جهة التفكك وان يفرض فيه حد مشترك بطرفين ان يتحرك اذا ابتدأ يتحرك من ابتدائه فانه لا محالة يتأتى ذلك
للحد المشترك وانه لا يمتنع ان يفرض له ما يتحرك ويسكن عنده مرارا فاذا ذلك الحد اذا فرضت له السكون فيكون تلك الصغر من الصغر
الحركات وهذا اشد لمكانا من تلك المقادير فان المقادير ربما تحدد ان يبلغ حد العجز المفكك تفكيكه الصغر وقوته
عن ان يبينه انفصال بقسمة الفاصلة وان كان في نفسه منقسما لكنه لا يمتنع اذا كان ثم فرض ان طبيعة القسمة المذكورة بلا يجيء
عند حد القسمة عند مسكنة فليس لن يمتنع فيه ذلك دون آن وقد بقي علينا من هذا الجنس بحث وهو انه هل يكون في الحركات
الطبيعية حركة اسرع منها فكذلك فيها حركة لا ابطأ منها في الوجود وان كان يمكن الابطأ منها في التوهم
فنقول ان الحركات في الحركات الطبيعية مثل هذا هو حركة اصغر ما يمكن ان يحفظ صورته من ابطأ الاجرام المستقيم
الحركة حركة ه **الفصل الثالث عشر في جهات الاجسام** واذ قد عرفنا حال ما يعرض من الاجسام
الطبيعية وتوابعها من التناهي في الزيادة وفي النقصان فحري بنا ان نتكلم في جهات الاجسام وجهات الحركات
اذ كانت الجهات من جملة اللواحق بسبب الكمية فنقول انا اذا فرضنا بعدا فانه لن يخرج منه على استقامة او على
جهة اخرى فان فرضناه على استقامة واستحال ذهابه الى غير النهاية فرض له نهايتان وانفرض له النهاية
جهتان الا على نهاية جهة وان كان مستديرا او منحنيا فرض له قطع كان للحد المشترك الا على واحد من الجهات
جهة على هيئة واعني بالبعد كل امتداد سواء كان يمكن ان يفرض فيه امتداد آخر او لا يمكن اما الذي لا يمكن فهو الخط واما
الذي يمكن فهو السطح والجسم فان السطح له في ذاته امتداد واحد والجسم له في بعده امتداد واحد فالخط هو
امتداد واحد بالقوة والفعل واما السطح فانه يجوز ان يوجد هو بعينه ويعتبر له امتدادات مثلا ان كان مربعا
كان له امتداد من ضلع الى مقابله وامتداد آخر من الضلع الثالث الى مقابله والموضوع واحد بعينه لكنه
بحسب الاضافة الى مبدأ عنه يبتدئ الى منتهى هو غيره بحسب الاضافة الى مبدأ غير ذلك المبدأ ماخذه
الى منتهى غير ذلك المنتهى وبالجملة كلما فرض امتداد وفرض منه ان يقابل له من حيث هو كذلك جهتان
لا غير والمشهور عند الجمهور وعند اهل الكلام من اهل النظر ان للخط جهتين لا غير وللسطح اربع جهات وللجسم
ست جهات اما رأيهم في الخط فصحيح مطابق للوجود وفي سائر ذلك نظر واما الذي للسطح بما هو سطح
من النهايات فانه ان كان السطح مربعا واعتبرت نهاياته الا وهي التي هي الخطوط دون النقط فانه على الظن
وان لم يكن مربعا وكان مربعا ولم يعتبر ذلك فان جهاته اكثر من ذلك فانه ان كان مثلا مسدسا
واحدا وسطح من غيره بان يكون جهة يعرض للسطح المحاط به من حيث هو كذلك لن يكون له ست جهات ولكان

اكثر من ذلك وان كان لا يقدر جاوز لم تعتبر تناهيه لان الخط المستقيم فقط بل اعتبر جميع انواع التناهي حتى للدائرة فكانت لها
جهات ثمان اربع للخطوط واربع للزوايا والدائرة فالجهة لها بالفعل الا واحدة واما بالقوة فغير متناهية
لانها يكون لها بالقوة نقط في المحيط وكل نقطة فيه من حيث هي دائرة فنقطة هوا ودائما على الجهة دون غيرها واذ قد عرفت
هذا في السطح فقد عرفت في الجسم وعلمت ان الجهات الست كيف يكون في المكعب والمستطيل المثنية بالمكعب
وما يجري مجراهما وعرفت كيف لا يكون وانه كيف تعين جهات المخروط الذي يحيط به اربع سطوح مثلثات
عن جهات المكعب وكيف الحال في الكرة واما السبب في اشتهار هذه العقدة بان لكل جسم ست جهات فامران
احدهما راي عامي والآخر اعتبار خاصي فالذي سببه راي عامي فهو انه لما سبق للاوهام العامية ان الحيوان وخصوصا
الانسان يحيط به جنبان عليهما اليدان وظهر وبطن ورأس وقدم فكان له يمين ويسار اما اليمين
فالجهة القوية منه في ابتداء الحركة واليسار ما يقابله وكان له فوق واسفل اما الفوق للانسان فالجهة التي
تلي رأسه والاسفل منه فالجهة التي تلي قدمه واما في سائر الحيوان ذوات الاربع فالفوق منه الجهة التي تلي
ظهره والاسفل منه الجهة التي تلي بطنه وقدمه وكان له قدام وخلف فالقدام هو الجهة التي اليها يتحرك بالطبع
وهناك حاسة الابصار والخلف ما يقابله ولم يكن عندهم له جهة غير هذه فجعلوا الطول من رأسه الى قدمه والعرض
من يمينه الى يساره والعمق من قدامه الى خلفه فكأنه لما افترضت ههنا هذه النهايات اولا افترض بعدها
بحسبها هذه الابعاد اذ الابعاد بالحقيقة لا يفرض الا بافتراض النهايات التي عنها واليها تمتد فكأنه هكذا
وقع في الاوهام ان الجهات ست ولم يشعروا بغيرها اذ لم يكن الاسماء الا لهذه فوقفت الاوهام على مبلغ هذا العدد
واعان على ذلك نوع من الاعتبار الخاصي وهو ان الاجسام يوجد فيها امكان وقوع مقاطعات ثلث على قوائم
ولا يجوز غيرها وينتهي كل مقاطعة الى طرفي الخط التي عليها المقاطعة فيكون ستة اطراف فيكون ست جهات
لكن انما يكون هذه المقاطعات ثلثة لا غير اذا فرض امتداد واحد اولا ووضع وضعا ما من غير ان يكون بالطبع
لوجه فرض عليه المقاطعات بقوائم ولو فرض مكان ذلك الامتداد الاول الواحد غيره مما ليس موازيا له
لوقعت ثلث مقاطعات اخرى على قوائم غير ذلك بالعدد ووقعت جهات غير ذلك بالعدد ثم مع ذلك
فلا يجب ان يختلف نوعية الجهات في كل جسم حتى يكون في كل جسم من حيث هو جسم جهة هي بعينها يمين
وجهة هي بعينها يسار انما يجب ذلك في الحيوان اعني ان تكون تمييز الجهات الست بعضها عن بعض تمييزا بالنوع
والطبع والنوع نعم يشبه ان يكون لكل جسم من التي يلينا علو وسفل اما عارض واما بالطبع اما العارض
فعلى ما يتفق من وضعه فيكون ما يلي الارض منه هو الجهة السفلى وما يلي الفلك او ما يقابل ما يلي الارض
ان لم يكن فوق ذلك الجسم فلك هو الفوق ولكن هذا عسى ان لا يوجد في الارض وجهات التي تنطبع

الطبع

الطبيعي بنسبة لبس لا يكون لها جهة الا الفوق وان عني بالجهة ما ينتهي اليه شيء ومنها يبتدئ فللارض سطح وسطح ونهاية
فعسى ان يكون الاعتبار للجهات لا بعض النسبة الى السطح بل الى الكل طرف البعد مفروض في الجسم واذا كان كذلك
كان للبعد المفروض من سطح الارض جهة عند مركز كرة الذي هو مركز الكل وعليه المدور وجهة عند سطحه وهما نهايتا
البعد النافذ فيه فيكون للارض ايضا جهة سفل وجهة علو ويكون جهة السفل للارض ليس موجود ما يقاس
اليه كوجود جهة العلو وذلك لان جهة العلو سطح موجود بالفعل وجهة السفل نقطة متوهمة او لا يكون ايضا كذلك
بل يكون جهة الفوق ايضا طرف البعد المتصل بالمركز في السطح وهو نقطة ما فان كان كذلك فكيف يكون له
جهتان بالفعل بل يكونان بالقوة لكنا قد جعلنا احد اسباب انقسام المتصل الملامسات والمحاذيات
وهو انقسام بالفعل اذ يتعين للماس والملامست والمحاذي بالملامسة والملامسة والمحاذاة بالاشارة
فيكون اذن المركز والطرف مما يصير متعين الوجود بالملامسة البعد المفروض لكن الشأن في هذا البعد المفروض
انه كيف يفرض فنقول انه لا يعدم الارض وجود افق لها لوجود قائم عليها وجميع ذلك من اسباب فرض ابعاد
الداهبة فيه فكان الارض لو انفردت ايضا ولم يكن لها نسبة الى اجسام خارجة لم يكن لها بالفعل فوق واسفل
بهذا الوجه بل فوق فقط من جهة انتهائه التي لسطحه بل هذا حق فانه لولا السماء لم يكن لها علو البتة بوجه من الوجوه
حتى الا ان يكمل ما شككت به على هذا فنقول لو نوقض بهذا ان الارض ليس لها الا السماء وكان يكون لها علو
والعلو لا يكون علوا الا بالقياس الى السفل او كان يكون لها سفل او قد فرضتم ان السفل ليس متعين الا بتعين
بعد وان البعد لا يتعين لوجود السماء وحده بل باعتبار قائم يحصل بالارض افقا او سبب اخر يجري مجراه
فيلزم من هذا ان يتعين العلو لوجود السماء ولا يتعين وهذا خلف فالجواب ان العلو يعني به شيئان احدهما
المقابل للسفل والثاني الجهة التي يلي السماء فكان الخفيف يتجه اليه ان احدهما الذي بالقياس الى الثقيل والاخر
الذي يريده في حركته ملاقاة بسطح الفلك فاحد العلوين معقول بالقياس الى السفل وكذلك احد الخفيفين
معقول بالقياس الى الثقيل والثاني معقول بنفسه لا يحوج يعقل الا اعتبار وجود مقابله فانه ليس يلزم من فرض جهة
بالفعل يلي السماء وكذلك لا يلزم من فرضنا شيئا يتحرك الى ملاقاة سطح الفلك ان نحكم ان شيئا او يتحرك الى المركز
فالارض بالقياس الى السماء وحدها من غير اعتبار اخر جهة يلي السماء فان سميت هذا المعنى علوا فلها علو وان لم تسمه
علوا وعنيت بالعلو ما يتحقق بالقياس الى السفل فليس للارض من حيث هي متصلة بالسماء بلا اعتبار اخر علو
وبتقدير في راس ونقول ان الفوق والسفل بالطبع قد يوجد للنبات والحيوان فان للنبات جهة اغتذاء
وجهة نمو وحصول واحدهما بالطبع فوق والاخر بالطبع اسفل لكن يعرض ان يصير الفوق اسفل والاسفل فوق
ايضا احدهما الفوق مع ذلك حافظا لمعنى انه بالطبع فوق وكذلك يكون السفل حافظا لمعنى انه بالطبع سفل كان الما

وان سمى فهو حافظ لما له بالطبع باردو اما القدام والخلف فليس الا للحيوان كان ساكنا او متحركا وهكذا حكم
المتحرك غير الحيوان حين يكون متحركا فان الجهة التي اليها يتحرك به قدامها والجهة المتروكة هي خلفها لكنها
ان تغيرت حركتها تغير قدامها وخلفها ولا كذلك الحيوان لان القدام الذي للحيوان ليس بحسب كل حركة
بل بحسب الحركة الارادية التي المواجهة اعضا مخصوصة له ما دام على النهج الطبيعي لا كالقهقرى فان ذلك غير طبيعي
بل متكلف والاجسام الغير الحية قد يتبدل فوقها قدامها او خلفها واسفلها قدامها وخلفها وذلك الا
حركتها الى فوق اي نحو جهة الفلك او اسفل اعني نحو جهة الارض فانه اذا تحركت عرضا لم يدخل جهة في جهة
فحري بنا الان ان نبحث عن احوال هذه الجهات في الحركات المتحركة على نفسها بل في الفلك وهل قائل
ان الفلك فوقا وسفلا ويمينا ويسارا وقداما وخلفا هو بالمعنى المقول للحيوانات الاخرى او بالاشتراك
الاسم وان هذه الجهات كيف يكون هناك وقبل ذلك ننظر في الجهات الطبيعية للحركات الطبيعية على
الاستقامة وانها كيف يكون **فصل** في نوع عنه في النظر في امر جهات الحركات
الطبيعية وهي مستقيمة ومما يجب علينا ان نحقق القول فيه امر جهات الحركات الطبيعية وانها كيف
تتحدد ونبدأ بالجهات للحركات المستقيمة فنقول قد سلف من قولنا ان الجهة لا محالة متحددة في البعد
وتحدد بحد لا يخلو اما ان يكون عند جسم او عند لا جسم ومحال كما بينا ان يكون في الخلا تحدد فالجهة
يجب ان يكون التحدد عند جسم ولان المتحرك على الاستقامة يخلف جهة ويقصد جهة فلا يخلو اما ان يكون
كل واحد من الجهتين يتحدد بجسم على حدة او يكون للجهتان تتحددان بجسم واحد والتحدد انما يكون تحددا
متفقا بالجسم واحد اذا كان احد الحدين في غاية القرب منه والاخر في غاية البعد منه ولا يتحدد غاية البعد
من الجسم كما يتحدد غاية القرب منه الا ان يكون على جهة احاطة ومركز حتى يكون الجسم الواحد يوجب الحدين
جميعا ويجب ان يكون جسم المحدد محيطا لا جسما موضوعا كالمركز وذلك لانه ان كان موضوعا كالمركز
تحدد القرب منه ولم يتحدد البعد بل المحيط هو الذي يحدد القرب منه والبعد عنه واما اذا كان التحدد
بجسمين فلا يخلو اما ان يكون احدهما كالمحيط والاخر كالمركز واما ان لا يكون كذلك فان كان
احدهما كالمحيط والاخر كالمركز كان المحيط كافيا في ان يجعل للبعد حدين فان لم يكن الذي في المركز
فيكون التحدد بالذي في المركز بالعرض فاما ان كان التحدد بجسمين متقولا اولا فانه لا يجب ان يكون بعض
سطح الجسم الواحد البسيط يستحق بطبعه ان يكون المتوجه اليه والا القرب منه وبعضه الاخر ليس كذلك وهو في
سطح واحد متشابه من جسم واحد متشابه بنسبة الى ما هو خارج عنه نسبة واحدة بل يجب ان يكون
حاله الى ما هو خارج عنه من جميع الجهات سواء فيجب ان يكون له بالطبع خارج عن كل جهات وكل سطح

وهكذا اذا تحركت الى فوق او الى اسفل وتارة تخالف فوقها كم كم

بعضها

بعينها دون جهة حتى يكون جهة منه هي الممكنة واجب ما يتحرك فيها اليه وجهة دونها ليس لها خارج لا خلاء ولا ملأ
بل يجب اما ان يكون لا خارج له البتة او يكون لخارج الملاء والخلاء ان كان محيطا به ولم يكن بحيث يجوز ان يتوهم في كل
مكان فيه للخارج الذي فيه جسم يتحرك اليه بالطبع المتحرك المتوهم منه وهذا يوجب احاطة شيء به فاذا كانت الحركة
اما لكل واحد من هذين الجسمين يطلب الجهة التي هي قربه وجب ان يكون لو توهمنا المتحرك والفاعل احد الجسمين الجهة
التي لا يلي الجسم الآخر فيتحرك الا قرب الجسم الاول لم يكون انما تحرك لا لتلك الجهة بعينها فان تشابهها فانها لا يوجد
الا الجسم الآخر وهو محدد الجهة المقابل للجسم الاول وليستحيل ان يكون المتحرك الى جهة الا من تشابهها فقد بان انه ان فرضنا
ان محدد الجهتين جسمين فخ وليس يجوز ان يقال انه من جانب يحدد الآخر ولكن الجهتين متضادتان بالطبع
فان كلا منهما في تشتي من حيث هو مبدأ جهة واحدة بالنوع ومحدد لها فاذا كان المحدد يحدد الجهة الواحدة
بالنوع لكونها قريبا منه فيجب ان يكون لكل قرب منه هو جهة واحدة بالنوع فيجب ان يكون ضده لكل بعد منه فيعود الى
ان يكون ضده محيطا في البعد المقدر من سطح الجسم الاول اما ان يقتضي تحدد الطبيعة لذلك الجسم الآخر
او لا يقتضي فان اقتضى تحدد الطبيعة لذلك الجسم فليس لن يبعده مطلقا عن سطحه منه او شيء ان يقتضي قطعة
اخرى منه بل يجب ان يقتضيه من كل جهة فيكون البعد متحددا من كل جانب الجسم من تلك الطبيعة وان لم يكن
كذلك وكان التحدد يقع باجسام كثيرة كيف اتفقت ويكون التحدد لكل واحد منها يقتضي جهة اخرى ويكون
القرب يحدد جهة واحدة والبعد يحدد جهات ويكون مقابل الواحد بالعدد كثيرا بالنوع وهذا محال فان كانت
الاجسام التي تعترض حواليه تلك البعد وتعترض جهات شتى انها كان بها صاحبه تحدد الجهة التي
تحدد لها لا غير لو كان مكانه تحديد طرف بعد واصل بينه وبين الجسم الاول ويكون التحدد به في انها
بالطبع تحدد البعد لان لها وضعا ما هو في غاية البعد ولم يكن بينهما في حيز الجهة خلاف وكانت بهذه
الجهة تحدد البعد كانت الجهات التي ترتسم باوضاعها من الجسم الاول جهات لا تختلف بالنوع بل بالعدد
كانت يكون تلك الاجسام كجسم واحد محيط بالجسم الاول فيكون حدوث الجهتين على سبيل مركز ومحيط
وقد قلنا انه اذا كان على سبيل مركز ومحيط كفى المحيط في تحديد الجهتين جميعا وكان الجسم الموضوع
في المركز فاضلا في الامر بالعرض ونقول انه ليس يصلح ان يكون كل جسم محددا للجهة وذلك ان الجسم
الذي من شأنه ان يتحرك بالطبع على استقامة لا يصلح ان يحدد للجهة لانه لا يخلو اما ان يقتضي
طباعه الكون في الجهة او لا يقتضي وان لم يقتض فكيف يتحدد به الجهة وجائز ان لا يكون هو عنده فان
اقتضى طباعه الكون في تلك الجهة وكان مع ذلك جائزا ان يعرض له ان لا يكون في تلك الجهة وهو بالطبع
يجوز ان في طبيعة ذلك الجسم امكان ان يعرض له طلب تلك الجهة فكان لا محالة لذلك الجسم الا وفي طبيعته

امكان طلب تلك الجهة وتلك من المستحيل ان يوصف بان فيه امكان طلب تلك الجهة الا وتلك الجهة حاصلة فيكون
لا جزء لذلك الجسم الا ويمكن في طباعه ان يعرض له ان لا يكون في تلك الجهة ويكون تلك الجهة حاصلة في نفسها
يطلبها كل جزء منها فان لم يوجد هذا الحكم فانما لا يوجد لا مر في طباع جزء جزء من الجسم الا في الاجزاء المعدودة
بحسب تلك التجربة بل السبب من خارج وهو فقدان ما هو من صنعة الطبيعة واذا كان كذلك فالجهة غير متحددة
الذات بهذا الجسم لذات هذا الجسم بل متحددة بشيء آخر وقد فرض بهذا الجسم هف فقد بان
انه ليس يجوز ان يكون اي جسم اتفق محددا للجهة المعينة وبعيان من ذلك ايضا ان الجهة الواحدة بالنوع
يتحدد بجسم واحد بالطبع ليس من شانه الزوال عن مكانه استقرارا البتة وان المحدد بالاحاطة لا يصلح ان يكون مشكلا
من اجسام شتى فانه ليس يجب ان يكون بعض تلك الابعاد التي لم يوجد فيها جسم بعينه مرة وبعض آخر تحقق
جسما آخر مخالفا له بالطبع مرة ولا يجوز ان يكون قد اتفق ان اجسام تلك الجهة المحيط الى اجسام مختلفة
الانواع اتفاقا من غير وجوب وبقي كذلك وليس لك ان تقول مثل هذا اذا كان المحدد بالاحاطة
جسما واحدا فان الجسم الواحد لا اجزاء له بالفعل وان عرض له تجزية ما فبانشاء من خارج غير ثابتة
واما ترتيب اجسام مختلفة النوع في احاطة بعد البعد في الجسم المحاط به فليس مما يبطل او يزول وان كانت
تلك اجسام تحصل في تلك الاحاطة وتخرج عنها فيكون تحدد تلك الجهة حاصلا قبلها فيعلم من هذا ان المحدد
بالاحاطة يجب ان يكون جسما واحدا لا يزول اللهم الا بالاستدارة واذا كان كذلك علم انه ليس في الحقيقة
جهات بالطبع الا التي ياخذ نحو المركز والذي ياخذ عنه نحو المركز واللواتي يعارضها فان نهاياتها لا تختلف
بالطباع فانها تنتهي الى اجسام واحدة باعيانها ولا يتحدد اطرافها بحدود مختلفة يكون بعضها غاية قرب
وبعضها غاية بعد على نحو ما وجب ان نقول بهذا ونقول ان غاية القرب من الجسم المحدد والمطلوب قربه للمركز ليس يجب
ان يكون غاية قرب من كل جزء منه فانه يستحيل ان يكون للمتحرك واحد على بعد واحد لحظ واحد على بعد واحد وصول
الى كل جزء من المقرب منه واما غاية البعد فيجوز ان يكون غاية بعد من جميع الاجزاء اذا حصل عند المركز واذا انتهى خط
من المحيط الى المركز ثم عدا فان الطرف الذي ابتدا منه هو في غاية القرب والطرف الآخر ليس في غاية البعد
فانه يلي المحيط وان كان لا يلي كله فقد قلنا انه ليس يشترط القرب من المحيط ان يكون قربا من كل جزء من شيء منه
وان كان غاية البعد من شيء آخر منه وذلك انه لا يقرب من شيء منه غاية القرب الا صار على غاية البعد من مقابله
بالوضع ليس بالطبع فان اجزاء المستدير لا تتقابل الا بالوضع الوضعي الاتفاقي الى ما في ما بها ولكن انما من
حيث له غاية البعد فليس من حيث الطبع ومن حيث القرب والبعد الذي في الطبع فغاية البعد بل لا يوجد هناك
من هذه الجهة بل هناك اتفاق من حيث انها بالطبع واحدة وجسما واحدا فبهذا يعلم صورة الجهات الطبيعية

اليها الاجسام الطبيعية فلكم الا ان في جهات الاجسام المتحركة على الاستدارة وأما المتحرك بالاستدارة فهو على
قسمين احدهما المتحرك لا على مركز نفسه بل على مركز خارج وهذا يمكن ان يتعين له جهة اليها يتحرك وجهة عنها يتحرك
ويشبه ان يكون احدهما قداما له والآخر خلفا وأما جهة اليمين واليسار فيشبه ان يكون الجهة التي له لو كان هو
حيوانا لكان ذلك يسارا او يمينا لم يسمى يمينا من مقابلتها على السبيل إذ كان لا شيء في طبيعة ذلك الجسم يوجب
ان يختلف به الجهتان كما يوجب جانبا الحيوان ذلك في الحيوان وأما فوق هذا المتحرك المفروض وسفله فيشبه
ان يكون ما يلي ناحيته الى مركزه جهة اسفله وما يقابلها جهة اعاليه سواء كان ذلك له الى ذاته بعينه كالحيوان
او لا بحركته بعينه كالمتحركات الثقيلة والخفيفة بل بالقياس الى الاجسام الاخرى وأما المتحرك بالاستدارة
على مركز في داخله ويشتمل هو عليه فيشبه ان لا يكون ما قيل فيه من انه قد يتحدد له جهات ست كما للحيوان امرا
على الجهة التي قيل بل اول ما يتحدد فيه من ذاته قطبان ومنطقة ولا يحتاج في تحدد القطبين والمنطقة الى شيء
آخر غير جسمه وحركته التي هي على الصفة المذكورة ولئن كان محيطا على جسم آخر تحددت له جهة تلي ما يشتمل عليه وجهة اخرى
تخالفها تحدد ليس يحتاج في ذلك الا الى ان يكون متحركا الحركة التي له بل لو كان ساكنا كان له ذلك لكن اذا اعتبر
حركته على ما يشتمل عليه منها ونسب بين اجزائه او نقطة يفرض فيه وبين اجزاء ما يشتمل عليه المتحرك حوله
فقد يتحدد له جهات اخرى وذلك انه اذا فرضت في طول حركته لا في عرضها الذي هو بين قطبيه بل نقطة ما
الوسطى تحاذي ما يليها وتتباعد عن الاخرى ويكون الجهة التي كان فيها الوسطى بالقياس الى الافق الذي يحوي
السفلى الطالع عليه هي جهة عنها ابتدأ الحركة بالطبع ومقابلها مقابل هذه الجهة فيتحدد هناك جهة مشرق وجهة
مغرب وكذلك يتحدد هناك جهة تلي خط الزوال وجهة تلي ما تحت الارض فيكون الجهة التي تلي خط الزوال هي
التي اليها الحركة الآخذة في الارتفاع وتلك غايتها لانها تكون هناك اقرب ما يكون من المطلع عليه ثم يأخذ
في مفارقته قليلا قليلا والبعد عنه الى ان يغرب عنه والغاية التي اليها تتوجه المتحرك هو القدام وما يقابله
هو الخلف فخط الزوال بالقياس الى الحركات فوق الطالع قدام وما يقابله خلف ولما كانت جهة المشرق
الجهة التي عنها تبتدئ الحركة فأولى ما تشبه به من جهات الحيوان اليمين فيكون المغرب هو اليسار ثم بقي
القطبان تحدد ان البعد الذي هو غير البعد المحدد بالقدام والخلف الذي هو اولا وأولى بان يكون عمقا وغير
البعد المحدد باليمين واليسار الذي هو اولى ان يكون عرضا فليس الا ان يكون بعد الطول واحرى القطبين
بان يكون على جهة المقابلة علوا هو الجنوبي في الحركة الفلكية الاولى والشمالي في الحركات الثانية فانا لو توهمنا
انسانا يتحرك على نفسه مستديرا وينبعث بحركته من يمينه لكان يكون قدامه ما يلي وجهه وهو ما بين يمينه
ويساره وذلك عند خط الزوال وخلفه ما يلي ظهره فاذا اعتبرنا ما بين يمينه وجهة المشرق وبين يساره

وجهة المغرب وبين وجهة وجهة خط الزوال الحقيقي راسـ مع القطب الجنوبي لا غيره ولو دار على نفسه مثل دورة السماء لكان الرأس
يلزم القطب الجنوبي والرجل يلزم وسط السماء وجنب اليمين يلزم المشرق الا ان يكون احد القطبين فوقا والآخر سفلا
وليس الاصطلاف بالنسبة في امر القطبين بل بالمقايسة العرضية للحيوان بعد ان تتحدد جهات الامور الاخرى بحيث تحاكى
مع بالقياس الى تلك الجهات واما كون المشرق يمينا فهو امر في الحركة متعين الى الافق فان لم يكن حيوان يقاس به فان
جهة المشرق لذاتها عنها صعدت وكذلك حال جهة وسط السماء لذاتها اليها الحركة فاذا كانت تحرك بين المشرق
والمغرب ووسط السماء بالقياس الى الافق ثم اذا تميزت هذه الحدود ولزم في القطبين ان يعرض لهما تميز ما
لا لامر متعلق بالقطبين تعلقا اوليا بل النسبة يلحقه بسبب ما عرض لغيرهما من التميز هذا واما ان اخذت
جزء من الفلك متحركا واعتبرته بنفسه وحدت ما بين المشرق والمغرب طولا لك فحصل لك ما بين القطبين
عرضا لذلك الطول فانظر الى احوال هذه الجهات كيف تختلف اما القطبان فتتحدد ان جهتين لذات الجسم
وحركته ولا تتحدد ان بذاتيهما فوقا واسفل ولكن فيهما تضاد اذ لا تضاد في طباع ما هي فيه بل انما تتحدد ان
فوقا وسفلا بمقايسة ونسبة الى الحيوان واما المشرق والمغرب وكذلك وسط السماء فليس تتحدد ان جهتين
لذات الجسم وحده ولا لذاته ماخوذا مع حركته بل بمقايسة الى الافق اذ لو وجب ان يكون ثم بعد المقايسة
فان نفس الحركة يوجب تميز بعضها عن بعض بالقياس الى الافق اذ يوجب ان تكون متخالفة فيكون بعضها عنه ونحوها
مسعث للحركة وبعضها متجه الحركة والكل واحد متقابل ولا يحتاج في ذلك الا ان يراعى مقايسة محاذاة ومع هذا كله
البتة ومع ذلك فقد يقع بينها نوع ما مضادة او متقابل ومع هذا كله فان اليمين واليسار يقع على جهات
الحركة التي للفلك والتي للحيوان باشتراك الاسم او باشتباه والفوق والسفل او سائر ذلك واما القدام
والخلف فيشبه ان يكون الجزء الطالع من الفلك قد يوجد له قدام بمعنى نحو وغيره وذلك لا بان عنينا بالقدام
نهاية ما يتحرك اليه الجزء الطالع مطلقا لم يكن للفلك قدام فانه ليس لحركته نهاية اليها تقصد وان عنينا
نهاية ما يتحرك اليه الجزء الطالع وهو طالع على شيء فلتلك النهاية هي مسامتة الشيء الذي حد الافق
تحدد الطلوع بتحديد الافق فانه اذا طلع عليه لا يزال نحوا نحوه الى ان يسامته في خط الزوال ثم يعرض
عنه الى ان يغرب عنه في ذلك الافق بعينه فان لم يكن محدد الافق لم يكن افق فلم يكن طلوع عليه ولا كان
خط زوال فلا كان محدد تحددت هذه الجهات بالقياس اليه فهكذا يجب ان يتصور امر هذه الجهات
ويعلم ان هذه الجهات الست تحدد للفلك من حيث هو متحرك على الاستدارة واما جهة السطح التي يلي الارض والتي يقابلها
فذلك له من حيث هو جسم على شكله وضعه لا من حيث هو متحرك تمت المقالة الثانية من
... اول من كتاب السماء والعالم من الطبيعيات ...

المقالة الرابعة

من الفن الأول من الطبيعيات في لواحق الطبيعة وهي تشتمل على ستة عشر فصلاً ١ الأول في كيفية البحث
الذي يختص بهذه المقالة ٢ في وحدة الحركة وكثرتها ٣ في الحركة الواحدة بالجنس والنوع ٤ في حل الشكوك
الموردة على كون الحركة واحدة ٥ في مضادة الحركات واختلافها ٦ في تضاد الحركات وتقابلها
٧ في تقابل الحركة والسكون ٨ في بيان حال الحركات في جواز أن يتصل بعضها ببعض ٩ في الحركة المتقدمة
بالطبع وفي إيراد أصول الحركات على سبيل القسمة ١٠ في كيفية كون العنصر طبيعياً للجسم وكذلك كون أشياء أخرى
طبيعية له ١١ في إثبات أن لكل جسم حيزاً واحداً طبيعياً وكيفية وجود الحيز للجسم وللأجزاء وللبسائط والمركب
١٢ في إثبات أن لكل جسم طبيعي مبدأ حركة وسكون ومكاناً ١٣ في الحركة التي بالعرض ١٤ في الحركة القسرية وفي
التي من تلقاء المتحرك ١٥ في أحوال العلل المحركة والمناسبات بين العلل المحركة والمتحركة

الفصل الأول في تعرف الأغراض التي تختص بهذه المقالة يحق لنا أن نخوض في هذه المعاني أن الحركة كيف
تكون واحدة وكيف تكون كثيرة وأن الحركة كيف تكون مضادة معاندة لحركة أخرى تعاندها في السرعة
والبطء وكيف لا تكون وكيف تكون الحركة مضادة لحركة أخرى وكيف لا تكون وأن الحركة هل تعرض لكل جسم أو لبعض
الأجسام وأن الحركة كيف تكون طبيعية وأن المكان هل يكون طبيعياً وكيف يكون طبيعياً وهل لكل جسم مكان طبيعي
وأن الحركات كيف تكون غير طبيعية وكم أقسام الغير الطبيعية وأن نجمع جميع فصول الحركة وأن نعرف مناسبات
ما بين القوى المحركة والمتحركات

الفصل الثاني في وحدة الحركة وكثرتها الحركة تكون واحدة
على وجوه فإنها إما أن تكون واحدة بالعدد وإما أن تكون واحدة بالنوع وإما أن تكون واحدة بالجنس الأقرب
وأما بالجنس الأبعد فيلحق الواحد بالعدد قبل غيره وقد ظن قوم من آل برمانيدس ومن شايعهم من أصحاب
أفلاطون ممنوعاً كل المنع أن تكون الحركة توصف بالوحدة بل بالهوية وقالوا كيف توصف الحركة بالهوية
والتحصيل وليس منها شيء موجود حاصلاً وقالوا أشياء قد فرغنا عنه فيما سلف من الشكوك في باب الحركة و
الزمان ومثل قولهم وكيف توصف الحركة بالوحدة ولا حركة إلا منقسمة إلى ماض ومستقبل فلا حركة إلا ولها
زمانان ومثل أن وحدة الحركة تشترط أن يكون زمانها واحداً وكيف يكون للحركة واحدة وكل واحد
فإن تمام فيما هو فيه واحد وكل تام فهو قار الوجود حاصل الأجزاء إن كانت للحركة لا وجود قار لها مع
أن لها أجزاء ونحن فيما سلف قد بينا الحال في وجود الحركة بما لا يلتفت معه إلى هذه الشكوك والآن
فيجب علينا أن نبين الحال في وحدة الحركة ونبين أن الشبهة التي أوردوها مختلة فنقول قد بينا أن
حد الحركة أنها الكمال الأول الذي وصفناه ويتبع لوحدته فالكمال الأول وحدته بوحدة الموضوع

مع وحدة الزمان وحده فيه التي هي اتصال وكثير من الصفات التي لا يكفي في كونها واحدة بالشخص كون موضوعها
واحدا فقط فان الموضوع الواحد اذا عرض فيه بياض ثم عدم ثم عرض فيه بياض لم يكن هذا البياض هو بعينه الاول
بالشخص فيكون المحرك بالمعنى الذي اشرنا اليه واحدة اذا كان للموضوع واحدا بعينه في زمان واحد بعينه
ووحدة الزمان هو اتصاله فكل حركة بهذه الصفة فهي واحدة بالشخص ويكون المحرك في متحرك فيه واحد مثل
مسافة واحدة بالاتصال ومثل بياض متوجه اليه المتحرك بالاستحالة اتجاها لا يقف حد زمانا ومثل كم واحد
وغير ذلك وليس هذا المعنى باولى في ان يدخل شرطا لوحدة الحركة من معنى الزمان وان كان لا بد من ذكر معنى الزمان
وان كان معنى الزمان يكفي ذكره فذلك ليس لانه يغني جميع الشروط التي بها يكون الحركة واحدة بل لانه يغني
الشرط الباقي وينقل الذهن منه اليه وبغيره وانت تعلم الفرق بين المتضمن والمغني والملتزم واما الحركة التي
هي بمعنى القطع فهذا المعنى اولى بان يكون شرطا فيها فالامور التي يجب ان يكون واحدة هي المتحرك والمسافة وما
يجري مجراها والزمان فيجب ان يكون المتحرك واحدا والمسافة واحدا وما فيه الحركة واحدا والزمان واحدا بالعدد
في جميعه فان كثرة الحركة تتبع كثرة الاشياء التي بعينها الحركة كما ونظام ... م وهذه الاشياء هي هذه الثلثة
المتحرك وما فيه والزمان فان تكثر المتحرك وكان الزمان واحدا بعينه او تكثر المتحرك وكانت المسافة
واحدة بعينها تكثرت الحركات واذا تكثر المتحرك والزمان واحد بعينه لزم تكثر المسافات وما فيه الحركة
بالعدد واذا تكثر المتحرك والمسافة واحدة لزم تكثر الزمان فانه لا يتكثر المتحرك والمسافة واحدة الا ويكون
الحركات تتعاقب عليها لانهما اذ لا يقطع جسمان معا مسافة واحدة بعينها كما لا يكونان في مكان
واحد معا ولا يجوز ان يتكثر المتحرك في ازمنة كثيرة وما فيه واحد بالعدد الا في المسافات فانها
يجوز ان يبقى بعد القطع واحدة بعينها واما الكم والكيف وغير ذلك فلا يمكن كيف واحد بعينه او كم واحد
بعينه بالعدد يتحرك فيه متحرك دون غيره في زمان بعد زمان لان الكيفية التي لهذا المتحرك من حيث هي واحدة
بالعدد لا يشاركه فيها المتحرك الآخر بوجه لا كالمسافة وينبغي ان لا يلزم هذا الحد ان يكون المحرك واحدا بالعدد
وان العدة اذا اجتمعت على تحريك شيء فانما هي كشيء واحد اذ يصير الجملة محركا واحدا اذ لا واحد
منها محرك وحده لكنه ان امكن ان يكون شيء يحرك وقبل ان القطع حركة او مع انقطاع حركة يقع هناك
مناسبة للجسم المتحرك مع محرك آخر كما تتخلص حديدة من مثال ما تنجذب مغناطيس لو نوهنا باستحال الى غير
طبيعته ... وحصل الحديد بحيث ينجذب الى مغناطيس آخر ولم يكن بين تعلقه الاول وابتداء تأثير
الثاني زمان واتصل الزمان والمسافة فبالحري ان يكون هذا المتحرك واحدا والحركة واحدة وكذلك
ان سخن ماء بنار فلحقه عقيب نار من غيره وقوع فتور حتى بلغ صار السخونة فبالحري ان لا يكون ...

مسلم

متكثرة بل يكون واحدة الا على جهة المناسبة فان الشيء المتحد بالاتصال قد يعرض له التكثر على ما قلناه مرارا تارة بحسب
التفكك والتقطع بالفعل وتارة من جهة التقابلات فان الزمان ايضا ينقسم بالفعل على هذه الجهة وذلك
اذا قيس بمبادي امور كائنة فيه مختلفة غاياتها فارتسم فيه بحسب ذلك آنات فيكون في مسكنتنا ايضا ان نفرض
عند كل ورود حركة آن او ابتداء زمان فيفترض في الزمان بالمقايسة فيعرض عن ان يتكثر الزمان فيعرض عن
ذلك ان يتكثر الحركة ولا يكون الحركة واحدة والزمان من هذه الجهة ومن حيث الزمان واحد في ذاته يكون الحركة واحدة
في ذاتها وهذا مثل ما يعرض لحركات الفلك بالقياس الى الشروق والغروب فينقسم الزمان وينقسم الحركة بحسب ذلك
فيلحق مثل التقطع الاتصال وشبيه ان يكون الصوت المسموع من الوتر المنقور بعود واحدا الا ان زمانه الذي يسمع فيه
هو هذا القبيل فان هذه كلمة سيعلم في جزئيات الطبيعيات وهي ان هذه الاحوال انما ليست تحدث عن قرع
المضراب على الوتر بل انما تحدث عن قرع المضراب على الوتر بل انما يحدث من قرع الوتر المدفوع بالمضراب
عن وضعه المنصرف عند مفارقة المضراب له وعوده الى افقه وبحركة تقرع ما زحم من الهواء فيحدث
ثم لا يزال يهتز كذلك فيحدث قرع بعد قرع الا ان هذا يكون تلك القروع متخلخلة الصوت مسموعا على الاتصال كان ملتصقا
متصلا كالمسموع ولم يمكن القطع من الحس بحيث للحس واعلم ان نفس الاشتراك في الآن الواحد لا يوجب ان تكون
الحركات متحدة فان آنا واحدا قد يكون منتهى بعض ومبدأ الاخرى اذا كانا بجسم واحد ولا يكون الحركات واحدة
وايضا فان اشتراطها ما منه او ما اليه وحده غير كاف في وحدة الحركة فان ما منه قد يفارق الى الذي اليه بل لاجل
من غير سلوك واسطة وما اليه يوصل منه ايضا من غير سلوك واسطة فلا يكون الحركتان واحدة بالنوع فضلا عن العدد
وايضا فان اشتراطهما معا غير كاف في ذلك لان ما منه قد يفارق الى ما اليه من متوسطات شتى اما في الكيف فقد
يقصد ما اليه مما منه على الاستقامة وقد يقصد على تقويس وتحنية ولا يكون الحركتان حركة واحدة بالنوع فضلا عن
العدد وكذلك قد يوجد في السواد الى البياض من طريق الادكنة وقد يوجد من طريق الصفرة ثم الحمرة ثم القتمة
وقد يوجد من طريق الفستقية ثم الخضرة وان اشترطا مع شرائط المذكورة كان اشتراطها فضلا
فان الطريق اذا جعل واحدا لم يكن الا عن مبدأ واحد ومنتهى واحد وتضمن ذلك هذا المعنى فالحركة الواحدة
بالعدد هي المتصلة في زمانها وصنفها واحدة وموضوعها واحد واولى ذلك المستديرة التي لا اختلاف
فيها وقل ما يوجد في المكانية فان الطبيعية يشتد اخيرا والقسرية تفتر اخيرا واولى الحركات المتصلة
بالوحدة هي التي على الاستقامة او الاستدارة ان توهم للمتصلة على الزاوية وجود واولى ذلك
ما تم ولم ينقص فان من صفات الواحد ان يكون تاما والناقص بعد لا واحد واولى ما يكون تاما ما ليس
شيئا يمكن ان يزاد عليه بلا تكرر وهو الحركة المستديرة اذا تمت الدورة فلا يزاد عليها بل تكرر

ولا كذلك المستقيم من حيث هو مستقيم فان المستقيم اذا تمت فليس تمامها لانها مستقيمة بل لاجل انه وقف
كنظام العالم ومستقلا عن تحقق هذا القول من قال ان الخط المستقيم اولى بالتمام لان له ابتداء ووسطا وانتهاء
والشيء هو ذلك للدائرة وانه ولئن كانت الدائرة تامة فليس يحتمل ان تكون الحركة عليها تامة لان الحركة على
المستقيم متناهية تتم وعلى المستديرة لا تتناهى ولا تتم فاما انا فليس كل ما هو تام فهو ذو ابتداء وانتهاء ووسط
بل الواحد في الحد اتم من الكثرة التي لا يوجد هذا المسلك الا فيها بل هذا نوع من التمام ولا يعتبر هذا التمام
الا في ذي عدد والدائرة وحدانية الصورة وانما يحصل الزيادة والشيء غير انها خط دائرة والمستقيم ان لم
يتصل فليس لانه مستقيم بل بسبب الوحدة واما الحركة المستديرة فانها اذا تمت دورة ابتدأت اخرى ان
يكون كل دورة واحدة ولا منافي دورة واحدة فهذا ما نقوله في الحركة الواحدة بالعدد فلنتكلم الآن
في الحركة الواحدة بالجنس والنوع

الفصل الثالث في الحركة الواحدة بالجنس والنوع

ولما كانت الحركة من ذوات الاعراض وهذه الاحكام التي تتبع الوضعية كان تكثرها وتوحدها تابعا ل
لتكثر الاعراض الاخرى وتوحدها وكان البياض مثلا انما يكون متكثرا بالعدد اذا تكثر موضوعه او زمانه فكذلك
الحركة وكما ان البياض لا يكون متكثرا بالعدد اذا لم يتكثر موضوعه او زمانه فكذلك الحركة وكما ان البياض لا يكون
متكثرا بالنوع او متكثرا بالجنس لنفس تكثر الموضوع بالنوع او بالجنس بل يكون بياض الثلج وبياض القفيص
اذا لم يختلفا فيما يكون الا واحدا بالنوع بل بياض الثلج والجيار وكذلك ليس بنفس تكثر الموضوع
بالنوع او الجنس يوجب تكثر الحركة بالنوع او بالجنس وذلك لان تكثر الشيء بالنوع يتبع تكثر الفصول و
اضافات الاعراض الى موضوعاتها من جملة الاحكام العرضية للاعراض فقد علمت ان العرضية لماهيات
الاعراض انما هي من المعاني العارضة اللازمة دون المقومة واضافات الذوات العرضية الى موضوعاتها
المختلفة امور عارضة لها لا مقومة اياها تقويم الفصول واما تكثر الاشخاص فليس متعلقا بالفصول الذاتية
بل بالعوارض واما الازمنة فلا تختلف من حيث هي ازمنة بالنوع البتة بل بالشخص لكان لا بد لانها اقسام
متصل واحد ومقارنة ما يختلف بالشخص دون النوع لا يوجب البتة مخالفة فصلية متنوعة فحتى الحركة
تختلف نوعها باختلاف الامور التي يتقوم ماهية الحركة وهي ما هي فيه وايضا ما عنه وما اليه فاذا اختلف
نوع واحد من هذه اختلفت الحركة في النوع فانه اذا اختلف ما فيه واتفق ما منه وما اليه اختلف نوع الحركة مثل
ان يكون احدى الحركتين من مبدأ الى منتهى على الاستقامة والاخرى منه اليه على الاستدارة وكذلك اذا اتفق
ما فيه واختلف ما منه وما اليه مثل الصاعد والهابط فلا يجب انه اذا اختلف شيء من هذه في النوع في نفسه او بالنسبة
والاحوال الاخرى تتبع الحركة بها كانت الحركة غير واحدة في النوع ولئن كانت كلتاهما مكانية او كلتاهما كيفية او كمية

فان ا

كانت واحدة في الجنس الأعلى لكن النقطة في جنس أسفل كما في الهندسية كانت واحدة في الجنس لكن ليس في الجنس الأسفل لكنه قد يشكل الحال
في أنه هل الحركة المستديرة تخالف المستقيمة في النوع أو تخالفه بعرض فإنه يشبه أن يظن أن الاستقامة والانحناء
من الأمور التي تعرض للخط لا من الأمور التي هي فصول ويسبق إلى الظن أن الخط الواحد يصلح أن يوضع كالاستقامة
والانحناء وإذا كان كذلك فكيف يكون نوع الخطوط المستقيمة مخالفا لنوع الخطوط المنحنية اللهم إلا أن يجعل
تركيبها مع الاستقامة نوعا ومع الانحناء نوعا آخر فيكون لكل عرض من شأنه أن يقوم نوعا وليس الأمر كذلك
فإذا كان الخط المستقيم لا يخالف المستدير في النوع فكيف يكون للحركة على المستقيم تخالف الحركة على المستديرة
بالنوع ولا يجعل اختلافها فيهما وهذا الاعتبار في المستقيم والمستديرة التي تكون مكانية المستديرة التي تكون وضعية
على ما علمت ونقول وكذلك يشكل الحال في أمر الصاعد والهابط ويشبه أن يظن أن الصاعد لا يخالف الهابط بالنوع
في المبدأ والمنتهى من حيث هما طرفان للبعد بل من حيث هما جهتان أحدهما علو والآخر سفل والحركة لا يتعلق بالمبدأ
والمنتهى إلا من حيث هو طرف مسافة وأما من حيث عرض له أن كان أحد طرفي المسافة في جهة والآخر في أخرى
فذلك ليس مما يتعلق بالحركة فإن الحركة يتم حركة إذا ابتدأت في هذا البعد من مبدأ إلى منتهاه ولو لم يكن
المبدأ بحيث يكون علوا أو هو إلى السماء والمنتهى بحيث يكون سفلا وهو إلى الأرض فإذا كان الأمر
كذلك كان هذان من الأعراض اللازمة للحركة لا من الأمور الداخلة في ماهيتها فلم يكن الاختلاف به اختلافا في
نوعها وكذلك الاختلاف الذي بين الحركات في أن يكون طبيعية وقسرية فإنها فيه اختلاف في أمور خارجة
عن ماهية الحركة وإن كانت لازمة فهذه هي الشكوك التي يظن أنها تسبق إلى الذهن أما نحن فنقول إن هذه الشكوك
لا يعرض في غير النقلة فإنه لا يعرض في مثل الحركات التي في الكيف والحركات التي في الكم وغير ذلك فإن
التسود معلوم من حاله عند كل أحد أنه يخالف التبيض بالنوع لأجل مخالفة ما إليه وما عنه وإن كان الطريق
كأنه واحد مسلوك في كل بالعكس من الآخر فكذلك التصعد إلى النحو يخالف التنحدر إلى السفل إلا التسود في النوع
ولما كان حال المبدأ والمنتهى واحدا إنما يشكل هذا في أمر النقلة وبعضهم أن لا يكون النقلة حيث لا يكون نوعا
فقط ويكون النزول يخالف الصعود بأعراض تحت نوع واحد كما يخالف الكاتب الأمي وإن كان الإنسان مأخوذ
في حد الكاتب والأمي ومحمول عليهما وليس حيث إنها بل موضوع كذلك النقلة محمول لها على هذه الوجه على النزول
والصعود وكان أصل في النزول هو حركة مستقيمة من مبدأ إلى منتهى ويتم بذلك كونه حركة لكن عرض لهذا المبدأ
أن كان فوق فعرض للحركة أن صارت نزولا وكذلك الحال في الشكل كأول مثلا أنه عرض لها أن كانت النقلة
كأنه في مستقيم فإن للحركة ليست تحقق حركة بما يعرض لها من طول ما تحرك فيه كالحال في المستديرة وفي
كالمستقيمة حتى يختلف بذلك ماهية حركتين اختلافا فاسوعيا فهذه هي الشكوك التي يمكن أن يقال في هذا الباب

مع انهم يحكمون ويرسمون ما ارادوا ان بين ان النقطة جنس للامر ليس على هذه الصورة فنقول ان الخط المستقيم بالقياس والمستدير
لا يصح ان يستحيل احدهما الى الاخر الا في الوجود وذلك انه هو يخطا في الوهم لم يكن طرف سطح وهو في السطح
الا ان يكون طرف الجسم فالم يعرض للجسم زوال عن هيئته لم يعرض للسطح فلم يعرض للخط البتة والجسم اذا كان
يابسا لم يقبل التجزية واذا كان رطبا قبل التجزية بان يكون اتصال الحد يتفرق او يكون اتصال الحد يمتد و
التغيير بالعكس فان تفرق اتصال الحد فقد انقسم الخط خطوطا وان امتد فقد بطل ايضا ذلك الخط بعينه
وحدث خط اخر فان الخط الواحد لا يصير اطول مما هو بالمد فاذا كان هذا ان الخط يستحيل انتقال
احدهما الى الطبيعة بالجوهر ولا في الوهم ايضا فان الوهم ان فعل ذلك جرد الخط عن سطح بل جعل الخط جسما
وجانبين لا في امتداده وظن بانه طرف سطح فان ذا الجانبين سطح لا طرف والذي هو خط فيكون
الوهم قد اخذ غير الخط بل اخذ جسما وسطحا فعمله خطا فالذي ظن ان الخط هو واحد بعينه موضوع للامرين
فقد ظن باطلا فاشخاص النوع الواحد من الاعراض تختلف بموضوعاتها وبالعوارض تقارنها وهي على
قسمين وذلك لانها اما ان لا يكون تلك الاعراض يلحقها لحوقا اوليا مثل كما يجتمع مع موسيقي واما
ان يكون يلحقها لحوقا اوليا كالبياض يجتمع مع سطح ومفارقة الخط المستقيم للمستدير ليس لاجل كثرة الموضوع
فقط فان هذه المفارقة موجودة بين مستقيمين وبين مستديرين وليس يعرضان اخرين كيف اتفق فان
الاستقامة والاستدارة حالان يلحقان الخط لحوقا اوليا فلذلك اما يمكن ان يكونا اما فصولا واما اعراضا اولية فان كانت
فصولا فقد نوعت وان كانت اعراضا اولية الاعراض الا ولئن كانت لازمة للطبيعة المحمول له استوى فيه
اشخاص النوع وان كانت تعرض في حال عن غير لزوم فيعرض لانفعال يلحق المادة ولا يبعد توهم زواله
عن المعروض له اوليا وجود له فلا يبعد توهم زوال العارض التابع له حتى يكون المعروض موجودا ويخالف
الا ان هذا العارض الاولي التابع للانفعال وليس كذلك الحال في الخط المستقيم والمستدير فانه ان لم يكن المادة
في كل واحد منهما على هذه الصفة التي صارت بها خطا مستقيما او مستديرا لم يكن نفس ذلك الخط موجودا فليس
اذن الخلاف بينهما بعارض غير اولي او بعارض اولي غير لازم فاذن الاستقامة والاستدارة معان
تعاند الفصول او لواحق الفصول اللازمة التي تدل لعامة على اختلاف حقيقي في النوع وانما للكرة في نوع
السواد غير الكرة في نوع البياض لاختلاف ما فيه الكرة وكذلك المستقيم والمستدير ويستقيم تقرير
هذا القانون بقول من ظن ان في طبائع الامور اشياء متضادة ليس بينها تعقيب وتعقيب فانه ان كان التعقيب
الاول للتعقيب والتغيير بحسب ... واجتمعا في كرة واحدة وليسا متضادين وان كان موضوعهما
سطحين متوازيين يمتنع ان يحل المقعر منها التقعير والمحدب التحدب [illegible]

اذ ليس من ضدها بها اذ لا يمكن ان تتعاقبا فيها ولا من نوع الحركة البتة على ما بينا واما اشكال الدور من حال الصاعد
والهابط فمتحققة من بعد واما السرعة والبطوء فلا يختلف بها الحركات البتة اختلافا ما بالنوع وكيف وهما يوجدان
لكل صنف من الحركات وهما مما يقبل الاشتداد والاضعاف والفصل لا يقبلهما بل يكون الحركة الواحدة بالاتصال
سريع من سرعة اشد بطوء فيها من الامور التي يكون للحركة باضافة الى حركة اخرى لا من الامور التي يكون لها في ذاتها
وقد ظن ان السرعة اذا قيل على المستقيم والمستدير كانت باشتراك الاسم وليس كذلك ولكن كان النظر
ربما اوجب انه لا يصح المقايسة بينهما ولا المناسبة فيهما كما لا يصح بين السطح والخط قول المقدار عليهما بالتواطؤ
الا انه ليس يقال باشتراك الاسم فان حد السرعة والبطوء فيهما واحد وهو ان السريع في كل واحد منهما
هو الذي يقطع مقدارا اطول في الزمان الواحد وكما ان المستقيم مقدار وكذلك المستدير وكما ان الاطول
في المستقيم ما فيه المثل بالقوة وزيادة وكذلك الاطول في المستدير والزمان غير مختلف فليس اذن هذا
باشتراك الاسم بل الحد شاملهما معا واذ قد تكلمنا في وحدة الحركات يحري بنا ان نحل الشكوك المقولة فيها

الفصل الرابع في حل الشكوك الموردة على كون الحركة واحدة

اما قول اولئك ان الحركة الواحدة هي منقسمة الى ماض ومستقبل فهو قول غير صحيح فانك تعلم ان الحركة على النحو الذي حققناها نحن ليست مما تنقسم
الى ماض ومستقبل بل هي دائما بين ماض ومستقبل واما الحركة التي بمعنى القطع فانها لا تحصل حركة وقطعا
الا في زمان ماض ومع ذلك لئن كانت الحركة منقسمة الى ماض ومستقبل فانما تنقسم بالقوة فانه
اذا فرض في الزمان الذي يطابقها ان عرض لها ان تنقسم الى ان الآن يكون حاصلا بالفعل وبالجملة
فانها اذا انقسمت فانما تنقسم بالعرض ولاجل انقسام الزمان او انقسام المسافة وانما اشترط في وحدة
الحركة ان لا يكون زمانها ومسافتها منقسمين بالفعل لا ان يكونا بحيث لا ينقسمان ولا بالقوة بل ولا هذا
مشروط في وحدة الكميات وكثير من الاشياء واما قولهم انها كيف يكون واحدة ولا يكون تامة فاول ما يجاب
به عن ذلك ان الواحد بمعنى التام غير الواحد الذي بمعنى الوحدة فان الحركة التي نشاهدها لا تنقسم وهي
محفوظة في المتحرك تامة ثابتة بعينها الا ان ينتهي واما الحركة التي بمعنى القطع ان اسعفتنا الى بعد مستقيم فتامة
وان اتمت دائرة فهي تامة لا مزيد عليها اذا كان التام ما ليس منه شيء خارجا عنه وكان وجود الحركة
بمعنى القطع انما هو على ان القطع حصل فاذا كان ليس شيء منه الا وقد حصل ولم يبق خارجا منتظرا فهو تام
وهو تام واحد من وجهين وقد اجاب بعضهم عن هذا بان قال ان مثل الحركة في انها قد يعدم منها
الاشياء ويكون الصورة مع عدم تلك الاشياء محفوظة هو مثل صورة البيت التي تستحفظ واحدة بعينها
مع نقض لبنة لبنة وسد الخلل الواقع عند النقض بما يقوم مقامها فيكون الصورة واحدة بالعدد مستحفظة

الاتصال فلا يكفي ان يعلم الشيء واحدا بالنوع
اذا لم يكن واحدا بالعدد [illegible]

بمواد متعاقبة فكذلك كل شخص من النبات والحيوان وكذلك يبقى الملكات النفسانية محفوظة واحدة بعينها مع العمل والاستدلال
وتغير المزاج وانما يبطل ان فعالات وتجدد وكذلك صورة الفلك يبقى واحدة بعينها في الدهر للبارى المتغير المادة قابل
لان مبدأ الفيض وهو البارى تعالى واحد والصورة وهو الفيض المفاد واحد بالقياس الى ما صدر عنه فهاهنا
المادة في حد القبول ولو بالتعاقب كانت تلك الصورة بعينها مستحفظة وليس يحضرنى امثال هذه
ولا يبعد عندى ان يكون للكائنات الفاسدة صورة ثابتة لا تستحيل اللهم الا ان يعنى ثبات اجزاء
وجدت في الكائنات عن اول الكون محفوظة لما وقت الفساد لا تفارق ولا تبطل فيكون مقارنة
لصورة واحدة او قوة واحدة تلك القوة وتلك الصورة تستحفظ العمل الواقع في غير تلك الاجزاء
وتستمد منه بما يورد من البدل المتعاقب الى انه ليس يكفي في ثبات الفيض واحدا كون مبدأ المفيض
واحدا فان المبدأ المفيض الواحد اذا افاض على اشياء كثيرة كان الفيض متكثرا بتكثرها سواء كانت
متكثرة حاصلة في زمان واحد او كانت متعاقبة التكثر فانه يعلم يقينا ان الصورة القائمة في اللبنة الاولى
من التركيب والصورة الاضافية التي لها بعينها الى اللبن الموجود ليست بعينها ما كان يقوم باللبنة
الاولى المنتزعة ويعرض لها بعينها من الاضافة واذا كانت هذه الاحوال لا تنتقل من مواد الى جهة بعينها
اشخاصها بل باشخاص حواملها واذا كان كذلك لم يكن صورة البيت الآن هي بعينها التي
كانت قبل بل يكون شبيهة بتلك مستمدة لها فكانه لو لم يتدارك النوع بالانعام حتى يعرض لكانت
الصورة تبطل ثم ان احدا في اعادة اللبنة لبنة على ذلك النظم بعينه يكون الصورة قد حدثت ويكون
صورة اخرى بالنوع حتى لو لم يتأت هو الا بعد نقض المستمر زمانا الى ان يرد المادة كان هو
الصورة الحادثة ينظر انها هي الصورة تداركا ولا ولكن كانت اخرى فكذلك اذا لم يمهل المادة الا ان حاضر
بل اعمل نزل الموجود ثم ظن ان الثانية هي الاولى من غير حدوث امر فهذا القول منهم غير صحيح البتة اللهم الا ان يكون
في جملة الاجزاء جزء من شأنه ان ينتقل من موضوع الى موضوع او ينتقل اليه موضوع بعد موضوع كما عسى ان يظن
من امر الصفرة والظل فان المضيء والمظلم اذا انتقل انتقلا في ظاهر الامر معه واذا انتقل القابل وسكن المضيء
او المظلم انتقلا في القابل لكن يشبه ان يكون الصفرة والظل او الظل شيئا لا يثبت واحدا بعينه بالشخص
اذا كان الصفرة الواقع هو صفة او حال لقابل بل هي فاعل فاذا استحال القابل لم يبق صفته فان استحال القابل
مطلقا لم يبق الصفة والحال مطلقة واذا استحال هذا القابل لم يبق هذه الصفة وهذه الحال واذا لم يبق
هذه الصفة وهذه الحال لم يكن الباقي ثابتا بالشخص بل يكون كل آن شخصا او من جملة نوع مستحفظ
بالانتقال وهذا كما يعرض للسيال مع ان كون من امر المدارات هو المحاذاة فانه ليس اذا كان

لا يزال يوجد في الانسياب جزء مواز بعد جزء او محاذ ويلزم من ذلك ان الموازاة التي في الانسياب تكون محفوظة بالتشخص
كذلك ما يتبع الموازاة والمحاذاة من اضاءة واظلام الا ان الحس اذا شاهد في كل وقت ضوءا كالذي كان قبله حسب
ذلك شيئا واحدا بعينه وانها كالحال في نفث مظلم متحرك الهواء فانا نعلم ان الهواء الذي فيه اذا تحرك تحركت فيه
ظلمة فيكون الظلمة متحركة منتقلة كالوجود لكن اذا كان انما يعقبها مثلها لم يحس به وكذلك لو كان بدل الظلمة
حمرة وكان المحسوس بالحركة من جهة او غيره فان البصر لا يدل البتة على حركة البتة ويحسب ان كل ما يلقاه من الحمرة
كل وقت هي الاولى ويكون غيرها بل فيها في جزء غير بل لو اتفق ان كان نهر غير مختلف الشكل بالارتفاع و
الانخفاض سطحه مستو مشتبه السطح او متقبب وفيه ماء سيال من غير ان يكون هناك علامة تموج من ريح او
اختلاف اجزاء او غير ذلك فانك تحسب ذلك الماء ماء واحدا بعينه راكدا ساكنا اذ لم تعلم
ان الحس يحصل من جزء الى جزء وصل الى سمتك وكذلك اذا لم يحس بفصل الاستحالة في الظلمة
والضوء لا تنفصل الا من حيث ان الظلمة والضوء هو ذلك بعينه واما التشكك الذي يقال في هذا وهو
ان لم يكن واحدا فهو اذن كثير ولا يجوز ان يكون كثيرا غير متناه فيكون كثيرا متناهيا فلا يخلو اما ان يكون كل
واحد من ذلك الكثير لا يبقى الا آنا فقد كان ترى موجودا على الاتصال فيكون الآنات المتناهية تتالف منها زمان
متصل واحد وهذا محال ويكون كل واحد منها يبقى زمانا مع سيلان الموضوع وهذا مما ينكرونه فيجب ان نعرف حله
من الاصول التي حققناها وبعد هذا فقد يشكل في امر الحركة السماوية ويشكك فيها بشكوك التي ذكرناها ولم تكن
مع ان مفارقتها تستتبع انها لا تخلو اما ان تكون واحدة او تكون كثيرة فان كانت واحدة فكيف تكون واحدة
وليست بتامة فانا لم نجد منها شيئا خارجا منها لم يحصل بعد وكل واحد تام وان كانت كثيرة فكيف تكون
عددها واحدا فنقول اما الحركة بالمعنى الذي نقوله فهي واحدة باقية فيه ابدا ما تحرك واما الذي بمعنى القطع
فيشبه ان يكون لكل دورة حركة واحدة الا ان الدورات لا تتحدد الا بالوضع واذ قد فرغنا من الكلام
في وحدة الحركة فبالحري ان نتكلم في التقابل الذي يكون بين الحركات في سرعتها وبطئها وهو المعنى الذي
يسمى تضاد الحركات

الفصل الخامس في تضاد الحركات وتقابلها

من عادة
الناس ان يقولوا مرة في كل حركة تتم في زمان اقصر انه اسرع فيقولون ان هذه الاستحالة اسرع
من هذه النقلة فيكون الاسرع في هذا الموضع هو الذي ينتقل الى الغاية في زمان اقصر ولكن يسموا مرة اخرى
غير ذلك يقولوا ان حركة السلحفاة من مبدا المسير الى منتهاه في ربع ساعة هي اسرع من حركة الفرس مع انها
في ساعة بل يعدون حركة السلحفاة بطيئة وان كانت تبلغ المقصد وتنتهي الى السكون في زمان اقصر
ويعدون حركة الفرس سريعة وان كانت طويلة الزمان الى المنتهى فيجب ان يكون لهذه السرعة معنى

البطؤ معنى انه غيره اول وهو ان السريع هو الذي يقطع من مسافة ما يجري به البطيء في زمان اطول في زمان مثل او الذي يقطع
المثل في زمان اقصر فيجب اذا اردنا ان نقايس بين حركتين في السرعة والبطؤ ان يكون ما فيه الحركة من نوع واحد لكن
بين الشيئين اللذين فيهما الحركة مقايسة في الزيادة والنقصان والاشتداد والضعف فكانت المقايسة
بين الحركتين في السرعة والبطؤ والمقايسة بين الشيئين في الزيادة والنقصان والمساواة ما الكمية هو على
وجهين احدهما بالفعل والاخر بالقوة اما الذي بالفعل فان يكون انطباق احدهما ممكنا بان نوهم منطبق كل على الاخر
فينطبق الطرفان ان كان لهما طرف فان كان الطرفين بالفعل او يفضل احدهما على مطابق الاخر فيكون في الاول مساواة
وفي الثاني تفاوت بزيادة ونقصان والوجه الثاني الذي بالقوة وهو ان لا يكون الانطباق بحيث يمكن ان يكون بينهما ما يقع
ويفصل مثل مستقيم ومستدير ومثل مثلث ومربع فظاهر انه لا ينطبق المثلث على المربع بهذا الانطباق ولا المستقيم على المستدير
لكن قد يظن ان هذا الانطباق بينهما اما المثلث فهو بحيث يمكن ان يقطع قطعا غير دائم الى ان يلتئم يكون منه مربع فحينئذ
يمكن ان يركب ذلك المثلث على ذلك المربع فينطبق عليه فيساويه بالفعل او ينقص عليه فيزيد عليه بالفعل وقبل ذلك
لم يكن مساويا ولا زائدا بالحقيقة بالفعل الصريح فمن هذا القبيل يقال ان المثلث مساو للمربع وكذلك المستدير
لو امكن ان يجعل به ما يغيره الى الاستقامة لكان يكون بحيث يزيد على المستقيم او ينقص عنه او يساويه بالانطباق
بالفعل عليه فاما ما دام مستديرا فليس يمكن ان يجعل به هذا الانطباق بالفعل اللهم الا بالقوة ان امكن وذلك الشيء اذا
لم يكن منطبقا على غيره ونهاياته على نهاياته لم يكن مساويا له بالفعل واذا لم يكن فيه ما يساوي به على الوجه الذي قيل
وزيادة على ما يساوي وهو لم يكن زائدا عليه بالفعل ولا هو ناقص عنه بالفعل وما سلف لك بيانه نحكم بان المستقيم
ليس مع قوته ان يغير الى ان ينطبق على المستدير وهو موجود بعينه ليس حكم في هذا اذا رجعت الى التحقيق حكم المثلث
والمربع فان قال قائل انا نعلم يقينا ان القوس اعظم من الوتر والوتر اصغر منه فاذا وجد تفاوت في الصغر
والكبر فبالطبع لن يكون هناك مساواة وقد اجاب عن هذا بعض المحصلين فقال قد يكون بين شيئين تناسب
الزيادة والنقصان مع استحالة ان يقع بينهما مناسبة المساواة فانا نعلم يقينا ان زاوية مستقيمة الخطين حادة
هي اعظم من زاوية حادة تحيط بها قوس ومستقيم واصغر من زاوية ويستحيل ان يكون من قبيل مستقيمة الخطين زاوية
مساوية لشيء من قبيل الاخرى وانما قلنا ان الحادة المستقيمة الخطين زاوية مستقيمة اعظم من زاوية منهما
ان الزاوية القوسية توجد بالفعل في تلك وزيادة على الاخرى وانما كانت الاخرى اعظم من مستقيمة الخطين
لان مستقيمة الخطين توجد بالفعل فيها وزيادة وهذا جواب ومع ذلك ليس يلزم ان القوس اعظم
بالفعل من الوتر فليس يمكن ان لا يوجد في القوس ما ينطبق على المستقيم انطباقا مع انطباق النهايات
تباين وكيف يكون بينهما مقايسة البتة بالفعل عسى لن يكون ذلك بالقوة او عسى لن يكون ذلك بالتوهم

يكون في المستدير الذي استقامة لكان يجب ان يوجد فيه مثل وزيادة فيكون اذن اعتبار التفاوت والمساواة بالفعل
وهو بالقوة في المستدير. الا ان الوجه كالمحال بين المثلث والمربع وهو باعتبار بعيد الا ان يكون الشيء بحيث لو كان ينقل النقر
لصار اصغر او زاد. فالغرض النقصان او غيره او لما وا. لا غيره هذا اعتبار بعيد والحركات المتقابلة المكانية
هي التي يكون ما يتحرك فيه متقابلا فان كان المثل يقطع في زمان مثل فالسرعة متساوية وان كان الاطول يقطع في زمان
مثل والمثل يقطع في زمان اطول فالحركات غير متساوية بل متفاوتة بالزيادة والنقصان فان لم يكن ما يتحرك فيه متقابلا
بالفعل بل بالقوة فالحركات غير متقابلة بالفعل بل بالقوة فيكون المستدير والمستقيم لا يتقايس بينهما بالتحقيق
الا بالمقابلة المذكورة البعيدة جدا واما المقايسة المعتبرة في الحركات الكيفية فمنها وجه قريب ومنها وجه بعيد فالوجه
القريب هو ان يكون ما يتحرك فيه متفقا بالقياس الى نهاية الكيفية مثل سواد وسواد وحرارة وحرارة فاذا كان
متحرك ما قد ابتدأ من كيفية شبيهة بالكيفية التي ابتدأ منها متحرك آخر ثم انتهى الى شبيه ما انتهى اليه الآخر في زمان واحد
وكان كل موقف يتوهم يتوافقان فيه حتى يتساويان او توقفا عليه متساويا ولم يقع في الآخر دونه فان لم ينته اليه
بعد وبقي زمان فهو ابطأ منه وان وقفا جميعا في وسط الزمان وكان الكيفية اضعف فيكون الاول اسرع
منه فيجب ان يكون المتحرك فيه واحدا والمنتهى والمبتدأ واحدا اي في النوع واما الوجه البعيد فان يكون الاعتبار
بالضد حتى ان كان احد المنتهى اليهما او المبتدأ منهما طرفا في التضاد والآخر ذلك الطرف لكن نظيره ادنى
من الطرف واقرب الى الوسط فيكون الاعتبار مثلا ان هذا هو مبيض اسرع من ذا او هو مسود اسود
مساويا له حتى يكون نسبة ما منه ابتداء وما اليه انتهى وما كان فيه الى البياض كنسبة نظيراتها في ذلك
الجانب الى السواد وهذا وجه غير محقق يجب ان يحصل وقد يتوهم ان يكون شيئان متقايسين على
الاطلاق ولا يكونان متقايسين بالنسبة الى شيء فان التكبر والتصغير في الماء من حيث هو ماء غير التكبر والتصغير
في الهواء من حيث هو هواء لان غاية التكبر في الماء ليس مثل غاية التكبر في الهواء وكذلك في التصغير واذا
تحلل الماء الى كبر الهواء كان للتكبر حد دون حد تحلل الهواء الى كبر النار واذا اخذت هذه الحركات
في التكبر مطلقا وفي التصغير مطلقا كان ذلك متقايسا واما مقايسة التكبر الناري الى التكبر الهوائي فليس يجاوز
فالتحلل الهوائي هو الحركة الى الكبر لا تقايس بالتحلل المائي وان كانا نوعا كانه فان كبر هذا ليس من نوع
كبر ذلك ولا صغره من نوع صغره بل المقايسة تجري بين تحلل هوائين او تحلل مائين وكذلك حال الطيران
والمشي اما من حيث الحركة في المسافة المستقيمة فقد يصح التقايس واما من حيث هذا طيران النسر وهذا
طيران العصفور فضلا عن المشي فلا يتقايس طيران نسري وطيران عصفوري بل الطيران انما
يقايس الطيران النسري بالنسري والعصفوري بالعصفوري وكذلك التحلي العقلي بالتحلي العقلي والتحلي الحسي

بالمعنى العينى مصحب لسرعة يراعى في هذا الباب معنى ما فيه الحركة ويراعى اخذه مطلقا او مشروطا ثم ينظر ايضا الزمان
فان لم يختلف ذلك في النوع صح التقايس فربما كانت المقايسة لا لطبيعة النوع بل لطبيعة النوع مع عرض
واما المتحرك فلا يؤخذ بشرطا في هذا الباب اذ لا تغير اختلافه في اختلاف الحركة اللهم الا ان يكون ماخوذا شرطا
في ماهية الحركة فيما فيه الحركة كالصعود للطير ان الصعود الذي فان حركات الصعود في طيرانه غير مساوية
لحركات ما ليس بصعود وقد يغلط في هذا الباب لاشتراك الاسم او تشابه مثل انه يظن ان هذا [illegible]
اسرع او ابطأ مما يجد هذا الصوت لكن الحدة فيهما معنى مختلف وكذلك قد يظن ان هذه العين الرمدة قد صحت
اسرع مما صحت هذه اليد المفلوجة فانه كما ان مزاج العين وفعله غير فعل اليد في النوع فكذلك صحته
فعله غير الذي ما فيها اليد في النوع فلا تكون الحركة فيهما في نوع واحد اللهم الا ان يعتبر الصحة مطلقا فلا تكون الحركتان
واحدتين في النوع بل في الجنس وقد علمنا ان ذلك التقايس الجنسي ليس بالحقيقي وههنا مسألة ربما سأل
عنها سائل وقال متحرك قطع مسافة وكانت تلك المسافة تبتدئ تستحيل مع ابتداء حركته حتى انتهت الاستحالة
الى الحد الذي يقف عنده ويتم لديه فوقف انتقاله معها فهل من الممكن ان تقايس هذه الاستحالة وهذه
الحركات فالجواب ان ذلك خطأ ولا يجوز ان تقاس وذلك لان المسافة والمستحيل واما الحركة
فليست مسافة وبالاستحالة الا في الزمان فقط والنقلة قطعت شيئا ما قطعته الاستحالة وذلك لان الحركة
قطعت مسافة واذا كانت تغيرا من مبدأها الى منتهاها والاستحالة قطعت ما بين كيفيتين اذ كانت تغيرا الى
حد ما في الاولى بل من كيفية الى اخرى والمستحيل من حيث هو لم يخرج من حد ما الى حد اخر بل خرج من كيفية
الى كيف الا انه لم يزل يجد فيه كيف بعد كيف على استمرار تجدد شئ ليس في محله الفصل السادس
في تضاد الحركات وتقابلها واذ قد قلنا في اتحاد الحركات وتغايرها فاولى ما نتكلم فيه هو حال تضاد الحركات
وتقابلها فنقول اولا فان الحركات المختلفة بجنس مثل النقلة والاستحالة والنمو فقد تجتمع معا فان امتنع بعضها عن الاجتماع
مع بعض في وقت ما فليس ذلك لانها طباعها من حيث هي نقلة واستحالة ونمو توجب ذلك بل لامر زايد وسبب من خارج
واما الحركات التي ادخلت تحت جنس واحد مثل التسود والتبيض الواقعين في جنس الكيفية على النحو من الوقوع المذكور
فانها قد تكون متضادة فان التسود مرافق للتبيض في الجنس ومشارك في الموضوع ولكنه مقابل له يستحيل اجتماعه
معه وهو معنى وجودي كما ان التبيض معنى وجودي وليس مقولا بالقياس الى الاخر وبينهما الخلاف اكثر مما بين
احدهما وبين التصفر وغيره وهو غاية الخلاف وهذه هي الامور التي بها يصير الشئ ضدا للشئ فالتبيض
ضد التسود كما ان البياض ضد السواد وكذلك في مقولة الكم ايضا فان النمو ضد الذبول فانه ليس كما قال قائل ان
يقول ان التصغر ليس بمضاد للتكبير بل هو مضاد بقوله ولكان لا يجوز ان يبطل هذا بان الصغير والكبير الذي يجب

النوع تقال على الاطلاق وليس بالقياس فان النمو والذبول اعتبار يعني عن الزيادة ذلك لان الحركة الى الزيادة ليست
انما هي حركة الى الزيادة بالقياس الى الحركة الى النقصان وكان الزيادة انما هي زيادة بالقياس الى النقصان
وعلى انه الزيادة والنقصان اللذين يتوجهان اليه محدودان في الطبع ليس بالقياس وكذا الحال في النمو
والذبول كما في التبيض والتسود وكذلك الحال في التخلخل والتكاثف واما الحركات التي في الوضع فيشبه ان يكون
فيها تضاد على نحو ما لا تضاد في الحركة المستديرة والمستقيم هذا عن قريب واما الحركة المكانية فان الخط المستدير
منه غير مضاد للمستقيم بوجه من الوجوه وذلك حصول الحركات المتضادة وهم ما تعاق في الخطين يجب ان يكون متقابلة
متعاينة بالحد وتكون منتهية الى جهة الا من الامور التي تتعلق بها الحركة والحركات ليس كونها متضادة هي ان
متحركها متضادة فان الاشياء قد يعرض لها ان يتحرك حركة متفقة في النوع فان الحجر اذا عرض له حركة
بالقسر الى اسفل … بمثل الحجر … كان نوعا الحركتين مختلفان في ذاتيهما انما يختلفان بالقسر والطبع
والقسر والطبع لا يجعل الشيء مختلفا فان الحرارة التي تحدث في جسم بالقسر والتي تحدث بالطبع حرارة متفقة
الفصل والسواد الذي يحدث بالقسر والذي يحدث بالطبع سواد نوعيهما تاثيرا واحدا انما يختلف بان
هذا عرضي وهذا طبيعي وكذلك … الطبيعية والقسرية وغير ذلك ولو كان تضاد الحركات ايضا انما هي
للقسر والطبع لما كانت حركتان قسريتان متضادتين ولا طبيعيتان متضادتين فبين انه ليس بتغير
المحرك تضاد الحركة … ان الحركة متضادتان … ايضا ان الحركات ليست تتضاد لاجل
ان المحركين متضادان ولا ايضا لاجل الزمان لان الزمان لا يتضاد طباعه ولو كان تتضاد لكان يكون
التضاد في امر يعرض للحركة لا لطبيعة الحركة فان الزمان عارض للحركة ولا ايضا تكون الحركات متضادة لاجل
ان التي فيه الحركة متضاد للذي فيه حركة اخرى فان الذي فيه الحركة يكون متفقا وتكون الحركات تتضاد فان
الطريق من البياض الى السواد ومن الزيادة الى النقصان هو بعينه الطريق من السواد الى البياض ومن النقصان
الى الزيادة وبالجملة هي المتوسطات باعيانها كالذي في … في النزول … في الصعود وبالجملة فان
هذه المتوسطات لا اضداد لها لانها متوسطات فكيف يكون هي التي لتضادها يصير الحركات متضادة
فلم يبق الا الامور التي اليها وعنها فانها اذا كانت متضادة كالسواد والبياض كانت الحركات متضادة
ولا كيف اتفق فان الحركة من السواد ليس يضاد الحركة الى السواد لا من انه حركة من السواد فقط بل لاجل ما يلزمه
من ان يكون مع ذلك حركة الى البياض كما يلزم لكونها حركة الى السواد من كونها حركة من البياض فان الانتقال
من السواد لا يتعين الا الى البياض وانه … السواد لا يكون الا من البياض فاما من الاشفاف والى
الاشفاف فذلك ليس بحركة بل امر يقع دفعة ولو كانت الحركة من السواد قد يتوجه لا الى البياض لم يكن الضاد ان

الحركتان متضادتين كما انه يجوز ان تتحرك الشيء من اليمين الى اليسار بل الى فوق فالحركات المتضادة هي التي تتقابل اطرافها
وهذا يتصور على وجهين يرجعان الى وجه . فتنة احدهما ان تكون اطرافها متقابلة بالتضاد الحقيقي في ذواتها مثل السواد
والبياض ومثل الكريه في طبيعة شيء والمستحيل في طبيعة ذلك الشيء والثاني ان تكون اطرافها لا تتقابل في ذواتها
وفي ماهياتها بل تتقابل من جهتين احدهما بالقياس الى الحركة والثانية بالقياس الى امور خارجة عن الحركة مثل الطرف
الذي في المتصل من الشيء والذي يلي السماء او ما [illegible] مثلا نقطتان او مكانان وطبائع النقطتين والمكانين لا تتضاد ولا
تتقابل تقابل السواد والبياض بل تتقابل لامر اخر خارج وذلك الامر اما غير متعلق بالنسبة الى الحركة واما متعلق
بها اما الخارج عن النسبة الى الحركة فبان يكون احد الطرفين في غاية القرب من الشيء والطرف الثاني في غاية
البعد عنه فيكون طرف منه لزم ان كان علوا والاخر لزم ان يكون سفلا واما المتعلق بالنسبة الى الحركة فمثل ان يكون
احد الطرفين عرض له انه مبدأ الحركة الواحدة والاخر عرض له انه منتهى لتلك الحركة فبقياس كل واحد منهما الى الحركة
[illegible] مقابل بالقياس الا [illegible] ولكن قياس كل واحد منهما الى الحركة قياس المتقابل بالاضافة اذ المبدأ
مبدأ الذي المبدأ والمنتهى منتهى لذي المنتهى وكذلك بالعكس في الامرين فليس تقابل ما بين المبدأ والمنتهى
هذه المقابلة فان المبدأ لا تقابل المنتهى بانه معقول بالقياس اليه فانه ليس يلزم انه اذا كان للحركة مبدأ
ان يعقل [illegible] ان له منتهى [illegible] ولا [illegible] من خارج والامر
في المنتهى كذلك والمضافان ايهما علم لزم العلم بالاخر فليس المبتدأ الذي هو مقصود المنتهى بالقياس الى منتهاها
ولا منتهاها مقصود المبدأ بالقياس الى مبتداها فليس بينهما تقابل المضاف فبقي بينهما ان يكون تقابل [illegible] اعني اذا كان
في المستقيم اذ يستحيل ان يكون المبدأ والمنتهى مجتمعين في شيء واحد بالقياس اليه مبتدأ ومنتهى اجتماعا
في زمان واحد وليس احدهما عدما للاخر حتى يكون المنتهى عدم المبدأ بالتضاد ولا وجه [illegible] التقابل
الا التقابل بالتضاد واما في غير المستقيم فلا يبعد ان يكون شيء واحد مبدأ ومنتهى للحركة التي تثبت على الاستقامة
فلا يكون في المبدأ والمنتهى هناك تضاد او تقابل وليس يقع الشك في ان القسمة [illegible] الحركات متضادة
واما القسم الاخر فيشبه ان يقع هذا الشك فيها وذلك لان ذوات تلك الاطراف لا تتقابل لذاتها
بل تتقابل بعارض عرض لها واذا لم يكن متضادة حقيقية لم تجعل الحركات متضادة حقيقية فنقول ان هذه
المقدمة باطلة فانه ليس اذا كان شيء متعلقا بشيء يكون ذلك الشيء ليس يعرض له التضاد في جوهره بل
يعرض له [illegible] ان يكون التضاد في المتعلق به ذلك الشيء تضادا بالعرض وذلك لانه يجوز ان يكون هذا الذي هو
عارض للمتعلق به امرا داخلا في جوهر المتعلق فان التحدد بالطرف امر [illegible] الى السمع [illegible] الشكل
الذي في السمع وهو ما يتعلق بالسمع ويتقوم به وكذلك الجسم الحار والجسم البارد يتضادان لان [illegible] فيهما

وفعلهما

وضدا لها وهو الاسخان والتبريد والصاعد والهابط فليسا يتضادان بالعرض بل بالحقيقة لاجل انهما للحار والبارد ولكن عرضا
بالقياس الى الجسم فانه ذاتي او واجب الوجود حتى يكون الاسخان والتبريد متضادين وعلى هذه الصورة فان الحركة
ليس تتعلق بطرف ثالث من حيث هو طرف فقط كيف كان حتى اذا عرض للطرف فيه عارض كان ذلك عارضا داخلا في تقويم الحركة
او مكتسب دخوله كما بل انما تتعلق الحركة بالطرف من حيث هو مبدأ ومنتهى فان كل حركة فهو بينهما تنتهي اليها فوقوع التقدم
لان الحركة توجد حركة مغايرة قد قصد بها وجد بها الحركة بتغير المبدأ والمنتهى اما بالفعل واما بالقوة والتقريب من الفعل التي تنسب
اليها فالاطراف التي كذا انما تتعلق بها الحركة من حيث هي مبدأ ومنتهى وهي من حيث هي مبدأ ومنتهى متقابلة وهي من
حيث هي متقابلة فهي متقدمة للحركة لانها تثبت متقدمة بذلك فظاهر من ان الحركة التي تتعين لها مبدأ ومنتهى متقابلين
بالفعل لا يجوز ان يؤدي احدهما الا الى غير يكون على النحو الذي وصفنا فهي لذا تتمايز ضدا لا ضد والضدان
ذاتيان لم يكونا اذا تعين الموضوع الذي هو الطرف وتعدل انه يقال كيف يكون المبدأ مضادا للمنتهى ومبدأ الحركة
ومنتهاها قد يكونان في جسم واحد والاضداد لا تجتمع في جسم واحد فيقال له ان الاضداد قد تجتمع في جسم واحد فان كان
الجسم ليس موضوعها الاول القريب انما لا تجتمع الاضداد معا في الموضوع الاول القريب وموضوع المبدأ
والمنتهى ليس هو الجسم بل الطرف ولا تجتمع في طرف بالفعل لم يكن مبدأ حركة مستقيمة واحدة بالاتصال
ومنتهاها وهذا كما قد تجتمع في جسم واحد اشياء متقابلة ان كان يعتبر التضاد كجسم واحد فيه خط محدب
وخط مقعر وما اشبه ذلك والذي يظهر ان الحركات المستقيمة ليست اولا بان تتضاد من ان تتضاد الحركة
اذ الطريق والمسافة في المتضادات المستقيمة واحدة فقد نسبها سهوا عظيما وكان يلزم ان يفعل السواد ا بغدم
والبياض ليسا متضادين لان موضوعهما واحد ولو كان ذلك شرط التضاد لكان لا يكون للضدين امر مشترك
لما اجتمع الضدان في جنس واحد ولما كان موضوعهما واحدا بالحقيقة فان التضاد هو اختلاف في
طرفين واحد على غاية ما يمكن ولاشك ان السواد ضد البياض والطريق بينهما هو الوسائط وهو واحد
لكن السلوكين المتقابلين فيه هما على غاية الخلاف ولذا قد تبينا هذه الاصول فلنرجع الى غرضنا من
تبيين ان الحركة المستديرة لا تضاد المستقيمة فنقول انه ان كان بينهما تضاد فاما ان يكون بينهما تضاد
لاجل الاستدارة والاستقامة او لا لاجلهما فان كان لاجل الاستدارة والاستقامة فكانت الاستقامة
والاستدارة متضادة وليس كذلك الشيء الذي به الاختلاف بين الاضداد المتفقة في الجنس متضادا ولكن
الاستدارة والاستقامة فليس موضوعها القريب واحدا اذ الشيء من الموضوعات يجوز
ان يستحيل من الاستدارة الى الاستقامة الا بفساد على ما قلنا فليس يتضادين فليس تسمى تضاد
الحركات بل ليس ما فيه الحركة هو سبب لتضاد الحركات فان لم يكن تضادهما لما فيه بقي ان يكون للاطراف

ولو كان مضادة المستديرة لغيرها بسبب الاطراف لكانت الحركة الواحدة بعينها مضادة لحركات لا نهاية لها
مختلفة لانه يمكن ان يكون بين الخط المستقيم المعين ... الذي عليه هذه الحركة المستقيمة وتر القسي غير متناهية لا نهاية
لها بالقوة لكن ضد هذا الوجه الواحد واحد فقط وهو الذي هو في غاية البعد عنه ويمكن ان تتبين هذا ايضا ان
صورة المستقيمة والمستديرة ليست متضادة تضادا جنسيا لانه ان كان مطلق المستقيمة مضادا لمطلق المستديرة
كان ايضا هذا المستقيم مضادا لهذا المستدير بعينه اذ لا يجوز ان يكون هذا الواحد مقابلا الا لواحد بعينه لانه هو
البعيد عن هذا الواحد في طبيعة الخلاف وهو واحد ولئن كان لا ابعد فلا ضد وهذا الشخص لما لم يكن متكثرا بالعدد
لم يجز ان يكون ضده معنى عاميا متكثرا المستقيمة فهذا قول من قال ان هذه الحركات القوسية لا يجوز
ان يكون مضادة للمستقيمة الواحدة فقال وانه لئن كان ضد الواحد واحدا فهذه الكثيرة التي من حيث
هي مستديرة كشيء واحد فان هذا القول خطأ وذلك لان ضد الواحد بالعموم متكثر بالشخص ليس ضد الواحد
بالعموم واحدا بالشخص فليس ضد جميع تلك المستديرات المتفقة في معنى الاستدارة هذا المستقيم الواحد
بالشخص بل الاولى ان تلك المستديرات ليست كاشخاص من نوع واحد بل كل واحد منها قوس من
دائرة اخرى انعطافها وانحدابها انعطاف وانجذاب اخر ولا يبعد ان يكون الدوائر المتفقة في النوع
هي التي تتكثر بالعدد ولا تختلف في الاحديداب فيكون الاجزاء منها تختلف فيما بينها نوعا من الوجوه وبالجملة
ما اختلف المستقيم والمستدير وان اتفقا من حيث انهما خطان ممتدان فلا يبعد ان يختلف نوعا القوسين
اللذين لا ينطبق احدهما على الاخر وان اتفقا في انهما مستديران محدودان فكيف يكون تلك القسي المختلفة
كلها مضادة لشخص واحد المستقيمات ايضا سؤال من قال ان بين المستقيم والمستدير مضادة جنسية وبين المستقيمين مضادة
نوعية بان يقال انا لا نمنع ان يكون للشيء الواحد اضداد من جهات كانت جنسية او كانت نوعية ويمكن ان الشيء يضاد شيئا
في طبيعة ذاته وقد يضاده في الاعراض والاحوال ونحن لا نمنع ان يعرض للحركات المستديرة ان يكون لها اضداد من المستقيمات
ومن المستقيمات في معان يعرض لها وانما نمنع ان يكون لها ضد في ذاتها وماهيتها وهذا كما ان التوسط في الاخلاق
يضاد النقص والافراط وقد يتضادان هما ايضا في انفسهما ولكن تضاد الافراط والتقصير تضاد حقيقي في الذات فهما
المتباعدان غاية التباعد واما تضاد التوسط والطرفين فليس لطبيعة التوسط والطرفين بل لان التوسط فضيلة
وذانك يجتمعان في الرذيلة والفضيلة معنى لازم او عارض لتلك الطبيعة المتوسطة وايضا كون ذينك رذيلة معنى
لازم لهما وعارض وليس للفضيلة والرذيلة دخول في ماهية هذه فيكون التضاد بين المتوسط والطرفين تضادا
في عارض فالطرف يضاد الطرف بذاته وجوهره وتضاد المتوسط لهما عرضي واما انه هل يكون للشيء
ضد من جهة جنسه وضد من جهة نوعه فقد علمت ... في هذا وتحققت ان الضد بالحقيقة هو ضد ذاتي

[illegible]

الشيء بنوعيته فلا يجوز ان يكون المستدير يضاد المستقيم تضادا جنسيا و تضاد المستقيم للمستقيم تضادا نوعيا
ولا يمكن ان يستعان في هذا تضاد الحركة و السكون فان تضاد جنسيا ثم تضاد الحركتين تضادا نوعيا فان السكون
عدمي لا مضاد وقد ابين ان الحركة المستقيمة لا تضاد المستديرة . وكذلك يمكن ان تعلم ان المستديرات التي على قسي
لا تتضاد ولا يجوز ان يتوهم في اطراف مشتركة قسي بالذاتها فاما الحركة من طرف قوس لها طرف آخر الى
بالعكس والقوس واحد بعينها فلا يكون متضادة لانها بعينها نعم ذلك اذا علمت ان الحركة المستديرة الوضعية التامة
الدورية لا ضد لها بوجه لانه لا طرف لها بالفعل واذا فرض لها طرف فيكون فيه خروج وضع حين الى
الفعل بتلك الفرض اجتمع فيه لكان مبدأ ومنتهى اذا لم يكن المبدأ والمنتهى ضدين لاجل المبدأ والمنتهى بل
لاجل انهما كما مر لك مبدأ ومنتهى حركة ولا كيف اتفق بل لاجل انهما مبدأ ومنتهى حركة بعضها لا يكون مبدأ الا
الى بعضها منتهاها في استمرارها حتى يصح التعاند بين المبدأ والمنتهى لحركة مستقيمة لا الحركة وذلك انما يتحقق
حيث يكون المبدأ والمنتهى لحركة مستقيمة تكون باستمرارها فيها لا يحصل المبدأ منتهى ولا المنتهى مبدأ وذلك هو الذي يمنع
فاذا الحال كذلك فقد عرفت ان الذاهب على القوس الواحدة لا يتضادان لان الحركة على القوس لا يعرض
لها من حيث هي حركة قوسية ان يكون مبدأها غير منتهاها مغايرة ذاتية بل عرض ذلك لعلة تعرض من وقوف
ينقطع ولولا ذلك لصح لها التوجه المستمر الى المبدأ بعينه وهي حركة متصلة واحدة لا رجوع فيها والحركات المستديرة
الوضعية وخصوصا ما يكون منها لجسم ثابت الاجزاء موضوع على جسم ثابت الاجزاء او موضوع في جسم ثابت
الاجزاء على الثبات بهيئة الطبيعة في وضع الاجزاء فانها حركات وان تكثرت وتخالفت فانما تكثر وتخالف
بالعدد لان كل حركة منها تمت فانما تبتدئ من وضع اذا فرض بالفعل ومنتهى لذلك الوضع اذا فرض بالفعل
لا خلاف بينها الا بالعدد ويكون ما في الوسط اوضاع اذا فرضت بالفعل لم يكن بعضها يخالف مثلها قبلها الا بالعدد
وكل حركة منها فان مبدأها المفروض ومنتهاها المفروض ووسطها المفروض بلا تخالف لحركة اخرى الا بالعدد
فهي بلا تخالف منها الا بالعدد ولا شيء مما تخالف الا بالعدد بالضد او لكانت تستحيل ان تجتمع واما الذي قيل
من ان ذلك لان المستدير يخالف المستقيم في انها لا طرف لها بالفعل وكذلك يخالفها في ان نوع تضادها لا يتعلق
بالاطراف فيسقط بما عرفنا انه لا وجه لتضاد الحركات الا ان يكون بسبب النهايات والاطراف
فاذا اسقطت النهايات سقط وجه التضاد ولم يكن ضد فقد علمت بما قلنا حال الحركة المستقيمة واما
المستقيمات فقد عرفت انها تتضاد وكيف تتضاد وان النازل والصاعد يتضادان التضاد المذكور الذي
للحركة بما هي حركة مستقيمة تتضاد تضادا ذاتيا ومع ذلك وبهذين الطرفين قد يتضادان من طريق انهما
علو وسفل ايضا فالحركة ذات الضد التي هي ابعد اقرب اسباب ذو من طرف بالفعل لا لطرف بالفعل وضده

هو الذي يبتدى من منتهاها ذاهبا الى مبداها لا الى شى آخر   الفصل السابع   في تقابل
الحركة والسكون اما مقابلة ما بين الحركة والسكون فامر قد حققناه فيما سلف وعلمنا ان لكل جنس من حركة
سكونا يقابله لكنه قد يحق علينا ان نعرف تقابل السكون للسكون من حيث هو سكون وسكون لا من حيث
هو طبيعي وقسري وغير ذلك فانه من الفصول الخارجة عنه   ان السكون ايضا انما يقع فيه تقابل
وتضاد بسبب الامور التي يتعلق بها السكون واذا تاملت ما اقتصصناه عليك في باب تضاد الحركة
فمن القريب ان تعلم ان الساكن والمسكن لا مدخل لهما في ذلك ولا الزمان وقد علمت ان السكون لا يتعلق بمبدا
ومنتهى مكاني ولكن يتعلق بما فيه فيشبه ان يكون تضاد ما فيه يجعل السكون متضادا وما فيه متضاد على وجهين
تضادا يتعلق بكونه حدا او جهة ومكانا او شيئا آخر مما يجري مجراه بحد تضاد يتعلق بماهيته وتضاد يتعلق
بامور اخرى مثل ان يكون مكانا حارا ومكانا باردا فاما هذا الجنس من التضاد فهو امر غريب عن السكون
لا يغير من امر السكون شيئا حتى انه لو كان جسم يسكن في الجسم سكونا متصلا وكان يعرض له ان يسخن او يبرد
او يبيض او يسود لم يحكم ان يغير السكون فيه وقتا ما ضدا للسكون فيه وقتا آخر بل يتصل السكون فيه
واحدا بعينه لكن هذا التضاد ليس في ذات ما فيه السكون اولا بل في شى آخر واما اذا كان التضاد
في ذات ما فيه بان يكون مثلا يسكن فوق فيكون الذي يسكن فيه فوق ومرة يسكن اسفل فيكون الذي يسكن
فيه اسفل فبالحري ان يكون هذا السكون متضادا لذلك السكون ويكون السكون في المكان الاعلى ضد السكون
في المكان الاسفل وقد بقي لنا ان نعلم هل السكون الذي يقابل الحركة من فوق هو السكون فوق او السكون
اسفل وقد قيل ان السكون فوق هو ضد الحركة من فوق لان الحركة الى فوق وكمالها السكون الذي فوق قد يكون
كمالا للحركة الى فوق ومحال ان يكون الكمال الطبيعي مقابلا للشى وان يكون الشى يؤدي الى مقابله وضده فهذا ما قيل
واما انا فلم يصح لي ان الشى لا يؤدي الى مقابله بمعنى انه لا يعقبه مقابله ولو كان كذلك لما جاز ان يؤدي
وجود الحركة الى فقدانها ومن ينكر ان الحركة بالطبع الى فوق انما هي حركة بالطبع الى فوق ليحصل منه سكون
بالطبع والسكون هو والحركة مؤدية الى فقد نفسها ولم يصح لي ان السكون فوق كمال للحركة بمعنى ان الحركة
تستكمل بذلك بل انما هو كمال للمتحرك واما الحركة فانها تبطل وتبطل به وليس كمال الحركة بل فساد
الحركة انما هو كمال للمتحرك يحصل للمتحرك بالحركة وعندي ان كل سكون هو من المتحرك فهو مقابل لكل حركة يعم
فيه هل السكون لانه عدم الحركة يكون فيه الا ذلك المعنى او حيث ذلك المعنى فان السكون ليس هو عدم حركة
من حيث هو لها جهة والا لكان المتحرك الى خلاف تلك الجهة ساكنا بل السكون عدم الحركة التي في ذلك الحيز
مطلقا وكذلك ليس كل ساكن في نوع اين او كيف او كم او وضع مثلا اينا واحدا فهو ساكن في ذلك الاين

واذا حفظ كيفا واحدا فهو ساكن في مقولة الكيف واذا حفظ مقدارا واحدا فهو ساكن في مقولة المقدار
ويستحيل ان يكون الشيء يحفظ اينا واحدا ثم يكون عادما لنقله دون نقله كذلك في الاستحالة والنمو
وان كان يجوز ان يكون عادما لنقله وغير عادم لحركة في الوضع مثلا مثل الفلك الذي يكون في فلك آخر
فانه من حيث الاين ساكن ومن حيث الوضع متحرك مطلقا وكذلك الحال في الكيف فان الساكن بمقياس
التغير في الكيف هو الذي لا يتغير في الكيف والساكن بمقياس التغير في الكم هو الذي لا يتغير في الكم لكن ان
نشترط احدا ان يجعل لكل حركة من حيث هي نفسها سكونا مقابلا هو عدم تلك الحركة من حيث هي تلك الحركة
لزمه ان يجعل المتحرك الى فوق ساكنا عن الحركة الى اسفل فان اشترط ان يجعل السكون المقابل هو
الذي يتوهم طاريا على الحركة فمنع انه يرخص له في هذا الاشتراط من غير وجوب اذ ليس كل عدم يتأخر
بل قد يتقدم فيلزمه ان يكون السكون في ناحية تحت هو الذي يطرأ على الحركة الى اسفل وان اشترط ان يجعل
السكون المقابل هو الذي يطرأ عليه الحركة حتى يكون كالاستعداد المتقدم والعدم المقارن للقوة كان السكون
فوق مقابل الحركة من فوق واما اعتبار التقابل بالطبيعة وبحسبه فيشبه ان يكون سكون فوق لا يقابل بل
الحركة الى فوق لانهما طبيعيتان بل التي الى اسفل وعلى هذا القياس يورد سائر الفصول التي بها تتخالف
الحركات **الفصل الثامن** في بيان حال الحركات في جواز ان يتصل بعضها ببعض فتصير واحدة
موجودا او امتناع ذلك فيها حتى يكون بينهما سكون لا محالة قد عرفنا ان الحركة كيف تكون واحدة
وكيف تنقسم الحركات وعرفنا انها كيف تتقابل فحري بنا ان نعلم ان اي الحركات تتصل باي الحركات
وانها لا تتصل بل تتتالى [illegible] فاما المختلفة بالجنس فلا شك انها اذا تعاقبت على موضوع
واحد لم تكن على انها حركة واحدة بالاتصال واما المتفقة بالجنس كالاستحالة والاستحالة [illegible] فعلينا
ان نحقق الامر في ذلك فانه مما يعظم الشك فيه انه هل يتصل حركة الحجر الصاعد بحركته النازلة وحركة
على قوس بالحركة على وتر وبالجملة هل يتصل الحركتان اللتان يعرض لكل واحد منهما [illegible] والتي تكون
لا حد لها غاية ولا مبدأ كنقطة طرف خط او كيفية هي نهاية حركة اليها او مقدار او غير ذلك فان
قوما جوزوا هذا الاتصال وقوما لم يجوزوه واوجبوا ان يكون بين امثال هذه الحركات سكون وللمجوزين
حجج وللمانعين حجج فلنبتدئ ولنكشف عنها ثم نورد ما عندنا فمن حجج المجوزين قولهم اذا رمي حجر حتى
رمي الى فوق او نزل الى اسفل ويعارضه في مسلكه حصاة صغيرة حتى يماس السكون ثبت للحصاة
او لا ثم ياخذ في ضد حركتها او يتصل الحركتان معا فان سكن وجب من ذلك ان يكون [illegible]
وحصاة صاعدة عن الحركة النازلة التي لها وهذا محال وان اتصلت الحركتان فقد بطل [illegible] ذلك

وقالوا ايضا ان هذا السكون لا يخلو اما ان يحصل من غير ان يكون له سبب موجود او يكون له سبب فاما
ان يكون سببا عدميا او يكون سببا وجوديا فان كان سببه عدميا وهو عدم سبب الحركة فيجب ان لا يكون
في تلك الجسم المرمي للافوق مثلا مبدأ حركة الى اسفل فيتوقف الحركة الا ان يعرض [illegible] وليس الامر
كذلك فان كان السبب وجوديا فهو شيء اما ان يكون للحركة اما قسري من خارج واما طبيعي او ارادي نفساني من داخل
وجميع ذلك ليس. وقالوا ايضا انا لا نمنع ان يكون الشيء يماس شيئا معينا في آن ويفارقه في آن يلي مماسا
له زمانا حتى يكون ساكنا فيه فلا يصح ما هو عمدة احتجاج مثبتي السكون فانهم يتعلقون بانه لا يجوز ان يقع
في آن واحد مماسة ثم مفارقة قالوا وهذا مثل كرة مركبة على دولاب دائرة فانها اذا فرض وقوعها على سطح مستوى
بحيث يلقاه بعد الصعود ثم يفارقه فانها يماس في ذلك السطح نقطة فلا يبقى مماسة بعد ذلك زمانا واما
المانعون من ذلك فمن حجتهم ان الشيء الواحد لا يجوز ان يكون مماسا بالفعل لغاية معينة ومباينا الا في آنين
زمانين وذلك الزمان لا حركة فيه ففيه سكون. وقالوا ايضا انه لو جاز اتصال الصاعد بالهابط شيئا
واحدا لكانت الحركتان يحدث منهما حركة واحدة بالاتصال لان وحدة الحركة هي الاتصال فكان
يجب ان تكون الحركتان المتضادتان حركة واحدة وهذا محال. وقالوا ايضا انه لو جاز اتصالهما لانه
لكان يجب ان يكون غاية الصاعد العائد في الظاهر ان ينتهي حركته مستمرا الى ما منه ابتداء فيكون
مبدأ الحركة المستقيمة اليها بعينه هو بعينه المقصود بتلك الحركة. وقالوا ايضا انه اذا كان الشيء
منقبض فهو متوجه من حيث متوجه ففيه سواء ومن حيث هو كذلك ففيه قوة على الساكن فيكون من المنقبض
فيه قوة على الساكن وهذا محال فهذه الاشياء وما يشبهها عمدة ما يحتج به الفريقان وليس ولا واحد منها حسن
الاحتجاج وان كان المذهب الثاني هو الحق لكنهم لم يتدركوا انا نرى ما اقاموه عليه بحيث يقنع به [illegible]
فهما متوهمان به لان يقع على وجه مزيل للشكوك فلهؤلاء القائلين بالسكون ان يتمسكوا احتجوا به اولئك
القاعدين تحت الحصاة فانها لا يخلو اما ان يكون الهواء المندفع امام الرحى يتوقف الحصاة قبل ان يقع منها مماسة
فيكون في ذلك سكون وانفعال الهواء قبل المماسة ولعله ان لا يكون بحيث يصرف [illegible] يلقى تحت الرحى
المستعجل وان كان يستفاد ان يتوقف الرحى الا مستمرا اتصال للحركتين كما يقع مثل ذلك لاستمرار الخلاء
فان الامر الواجب وجوده لا يبعد ان يبطل ما من شأنه ان يبطل او يمنع ما من شأنه ان يمتنع ويكون
القدر من الزمان الذي فيه الابطال والمنع بحسب مناسبة الفعل والانفعال واما الحجة الاخرى فيجوز
ان يقولوا عليها ان السبب فيه سبب عدمي وهو عدم حدوث الميل عن القوة المحركة فان هذه
القوة المحركة انما حركت ما حدث ميل وقد علم انها اذا كانت تستحفظها الطبيعي لم يكن لها نحرك

ميل الى جهة البتة وذلك ان القوة موجودة فلذلك يجوز ان تحرك للجهة الاخرى التي زاحمت الميل فاذا لم يكن تارة
ممنوعة عن الميل الذي يحدثها بالطبع لمعارضة الميل القسري ويلزم ذلك ان لا تحرك وذلك كسكون الماء القسرية
اذا كانت قوته بعد فانها مانعة عن ان ينبعث عن طبيعة الماء برد بالطبع فانا نعلم ان للميل القريب تسلط
على الميل الطبيعي وبعد ما وقع التحرك الطبيعي يجوز ان يكون عند انتهاء الحركة بقية من الميل القريب بعد مانع القوة
الطبيعية عن احداث الميل الطبيعي ويكون اضعف من ان يكون يقوى مع تلك المانعة على التحرك في تلك الجهة بل يضعف
عن التحرك في تلك الجهة فلا تحرك ولا يضعف عن ممانعة الطبيعة عن احداث الميل فلا الميل القريب يقوى على
التحريك على لسان القوة الطبيعية ولا القوة الطبيعية تقوى على احداث الميل الطبيعي الى ان يبطل تلك البقية من
الميل القريب او يبطل بنفسها او يبطلها سبب اخر ومثل هذا قد يثبت بين المتعادين اذا تشاجرا
في معان اخرى فيكون الامتناع عن الحركة تارة لهذا وتارة يكون الامتناع بسبب وجوب السكون زمانا بعده سبعث
الميل الطبيعي اذا وجد التحرك فليس كل ميل كما حصل ميلا حصلت معه حركة بل ربما كان اضعف من ذلك او شبيها
بالمقابل بثبوت المتوسطات الى ان تضعف او هذا شأن الميل الذي يحصل في حجر ما ولم يكن يستقل
فاذا انضم اليه الحاشر استقل فان القسر قد اوجد فيه ميلا ما واحدث ميلا الا ان الحاجة لا يتم بذلك
الميل في الاستقلال بل يحتاج الى زيادة ويجوز ان يقال ان السبب فيه معنى وجودي وهو امر عرضي للجسم
وهو ان يكون التحرك بقصد قوة غريبة يتحرك بها الجسم ويتوسطها بقصد قوة ممسكة وهو امر كالمضاد
للميل وصورة مضادة لها انه امر غريب يحفظ الجسم بمكان ما هو فيه كما ان الميل يحركه في مكانه فيكون منه
قسري وطبيعي كما يكون من الميل قسري وطبيعي واما الحجة الدولابية فقد قيل عليها ان الكرة الطبيعية لا تحفظ
حقيقية لها وانما يماس بسطح وهذا لا يجدي بل الجواب الاصوب انه حيث يكون كرة حقيقية فلا يكون الا محاطا
بكرة او لا محيطا كما في السموات ولا يمكن فيها هذا العمل حيث يمكن هذا العمل فلا يكون كرة حقيقية ولو كانت فربما
استحال ان يماس في نقطة ويزول ووجب ان تقف وقفة ما لاستحالة ذلك ومع ذلك لا يخلو اما ان يكون
هناك بين الكرة والصفيحة خلاء او لا يكون ويستحيل ان يكون بين الكرة والصفيحة خلاء فيجب ان يكون بينهما ملاء
فان كان بينهما ملاء كان سطح ذلك الملاء الملاقي ملاقي الصفيحة وهو بسيط مسطح وسطح الاخر ملاقي تقعيب الاخر
ولم يجز ان يكون في جهة نقطة غريبة من جسم اخر فان النقطة تتعين لها في البسيط مع قيام ان يمتنع
منه كل البسيط واذا كان كذلك لم يقع مماسة بين الكرة والصفيحة بالنقطة ومن ثمة ثبت مماسته وذلك مع
ان هذا التعليق احكام طبيعية وهم وهو غير صواب فان ذلك صحيح انه خروج عن الصناعة فليس يلزم منه
المراد على ما قلته الا ان يوجب منه اتصال الحركتين المذكورتين في الترجم ولا يمكن الا منه اتصال الحركتين

المذكورتين في الوهم انما يمنع ذلك في الامور الطبيعية التي رجع عنه و لم يتم لا ولكنهم لم يعودوا و يتفطنوا
بحجة هؤلاء ان الان وسط فانها سوفسطائية وذلك لانه ان كان يعني بالان الذي يكون مماسا طرف الزمان
الذي يكون فيه مماسا فيكون زمان المباينة التي هي الحركة فيكون ذلك بعينه الان الذي كان فيه مماسا
فلا يمنع ان يكون طرف زمان الحركة شيئا ليس فيه حركة بل فيه امر مخالف للحركة وان يكون طرف زمان
المباينة هو بعينه الان المماسة وليس فيه مباينة وان عني به ان يصدق فيه القول ان الشيء مباين حتى
ان بينهما زمانا لكنه الزمان الذي يتحرك فيه من المماسة الى ذلك البعد وليس ذلك الزمان زمان سكون
وخصوصا من مذهبهم ان الحركة والمباينة وما يجري ذلك المجرى ليس لها اول ما يكون حركة ومباينة
وكذلك ان تركوا لفظ المباينة واوردوا بدلها لا مماسة فانه يجوز ان يكون في طرف الزمان
الذي في كله لا مماسة وقد سلف منا بيان يتعلق بتحقيق هذا المكان فليستغن به وعلى الجميع
ذلك ينتقض اذا كان المتحرك فيه اعني الملاقي قد عرض فيه فصول بالفعل بان صار بعضه اسود وبعضه
ابيض كان اجزاء مقصورة على التماس وكان هناك حدود بالفعل لكنه لا يبعد ان يقال انه اذا عرض
ذلك وجب ان يقع عند الفصول بالفعل وقفات ويكون للحركة ابعاض منها لو لم يكن واظن ان
بعضهم قال اما التقطيع فكذلك واما ما يكون النهايات فيه بالعرض كما بين السواد والبياض
فان الشيء لا يكون بالقياس الى المتحرك ذا حدود بل بالقياس الى تلك الكيفيات وهو بالقياس
الى ذلك متصل كانه لا بياض فيه ولا سواد وهذا ليس يعجبني فانه لم يكن المانع الذي اوردوه
امرا بالقياس الى شيء بل كان لوجود امر بالفعل يوصل اليه وينفصل عنه وههنا ذلك الحكم موجود لان هناك
فيه فههنا حد بالفعل بين السواد والبياض ومسلم انه اذا لم يكن ذلك لم يكن حد بالفعل البتة للطرف
الملاقي اما على الاطلاق وهو الجزء وهذا اما من حيث هو مساو فهو الجزء وغير الجزء وايضا اعني حيث يقف
عليه المتحرك وان لم ينته الى طرف الملاقي فمن حيث هو بعد واما المجانبة فلا ولكنهم يقولوا ان الحركة
الواحدة بالبتة يكون واحدة على اي نظام من الاتصال اتفق كما ان الخط الواحد ليس يكون واحدا
على اي نظام من الاتصال اتفق بل الاتصال المتوحد للمقادير وما يشبهها هو الاتصال المعدوم فيه الفصل
المشترك بالفعل واما الاتصال الذي يكون بمعنى الاشتراك في طرف فعند ذلك لا تجعل الخطوط والحركات
وغير ذلك شيئا واحدا الوحدة التي لا كثرة فيها بالفعل بل عسى بالقوة وان في المثلث يحيط به خط
واحد بالحقيقة وقد عرفنا نحن سالفا على تحقيق وجه ما يقع عليه الاتصال وعرفت ان الاتصال منه متوحد
ومنه متوق فلا يكون اذن الحركتان حركة واحدة بالاتصال المتوحد بل حركتان اثنتان بينهما الاتصال

المتوق

المفرق فان هذا الاتصال هو اتصال شيئين بطرف موجود بالفعل مشترك بينهما فما لم يكن اثنين بالفعل
لم يكن هذا الاتصال بالفعل بل هذا الاتصال يكون مثل خطين ملتصقين على زاوية ذات نقطة بالفعل فهذا
الاتصال اذن ليس هو اتصال الموحد بل لا اتصال المفرق وحكم هذا الاتصال كاتصال السواد بالبياض
وههنا اسم ايضا الغلط في الحجة التي يتلوها وانه انما كان يكون الغاية هي بعينها المبدأ لو كان اتصال موحد لا مفرق والاشياء
المتفرقة المتتالية قد يجوز ان يكون منها غايات ومبادي آخر فهي سخيفة وذلك انه عندما صار ابيض لا يلزم انه يسود
بل ذلك بعده في زمان طرفه هو ذلك الآن الذي هو فيه ابيض ومع ذلك فلا يستمر احتجاجهم اذا قال قائل ان
هذا الابيض بالفعل هو بالقوة اسود لانه في قوته ان يحل فيه سواد آخر وقد يحللها زمان [illegible] منها فيكون
بالقياس الى هذا السواد الموجود لا قوة له عليه وبالقياس الى سواد منتظر قوة عليه [illegible] فاذ قد اوضحنا
حجج هولاء فما الحري ان نعرف كيف الحجة التي لاجلها تمسكنا بالحد الذي ههنا نقول ان كل حركة بالطبيعة فهي تصدر عن ميل يحققه
انه في الشيء القائم امام المتحرك او احتاج الى قوة يدانيه وهذا الميل في نفسه معنى من الامور به يوصل
للاحدود الحركات وذلك بابعاد شيء يزمه مدافعا لما في وجه الحركة وتقريب شيء [illegible] ان يكون
الواصل الى حد ما واصلا بعلة موجودة موصلة ومحال ان يكون هذه العلة غير التي زالت عن المستقر اول وهذه
العلة يكون لها قياس الى ما نزل وما دفع وبذلك القياس يسمى ميلا فان هذا الشيء هو موصل لا يسمى ميلا ولكن
الموضع واحدا وهذا الشيء الذي يسمى ميلا قد يكون موجودا في آن واحد وانما الحركة هي التي علمت انه يحتاج في وجوده
الى اتصال زماني والميل ما لم يتغير ولم يقمع او لم يفسد فان الحركة التي تحدث عنه تكون موجودة واذا فسد الميل
لم يكن [illegible] هو نفس وجود ميل آخر الى جهة اخرى فليس يكون هو هذا الموصل نفسه فيكون هو بعينه علة للتحصيل وللمفارقة
معا بل يحدث لا محالة ميل آخر له اول حدوث وهو في ذلك الاول موجود اذ ليس وجوده متعلقا بزمان ليس كالحركة والسكون
اللذين ليس لهما اول حدوث اذ لا يوجدان على وجه ما الا في زمان ولا بعد زمان اذ هي مقتضية الآن لم يكن
الجسم قبله فيه ولا يكون بعده فيه فيقتضي تقدما وتأخرا زمانيا بل هو كالحركة التي يكون في كل آن فلذلك الآن الذي
قد يحد طرف الحركة زمان يكون هو بعينه حد اللاحركة حتى يكون لا حركة موجودا في آن هو طرف حركة مستمرة الوجود
بعده فلا يحتاج بين الحركة واللاحركة الا آن وآن بل يكفي آن واحد ولا يعرض محال لان ذلك الآن لا يكون فيه
للحركة والسكون مقابل واحد منهما واما الآن الذي فيه اول وجود الميل الثاني فليس هو الآن الذي فيه آخر
وجود الميل الاول لانه هو آخر وجود الميل الاول الذي فيه انه يكون فيه موجودا عندما يكون موصلا فان كان
يوجد موصلا زمانا فقد صح السكون وان كان لا يوجد موصلا الا آنا فليس ذلك الآن آخر الآن يكون
هو له آخر موجودا فيه اذ ما هو له آخر هو موصل والموصل لا يكون موصلا وهو غير حاصل وانما لم يكن الا آنا واحدا

بل وذلك معنى آخر زمانا واحدا حدث
ولكن ان معين ميلين واحد ميل آخر
صح

مسر

لأن الشيء لا يكون في طبيعته ما يوجب الحصول وما يوجب اللاحصول معا فيكون طباعه يقتضي أن يكون فيه اقتضاء بالفعل
وأن لا يكون اقتضاء بالفعل فإذن آخر آن الميل كان أول غير أول آن الميل الثاني ولا ينفع لأجل من يقول إن الميلين
يجتمعان فكيف يمكن أن يكون الشيء فيه بالفعل مدافعة جهة ولزوم ما فيه بالفعل التنحي عنها فلا نظن أن الحجر المرمي إلى فوق
فيه ميل إلى أسفل البتة بل مبدأ من شأنه أن يحدث ذلك الميل إذا زال عائق وقد غلب كما أن في الماء قوة من شأنها
تحدث البرد في جوهر الماء إذا زال عائق وقد غلب كما يعلم فقد بان أن الآنين متباينان وبين كل آنين زمان والآن يجب
أن يكون الموصل بين موصلين زمانا لكنا أخذناه موصلا آنا فيكون أقرب من الموجب لعدم السكون بعد الحركة شبه و
قول إنك ستعرف نتائج المعلم الأول على هذا الأصل لعصمة آنا في الحركة المتقدمة بالطبع
صفا يراد [illegible] حركات على سبيل الجمع وإذ قد بلغ الكلام بنا هذا المبلغ فالأحرى أن نختم الفصل في الحركات
بأن نعرف أي الحركات أولى بالتقدم فنقول أما أولا فإن الحركة المكانية والوضعية أقدم الحركات وذلك
لأن النمو لا يخلو من حركة مكانية مع حركة الكمية ولا يخلو عن ذلك إذ النامي يتحرك إليه وفيه والمكانية والوضعية يخلو عنه والتخلخل
والتكاثف لا يخلو عن الاستحالة والاستحالة لا توجد إلا بعد وجود حركة مكانية أو وضعية إذ كانت الاستحالة الواحدة لا توجد
دائمة إذ هي بين الأضداد ويكون لها لا محالة علة لم يكن لها من قبل علة بالفعل ثم صارت علة فلا بد إما أن يكون تلك
العلة واصلة إلى المعلول أو لا يكون فإن لم يكن واصلة فوصلت حتى أحالت فقد حصلت حركة نقلية أو وضعية
ولئن كانت واصلة ولكن ليست تفعل فهو إذا يحتاج إلى استحالة في إرادته أو غير ذلك حتى يفعل وذو الكلام
في تلك الاستحالة ثابت ولئن كان لا يحتاج إلى وصول ولا إلى استحالة وهو موجود والموضوع موجود وليس
يفعل فليس يحصل أصلا فالكلام في الاستحالة ثابت على أن كلا منا في الاستحالات الجسمانية عن علل جسمانية
وهي إنما تفعل بعد ما لم تفعل بالقرب بعد البعد والكلام في الحركات الانتقالية المستقيمة هذا الكلام فإنها
لا يكون متصلة بغير نهاية فيحتاج أن يتقدمها حركات حتى توجد وأما الوضعية والنقلية المستديرة لأن كان [illegible]
فليس الأمر فيها على هذه بل يكفي أنها محرك واحد ثابت ويتبع ذلك أن يكون أصناف ما يحدث من المناسبات
المختلفة بين ذلك المتحرك وبين الأجسام الأولى أسبابا لاستحالات حركات واستحالات أولى فبان
من هذا أن أقدم الحركات ما كان على الاستدارة فإنها أقدم الحركات المكانية والوضعية وهذا الصنف
الحركات أقدم من سائر الحركات بالأولى وبالشرف أيضا إذ لا توجد إلا بعد استكمال الجوهر جوهرا بالفعل
ولا يخرج جوهر من جوهرية بوجه من الوجوه ولا يزيل أمرا له في ذاته بل يزيل نسبة له إلى أمر خارج وتحقيق المستديرة
أنها تامة لا تقبل الزيادة ولا يختلف فيها الاشتداد والضعف كما في الطبيعة من أن يشتد انحرافي السرعة
والتفتر يمتنع أن تشتد كما يقال وسطا ولا شك أنها تضعف أجزاء للجرم الذي له الحركة المستديرة

يحب هو

بالطبع

بالطبع هو اقدم الاجرام وبه تحدد جهات الحركات الطبيعية للاجرام الاخرى واذ قد بلغنا استوفينا تحقيق هذه
المعاني فبالحرى ان نجمع الفصول التي للحركات ونقول اولا كل ما ينسب اليه صفة فاما ان يقال تلك الصفة
له بذاته بان تكون الصفة موجودة فيه كله مثل ما يقال ان الثلج ابيض واما ان لا يكون بالحقيقة موجودة في كله
ولكنها بالحقيقة في جزء مثل ما يقال ان الانسان يرى وان العين سوداء واما ان يقال بالعرض على الاطلاق
بان لا يكون فيه بل في شيء يقارنه كما يقال ان البناء يكتب وكما يقال للبياض انه ينتقل عندما ينتقل الابيض فالمتحرك
والمحرك اما ان يقال له ذلك لذاته مطلقا او لجزء كما يقال فلان يكتب وانما يكتب بيده وفلان يتحرك انما تحركت يده
واما ان يقال بالعرض مطلقا كما يقال للساكن في السفينة انه يتحرك فمنه ما ليس من شأنه البتة ان يوصف بذلك
كالبياض اذا قيل انه يتحرك ومنه ما من شأنه ذلك كالمسمار المسمر في السفينة وكذلك المحرك قد يكون بالعرض مطلقا
وغير مطلق على ما قيل في ابواب سلفت والحركة اذا كانت في ذات الشيء فقد ينبعث عن طبيعته لا من خارج
ولا بارادة ولا قصد كنزول الحجر وقد ينبعث عنه بالارادة وقد يكون بسبب قسري من خارج كصعود الحجر والطبيعي
والارادي يشتركان دائما في ان يطلق عليهما لفظ الحركة الذاتية من تلقاء المتحرك وذلك لانهما ليستا عن خارج
وربما قيل ذلك خاصة للذي يكون بارادة والحركة الطبيعية والقسرية قد تكون في غير المكانية والوضعية فان ههنا
استحالة طبيعية كصحة من يصح بالبحران الطبيعي وبرد الماء الحار اذا استحال بطبعه الى البرد واستحالة قسرية كاسخان
الماء الى الحر وههنا كون طبيعي مثل تكون الجنين والنبات من المني والبزور وكون قسري مثل احداث النار بالقدح
وفساد طبيعي مثل الموت الهرمي وفساد قسري كالموت عن القتل والموت عن السم وههنا زيادة في مقدار الجسد
طبيعية كنمو الصبي ونمو قسري كالنمو الذي يستجلب بالادوية المسمنة وههنا ذبول طبيعي كما في الهرم وذبول
قسري كما بالامراض ويجب ان تعلم ان قولنا حركة طبيعية ليس يعني به ان الحركة تصدر لذاتها عن الطبيعة والطبيعة لها
التي لها فان الطبيعة ذات ثابتة قارة وما يصدر عنها لذاتها ايضا ثابت قار ما دام موجودا وجود الطبيعة
والحركة التي هي الحركة القطعية تعدم دائما وتتجدد بلا استقرار والحركة التي حققناها لا محالة انما يعني ترك شيء في
الطبيعة اذا اقتضت لذاتها تركا فيقتضي لا محالة ترك شيء خارج عن الطبيعة فاذا كان كذلك فما لم يعرض امر
خارج عن الطبيعة لم يعرض بعد ترك لها بالطبع فاذن الحركة الطبيعية لا تصدر عن الطبيعة الا وقد عرضت
حال غير طبيعية ولا يكون حال غير طبيعية الا وبازائها حال طبيعية اذ كانت هذه بغير تلك فتلك طبيعية فيكون التغير
الطبيعي تركا متوجها الى الطبيعة فكل حركة طبيعية اذا لم تعق فهي منتهية الى غاية طبيعية ويستحيل اذا حصلت
تلك الغاية ان يتحرك المتحرك بالحركة الطبيعية لان الحركة ترك ما وهرب والغاية الطبيعية ليست متروكة ومهروبا
عنها بالطبع فكل حركة طبيعية اذن فهي لاجل طلب سكون اما في اين او في كيف او في كم او في وضع فكل حركة لا ينـ

فليست بطبيعية فالحركة المستديرة المتصور ان لا تكون طبيعية وكيف تكون وليس شي منها ومواضع والاين التي يتحرك فيها
هو مهروب عنه بالطبع حتى تكون الحركة الا وهو بعينه مقصود اليه بالطبع حتى تكون الحركة وما يهرب بالطبيعة بالطبع عن امر
يوم بالطبع فالحركات المستديرة تكون اما من اسباب من خارج واما عن قوة غير الطبع بل قوة ارادية
وقد يجوز ان لا يختلف ما يكون عن القوة الارادية اذا لم تختلف الدواعي والموانع والغايات والاغراض
فلم تتحد الارادات وكانت الواحدة منها هي غاية بها المراد في الحركة ولا يمنع كون الحركة المستديرة
للجسم البسيط ان يكون ذلك الجسم ذا نفس على ما شكك بعضهم قائلا ان المشائين يوجبون ان لا يكون
النفس الا للجسم المركب ثم يقولون ان الحركة المستديرة البسيطة هي صادرة عن نفس وانها للجرم البسيط
وذلك لان المشائين لم يمنعوا ان يكون في البسائط كلها متنفس بل انما منعوا ان تكون ذات النفس من
البسائط الاسطقسية الموضوعة للتركيب فان هذه البسائط ما لم تتركب ولم تعتدل ولم تسقط عنها
التضاد لم تقبل الحيوة فاما كل جسم بسيط لا ضد له في طبعه فهو اقبل للحيوة ويجب ان نعرف ههنا ان الطبيعي
على كم وجه يقال ليحسب ما ينتفع به في الموضع الذي نحن فيه ثم نتم الكلام في الحركة الطبيعية فنقول ان الطبيعي
قد يقال بالقياس للشي الذي له الامر الطبيعي وحده وقد يقال لا بالقياس اليه وحده بل بالقياس
الى طباع الكل بالشركة مثال هذا القسم هو ان كون الارض غير حقيقية التدوير وذلك انها غير انما
ليس طبيعيا بالقياس الى طبيعة الارض نفسها فان طبيعة كل بسيط لا تقتضي اختلافا فيه بل يقتضي التشابه
فيجب ان يكون الشكل الطبيعي للبسيط كريا ولكن الامر الذي تقتضيه طبيعة الارض من استعداده وفعلها معا اذا
قرن بطبيعة الكل كان وجود هذا الشكل له طبيعيا اي امرا جاريا على طباعه وطباع الكل ما عليه يجري الامر الطبيعي
في الكل على ما نستقصي هذا في موضعه وكذلك يعرض العدد الكثير تدبير القوة الغاذية هو تنقص الغذا عن طبيعي
ولكن اذا قيس الى الطبيعة المشتركة للكل كان طبيعيا واما الطبيعي الخاص بالشي فهو ان يكون صادرا عن قوة
طبيعية فيه وحده ونعني بالقوة الطبيعية ههنا كل قوة في ذات الشي تحرك لا بالارادة فكانت طبيعة صرفة او
كانت كنفس النبات فيكون احد قسمي هذا الباب على نحو تحرك الحجر الى اسفل وهو الذي يكون لا عن ارادة
ولا انه مختلف الجهة والثاني على تحرك النامي للنمو فان ذلك ليس بارادة ولكنه مختلف الجهة وقد يكون
حركة بارادة وغير مختلفة الجهة ولا تسمى طبيعية الا باشتراك الاسم كالحركة الا وساط فالحركة الطبيعية بحسب
هذا المعنى هي التي تكون عن قوة في الجسم متوجهة الى الغاية التي لطبيعة ذلك الجسم وعلى الوجه الذي
تقتضيه طبيعة ذلك الجسم اذا لم يكن عائق مثل ان يكون بيد الانسان ذا خمس اصابع في مدة في مثلها
يكون وعلى نحو من التوجه غير زائغ عن الحد والواجب فانه قد يكون حركة عن الطبيعة ولكن لا الى غاية :

طبيعية

طبيعية مثل كون الاصلاح بصبغ الزايد والسمن بالشناعة وقد يكون حركة عن الطبيعة ولكن الى الغاية الطبيعية
كمن يرمي بحجر الى السفل على خط مستقيم رميا له بعيد رمي لولا ذلك لمن فيه عن الطبيعة التي في الحجر وجوها
وقد يتفق ان يكون من المبدا الى الغاية ولكن معوقا مثل ان يكون حركته ابطأ من الواجب او ذات كيفية
غير موافقة للاستمرار الى الغاية فهذه قد يقال لها طبيعية ولكن الحقيقي هو ما قلنا اولا وقد يقال لما هو طبيعية
لا بالقياس الى الطبيعة التي معها بل بالقياس الى امور من خارج فان الاحتراق طبيعي للكبريت
عند ملاقاة النار والانجذاب طبيعي للحديد عند مقارنة المغناطيس

الفصل العاشر

في كيفية كون الحيز طبيعيا للجسم وكذلك كون الاشكال طبيعية له فنقول ان لكل جسم فسبيله ان يقتضي
حيزا يخصه والمقتضي لذلك صورته التي بها هو جوهر او صورته الغالب فيه وقد يقتضي كما او كيفا او وضعا
او غير ذلك فان كان الحيز الذي يقتضيه موقوفا عليه لا يفارقه لم يكن له حركة طبيعية الى الحيز وكذلك
ان كان كيفية بهذه الصفة او كمية فان كان حيزه حيزا قد يمكن ان يفارقه بان يزال عنه قسرا فانه يكون
له عود بالطبع اليه لم يمنع قسرا او كان لم يزل عن حيزه بل كان اول حدوثه في غير حيزه فانه بالطبع ينتقل اليه لم يمنع
قسرا فان كانت كيفيته مما يجوز ان يسلب بالقسر ككيفية الماء اعني برودته اذا زال القاسر رجع اليها الشيء بالطبع
فاستحال الماء المسخن مثلا باردا وان كانت كميته مما يجوز ان يسلب بالقسر مثلا كالمتخلخل الهواء بالقسر حتى يصير اعظم
او تضغط بالقسر حتى يصير اصغر على ما اخبرنا عنه في باب الخلاء فانه اذا زال القاسر اشتغل الجوهر الى حجمه
او كانت كميته مما لا يحصل له في اول وجوده بل يكون اول وجوده وجودا غير مستكمل وانما يستكمل بالاستمداد
فانه يتحرك الى الكمال في حجمه بالغذاء طبعا او كان في وضع اجزائه وضعا مقسورا كما يحني الخشب المستقيم بالقسر فانه
اذا خلي سبيله من غير قسر او رض رجع بحركته الى الوضع الاول لكنه قد يشكل في امر الحيز فالاشكال في امر
غيره فان الجسم المتحرك في جهة ما يعرض له امور من ذلك انه يتحرك الى تلك الجهة ومن ذلك انه يتحرك الى مكان ما
ومن ذلك انه يتحرك الى سمت ملتبسة تشبه الامر ويشكل فلا يدرى انه الى اي واحد من هذه الاشياء يتحرك
ولو كان الماء يطلب الجهة والنهاية في نزوله الى الاسفل لما وقف دون موقف الارض ولما طفا على
الارض ولما رسب فيه الارض وكذلك حال الهواء لو توهم جزء منه مقسورا الى حيز الماء ووجد منتقل
من حيز النار الى حيز نفسه ويستعلم انه لا يكون لحيز واحد جسمان بالطبع حتى يكون لكلتيهما كما نقول ان الارض
والماء يطلبان جهة واحدة وحيزا واحدا لكن الارض اغلب واسبق وكذلك الهواء والنار يطلبان جهة
واحدة وحيزا واحدا لكن النار اغلب واسبق ولو كان الهواء يطلب ما يطلبه النار لكنه يعجز عما توجه
اليه لكنا اذا وضعنا ايدينا على سطح من الهواء احسسنا باندفاعه الى فوق كما اذا احسسناه في اناء تحت

الماء ولو كان يطلب المتحرك المكان فقط والمكان هو سطح الجسم الذي يحويه والطبيعي هو سطح الجسم الطبيعي الذي
يحويه بالطبع لكان الماء يقف في الهواء حيث كان لأنه في سطح الجسم الطبيعي الذي يحويه ولكانت النار
المصعدة تطلب أن يشتمل عليها مكان هو سطح فلك وهذا الطلب محال لأنها إنما يماس ما يقوم من سطح
الفلك من جهة ولو كان يطلب الكلية لكان الحجر المرسل من رأس البئر ملتصق بصغيرة ولا يذهب عنها
فإن الاتصال بالكل هناك أقرب فإنه لو كان الحجر بعيد لو توهمنا أن كليته زال عن موضعه كان يتحرك إليه
إما أن يكون بالطبع من جهة دون جهة وهذا محال أو يكون قد انفصل عن الكلية انفصالا لا من جهة أخرى فيكون
حركته لما الكلية ليس عن طباعه ولكن يحدث للكلية إياه وقد فرضنا حركته طبيعية وعلى أنه يستحيل أن ينفعل الشيء عن
شبيهه فعلا وأثرا بالطبع من حيث هو شبيهه إلا بالعرض ولكانت الأرض الصغيرة كالمدرة أسرع انجذابا
من الكبيرة والذي يجب أن نعتقد في هذا هو أن للحركة الطبيعية تطلب الحيز الطبيعي وتهرب من غير الطبيعي لا مطلقا
ولكن مع ترتب من أجزاء الكل مخصوص ووضع مخصوص من الجسم الفاعل للجهات فإن الجهة عنها غير مقصودة
إلا لأجل كون هذا المعنى فيها وأن الكلية التي للكل البسيط ليست مقصودة في الحركة الطبيعية التي لأجزائها بذاتها
ولكنه موضوعة حيث المقصود بل المقصود في الحركة الطبيعية ما ذكرنا فالطلب يتوجه إلى هذه الغاية المحققة
فقط ولا يتجه إلى غيره وأما الهرب فيتجه عن مقابلاتها إذ نهاية الفعل فإنه إذا كان المكان غير طبيعي ولم يكن الهرب
طبيعيا هرب عنه مثل الهواء المستنقع المحصور في أجزاء من قوعر في الهواء فإن الأجزاء منه تنشف الماء من أسفل
لشدة هرب الهواء عن محيط غريب واستحالة وقوع الخلاء ووجوب تلازم الصفائح فيتعلق الماء في
مسام الأجزاء متصعدا فيها لهرب الهواء عنها وإن كان الترتيب في البعد والقرب قريبا من الواجب
ولهرب الماء عن الهواء ولكن كان المكان طبيعيا إذ ليس الترتيب حاصلا وبالحري أن نعرف هل الهرب
الذي يحركه أو الطلب لكنه لو كان ليس إلا الهرب ولا طلب لم يتعين جهة إليها الهرب دون الطلب
وحال الماء مثلا في أن طبيعته يحدث ميلا في جوهره وذلك الميل يحدث ميلا وإن دفعا عما فيما يليه لولا أنه
أحدثه في نفسه لم يحدث الميل عنه في غيره كحال الماء في أنه إنما يفعل صورته الطبيعية التبريد في غيره بما يعقب
عنها من برد في جسمها التي هي فيه لو لم يتعقب ذلك أولا فيها لم يبرد غيره ولو نعتت الصورة وأداه إلى
وحرارة غريبة فعل عنه فعله فأحرق وكذلك إذا اشتد سخونته عرض فيه العرض الذي يوجبه صورة
النارية فيفعل فعل النار من الإحراق والصعود فأحرق وصعد فلا يوجب ذلك أن يكون في هذا الجسم قوتان
يقتضيان مقتضاهما أحدهما تلك الصورة والأخرى هذا العارض وذلك لأن تلك الصورة ما تقتضي الحركة و
الإحراق اقتضاء أوليا بل بسبب ما عارض وهو الذي يبطل ويحصل عنه والذي هذا الفعل بعيد رجعه صعودا:

اوبا

اوليا فان الصورة المائية انما هي مبدأ الحركة الى فوق بوساطة عارض لشبه لم يكن بالقياس اليها
ملكة وقسر وهو الميل والتحجب لمن نظر ان ذلك ليس لاجل العارض بل لما تخالط الماء من اشياء نارية
تلك النار يتفصى ويفارق ويصعد فيبقى الماء بأثره ولو كان كذلك لكان يجب اذا اطبخنا الماء والدهن
ان يتصعد الدهن اولا لانه اقبل لطبيعة النار ولما لطفها والاستحالة اليها وعلى ان من الجائز ان يكون
بعض الاجسام المتصورة يتحرك لاختلاف الطبيعة مخالطة غالب وبعضها بنفس تأكد هذه الاستحالة كما في
البخار المائي فانه لو كان لنارية للزم ما قلناه وانت تعلم انه لا علة ولا سبب لامتناع النارية التخلص
عن الماء حتى يحتاج الى ان يستصحب الماء اللهم الا ان يكون الماء صار بحيث يتحرك بحركتها موافقة لها لكنه
بالحرى لمن برهن على ان لكل جسم حيزا خاصا ——— الفصل الحادي عشر في اثبات ان لكل جسم
حيزا واحدا طبيعيا وكيفية وجود الحيز لكلية جسم ولاجزائه وللبسيط والمركب نقول ان كل معنى وكل صفة للجسم
لابد لذلك الجسم من ان يكون له فان له منه شيئا طبيعيا وهو اشبه الحيز فانه لا جسم الا ويلحقه ان يكون له حيز اما
مكان واما وضع وترتيب ومثل الشكل فانه كل جسم متناه وكل متناه فله شكل ضرورة ولكن كل جسم فله
كيفية ما او صورة غير الجسمية لا محالة لانه لا يخلو اما ان يكون سهل قبول التأثير والتشكيل او عسره او ممتنعه
وكل هذه الاشياء غير الجسمية قد يمكن ان يبين ملازمة للجسم لكيفيات اخرى فنقول ان هذه الاشياء وما يجري
مجراها لابد من ان يكون للجسم منها شيء طبيعي ضروري وذلك لان الواقع بالقهر والقسر عارض بسبب عرض
من خارج ولو جرد الشيء قد يمكن ان يعقل ولا يعرض له الاسباب التي توجد منها بدلا ما كان
منها لازما لطباعه وليس واجبا ضرورة ان يكون للجسم لا يعقل الا ويلحقه فعل قاسر فيه فاذا كان كذلك
فطبيعة الجسم قد يمكن ان يعرض موجودا او هو على ما هو عليه في نفسه وليس بقسره قاسر واذا فرض كذلك بقي
وطباعه واذا بقي كذلك لم يكن بد من ان يكون له اين وشكل وكل ذلك لا يخلو اما ان يكون له من طباعه او من
سبب خارج لكنا قد فرضنا انه لا سبب من خارج فبقي ان ذلك من طباعه يوجد له ما دامت طبيعته موجودة ولم يقسر
فان كانت طبيعته بحيث تقبل القسر امكن ان يزول ذلك عنه بالقسر وان كانت طبيعته بحيث لا تقبل القسر لم يزل
ذلك عنه بالقسر فان قال قائل انه يجوز ان يكون كل قاسر يرد فانه يعطي شكلا ومكانا ثم يستولي [illegible]
فلا يزول الا بقاسر او يرد فلا يخلو اما عن قاسر على التعاقب كما لا يخلو من الاعراض بالتعاقب وليس
يلزم من ذلك ان يكون واحد منها ذاتيا لا غاية فنقول ان الجسم يعرض له الاعراض التي ليست بلازمة
على وجهين اعراض تلحقه في ذاته واعراض تعرض من جهة [illegible] مثل كونه فوق وتحت وعلى سائر جهاته
والاعراض التي يلزم لحوقها [illegible] لا يكون [illegible] باعتبار ذاته والاعراض [illegible]

منها بل يجوز ان يكون فيه عدمها فقط ولو كانت مما يستحيل خلوها عنه تحت المقوم الا بوجود شيء منها فيه
لكانت صورا لا اعراضا بل الاعراض هي التي يعرض بعد تجوهر الشيء بحيث يجوز ان يوجد شيء وكل
واحد منها معدوم ويمكن ان يعرض جوهر الجسم دون شيء البتة منها واما الملونات والمماسات وما يجري مجرى
ذلك فليس يلزم الجسم لطبيعته بل لوجوده مع جسم آخر فليس اذن يجب لا محالة ان يكون للجسم لذاته حاملا بالفعل
لحال مما لا يقوم ماهيته ولا يلزم ما يقوم ماهيته فقد انحل الشك وحال القواسر حال غيرها من الاعراض لان
القواسر لا يقوم ماهيته ولا يلزم ما يقوم ماهيته فان القاسر هو الذي يرد من خارج فيفسد حالا لولاه لكانت
لذلك الجسم تلك الحال وليس شيء من غيره واجبا ان يكون من المهية او لازما للمهية فيتوهم الجسم حيزا ذي
ان يخصه او حيز مشع بالقياس الى طبع الجسم فالجسم يلزمه في طبيعته التي له ان يكون له حيز ذلك الذي لولا
القاسر الذي يجوز ان لا يكون لكان له وكذلك الشكل والكيف وغير ذلك وكذلك وضع الاجزاء
ان كان له اجزاء بالفعل فكل جسم فله حيز طبيعي فان كان ذا مكان كان حيزه مكانا ولقائل ان يقول
ان الارض جسم بسيط ويقتضي طبعه اليبس الذي فيه فلا يخلو اما ان يقتضي له شكلا او لا يقتضي فان اقتضى له شكلا
وجب ان يقتضي شكلا مستديرا لبساطته فان اما ان يكون اليبس مما يقتضي الطبيعة فيجب ان يكون الارض
اذا سلب عنها الشكل المستدير بان تشكل شكلا آخر ان يعود بطبيعته فيستدير وليس الموجود
كذلك ولكن كان اليبس يمنع ذلك ويحول بين طبيعة تلك الاجزاء ومقتضاها واليبس هو ايضا عن طبيعة فيكون
طبيعة واحدة يقتضي شيئين متضادين متقابلين وليس هذا بجايز فنقول ان اليبس انما يقتضي عنه تحفظ
ما يقتضيه طبيعته من الشكل الطبيعي حفظا قويا جدا فاذا احفظ شكلا لزم من ذلك ان يحفظ في كل جزء منها ما يوجبه
طبيعته ايجابا اوليا من انبساط الذي يذهب الى الشكل فاذا اثلم شيء من شكله بقسر القاسر لم يكن للباقي منه
حس يشعر بما حدث بل كان عليه ان يستحفظ ما اوجبته الطبيعة فان عادت الطبيعة فاوجبت انبساطا او
كانت الطبيعة هي المناقضة لموجبها الاول فكان ح مقتضى الطبيعة بهذه الحال ضد مقتضاها الاول مخالفا
لمقتضى اليبس الذي يقتضيه الطبيعة ولا يبعد ان يكون الطبيعة تقتضي في حال عارض امرا مناقضا ومقابلا
لما تقتضيه في حال كونها على الحال اذ المقتضيان متضادين متنافيين صادرين عن قوة واحدة
بحال واحدة حتى يكون محالا بل احدهما يصدر عن القوة وهي على حالتها الطبيعية والاخرى يصدر
عنها وهي بحال غير طبيعية وذلك مثل السكون يعرض عن الطبيعة اذا كانت على حال طبيعية ثم يعرض عنها
الحركة اذا كانت بحال غير طبيعية والاجزاء من عنصر غير الارض اذا استحال الى الارض فاستحال اول
استحالته لا لشكل غير كري فذلك لان الاجزاء منفعلة [illegible] ولا [illegible] الاجزاء في المكون ايضا اختلافا في التقدم والتاخر:

والمجاورات واذ قد اوضحنا عرضنا هذا فبالحري لنا ان نبين ان المكان الطبيعي كيف يكون للجسم وكيف يكون
للبسيط منه وللمركب ونقول انه يحق بنا ان نعرف انه هل يجوز ان يكون جسم من الاجسام له مكانان
طبيعيان او مكان واحد وله جسمان يسكنانه بالطبع ولم نعرف حال الاجسام البسيطة التي لها اجزاء متباينة
وللكل واحد منها مكان الجزء بالعدد تخصه لا محالة فيكون للكل واحد منها مكان طبيعي غير الذي للاخر وانه كيف يصير
مكان هذا غير مكان ذلك ويخص به دون الاخر وكيف نسبة تلك الامكنة الى المكان الذي للكل ولم نعرف
حال الجسم المركب في اينه الطبيعي فان له مكانا طبيعيا لا محالة فذلك المكان فانه ان كان مكان جزء واحد
كانت الاجزاء الاخرى في غير مكانها فنقول انه لا يجوز ان يكون للجسم الواحد مكانان طبيعيان الا على جهة ان
جملة مكان الكل احياز بالقوة لابعاضه وقع فيه لست مخصوص كان مطلوبا طبيعيا له كالمدرة فان اقرب حيز من حيز الارض
يليها هو طبيعي لها والابعد لو حصل فيه لكان ايضا يصير اقرب وكان طبيعيا لها واما مكانان متباينان فكيف
يمكن ذلك فان مقتضى الواحد بالشخص من حيث هو واحد بالشخص امر واحد بالشخص ومقتضى الكل المتشابه الاجزاء
جملة مقتضى جميع الاجزاء والاجسام المتشابهة الطبائع لا يستحيل عليها الاتصال لطبيعتها بل ان استحال فانما
يستحيل لعرض يعرض وهي في طبيعتها بحيث يجوز عليها ان لو كانت متصلة واذا لم يستحيل اتصالها
فكيف يستحيل تماسها ولو اتصلت او تماست لم يعرض شيء مستحيل واذا اتصلت وتماست
كانت جملة وهي تطلب المكان الطبيعي من حيث طبعه واحد فهي جملة هذه الطبائع بل هذه الجملة من الطبائع
يجب ان تطلب جملة من الحيز هي حيز هذه الجملة بل هذا الحيز لهذه الجملة كانه جملة تجتمع من احياز واحد واحد
فاذن من الاجسام المتشابهة الطبائع فان احيازها لكانها اجزاء حيز واحد ويكون للجسم معين من تلك
الجملة حيز معين له من تلك الجملة لعلة تلك العلة اما وجوده فيه اولا عندما حدث وهو موافق له في الطبع
فوجب له لزومه واما اختصاصه بالقرب فان النار انما تتحرك لما فوق الى جزء من حيز كلية النار بعينه
لانه هو اقرب اليه وليس يلزمنا ان نسأل انا لو توهمنا النار في مركز الفلك لا ميل لجزء منها الى جهة
فماذا كان يعرض لها في طبعها السكون بالطبع وذلك محال او حركة الى جهة والتخصيص بجهة فنقول كان
يعرض لها سكون ولكن بالقسر لانها كانت تقتضي ان تخرج عن فرجة وسطها يبسط عنها الى
الجهات بالسواء الى ان يلتقي كل جزء من المنبسط ما هو اقرب اليه من المكان الطبيعي لكن الهواء المحيط
وغيره لما كان محيطا لا يمكنها من ان يتداخلها نافذا هذا النفوذ اذ هذا النفوذ لا يتأتى بالخرق
لان الخرق يكون في جهة دون جهة وهذا انبساط في كل جهة فيكون ساكنا بالقسر واتفق فان الخلاء مما لا يجوز
ان يحدث في الوسط عند الحرافة وهذا القسر قسر خارج عن الطبع وهو عجيب جدا فان الطبع يقتضي امرا

معا غير ممكن لعارض عرض فاما ان ذلك الحكم غريب ولكن لا ندري استحالة هذا العارض ولا منعها الا انا لم نجد
استحالة الطبع وعرض في الموضوع مقدما ولا منعها ولكن اذا جاز المقدم جاز التالي وان امتنع التالي امتنع
المقدم فقد ظهر انه كيف يكون للجسم الواحد مكان واحد بالطبع او حيز واحد بالطبع وانه كيف يكون نسبة
حيز الكل الى حيز الجزء اما الجزء البعض اما البعض وهذا البسيط واما المركبات فان تركيبها لا يخلو اما ان يكون عن بسيطين
او عن اكثر من بسيطين فان كان عن بسيطين فاما ان يكونا متساويين في القوة او احدهما اغلب
فان كانا متساويين في القوة ولم يتفق ان كان وضع احدهما بحذاء الجهة التي يجري فيها ولم يجتنبا الا قسر
جامع وان توجهت حركاتها بعد كل واحد من مكانه كبعد الآخر عنه وما وقف كل واحد الا وقوفا الا
ان يطرأ على احدهما معين او يكونا في الحد المشترك بين الحيزين فيجوز ان يقفا فيه بالطبع وان غلب قوة
احدهما والقسر على المزج حاصل كان المكان الطبيعي مكان الغالب وان كان اكثر من بسيطين وفيها غالب
فالحيز للغالب وان تساوت غلب البسيطان اللذان جهتهما واحدة بالقياس الى الموضع الذي فيه
التركيب وحصل المركب في اقرب الحيزين من حيز وقوع التركيب ولم يتجاوزه الا الجذب عنه الى الاخر
سواء والا ماسك فيه عن البسيط الذي تطلب ذلك الحيز بالطبع بطلبه يخالف الجذبين وطبيعي ان لا يقع
امتزاج من الاجسام البسيطة ملازم به الا وهناك غالب يجمع ويقسر الاجزاء الاخرى مانعا اياها عن الحركة
الى احيازها التي هي لها او يكون الاجزاء قد صورت تصورا لا يمكنها ان تنفصل في الاجسام التي منها وبين مكانها
وحالها ويكون قوة قاسرة على الاجتماع غير قوى تلك البسائط فليس الا ان لكل جسم طبيعي مبدأ
حركة طبيعية حتى يكون لكل جسم حركة طبيعية وانه على نوع واحد فقط الفصل الثاني عشر
في اثبات ان لكل جسم طبيعي مبدأ حركة وضعية او مكانية فنقول ان كل جسم لا يخلو اما ان يكون قابلا للنقل عن
موضعه الذي هو فيه بالقسر او غير قابل للنقل فان كان قابلا للنقل عن موضعه الذي هو فيه فاما ان يكون له في جوهره
ميل الى حيز او لا يكون له ميل اليه البتة لكن كل جسم فله مكان طبيعي او حيز طبيعي يسبقه الكون فيه وانما خالف
سائر الاجسام في ذلك لا الجسمية بل لان فيه مبدأ او قوة معدة نحو ذلك المكان واذا كانت تلك القوة
مقتضية لذلك المكان وجوهريته غير ممنوعة بامر منعه عن الانتقال والحركة ولا مضادة فيه لقوته ولا مقتضي قوته
مقتضى حيز اخر لانه لا يجوز ان يكون في جسم واحد غير مختلف الاجزاء قوتان متضادتان او مقتضيتان
فعلين متباينين اذ القوى كونها قوى بحسب فعلها واذا تباينت طبايعها فاستحال ان تكون معا لجسم
فان الجسم الذي فيه قوتان ما هو ان فيه مبدأ فعل ما يصدر عنه او ان لم يكن الجسم بحيث يصدر عنه ذلك الفعل
ان لم يمنع مانع من خارج فليس فيه تلك القوة فاذا كانت فيه قوتان متضادتان مانع صدور فعلين متقابلين ز

وهذا حج فاذن من المحال ان يكون في جسم بسيط معاً او في عالم جسم مركب قوتان واحدة تقتضي مكاناً واخرى
تمنع عنه ثم الجسم قابل للحركة من معنى الحركة يلزم ان الجسم اذا قسر على مفارقة مكانه الطبيعي ان يتحرك
الى مكانه الطبيعي عند ما يفارق القاسر من خارج ومما يبين هذا ايضاً تبيين ان كل جسم ليس فيه مبدأ
ميل ما فان نقله عما هو عليه من اين او وضع يقع في زمان وذلك صحيح بل يجب ان يكون كل جسم يقبل تحريكا
واما قسراً ففيه مبدأ ميل طبيعي في نفس ما يقبله كان اينا او وضعا وسنعيد الكلام في التحريك الكائن
اولا على سبيل ايضاح المقصود ههنا هو الظاهر وان كان المكاني والوضعي في مذهب المعاني واحداً ان الاجسام
الموجودة ذوات الميل كالثقيل والخفيف اما الثقيل فما يميل الى اسفل واما الخفيف فما يميل الى فوق فانها
كلما ازدادت ميلاً كان تنوعها للتحريك القسري ابطأ فان نقل الحجر العظيم الشديد الثقل او نحوه اعسر كنقل
الحجر الصغير القليل الثقل ودفع زق الهواء القليل في الماء اعسر من دفع زق الهواء الكثير واما ما يعتري الاجسام الصغيرة
مثل الخردلة ومثل الريشة وحكاية الخشب من انها لا ينفذ عند الرمي في الهواء نفوذ الثقيل فليس بسبب ان الاثقل اقبل
للرمي والحمل لكن بعض هذه الصغار لا تقبل من الدافع قوة تحركها وما يليها يلزم من شدتها انها تقدر بها على
خرق الهواء ومع ذلك فيكون سريع الاستحالة الى البطلان من السبب الذي يعرف في موضعه هو السبب الذي
يبطل القوى المستفادة الموضوعة من القوى المحركة كما ان الشرارة ينطفئ قبل النار الكبيرة من السبب الذي يبطل
نور المستفادة وبعضها يكون متخلخلا لا يقدر على خرق الهواء بل يدافعه الهواء الذي ينفذ فيه ويكون سبباً لبطلان
قوته المستفادة فانك ستعلم ان مقاومة المنفوذ فيه هو المبطل لقوة الحركة وهذا كالنار المتخلخلة واما المتخلخل
فانه اقبل للاستحالة ولو كان السبب في قبول الرمي الابعد هو الكبر وزيادة الثقل لكان كلما ازداد المرمي ثقلا
وكبراً كان اقبل للرمي والامر كذا في ذلك بل اذا اعتبر الثقل والخفة ولم يعتبر اسباب اخرى كان الاقل مقداراً
اقبل للتحريك القسري واسرع حركة فيكون نسبة مسافات المتحركات بالقسر وبها ميل طبيعي ونسبة ازمنتها
على نسبة الميل الى الميل لكن النسبة في المسافات بعكس النسبة في الازمنة اما في المسافات فيكون الذي
ميلا اطول احسن فيه واما في الزمان فيكون ذلك اقصر زماناً واذا لم يكن ميل البتة تحرك المتحرك في زمان
وذلك الزمان نسبته الى زمان حركة ذي الميل بالقسر يكون على نسبة ميل لو وجد لما ميل ذي الميل المتحرك
بالقسر فيكون قبول ما لا ميل فيه اصلا للقسر كقبول ذي ميل ما لو وجد فيكون الذي لا مانع له على نسبته
ذي مانع ما لو وجد ويعرض مثل ما قلنا في باب الخلاء من الخلف وعلى ذلك الوجه بعينه ومما يبين ذلك
ان المقسور على الحركة المستقيمة او المستديرة يختلف عليه ما يتأتى قوي او ضعيف اذا اختلف وذلك
ظاهر ان القوي مطاوع والضعيف معاوق ولنثبت المعاوقة للجسم بما هو جسم بل يعني فيه

يطلب البقاء على حاله كما في المكان او الوضع وهذا هو المبدأ الذي نحن في بيانه فكل جسم مستقل بنفسه ففيه مبدأ
ميل ما اما الانتقال المكاني فقد بيناه واما الانتقال النفسي الوضعي فلان ذلك الجسم لو كان قابلا للنقل
عن مكانه فقد ظهر وان كان غير قابل له فلا محالة ثبت في مكانه وبتره ويخصص به وهي غير جسمية
فقد ثبت ان هذا الجسم فيه مبدأ حركة اينية ونسبته اذا اعتبر قريبا مما اعتبر به امر الجسم القابل للنقل عن موضعه
وذلك لان له وضعا ما بالعدد فيما يحويه او حوله او يشتمل هو عليه او في ذاته وهو على هذا فلا يخلو اما
ان يكون له ذلك على انه له في ذاته ومن صورته الطبيعية او من علة خارجة عن الطبيعة ومحال ان يقتضي ذلك ذاته
فان الاجزاء التي تفرض فيه والجهات المختلفة التي تكون له والاجزاء التي تفرض فيما يماسه ليس شيء منها اولى
بشيء منها من غيره اذ ليس جزء يكون منه في جهة اولى بما يماسه من جزء بعينه اذ الجميع غير مختلف فيه فطبيعة الجسم ليس
يقتضي ذلك الوضع بعينه اذ المتشابهات لا يستحق بعضها بطبعه شيئا في المتشابهات بعينه دون بعض بل يكون
جميع ذلك جائزا للكل واحد منها وليس هذا كما يكون للاجزاء الاجسام القابلة للتفرق فان كل جزء يفرض يجده
متخصصا بما يخصص به لانه اول وجوده موضع هناك او لانه اقرب المواضع من موضع وجد فيه او نقل اليه
خارجا عن حيزه الطبيعي اما الوجود يكون الاول فيه او لوقوع الانفعال مما يماسه اليه فيكون اختصاص
كل جزء بما هو فيه لا بالطبع المجرد ولا بالقسر بل للطبع المقترن بمعنى مخصص واما الذي لا ينقل مفارقة
مكانه فليس حكمه هذا الحكم ولا يجري عليه ذلك بل لا مثال الا و بل فاذا كان كذلك لا يكون جزء من اجزاء ذلك الجسم
متخصصا بما يخصص به بالطبع مجردا بل ولا بالطبع مقارنا لحالة قسرية او جهة سبب ولو كان هناك
ايضا ثبوت من سبب قاسر او منفصل عن طبعه امرا اقتضاه اسباب تخصص اجزاء الاسطقسات باحيازها
لكان في طبعه ان لا يكون متخصصا به لو لم يكن ذلك السبب او زال لمكن في طبعه على كل حال وكيف تعرف
الاقسام جواز ان تكون على تلك المحاذاة والمماسة ولن لا يكون في طبعه ان ينتقل تعالى الوضع وقد بينا
ان كل قابل نقل عن امر ما اين او وضع ففيه مبدأ او كره ميل طبيعي يجب ان يكون في هذا الجسم مبدأ
ميل في الوضع واعلم ان المقصود فيما وضح بما شرحنا من البيان والمكشوف به عنه هو كل
جسم يطرأ عليه اما لم يكن مبدأ له فيه بالطبع بل بعد عن سبب خارج او نفس هو اصله يحرك بحسب
القصد ويحدث ميلا لم يكن في الجسم فليس يصح ان يتحرك الجسم عن ذلك الا وفيه ميل متقدم فان
الكلام في التحريكات المتداركة الواقعة بقصد النفس كالكلام في ميله الواقع بسبب خارج فانك
ترى نفس الحيوان تختلف تحريكها لبدنه والقوة واحدة بحسب ما في بدنه من الميل المتصل لترابه
ولنا نقص وتجد التراب مقاومة وما نجد الكلام قائما في هذا ابحاث يحتمل ان يجمع فيها الا اللواحق بعدها

بعيد

فعلك البرهان كنت في المساب ارغب فقد بان وانتج ان كل جسم طبيعي ففيه مبدأ حركة والجسم الذي
لا يفارق مكانه الطبيعي ففيه مبدأ حركة وضعية مستديرة ونقول انه لا يجوز ان يكون في جسم واحد مبدأ
حركة مستقيمة ومبدأ حركة مستديرة حتى يكون اذا كان في موضعه الطبيعي تحرك بحسب الوضع واذا كان في
غير موضعه الطبيعي تحرك اليه على الاستقامة فانه عندما يتحرك الى مكانه بعينه بالاستقامة لا يخلو اما ان يكون
فيه مبدأ ميل الى حركة مستديرة او لا يكون فان لم يكن فاذا حصل في مكانه الطبيعي ولم يحدث هذا الميل
وجب عن ذلك ان لا يكون فيه مبدأ حركة مستديرة لان مكانه دون خارج عن مكانه الذي من شأنه هذا
الميل ليس بغريب له ما يعالجه بل امر الحادث له في مكانه الطبيعي ولا يكون العارض فيه الا مماسته لمكانه الطبيعي
على وضع ما يملك المماسة وذلك الحصول لا يوجب ميلا عن حال الى مثلها بل لا يوجب سكونا في ذاته
لا مثل ذاته فليس اذن موجب ذلك الميل موافقة الحيز سواء كان احدث الايجاب ايجابا بلا توسط
طبيعة او واسطة ايجابا بتوسط طبيعة اذا حصل جسمها في حيز طبيعي صدر عنها هذا الميل فان اتخذ في
ذلك كله واحد والكلام واحد ولا اصالة لكن نقول ان النفس المحركة ما عند هناك في التحريك الا ما لم
احدا مستدا بعد ما لم يكن لحدوث القصد والارادة بعد ما لم يكن فقد منع هذا ايضا وبين انه غير ممكن
ان يقع مثله الا وهناك مبدأ ميل في الطبع يصح له ان يكون ذلك الميل لازما ولو كان عن نفس لزوم
عن ارادة طبيعية دائمة ما دام ذلك الجسم موجودا ولا يلزم على هذا حال المستقيم في انه تارة يتحرك وتارة
يسكن يتحرك في غير مكانه ويسكن في مكانه وكلاهما طبيعي له كذلك ربما جاز ان يكون هذا الجسم المستقيم
حركته في غير مكانه ويكون ان كلاهما طبيعيين في اصناف الحالين وانما لا يلزم هذا لان الحركة المستقيمة
ليست طبيعية على الاطلاق بل على ما شرحنا بل الطبيعي هو الاين الذي تقتضيه الطبيعة للشيء اذا لم يكن عائق
فاذا فارق اقتضت هذه الطبيعة الرد اليه والى موضع معين منه ويكون المبدأ فيهما واحدا واما
الحركة المستديرة فان المبدأ الذي اثبتناه يوجبها بالطبع يوجبها كيف كان ووجدانا كانت
طبيعية على الاطلاق وان كانت ليست طبيعية مطلقة بل ان كالمستقيمة التي تقتضيها الطبيعة عند عارض
كان ذلك عندما ان الوضع الطبيعي يحصل له عند وجدانه وكان يجب ان يكون الطبيعي هو
وضع فمن ان هذا الميل لا يكون حادثا عنده لو تحول الى المكان الطبيعي بل ان كان ممكن في
الجسم الاخر هو ان يكون معه دائما فاذا كان في الجسم مبدأ حركة مستقيمة وجب ان يجوز مفارقة
هذا الجسم لمكانه الطبيعي حتى يتحرك عن غير الطبيعي اليه بالاستقامة فان يكون في جسم واحد بسيطا اذا
كان في غير مكانه الطبيعي ميلان يميل الى الاستقامة وميل عنه الى الاستدارة فيكون في جوهر واحد

امور متشابهة موجودة معا وليست ما يجري مجرى متشابهات يمتزج حتى يكون منها وسط فان الوسط يلائم امورا كأنها يجمع
من الطرفين وانما يمتزج القوى امتزاجا يؤدي الى الوسط اذا كان من شأن كل واحد منها ان يقبل الاقل
والاكثر فيتوالى الى الجهة الاولى فيكون الحاصل ليست قوتان بل قوة واحدة هي اضعف وانقص من الطرفين
ولكن الاستقامة والاستدارة لا تقبلان الاشتداد والتنقص بان تأخذ الاستقامة قليلا قليلا الى الاستدارة
والاستدارة الى الاستقامة وهو في زمان ذلك الاخذ والوجود في المتوسط لا في مستقيم ولا في منحن
بل المستقيم ان امكنه ان يفارق الاستقامة ويصير بعقبه مستديرا لا كأنه مفارقة الاستقامة وقد وموا صلته
الاستدارة فهو من غير ان قد فارق الاستقامة وهو ذو حد الاستدارة قليلا وهو يمعن فيه او فارق الاستدارة
الى الاستقامة كذلك واما الانحناء الموجود في الخطوط فليس سبيله سبيل الاستقامة والاستدارة ولا اشتداد هو الى
الى احدهما فاذا كانت الاستقامة والاستدارة لا تقبلان الاشد والاضعف فكذلك لا تقبلها القوتان
عليهما فلا تحدث قوة متوسطة بين المقيم وبين المدير فلا يكون ايضا هذا الاجتماع على سبيل الامتزاج فيظهر انه يمكن
في جسم واحد مبدأ حركة مستقيمة ومبدأ حركة مستديرة معا ويمتنع من هذا ومما قبله ان الجسم المحدد للجهات
فيه مبدأ حركة مستديرة وليس فيه مبدأ حركة مستقيمة لان هذين المبدأين لا يجتمعان ولان ذلك الجسم قوامه
من امره انه لا يصح على كليته ولا على اجزائه مفارقة موضعه الطبيعي واما الاجسام الموضوعة فيه ففيها مبادي
حركات مستقيمة عنه واليه فيكون حيث يكون جهة في الطبع فثبت اصناف من الحركات واحدة حول
وسط واخرى عن الوسط وثالثة الى الوسط واذ قد بالغنا في تعريف حال الحركة الطبيعية فحقيق بنا
ان نعرف حال الحركة الغير الطبيعية واما اذا اعتبرت للجهات بالعرض والوضع فيزيد الحركات على هذه
العدة ولكن لا يكون طبيعية البتة

الفصل الثالث عشر في الحركة التي بالعرض نعدل الى الحركة الغير الطبيعية

منها ما هي بالذات ومنها ما هي بالعرض اما الذي بالعرض فهو ان يكون الشيء لم يحقق في نفسه مفارقة اين
او وضع او اول او كيف او كم بل هو مقارن لشيء اخر مقارنة لازمة فاذا تبدل لذلك الشيء حال قيل
انه كانت له بالعرض اما في الاين والوضع فهو على وجهين على ما علمت فانه اما ان يكون ما قيل انه متحرك
بالعرض هو في نفسه في مكان وذو وضع وقابل للحركة الا انه لم يفارق مكانه ووضعه بل الشيء الذي هو
محمول فيه قد فارق مكانه وهذا ملازم له فلزم ان يقع له لاجل حركة ما هو فيه حصول في جهة تقع اليها اشارة
غير الجهة التي كان تقع عليه الاشارة منها او يقع له وضع اخر بالقياس الى الجهات واما ان يكون ليس
من شأنه ان يكون له اين ووضع ومن شأنه ان يتحرك فمثال الذي يعرض له ما يعرض للمتنقل من مفارقة
اين ووضع وهو من شأنه ان يتحرك ما في الاين كالمنقول في الصندوق وهو ساكن فيه حافظ لمكانه

وانما عد في السفينة بحركة السفينة واما في الوضع فانما دائما هو كرة في كرة وقد التصقت بها لب امر او بجزء
او بالطبع او بغير ذلك فحركة الكرة الى ان تدور حتى يتغير نسبة اجزائها الى اجزاء المحيط بها تغيرا وهو حقيقة الحركة في الوضع
فان الكرة الداخلة الملتصقة بها يعرض لها متابعة لها في ان كل جزء منها يلزم جزءا مستقلا فينتقل ولكن بالعرض اذ
لا ينتقل نسبة اجزاء الكرة المحيطة مع اجزاء مكانها فان كان اعتبار الوضع انما هو بحسب القياس الى الاجزاء
المحيط الموضوع فيه او المحاط به الموضوع عليه بالجملة لا اجزاء ما يماس ذا الوضع مما سه محيط كالكرة في كرة
او مماسه محاط كالفلك الاعلى بالقياس الى ما يماسه في داخله فما يكون الكرة الداخلة قد تبدل وضعها لكن ان
الوضع ليس باعتبار المماسات بل باعتبار الموازيات والمحاذيات في الجهات فيكون الداخلة قد تبدل ايضا وضعها
بالذات فان الاجزاء منها قد استبدلت المحاذيات مع استبدال المحيط ذلك بل الا ولم يكون قد تبدل
الوضع الذي له بحسب الكل بالذات ولم يتبدل الوضع الذي له بالقياس الى محويه والوضع وضعان
وضع بحسب الكل ووضع بحسب شيء ومن هذا القبيل ما يعتقد من حركة الهواء العالي مع حركة فلك القمر فان
تلك الحركة ليست كما يظن عن قسر وذلك لان هذا القسر ان كان لمانع عن جنس تحريك المتحرك لما يلاقيه ويدفعه
واذا كانت كرة على كرة فانها اذا تحركت ولم تصب شيء مما تحتها بل زحفت على بسيط غير مقاوم في وجه
حركته حتى يلزم ان يدفع القائم في وجهه باندفاعه فلا مانع من ان يسكن الداخل منها ويتحرك الخارج عليها ماسة
على سطحها من غير انغلاق فالسبب اذن في تلك الحركة ان كل جزء يتوهم منه من النار قد يتعين له جزء من الفلك كالمكان
وهو بالطبع يتحرك الى المكان الطبيعي له ويسكن عنده لا زمانا ما ملتصقا به التصاقا طبيعيا يوجب عن زوده
اياه وان زال ما يوجبه الالتصاق بالقوة والطبيعة فاذا تحرك المكان لزمه وتبعه ما هو بالطبع متمكن فيه حافظ
لما يلاقيه منه فيكون الحركة الجزء العالي بالقياس الى الفلك حركة بالعرض في الوضع ولو كان الماء وهو في الهواء
منصبا مع الترتيب الطبيعي الذي هناك وقيل مع اصابته الموضع الطبيعي اعني السطح المحيط الطبيعي حتى لم يبق فيها
رجحان وميل ولا اختلف اجزاءه ما يتقدم عليه من الارض لكانت تتبع حركة الهواء في اي الجهات تحرك لكن
الماء ليس منصبا في اكثر الامر المكان الطبيعي على الوجه الذي هو طبيعي بل في اكثر الامر به انضغاط بعد الى السفل
واعتلاء فيعرض في بعض اجزائه من تحت واذا تبع للحركة الهوائية سطحها اجزائه العالية في اكثر الامر على سبيل
التموج واما الماء فلا يعرض لها السبب المعقول ما يعرض عن ذلك التميز والجزء العالي منصب المكان الطبيعي
على الوجه الطبيعي يحقق عليه ويرد الالتصاق به على ان الهواء قد يعرض له ايضا بسبب الجبال والرياح
امرا ويصب غيرها الى اجزائه فهذا بيان حال الحركة بالعرض فيسقط عنه التشنيع او ورد بعضهم
فقال لو كانت الحركة التي للنار قسرية لما هي حركة دائمة فقد وجد قسر دائم فهذا خلاف رايكم

وإن كانت هذه الحركة طبيعية للجسم وكان اخرى بالطبع كالسمك فيكون للجسم سيلان وكتابة طبيعتان وقد
منعتم من ذلك فهذا مثال ما يكون المتحرك بالعرض من شأنه ان يتحرك بالذات واما مثال المتحرك
بالعرض الذي ليس من شأنه ان يتحرك فهو ان يكون هو المقارن ليس مقارنة مقارنة الجسم بل مقارنة
شيء من هيئات الموجودة في الجسم مثل صورة في هيولاه او عرض في الجسم فيتغير بسبب الجسم جهة مخصوصة
الاشارة الواقعة اليه ذاته ويتغير اجزاؤه كأجزاء الجسم تخصص بان يلي ما يليه الجسم من الاجسام
المقارنة فيتغير كما يتغير اين الجسم وكالوضع لوضع الجسم فاذا حصل للجسم مكان آخر تبدلت
الجهة المشار اليها بالاشارة او اذا حصل له وضع آخر تبدلت حال اجزائه اذا اعتبر كذلك كما
كان اجزاؤه تنفصل انه قد انتقل في اين او في الوضع وان كانت النفس صورة قائمة في مادة البدن
فاذا عرض للبدن الحركة بالعرض لحقت النفس بالعرض وكذلك سائر التغيرات التي تعرض
لذلك الجزء الذي يتقوم فيه النفس وحده ولئن كان من النفس ما ليس مقارنة بان يكون منطبعا
في البدن الذي فيه فانه لا يتحرك ولا بالعرض وقد يشكل انه لما كانت النفس يقال انها تتحرك
بالعرض في الاين ولا يقال لها انها تسود بالعرض في اسوداد البدن ونحن نجيب فنقول انه ان
التحقيق يجب انه اذا صح اطلاق ذلك على النفس بالعرض صح اطلاق هذا ايضا وذلك اذا كان السواد
في العضو الاول الذي فيه النفس بعينه ولئن كان احد الامرين اوقع في العادة ولكن ظهور تعلق
ما فيه النفس لما كانت منطبعة به اكثر من ظهور سائر استحالاته وذلك لان الناس يحكمون بان الجسم
اذا زال عن اضافة اشارة ما زال ما معه فصار اليه اشارة اخرى تخصه ولو كان الشيء غير محسوس
واما السواد فانه اذا حصل في الجسم واستقر فيه لم يلتفتوا الا الى حصوله في شيء آخر ومقارنته له
اذا كان ذلك شيء غير محسوس كانهم يوجبون الحصول في الحيز لكل موجود كان محسوسا او غير محسوس
ولا يوجبون السواد الا لقابله ولعله الكتاب التحير عندهم لكل شيء مما لا يؤمنون بموجود لا اشارة
اليه فهذا هو السبب الذي اختلف به الامران عند الجمهور ولانه سبب غير واجب لمقتضاه
غير واجب واذ قد علمت الحال في الاين والوضع فاحكم بمثلها في سائر الابواب فانه في
ان الشيء مثلا اسود بالعرض اذا كان الموضوع للسواد ليس هو بل جسم آخر يقارنه او يجاوره
او جسما هو عرض فيه او جسم هو هو بعينه في الموضوع وليس هو هو بعينه بالاعتبار كقولنا ان الشاه
اسود فان السواد ليس موضوعه جوهر الشاه بل الجوهر مع الشاه عرض لكن كان
هذا الجوهر القابل للسواد وقد يكون الجوهر اذ كان ليس موضوعا اولا للاسود بل موضوعه اولا

شيء به

شيء فيه الحركة وهو سطح فان السواد يعتقد ان محله هو اول هو سطح ثم بعده الجسم واذ قد قلنا
في الحركة التي بالعرض فلنقل في الحركة الغير الطبيعية التي هي بالذات وهي الحركة التي بالقسر ثم نقول
في الحركة التي من تلقائها

الفصل الرابع في الحركة القسرية وهي التي من تلقاء

المتحرك واما الحركة الغير الطبيعية لكنها مع ذلك موجودة في ذات الموصوف بها فمنه بالقسر
ومنه ما يكون من تلقاء [illegible] ولنتكلم اولا في التي بالقسر فنقول ان الحركة التي بالقسر هي التي تحركها خارج
عن المتحرك بها وليس مقتضى طبيعته وهذا اما ان يكون خارجا عن الطبع جملة مثل تحريك الحجر على وجه الارض
واما ان يكون مضادا للذي بالطبع كتحريك الحجر الى فوق وتسخين الماء وقد يكون حركات
خارجة عن الطبع في الكم كما علمت مثل زيادة النمو الكاين بالاورام او بالسمن المفرط والذبول
الذي يكون بسبب الامراض واما الذبول الذي للسن فهو من جهة طبيعي ومن جهة ليس بطبيعي
فهو طبيعي بالقياس الى طبيعة الكل فانه امر يجري عليه طبيعة الكل ويجب وليس طبيعيا بالقياس
الى طبيعة ذلك البدن بل هو لعجز تلك الطبيعة واستيلاء القواصب عليها ويشبه ان يكون الصحة
التي بالبحران باستحالة طبيعية والتي تكون لا على تلك الجهة باستحالة غير طبيعية وكذلك الموت
الا على طبيعي من وجه والمرض والعلل غير طبيعية البتة والحركات المكانية القسرية فقد يكون
بالجذب وقد يكون بالدفع واما الحمل فهو بالحركة العرضية اشبه والتدوير القسري مركب
من جذب ودفع والدحرجة ربما كان عن سببين خارجين وربما كان عن ميل طبيعي مع
دفع او جذب قسري واما الذي يكون مع مفارقة المتحرك مثل المرمى والمدحرج فان
لاهل العلم فيه اختلافا على مذاهب فمنهم من يرى ان السبب فيه رجوع الهواء المدفوع فيه
الى خلف المرمى والتيامه هناك التياما بقوة يضغط ما امامه ومنهم من يقول ان الدافع
يدفع الهواء والمرمى جميعا لكن الهواء اقبل للدفع فيندفع اسرع فيجذب معه الموضوع فيه
ومنهم من يرى ان السبب في ذلك قوة يستفيدها المتحرك عن المحرك تثبت فيه مدة الى ان
يبطلها مصاكات يحصل عليه مما يماسه ويخرق به فكلما ضعف بذلك قوي عليه الميل الطبيعي و
المصاكة فاذا بطلت القوة مضى المرمى نحو جهة ميله الطبيعي قال اصحاب القول بتحريك الهواء وليس
يعظم ان يكون حركة الهواء تبلغ من القوة ما تحمل الحجارة والاجسام العظيمة فان الصوت العظيم
ربما دك انقاضا من الجبل وهاهنا جبال اذا صيح فيها انهدم اركانها والرعد يهدم الابنية المشيدة
ويقلع قلل الجبال ويقلع الصخور [illegible] ومن الناس من يقلع [illegible] المثبتة في الحيطان بكثرة الترنمات

والالحاح عليها وكيف يمكننا ان نقول ان الهواء الراجع الى خلف السهم الى ما ضغط ما قدامه الى قدام
وما سبب حركته الى قدام عند الالتئام حتى يدفع ما ورآه وكيف يمكننا ان نقول ان المحرك اعطاه المتحرك
قوة وذلك لانها لا تخلو من ان تكون احدى القوى التي هي الطبيعية والنفسانية والعرضية وليست طبيعية
ولا نفسانية ولا عرضية لان القوة المحركة الا خرق زعمتم انها جوهر الشيء يعني الصورة واذا كانت في الجوهر
كانت عرضا فكيف يكون طبيعة واحدة جوهرا وصورة ولو كان المحرك اعطاه قوة لكان اقوى فعلها
في ابتداء وجودها ثم كان يحتمل ان يأخذ في الانسلاخ والهبوط وهو ان اقوى فعله في الوسط من الحركة
واما ان كانت علة هذه الحركة حمل الهواء للمرمي فقد يوجد لذلك علة وهو ان الهواء يتلطف بالحركة
فينفذ لسرعته او انخراقه لما ينفذ منه من الهواء الناقل للمرمي ولا يوجد هذه العلة هناك وقد قال
قوم بالتولد وقالوا ان من طبع الحركة ان يتولد بعدها حركة ومن طبع الاعتماد ان يتولد بعده اعتماد ولم
يمنعوا ان يكون للحركة بعدها ثم منتهاها سكون ثم يتولد عن الاعتماد بعد ذلك حركة وهذا اشنع ما يقال
فان المتولد لا محالة شيء حادث بعد ما لم يكن ولكل حادث بعد ما لم يكن محدث هو علة الحدوث
وتلك العلة ان كانت علة بان يوجد وجب ان يوجد للحركة اولى مع الثانية وان كانت بان يعدم
وجب ان يكون دائما علة للحركة وان كان السبب مع ذلك بقاء الاعتماد فلم يجوزون سكونا يتخلل بين
الحركة موجودة على ما يبقى بالفعل وليس هناك مانع عن الحركة من المتحرك ولا في المسافة ولكن الاعتماد
ايضا يعدم فالكلام فيه كالكلام في الحركة لكنا اذا حققنا الامر وجدنا اصح المذاهب مذهب من يرى
ان المتحرك يستفيد ميلا من المحرك والميل هو ما يحس بالحس اذا حاولت ان تسكن الطبيعي بالقسر او القسري
بالطبع او فيحس هناك من القوة على المدافعة التي يحس شدة وضعفا فمرة يكون اشد ومرة يكون
انقص مما لا يشك في وجوده في الجسم وان كان الجسم ساكنا مقسورا ومذهب من يرى ان يعطي الهواء
شرع فيندفع مذهب غير سديد وكيف يكون سديدا والكلام في الهواء كالكلام في المرمي وذلك لان
هذا الهواء المدفوع اما ان يبقى متحركا مع سكون المحرك او لا يبقى فان لم يبق فكيف ينفذ ما علاه
وان بقي فالكلام فيه ثابت فان كان اسرع حركة فيجب ان يكون نفوذه في الحائط اشد من نفوذ
السهم فان السهم انما ينفذ عندهم بنفوذه منفذا من حركة الهواء الذي هو اسرع والهواء يحبس
ويرد عن الامور القائمة في وجهه فلم لا يحبس السهم ويرد فان كان السبب فيه ان الذي يلي نصل السهم
يحبس والذي يلي فوقه يكون بعد على قوته بعد وجب ان يكون السهم اسبق من الهواء ويجعل الهواء
اسبق فان كان السهم اسبق فيجب ان لا يكون للهواء الذي يلي السهم من قوة الاندفاع ما ينفذ السهم

المدفوع

الممنوع بالحائط لو لا دفعه من خلف فان نفوذ السهم في الحائط اعجز ان يبقى اذ كنفوذه في الهواء فان الهواء
يجذبه ويدفعه عندهم بانزفاعه ولئن كان ذلك من جذب السهم ما تخلخل حتى ما يعود به فما الحاجة الى ان يكون
المجذوب اشد انجذابا من الجاذب الملازم له وهو يشتد بل كان قوة تهد وسببا فهو يخلخله القول حصل
بذلك ولئن كانت متابعة فعلا فيزول مع زوال سببها فان بقيت فيكون السبب القوة والميل وما
بال الاشياء التي يتفق حصولها في هذا الهواء الملتصق بالسهم ترسب ولا يحملها الهواء فان الهواء انما يمانع
الثقال المحمول فيه عن الرسوب بحركة شديدة ما يصيرها معا وما يخرق في الثقل والرياح اذا عصفت تقصف
الشجر بشدتها مع انها لا تحمل سهما او رمحا فيها فهذا الهواء الذي يثقل الحجر الكبير ما الحرى ان يكون اعتبار
يترتب ما حمل الصغار مما يوجب كسره وهو انهم يقولون انهم اذا قالوا ان الهواء يتحرك اسرع فيحدث
وكانت مشايعة في اجزاء الهواء قدام السهم مرصوع فيها انهم قالوا اشيا وليس كذلك وذلك لانه لا يخ
اما ان يحدث هذه الحركة في اجزاء الهواء قدامه شيئا بعد شيء فيكون المتحرك منها يتحرك بعد بعد والمحرك
وقد استعصى الدعوى ولئن كان حركتها معا فاما ان يكون معا والمحرك الاول يتحرك معها او هو واقف
فان كان ذا مع حركة المحرك الاول يجب ان ينقطع السهم بعده ولئن كان بعد حركته فقد بقي الشك وهو ان هناك
حركة وسببا يستمر الحركة قائما هو غير المحرك الاول واما حديث ازدياد المحرك القسري قوة عند الوسط
فليس بغرض في ذلك غرضنا القوة ولا ينفع فيه حركة الهواء وذلك لان الاشتغال فيه قائم وكما ان للتشكيك
الا ولى ان نقول ان هذا الهواء انما يكون في اوسط زمان الحركة اسرع فانه ان كان ذلك لاستفادة
بالحركة تخلخلا اكثر فهو ادعى بان لا ينفعل عنه المنقول فيه لانه يصير الطف جدا واضعف قواما والاكثر تخلخلا اضعف
قواما فانه يكون عن تحريك واحد بعينه ابطأ حركة مما ليس كذلك ولئن كان التخلخل المعتبر انما هو للهواء
المنفوذ فيه لا النافذ فلم كانت هذه المحاكة في الوسط اقوى في التخلخل والتلطيف من التي في
الابتداء نعم لو دامت المحاكة على شيء واحد بعينه اما الحاك واما المحكوك لكان لذلك معنى اما
الحاك فكالسهم فانه كان على طول المدا وان يصير اسخن فيكون على التلطيف اقوى واما المحكوك
فلان دوام الحك عليه يكون مما يزيده تاثيرا بعد تاثير ولكن هنا لا الحاك ولا المحكوك واحد بل عندهم
وعلى قياس قولهم يجب ان يتحرك كل نشء مدفوعة قدما ويكون لكل جزء جزء منه حاكا بعينه محكوكا بعينه وعسى
ان يكون وجه اعطاء هذه العلة لهذا الاشتداد البائن المنسوب الى القوة اوجه فيقال ان الحك اذا تكرر
على المرمي الكثير سخن الكثير فلا يزال يسخن بالحك الكثير والقوة المستفادة تضعف الا ان التلطيف
المستفاد بالسخونة يكون متداركا او موفيا على المعنى الذي يفوت بالضعف ما دام في القوة مسك فاذا ترادف

الفلك على القوة، وهو سرعت ضعف ابعد الحلك ولم يبغ ميلها لا يحتمل تدارك تأثير الفلك على انا لا نعول
في ذلك على هذه، العول الطويل كان قد يجوز ان يكون ذلك من احدى معينات العلل المزيدة في الوسط
فقد اتضح ان الحركة القسرية كيف هي وعلى كم قسم هي ولنزل الحركة فنقول ويكون في المتحرك بها منبع
اما قسرية واما عرضية واما طبيعية فلنتكلم على الحركة التي يتوهم انها من تلقاء المتحرك فقد وقع في امرها بين اهل
النظر تخالف وتشاجر ما كان من حق هذا الموضع ان يمنع من التفتيش والمنافسة فيه مما وقع بين طبقات
اهل النظر فان مدار ذلك على ان الناس فقد جعل بعضهم طبيعة وبعضهم طبيعة اخرى ولكل منهم ان يحصل ما جعل وليس
لاحد منهم ان يشاح فيه غيره، فمنهم من جعل المتحرك من تلقاء نفسه ما المقصود ان يتحرك بطبيعة حركة غير فلكية الحركة
ومثلك الحركة مع ذلك ليس عن سبب من خارج فعلا موضع بعد لا يدخل النبات في جملة المتحرك من تلقاء
ويخرج الفلك عنه لم يكن متحركا من تلقاء نفسه وهم مع ذلك يستنفون ان يخرج الفلك عن ذلك ومنهم
من شرط ان يكون له مع ذلك ان لا يتحرك فان احد هذا مطلقا لم يكن الفلك ايضا داخلا في المتحرك
من تلقاء وان زيد عليه وله ان لا يتحرك اذا شاء من غير زيادة شرط ان يحرك ان شاء
دخل فيه الفلك وليس اذا كان له ان لا يتحرك الا بالة او لا يجوز ان شاء يلزم من ذلك ان مقتضاه
لا يكون لونه، ومنهم من لم يشترط الا ان يكون المحرك صادرا منه غير ارادة وانت غير محجر على اعتبار
اي الاستعمالات شئت فانه ليس الا مشاجرة في التسمية الفصل الخامس
في احوال العلل المحركة والمناسبات بين العلل المحركة والمتحركة وان قد استوفينا القول في حنس غير ضنا
في المحركات والمتحركات فيجدر بنا ان نتكلم على احوال المحركين فنقول ان المحرك منه ما هو محرك بالذات
ومنه ما هو محرك بالعرض والمحرك بالعرض فقد فصلنا امره في الاقاويل الماضية وبينا انه على كم وجه
يكون وانه قد يكون الشيء محركا لذاته بالعرض وقد يكون محركا لغيره بالعرض وقد يكون محركا بالطبع
وقد يكون بالقسر واما المحرك بالذات فمنه ما يكون بواسطة مثل النجار بواسطة القدوم ومنه ما يكون
بغير واسطة والذي بالواسطة فربما كانت الواسطة واحدة وربما كانت كثيرة، وما كان من الوسائط
ليس محركا من تلقاء نفسه بل انما يحرك لاجل ان ما قبله يحركه فان كان متصلا بالمحرك كاليد ما للانسان سمي اداة
وان كان منفصلا عنها سمي الة وربما لم يميز بين اللفظين في الاستعمال وما كان من الوسائط
منبعث من نفسه الى الحركة ومع ذلك فلا يستتم تحريك الا بواسطة فانه لا بد ان يكون محركا مع
انه متحرك اما مثل المحبوب او ضدا له مثل المخوف المهروب عنه والمتحركات منها ما يتحرك بان
يتحرك ومنها ما يحرك لا بان يتحرك والمحرك بان يتحرك يحرك بالمماسة ويتم فعله بالسكون منه ويكفيه

وهو محرك

من حيث يتحرك بالقوة، ولاستحالة وجود اجسام بلا نهاية يستحيل ان يكون متحركا معا بلا نهاية فيستحيل ان يكون
كل محرك متحركا فينتهي الامر اما الى محرك لا يتحرك والى اول محرك متحرك اذ لا دور في التحريك والتحرك
والعلية والمعلولية اذ الدور يوجب ان يكون الشيء مبدأ لنفسه الا ان ذلك الامر مبدأ له فيكون اسبق من ما سبق
بذاته واول محرك متحرك اما ان يكون مبدأ حركته فيه فيكون متحركا بذاته او يكون مباينا وليس فيه لكن
في كل جسم مبدأ حركة كما قلنا فان كان المباين يحرك التحريك الموافق لما تقتضيه مبدأ حركة الجسم لم يخل
اما ان يكون تلك الحركة تصدر عنهما جميعا بالشركة ومع ذلك فان المبدأ الذي في الجسم له ان يحرك
وحده او لا فان لا يكون للمبدأ الذي في الجسم ان يحرك وحده فان لم يكن لذلك المبدأ ان يحرك وحده
فليس مبدأ حركة في الجسم وقد قيل ذلك هذا خلف وانت تعلم ان لكل جسم فيه مبدأ حركة قد برهنا ذلك
فان كان للمبدأ الحركة ان يحرك وحده لم يكن المباين محركا على انه من اول المحركين بل محرك على احد الوجوه
اما بان يعطي الجسم ذلك المبدأ الذي به يتحرك الجسم بذلك المبدأ او يعطيه قوة الاولى بعد ضعفه
على ذلك التحريك ويزيد فيه او يكون محركا لانه غاية ومثال او مؤثر واما الامرين جميعا هذا ان كان
تحريك المباين من نوع تحريك مبدأ حركة الجسم كالمشارك له وان كان المباين يحرك خلاف التحريك
الموافق فهو قاسر اما جسم او غير جسم وقد قال قوم ان محرك النار الى فوق هو جاعل المادة نارا فاذا
جعلها نارا جعلها تام الاستعداد لذلك للحركة مبدأ ان كان بقوة بعيدة متحرك الى فوق لكن الامر على هذا
غير حسن وذلك لان المبدأ الذي يعطي النار تمام الحركة [illegible] للحركة فقد يعطيه المبدأ الذي به يتحرك الاستعداد م
وهو كما علمت القوة التي بها يتحرك وهذا ان كان الاستعداد التام يوجب بنفسه الخروج الى الفعل
فيكون بنفسه مبدأ الحركة ويحركها فانا لسنا نفهم من المحرك الا الامر الذي هو مبدأ الحركة على هذا النحو فيجب
ان يكون واهب الصورة التي بها يتحرك جسم ما محركا بالصورة والصورة متحركة بذاتها نهايتها وبتوسط ولا
يجب من ذلك ان يكون الصورة محركة لذاتها لانها تحرك كلا ومادة ذات صورة بجسمه وذلك لان الكل
ليس هو احد الاجزاء فهو محرك الجسم الذي هو الكل بالذات ومحرك ذاته لا على ان ذلك الحركة بالعرض لانه ليس ما يحرك
بالذات فلما كان انتقال الكل وهو جزء منه يوجب انتقاله عن موضعه الطبيعي وهو غير مفارق لما جاوره
من الكل بل كان له علقة متحركا بالعرض وقد يكون ذلك كالنفس بالعرض ولاح ههنا مركزه اية كما ذكرنا
قد ظهر امره فههنا محرك اول غير متشابه بالقوة وليس بجسم ولا في جسم فينبغي الآن ان نذكر المناسبات
التي بين المحركات والمتحركات الفصل في ان ما منه يصح محركا ومتحركا وما هو زمانا ونحن
المحرك على انه مبدأ الحركة الطبيعية وعلى انه مبدأ جذب وعلى انه مبدأ دفع وعلى انه حامل ولنبتدئ

من اصناف المناسبات والنقصة ولا وكيفيتها فليس فيه زمان ما ولنا ان جاز نصف المحرك يحرك المتحرك بعينه في
فى زمان ما نصف ذلك او اقل او اكثر فمعلوم انه لا يلزم ان يحرك شيئا فانه يجوز ان يكون المستقل بتحريك
ذلك المتحرك عن حاله انما هو مجموع قوة المحرك فاذا اضعفت كان لها ان يحدث اعدادا او لم يجب ان يحرك
البحر مثل السفينة التي يمدها مائة نفس في يوم واحد فى فرسخين فلا يلزم ان يقدر الخمسون لا محالة على تحريكها شيئا
ولهذا الحس اذا احدث صوتا عن سيره جاورس يلزم ان يحدث عن كل حبة وربع صوت لا محالة واذا احدث
الف قطرة فى الحجر ثقبا يلزم ان يكون لكل قطرة فعل شيئا لا يحس بل عسى ان لا يكون لكل قطرة اعدادا وما يطال
مثله فاذا تم الاعداد فعل الا ومن التقوى وان استمر على ذلك المنهاج حتى يحدث فعل محسوس على ان بهذه الحركات
الطبيعية اذا نصف لم يبق له قوة كالحيوان وهذا الاعداد في الحركات القسرية ابطال الميل المستوفى فيها
قليلا قليلا حتى يرد عليها ميل غريب يعجز عن مقاومة القوة المميلة التي فيه فان فرضنا التضعيف في المتحرك
فالمشهور ان المحرك يحرك نصف المتحرك في ضعف المسافة في ذلك الزمان وفي المسافة في نصف ذلك
الزمان واما المحقق فيعتبر ذلك فيما نورده اما في الحركات الطبيعية فانه لا يصح ان يبقى المحرك بحاله
والمتحرك به قد تضعف المتحرك وذلك لان القوة الطبيعية يعرض لها ان تنقسم بانقسام ما هو فيه فاذا اضعف
المتحرك لم يكن كله المحرك بحركة بل النصف الموجود منه فيه الا على سبيل التخمين والتقدير واما الحامل فيجوز
ان يكون قوة الحامل لا تفي بان يقطع ضعف المسافة التي حمل فيها ما حمل ولو كان فارغا فكيف يلزم مع
ضعف الثقل ولكن ان الحامل يحمل بحركة طبيعية فانه عند وجود نهاية الطبيعة لاستبداده بالمحمول بلا ضعف
لمسافة الطبيعة التي بين الجهتين الطبيعيتين اللهم الا ان يقع الابتداء من الوسط فحينئذ ان كان المحمول
له ميل غير مستبد احدث فيه بطء الا ان مع ذلك لا يحفظ هذه النسبة لان حركات الطبيعيات لا تتفق من الابتداء
الى المنتهى بل كلما امعن ازداد سرعة فلا يتفق حاله في النصفين كان فارغا او حاملا واما الدافع فالازم
حكمه حكم الحامل واما الرامي فربما عرض انه ينفعل عن الاثقل اشد مما ينفعل في الاخف فيفعل في الضعف
اشد مما يفعل في النصف فلا تبقى تلك النسبة على ان الرمي ايضا بسرعة والبطء في حدود من المسافة منها
وفي الوسط منها اقوى فلا يكون هذه النسبة محفوظة وكذلك الجاذب فان الجاذب قد يكون على صورة
الحامل الجار وقد يكون جاذبا بالقوة وللقوة الجاذبة عن الجاذب حد لا ينتهي تأثيره في المنجذب
البعيد منه فالخروج عن ذلك لا يلزم ان يؤثر فيه فلا يلزم ان يكون كلما جعلنا المتحرك اضعف ومده من مكان
البعد المحرك في نصف الزمان المشهور انه يحرك ذلك المتحرك بعينه في نصف تلك المسافة وليس يجب
فانه ليس يلزم ان يتساوى المقطوع في نصفي زمان الحركة لا في القسرية ولا في الطبيعية لما علمت من احوالها

المتحرك في السرعة والبطء واما المتحرك في ضعف ذلك فالمشهور على قياس ما قيل والحق ما نخبر عنه واما اعتبار
ضعف المتحرك بضعف المتحرك فالمشهور حفظ النسبة لكن يجوز ان لا يضعف المتحرك حافظا لقدر ما يجوز
ان يكون ابطأ من تحريك الكل للكل فان اجتماع القوة وتزيدها قد يمنع من الحركة ما هو ازيد نسبة لا
جهة للزوم نسبة النقل الى النقل واما تضعيف المتحرك في تضعيف الزمان فالمشهور حفظ النسبة والاولى
ان لا تحفظ لما علمت واما تضعيف المتحرك في تضعيف [illegible] فذلك ايضا على قياس ما علمته وانت تعلم
التضعيفات من التضعيفات على ان ههنا مذهبا حكيناه لك مرات وهو ان التضعيف يؤدي
بالمتحرك الى ان لا يتحرك وبالمتحرك الى ان لا يتحرك وقد يقع اعتبار هذه المناسبات بين المتحرك
والمحرك والمتحرك وبين المسافة والزمان من حيث هي متشابهة وغير متشابهة اذ اي هذه اذا [illegible] تناهى
تناهى الآخر لان جزء من المتناهي منه يكون بازاء متناه من [illegible] فاما ان [illegible] يجوز [illegible] فالحد
غير متناه بازاء فناء المتناهي فانه ان عني لم يكن منها مطابقة فلم يكن الحركة الغير المتناهية في زمان متناه
من حيث هو متناه بل كان متناهيا من متناه وحيلا [illegible] ما ليس ممتنا [illegible] المطابق [illegible] المنفصل
بل في الغير المتناهي مع المتناهي على ما اوجبه الموضوع كما ان الغير المتناهي متناهيا

تمت المقالة الرابعة من الفن [illegible] من المجلد الثاني من الطبيعيات
في [illegible] [illegible] سنة ١٠٨٩
[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الخامسة من الجملة الثانية من صناعة الطبيعيات في السماء والعالم وهي

مقالة واحدة المقالة الواحدة من الجزء الثاني من الجملة الثانية من صناعة الطبيعيات في السماء والعالم وهي
تشتمل على عشر فصول ١ في قوى الاجسام البسيطة والمركبة وافعالها ٢ في اصناف القوى والاجسام
البسيطة الاول وان الطبيعة الفلكية خارجة عن الطبائع العنصرية ٣ في الاشارة الى اعيان الاجسام
البسيطة المذكورة وترتيبها واوصافها واشكالها التي لها بالطبع ومخالفة الفلك لها ٤ في احوال الجسم
المتحرك بالاستدارة وما يكون عليه من اصناف النفوس والحركة ٥ في احوال الكواكب ونحو الفعل عن
حركات الكواكب ٦ في الجسم السماوي وما قاله الناس في احوال الارض وسائر العناصر
٨ في مناقضة الاراء الباطلة المذكورة في تعليل سكون الارض ٩ في ذكر اختلاف الناس في
الخفيف والثقيل واستنباط الراي الحق من بين ارائهم ١٠ في حركة الاجسام الملاقية بعضها لبعض الى
اخر ما ينتهي اليه جملة واحدة تم الفهرست

الفصل الاول

في قوى الاجسام البسيطة والمركبة التي لها وافعالها الاجسام من جهة قواها لا يعقل الا على احد اقسام
ثلثة اما ان يكون الجسم واحدا لا تركيب فيه من جسمين ولا قوتين واحدة فقط واما ان يكون الجسم واحدا
لا تركيب فيه ولا قوتان واما ان يكون الجسم ذا تركيب من اجسام تمازجت وتخص كل واحد منها قوة
سواء تفاعلت فحصل منها قوة واحدة مزاجية مشتركة او لم تتفاعل وعرضنا ان نتكلم في القسم الثاني انه
كيف يمكن ان يوجد فنقول ان هذا ايضا يعقل على اقسام منها ان يكون القوتان امرين غير صورة الجسم
بل تابعان لها او عارضان من خارج ومنها ان يكون احدهما صورة والاخر لازما او عرضيا ومنها ان لا يكونا عرضين
بل امران يحصل من مجموعهما صورة واحدة للجسم بها الجسم نوع واحد مطلقا فان وجد القسمين الاولين
ولتأمل حال القسم الثالث وهذا القسم ايضا يعقل على وجوه اما ان يكون كل واحد منهما مليا بان قام ماده
بالفعل جوهرا قائما او يكون احدهما كذلك او لا يكون الا مجموعهما كذلك فان كان كل واحد منهما
مليا بان قام المادة لو انفرد لزم من ذلك ان يكون المادة قد تقومت باي واحد منهما شئت ويكون الاخر خارجا
عن تقويم المادة فيكون عرضا فيكون كل واحد منهما صورة وعرضا هذا خلف وان كان المقوم احدهما
وحده كان الاخر عرضا فيلحق الامر باحد القسمين الاولين واما ان كان تقويمهما للمادة امرا يحصل عنهما
بالشركة مجموعهما بالحقيقة هو الصورة وكل واحد منهما جزء الصورة وكل واحد منهما لا يخلو اما ان يكون

جزءاً متميزاً بنفسه كالمعاني الجنس والفصل في الامور البسيطة التي لا يتميز كل منها امراً منفصلاً بنفسه بل يكون
كالاجزاء المركبات او لا يكون كذلك فان لم يكن كذلك لم يكن واحد منها يصدر عنه وحده فعل خاص فيكون
بل عسى ان يصدر عن المعنى الجنسي فعل جنسي يتم نوعيته بالمعنى الفصلي مثلاً ان يكون الصادر عنه حركة مطلقة وتخصيص
نوعها لشركة الفصل وهذا مما لا ينكر. واما الوجه الاول فهو حق وذلك لان كل واحد منهما ليس وحده
مقوماً للمادة ولا انه مقوم لوجوده الا ان احدهما اقدم منه ذاتاً وهو تابع لوجوده وهذا مما لا ينكره اعني ان يكون
شيء من البسائط متقوم بهيئة اخرى هي وحدة في الجسم البسيط بل هذا داخل في احد القسمين المذكورين وانما
ينكر ان يكون كل واحد منهما مقوماً بالآخر فيكون اقدم منه واشد تأخراً عنه فيبقى الا ان الواحد منهما
لا يتقوم الا بالمادة اذ فرضنا انها لا توجد الا فيها وهو على ما فرضناه ايضاً غير مقوم لها فالمادة اقدم منه
لكنه اقدم من المركب منهما اعني من مجموع الهيئتين وهذا المجموع هو المقوم للمادة بالفعل كما فرض فيكون بالحقيقة
اقدم من شيء هو مقوم للمادة فيكون اقدم من المادة وكانت المادة اقدم منه هذا خلف فقد ظهر استحالة
هذا القسم فلا يجوز ان يكون صورتان ليست احديهما اقدم من الاخرى تقبلان المادة بالشركة لكن كان
قد يجوز ان يكون طبيعة واحدة بسيطة يصدر عنها بما هي صورة قوة فعلية كما عن طبيعة الماء البرد المحسوس
ويكون عنها من جهة مادتها [illegible] قوة اخرى انفعالية كما للماء من الرطوبة ويجوز ان يكون قد يعرض
عنها بحسب الجسم قوة ثقيلة وبحسب كيفه قوة مسخنة ويكون احدهما اقدم من الآخر فان المسخنة
قبل الثقيلة حتى ان الملتهب يسخن [illegible] او يكونان معاً ولكن احدهما اشبه بتلك
الصورة لذاتها كالسخونة للنار والبرودة للماء وان الاخرى اشبه بالصورة مع عارض لها مثل الميل
اذا كان الجسم عرض له مفارقة مكانه الطبيعي واما ان يكونا معاً والسبب الا الصورة الواحدة فلا
وانت قد علمت الفرق بين الصورة وبين هذه الاحوال قبل هذا الموضع وانت تعلم من هذا ان
الجسم في مكانه الطبيعي لا يكون سبب حركته موجوداً من حيث هو سبب حركته اذ لم يكن السبب صورته
فقط بل صورته وشيء فلا يكون بالحقيقة شيء واحد هو سبب الحركة الى المكان الطبيعي وسبب السكون
ويزول عنك الشك الذي يورده بعضهم ويحسب ان لا شك في استحالة وقوع الافعال المختلفة الغايات
اذا كانت المادة واحدة والقوة واحدة والسبب الفاعل واحد فتعلم ان القوة الواحدة
يصدر عنها فعل واحد وان الفعل الطبيعي الواحد لا يصدر الا عن قوة واحدة فان كان ذلك الطبيعي واحداً
بالجنس كحركة الماء والارض الى اسفل فان في المركبين واحدة بالجنس لا بالنوع لانهما يشتركان
ويفترقان في امر ذاتي لهما بعد الاشتراك فبما بهما يتوجهان في حيز الهواء الى البعد عن الفلك واما

التباين فلتضمنها في كل واحد واحد منها ليست فيها في الاخرى بالنوع فكانت القوة واحدة بالجنس لا بالنوع
فان القوة الواحدة بالنوع انما تحصل غاية واحدة بالنوع ... اذا كان ذلك الفعل الطبيعي واحدا بالنوع
فانما تحصل غاية واحدة بالنوع وايضا اذا كان ذلك الفعل الطبيعي واحدا بالنوع فمبداه واحد بالنوع ولو كانت
مبداه واحدا بالجنس لكان البسيط الذي يشاركه في نوع تلك الحركة لا يشاركه في المبدا النوعية بل
في الجنسية والقوة الجنسية والجنس لا يقوى زيادة فصل القوة بذلك الفصل اما ان يخصص فعل القوة او لا يخصص
فان خصص فليست المشاركة في نوعية الفعل وان لم يخصص فليس ذلك فصلا للقوة من حيث هي قوة
يوجب حكما في القوة من حيث هي قوة فيكون امرا عرضيا لا فصليا

الفصـــــل الثاني

في اصناف القوى والحركات البسيطة الاول وانا نا ان الطبيعة الفلكية خارجة عن الطبائع العنصرية قد علمت
مما سلف انه اذا كانت حركة طبيعية مستقيمة افرض للحركات الطبيعية اجناس ثلثة جنس المتحرك
من الوسط وجنس المتحرك الى الوسط وجنس المتحرك على الوسط فلنعلم انه ليس يجب ان يكون المتحرك
من الوسط لا محالة انما يتحرك عن عين الوسط فانه اذا كان من موضع ابعد لكنه يبعد بحركته عن الوسط فهو متحرك
عن الوسط ولا المتحرك الى الوسط هو الذي ينتهي لا محالة بحركته الى عين الوسط فانه وان كان يقرب
بحركته الى الوسط فهو متحرك الى الوسط وليس كل ما يتحرك الى شيء يصل اليه والمتحرك على الوسط
ليس يجب لا محالة ان يكون الوسط مركزا له فانه وان لم يكن مركزا له وكان في ضمنه فهو متحرك على الوسط
اذ يتحرك حوله بوجه ما الا واحد بعينه بوجه من جملة المتحركات على الوسط وهو المحدد للكل فان الوسط يجب ان يكون
مركزا له واما غير ذلك الواحد فربما كان المستدير المتحرك على الوسط ليس مركزه وسطا وحركة المتحرك
الى الوسط وعن الوسط فلا يكون هو الذي بالقياس اليه يتحدد الوسط الفاعل للجهات الطبيعية للحركات
المستقيمة واذا كان المتحرك متحركا حول هذا الوسط وليس ذلك منه هو مركز فيعرض له تارة ان يكون
اقرب منه وتارة ان يكون ابعد منه وليس ذلك لانه يتحرك الى الوسط او عن الوسط لانه ليس يتوجه بحركته
الى ذلك القرب والبعد توجها ذاتيا بل انما يتحرك وهو على مداره لكنه عرض له ان كان جزء من مداره اقرب
من الوسط المذكور وجزء ابعد فكان لا جرم اذا داره قرب وبعد من اشيائه وان لا ينتهي بالقوة وليس
حركته اليها بالقصد الاول في حركته بل القصد الاول في حركته حفظ مداره ثم يعرض منه ذلك ولو كان بالقصد
الاول لكان يقف عند حصول المقصود ولا يفارقه ولكان يتحرك اليه من اقرب جهة فاتحة وهو المستقيم
لا على الانحراف وعلى ان هذا القرب والبعد ليس يعرض لجملة المتحرك على الوسط انما يعرض لجزء من
المتحرك على الوسط ليس هو جزءا منفصلا متحركا بنفسه بل جزء من جوهر متحرك بالعرض لو كان ابعد ...

واما العلم

ودعا الكل فانما يتحرك في الوضع واذا كان بالقسر كذلك ولم يكن هناك شيء يتحرك متميز عنه متحركا بالذات الى جهة
اليه او منه حركة يتحرك اليها بالقصد الاول فالمكيف بكون حركة حقيقية الى الوسط او عن الوسط حتى يتبع
ذلك بعض الجسم من الى [illegible] ومن الفضاء [illegible] يشير فالمتحرك بالطبع الى الوسط هو الذي يسمى ثقيلا
والمرسل منه هو الذي من شانه اذا فارق مكانه الطبيعي ولم يعرض له معاوق مانع ان يبلغ الوسط
فيكون راسبا تحت الاجسام كلها والمتحرك بالطبع عن الوسط هو الذي يسمى خفيفا والمرسل منه هو الذي
من شانه اذا فارق مكانه الطبيعي وحصل في ناحية الوسط ولم يعرض له معاوق مانع ان يعلو ويتحرك
حتى يبلغ ابعد حدود حركات الاجسام الطبيعية من فوق فيكون طافيا فوق الاجسام المستقيمة الحركة كلها واما الثقيل
بالاضافة والخفيف بالاضافة فكل منهما على قسمين وليذكر في الثقيل بالاضافة فاحدهما الذي هو بطباعه
يتحرك في اكثر المسافة الممتدة بين حدي الاجسام المستقيمة الحركة الى الوسط لكنه لا يبلغه وقد يعرض له ان يتحرك
عن الوسط ولكن تانك الحركتان متضادتان ولكن كالمائلة بعضها الى انهما ينتهيان الى طرف واحد ونهاية
واحدة وهذا مثل الماء فانه اذا حصل في حيز الهواء تحرك منها الى الوسط حتى يبلغه ولو حصل
في حيز الارض بالحقيقة وهو الوسط مثلا تحرك عنه بالطبع ليطفو عليه فهو من هذه الجهة ثقيل مضاف وحركته
انه اذا قيس الى الارض نفسه كانت الارض اسبق الى الوسط واشد ميلا الى الوسط
فصار عند الارض خفيفا فهي اذن ثقيلة بالاضافة من هذا الوجه وهذا الوجه يقرب من الاول وليس به فان
هذا باعتبار [illegible] وهو حيث ترك الارض في حركته الى الوسط وكانه تخطى وتخلف عنه واما ذلك فاعتباره
من حيث لا يرد من الوسط الحد الذي يرد به الا [illegible] وهذا الاعتبار بغير ذلك وكيف لا وربما
[illegible] ترك البطيء السريع في الغاية اذا كان اختلافهما بالصغر والكبر وهذا الحبل يحتمل في
حسب الخفيف المضاف ايضا ولعلنا الخفة والثقل قد يعني بكل واحد منهما امران احدهما ان يكون
الشيء من شانه انه اذا كان في غير الحيز الطبيعي يتحرك بميل فيه طبيعي الى احدى الجهتين والآخر معنى الخفة
والثقل ذلك كانت الاجسام المستقيمة الحركة دائما ثقيلة او خفيفة والثاني ان يكون ذلك الميل بالفعل
فاذا كان كذلك لم يكن الاجسام في مواضعها الطبيعية ثقيلة ولا خفيفة واما الجسم المتحرك بالطبع على الاستدارة
فانه لا ثقيل ولا خفيف لا بالوجه المقول بالفعل ولا بالوجه المقول بالقوة وهذا الجسم قد سلف منا
اثباته بالوجه البرهاني وبينا انه اقدم وجودا من هذه الاجسام الاخرى فان هذه الاجسام طبائعها
لا توجد مطبوعة على ان ترد [illegible] الا بعد ان توجد اماكنها الطبيعية فانها [illegible] ويكون ذلك
لا على انها علل لاحداث اماكنها الطبيعية فانها لا تعيد طبيعية او يكون لها احياز طبيعية انما يتحدد

او لكونها بهذا الجسم فهذا الجسم قوى لذات منفعة من جهة الاجسام الثانية عرضها وما هو اقدم فهو اقدم مما اولى ان يكون
اتم البسيطين اقدم واتم الحركتين البسيطتين هو المستديرة والاولى ان يكون اقدم البسيطين لاقدم الجسمين
البسيطين وذلك انه الحركات الطبيعية تحصل بحركة الاجسام البسيطة فان المركب ان كان لها مبدا حركة بسيطة
طبيعية لم يخل اما ان يكون انما يصدر ذلك عن قوة تحدث عن امتزاج قوى فيكون مقتضاها ممتزجا عن مقتضيات
القوى البسيطة فاما ان تتمانع واما ان يغلب واحد واما ان تتناسب فان تمانعت فلا حركة و
ان غلب واحد فذلك الواحد هو قوة الجسم البسيط المقدم لا قوة المركب لكن حركته مشوبة بابطاء لمعاوقة
القوى الاخرى والمشوبة بالابطاء غير صرفة والبسيط مطلقا وان تناسبت فالحركة مركبة من حركات وكل بسيط
منها في غير بسيط من علتها وقتا ما واما ان لا يكون من قوة ممتزجة من قواه بل يكون المزاج يعده استعداد
ان تفيض قوة يصدر عنها نوع من التحريك اخر فلا يكون هذه الحركة بالحقيقة طبيعية وذلك لانها قاسرة للمقتضى للقوى
الطبيعية الاولى في الجسم فان تلك القوى تقتضي جهة او تقتضي تمانعا وسكونا كما بينا الآن وهذا انما يصدر
عن ذلك وينصرف عنه قسرا فيكون هذه القوة حينئذ على القوى الطبيعية كما يعرض للحار يعارض
والماء فيصعد في وهناك قوة يرجح بها الكثيف وكما ان الاذى فيه توجب خلاف مقتضى الجسم
من الحركة واذا كان كذلك فيكون هذه القوة القاسرة لا تفعل حركة طبيعية بل تفعل حركة مضادة
للطبيعية وليس علينا الآن ان نتكلم في ان هذا يجوز وجوده او لا يجوز فانه من حيث يجوز وجود قوى بعد المزاج
الاول هي صورة لا غريبة عنه فيحصل ان هذا يجوز وجوده ومن حيث يظن انه لا يجوز ان يكون الشيء بعد الضد
وممانعه بالطبع يظن ان هذا لا يجوز وجوده سبيل ما يستكمل الجسم الطبيعي به نوعا بل مما ان كان
ولا بد فمن خارج وطبيعة غريبة وغير مكمل للنوع بل طارئ بعد استكمال النوع وعلى ان تحريك هذه القوة يتوجه
لا مكان ما فيكون لذلك المكان جسم طبيعي بسيط وهذه القوة محركة اليه جسما بالطبع فان كان الجسم
الطبيعي الذي له ذلك المكان موجودا في هذا المركب فالحركة للجسم البسيط وان لم يكن موجودا كان مكان واحد
مقتضيه بالطبع اجسام كثيرة وهذا محال الا ان يكون ذلك التحرك منه في حيز غير مختلف بالطبع مثل حركتنا
في الهواء ومثل هذه الحركة لا يكون طبيعية لان الطبيعة تخرج عن ميل بالطبع لا ميل بالطبع واما الآراء
عليها فانها غير طبيعية واذا كانت الحركات البسيطة اما مستقيمة واما مستديرة والمسافات البسيطة اما
مستقيمة واما مستديرة فان كانت محصورة النهايات فليس تحصيل النهايات بها اكمل واولى
انه يجوز ان يكون تلك النهايات المتفاوتات اولى لانها نهايات لها واما المستقيمة فليست كذلك اذا كان كذلك
فلا تتعين الطبيعة الساذجة بين نهايتين للمسافات على نوع منها دون نوع واما المستقيمة فتتعين منها

ذلك

ذلك ولو كانت غير طبيعية متغيرة النهايات من حيث هي مستقيمة وعلى ان الماخذ المعني بغير بسيط مشار اليه المعني
لا يكون في نفسه مشار اليه اذا كان محيطا او مقطوعا والبسيط مشار اليه فتبين ان للحركات المستقيمة والمستديرة
البسيطة هي لاجسام بسيطة كما ان الاجسام البسيطة حركاتها الطبيعية اما مستقيمة واما مستديرة وما كان لا يمكن
ان يكون مستقيما الا كانت جهة ولا يكون جهة الا كان محيطا بالطبع ولا يكون محيطا بالطبع الا ان يوجد المستدير
المتحرك على الاستدارة على ما سلف لك من جميع ذلك والمستقيمة الطبيعية موجودة فالمستديرة
موجودة والاجسام التي لها في طباعها ميل مستدير كانت كثيرة او واحدة فانها جنس مخالف للاجسام
المستقيمة الحركة بالطبع فلا طبيعيا كما قد وقفت عليه من مقالات قبل النوع ولكنها اذا انقسمت بعد ذلك
مواضع في الطبع مختلفة وجهات في الحركات مختلفة فبالحري ان تختلف بالنوع والاجسام التي اذا
حصلت مع اجسام اخرى بالتوهم في حيز واحد فتحركت هذه الى الوسط مثلا وتلك لم تتحرك وسكنت
او تحركت عن الوسط او سكن بعضها وتحرك الاخرى الى الوسط وذلك لها بالطبع فانها متى لم تقبل بالذات
فيكون المتحركات الى الوسط جنسا والمتحركات عن الوسط جنسا مخالفا لذلك الجنس الاخر لكنها
ان وجدت بعد ذلك مختلفة بالطبع حتى يكون الواحد يسعى من مبدأ طبيعيا فوق او تحت الاخر
والواحد يتحرك ابعد والواحد يتحرك اقرب والواحد يسبق ميله والاخر يزول ميله وذلك لها بالطبع
فهي مختلفة الانواع بالطبع فيسقط بهذا مناقضة من قال لم اوجب اختلاف طبايع الاجسام باختلاف
حركاتها ثم جعلتم الافلاك طبيعة واحدة خامسة فانا لم نجعلها واحدة بالنوع وكذلك اذا كانت
الحركة عن الوسط او الى الوسط معنى كالجنس فلا يصير الاجسام بها متفقة الا في معنى جنسي واما
التخصيص بموضع بعينه طبيعي فهو المعنى النوعي وعلى هذا ما خالف الماء الارض في الطبع لان حركتها ليس الى
حقيقة المركز الا للقهر او لوقوع الخلاء لو لم تنجذب الماء اذا زال عنه الارض ولتلازم الصفايح على النحو
المذكور والا فحركة الماء الى حيز غير حيز حركة الارض فهما واحد بالجنس لا بالنوع واذا عرض لجسم واحد
باعتبار مكانين حركتان احدهما الى الوسط والاخرى الى الوسط مثلا كالهواء على مذهب من يقول اذا حصل
في حيز النار هبط واذا ادخل في حيز الماء صعد فليس يجب ان يكون مخالفا للطبيعة لان ذلك في حيزين
مختلفين وغاية حيز واحد هو الطبيعي له واما انه هل اذا كانت حركة توجد غير طبيعية لجسم فيجب ان يكون
طبيعية لجسم اخر فهي شيء لم يتبرهن عندي بعد الى هذه الغاية ولا ارادة واجبا وعسى ان نقول فيه غير
ما ليس عندي ويسقط بمعرفة هذه الاصول سؤال من ظن انه يقول شيئا فقال ان كان اختلاف الحركات
يوجب اختلاف الاجسام في الطبايع فاتفاقها يوجب الاتفاق فالارض على طبيعة الماء اذا ولا

فلان اتفاق الحركات في الجنس انما يوجب اتفاق الطبايع في الجنس فقط ان اوجب اتفاقا ولما ان الحركتين
متفقتان في الجنس فيجب ان يوجب اتفاق الطبايع في الجنس لا في النوع واما ثانيا فان اختلاف الاشيا
في معانيها الذاتية واللازمة للذاتية يوجب الاختلاف في النوع والاتفاق في ذلك لا يوجب الاتفاق
والا لكانت المتباينات متفقة النوع ومع ذلك فقد قاس هذا الانسان قياسا رديا فقال لما امكن
في الاجرام البسيطة التي ليس نوع طبيعتها نوعا واحدا ان يتحرك حركة بسيطة نوعها بالطبع نوع واحد انعكس انعكاس
النقيض فامكن ان يكون للاشيا التي لا تتحرك حركة طبيعية واحدة بالنوع بسيطة نوع واحد طبيعي فجعل ما ظنه عكس النقيض
للمقدمة هو عكس بعضها وانما غلط في هذا العكس لانه اخذ المقدمة ممكنة وظنها وجودية او ضرورية فاوجب عكسها وهذا
النوع من عكس النقيض لا يصح في المقدمات الممكنة اذا جعلت الممكنة جهة ولم تجعل جزءا من المحمول كما لو قال قايل
ان امكن الموارد المختلفة التي ليست طبيعة نوعها طبيعة واحدة ان تشترك في ماهية مشتركة واحدة او صفة واحدة امكن
للاشيا التي لا تشترك في ماهية واحدة او صفة واحدة ان تكون طبيعتها ونوعها واحدا فاذا كان هذا العكس لا يصح فاعلم
ان ما قاله لا يجب واما ان جعل الممكن جزءا من المحمول صح العكس ولكن لم يكن ما يريده وكان عكس نقيض تلك المقدمة
ان ما ليس يمكن ان يتحرك حركة بسيطة واحدة نوعها واحد فليس من الاجرام البسيطة التي ليس نوع طبيعتها نوعا واحدا
وهذا حق فقد علم من هذا ان الطبيعة السماوية مخالفة لهذه الطبايع في مبادي الحركات فيجب ان تكون مخالفة لها
في الامور النوعية التي تتعلق بما يتعلق به الاختلاف ولكن الحرارة والبرودة لا زما ان منعكسان على الخفة والثقل
والمادة اذا امعن فيها التسخين خفت واذا خفت سخنت فلا خفيف الا وهو حار ويعرض لها اذا
بردت لسدة ان تثقل واذا ثقلت لسدة ان تبرد فلا ثقيل الا وهو بارد فيكون الحر والبرد منعكسا على الثقل
والخفة لا كالاشفاف وغير ذلك مما يوجد في الثقيل والخفيف فالجسم الذي فيه مبدا حركة مستديرة لا حار
ولا بارد ويسقط بذلك سوال الذي يرى حركات بين الطبيعة الخامسة وغيرها ليست مما ينعكس على الثقل
والخفة والذي ظن وقال لان الهوا يصعد عن حيز الماء ويهبط من حيز النار فيكون جسم واحد متضاد الحركة ومع
ذلك لا تضاد ذاته فتضاد الحركات لا يوجب تضاد الطبايع فاول ما فيه انا قد بينا ان ها تين الحركتين
غير متضادتين بالحقيقة واما بعد ذلك فقد يعرض عن شي واحد فعال متقابلة للاحوال متقابلة فتارة
يسكن وتارة يتحرك انما يوجب التضاد اذا كان الحال واحدا فيصدر عنها حركات متضادة فيعلم
ان فيها مبادي متضادة واما اذا كانت الاحوال متقابلة فيجوز ان يكون مبدا ميل ما بين الحركتين
جميعا صورة واحدة وقوة واحدة هي الطالبة لمكان بعينه فيوجب حركتين متخالفتين او متضادتين
نحو مكان واحد لحالين متضادين فيها وليست هذه الاجسام بكيفية متضادة الصور بان يعرض لها ق

في الوب

سواء دال متضاد . امور متضاده . بل لم يكن متضاده في حركاتها التي بالطبع عن حيز فيكون بين حركاتها غاية
الخلاف . الفصـــــل الثالث في اثبات الاعيان الاجسام البسيطة المذكوره وترتيبها
واوضاعها وانحلالها التي لها بالطبع وحال الفلك لها واما انه فليس يخفى عليك فيما ثبت هذا الحركة
الصاعدة بالطبع تتجه نحو السماء وان الهابطة بالطبع تتجه نحو الارض وتعلم ان الارض ليس منزلها من السماء
منزلة المحيط والسماء لا تنزل عند الارض منزلة المركز ولو كان كذلك لما امكن ان يرتفع متحرك او نار اعلى
قسي من الارض بعد والسماء وما بيانه لما امكن ان تتصل بالسماء واذا لم يكن الارض بمنزلة المحيط ولا بد على القوانين
التي علمتها من ان يكون احدهما بمنزلة المحيط فالسماء هو الجرم الذي بمنزلة المحيط وهو ايضا يتحرك على الاستدارة مشاركا بالكواكب غاربا
فيكون السماء هو الجرم البسيط المتقدم المتحرك بالاستدارة المذكور حاله وليس في طباعه ان يتحرك على الاستقامة وحركته هذه مستديرة
من تلقاء طباعه واما التي للنار فيها فليست لما علمت حركة قسرية ولا طبيعية ولا حركة في ذات النار بل حركة المحمول وحركة ما بالعرض
لكون الشيء ملازما للمتحرك والسموات قد علمتها مثل هذه الحركة وانت تعلم هذا اذا حققت علم الهيئة والذي يظن من امر السماء انها مركبة
من ارض وما ... تضاد ... في الاركان المستديرة اذ يبغي احد عنصريه الصعود ويبغي الاخر الهبوط فيحصل منه جذب ودفع
فيحصل حركة مستديرة كالاشكال الهوائية فان الدوائر الهوائية في الشكل يختلف الصعود والنزول تقاوم فحدث منها حركة
مستديرة فهو ظن باطل وذلك لان الجسم الواحد اذا حدث فيه ميلان لا لجهتين فاما ان يتمانعا واما ان يغلب احدهما
واما ان يختلف الاجزاء في ذلك كما في الشكل فان الجزء المستقر منه يغلبه الجزء الصاعد ... فاذا غلا حدث فيه ميل
الى حيزه الطبيعي انما يشتد عند مفارقة المستقر ولاجل اشتداد القوة عند المفارقة ما كان منع الجزء النازل اصعب من اشالة
المستقر وعلى ما اشرنا عليه قبل واذا احدث هذا الميل بقوة ما دام مقتضى التسخين فزال الى اسفل ونجا مستقرا وقد
عرض لما كان اسفل مثل ما عرض لاول الصعود واعانه مزاحمة النازل الحامي المتوقف وقد عرفت التوقف فحدثت
حركة مستديرة فيكون استدارتها لا على المستقر بل فيما بين المستقر وبين العلو واما السماء فلو حدث فيها الاستدارة
للسبب المذكور لكان ذلك انما يقع فيها فيما بين جهتي العلو والسفل لا على الوسط اذ نسبة الوسط الى المتحرك عنه والمتحرك
اليه واحدة وايضا فترى ان النار التي في جوهرها لذلك يطلب تصعدا الا الى حد واي غاية وكيف يحدد ذلك الحد قبل
الجسم المستدير المحرك ويلزم جميع ما قلنا للجاهل بالجهات فيما سلف والذين قالوا ايضا انها قد حدث فيها قوة مزاحمة
بحركة هذه الحركة البسيطة فقد اخطأوا وذلك لان القوة المزاجية توجب من جنس ما توجب ما عنه امتزجت بحسب
الغالب او تمنع الطرفين وليست المستديرة البسيطة من جنس المستقيمة ولا من امتزاج من مستقيمين متقابلين فيعرف
من هذا ضعف قول من ظن انه يقول شيئا فقال ان السماء يلزمها ان يتحرك على الاستدارة ... ويتجدد ...
اذ لا يمكنها ان يتحرك على الاستقامة لاستحالة ... ولا ان يسكن ... قولا والذين قالوا انها طلبت مزاجية بل قوة

اخرى استعد لها الجسم بالمزاج فهي تحرك على الاستدارة. وقد عرفت استحالة ما قالوه وهؤلاء علمت انه سهل عليهم ان
لا يكون البسيط الحركة والذين قالوا ان لها انفعالا مركبا لها هي حركة خلاف مقتضى طباعها فقد جعلوا الجرم السماوي في تعب
دائم اذ كان هو مقتضى غير الحركة الصادرة عن تحريك النفس حركة او سكونا معدوما ولهم جعلوا السماء في غير الموضع الطبيعي
وذلك لانه ليس في الحيز المشترك بين البسيط الذي هو حيز المركب على ما علمت ولا في حيز غالب فقد جعلوا الحصول له
هناك بقاسر وهذا محال. وهذا ولما كان الحق هو ان السماء بسيط وانها شاهدة به فالواجب ان يكون شكلها الطبيعي كريا
والواجب ان يكون الطبيعي موجودا لها والا لو وجد لها غير الطبيعي فكان يقبل جرمها الازالة عن الشكل الطبيعي وكان
يقبل التحديد والتحريك على الاستقامة للاجهات المستقيمة وبالقسر عن موضعه الطبيعي بالاستقامة فلان يتحرك
اليه بالاستقامة كما علمت في الاصول التي اخذتها فيكون في طبيعة الفلك حركة مستقيمة وقد قيل انه ليس كذلك
فيجب ان يكون الشكل الموجود للفلك مستديرا يحيط به سطح مستدير. والجسم الذي يتحرك الى الفلك
بالطبع يجب ان يتحرك اليه يملا منه ومع ذلك هو بسيط ومقتضى شكل البسيط مستديرا ويجد مكانا مستديرا
فيجب ان يحد هذا الجسم ايضا الشكل البسيط الذي له وكذلك ما في ضمنه على الترتيب الا ان يكون بحيث من شانه
ان يقبل الكون والفساد وان يتصل به ما استحال اليه وينفصل منه ما استحال عنه ثم يكون بحيث يعسر
في طبيعة المصير الى الشكل الذي يقتضيه طبعه او غير ما يسهل له كالارض لانها مع ان طبعها عسير القبول
للشكل بطيء الترك له ومع ذلك فهو قابل للكون والفساد فاذا اسلم منه شيء بقي الباقي على غير شكله
الطبيعي ان كان عليه او شكله القسري اذا كان عارضا وكذلك الذي يضاف اليه مما هو كائن
ارضا ولم يكن ارضا وقد اوجب الاسباب ان لا يكون شكله طبيعيا ويجب ان تتذكر الشبهة المذكورة
في باب ان لكل جسم بسيط ذا شكل طبيعي وحلها فان ذلك يحتاج اليه في هذا الموضع واذا كان كذلك
جاز ان يسلم شكله الطبيعي بهذا السبب لكن الحق ليس بهذه الصفة ويشبه ان يكون ما يلي الفلك من العناصر
المستحيل الى طبيعة اخرى لان الفلك لا يحمله او يحصل له واما جرم او غريب فلا يبلغ الى ان يبعد عن مكانه
الطبيعي هذا البعد كله حتى يحصل هناك جزء منه يصغر الجسم الموجود هناك عن ان يبلغ ذلك الحد جزء منه
كان بان ينفصل كله او بعضه منه بان ينفعل فيه بل الواجب ان لا يمهل الا ان يبلغ الجو الاقصى بل ينفعل
دون ذلك فلا ينثلم بمخالطة الجنبة التي يلي الفلك فيكون سطح ذلك سطح الجسم الكري واما ان ذلك
ليس يجوز ان يكون ازليا ما فاداما بل يدخل في الكون والفساد وعليه على سبيل ان يقبلها هناك
بل على وجه الوقيد كرفي موضعه واما السطح الذي يلي الارض او يلي جسما يلي الارض فيشبه ان يعرض له هذا
الانثلام بالمخالطة المفترسة وان كان رطبا سيالا فان السطح الذي يلي رطبا مثله يجب ان يحفظ شكله

الطبيعي

الطبيعي المستدير ولو لم يكن سطح الماء مستديرا لكانت السفن اذا ظهرت من بعيد ظهر جملتها لكن يرى اعلوها
يظهر منها اولا جزء دون جزء وليس الامر كذلك بل انما يظهر اولا طرف السكان ثم صدر السفينة ولو كان
الماء مستقيم السطح لكان الجزء الاوسط منه اقرب الى المركز المتحرك اليه بالطبع من الجزئين الطرفين فكان يجب
ان يسيل الجزءان الطرفان الى الاوسط وان يلحق ذلك السيلان الى ما قلنا بل يكون اعادته للشكل الشبيه بالمذكور. وكذلك
النسبة لا مانع لها في طباع الماء من ان يسيل يتدافع اجزاؤه الى المركز فاذا استوت بالطبيعة يكون بعد سطحها عن المركز بعدا
واحدا فيكون مستديرا واما الجسم اليابس فيثبت ولا يستوي عن انطلاقه بالسيلان والذي يطلق عليه من الرطب يشكل
بشكله فيكون الجسم اليابس يلزمه ان يثبت استدارة سطحه واما الرطب فيلزمه ذلك من حيث يلي اليابس ويطلق عليه
ولا يلزمه من حيث يلي الرطب لكن اليابس وان كان كذلك فليس يمنع ان يخرج جملته عن كرية يلحقها خارجا عنها
بهذا القدر اليسير وهذا مستقصى في علم الرصدي من التعاليم فهذه كرات بعضها في بعض او في احكام كرات وجملتها
كرة واحدة وكيف لا والميل الى المحيط متشابه والهرب عنه الى الاوسط متشابه والتوسط المتشابه يوجب
شكلا مستديرا لكنا الفعل المتشابه للمستدير يوجب شكلا مستديرا ولو كان سفينا وعدسيا متحركا الى السفل لا على
قطره الاول والعدسي لا على قطره الاقصر وكذلك وضعه وجب عن ذلك ان يكون متحركا في خلاء موجود ضرورة ولو تحركا
على القطرين المذكورين لم يكن حركتها في الخلاء ولكان ان فرض حركتها غير تلك الحركة وفرض ان ازال قطرها
عن وضعه يقتضي خلاء ضرورة واما الحركة المستديرة في جسم مستدير فلا توجب ذلك بالحاجة ولا توجب
فرض وهم في هذا الحيز الذي نحن فيه نجد الاجسام بالقسمة الاولى على قسمين جسم يميل الى الاسفل
من حيزنا وينقل علينا وجسم لا يميل الى الاسفل بل لكان يميل الى فوق ونجد المائل الى الاسفل اما
متماسكا مفرط الثقل او الغالب عليه ذلك المتماسك الغير القابل للتشكيل بسهولة فيكون هذا
ارضا او الغالب فيه ارضية واما رطبا سيالا او الغالب فيه ذلك فيكون هذا ماء او الغالب فيه
المائية ولا نجد غير هذين فلا نجد البسيط الثقيل غير ارض ولا ماء وما سواهما فهو مركب واحدهما غالب
في جوهره واما الجسم الاخر فنجده قسمين منه ما يحرق ويحمي او الغالب فيه ذلك ومنه ما هو غير محرق
او الغالب فيه ذلك فنجد البسيط المشتمل علينا من جهة جوا محرقا وجوا غير محرق او الغالب فيه ذلك
واما سائر ذلك فمركبات فالجو المحرق نسميه نارا والغير المحرق نسميه هواء ولا يمكن ان يكون في
القسمة شيء غير هذه الاجسام الاربعة الى ان يخرج عن قسمين احدهما مائل الى الاسفل بذاته اما متكاثف
واما سيال والاخر مائل الى فوق اما محرق واما غير محرق فنجد الاجسام البسيطة بهذه القسمة
اربعة ولا يمنع ان يكون قسمة اخرى توجب عدد اخر ولا ايضا ندعي ان قسمتنا هذه من فصول حقيقية

واليابس

بل اردنا بهذا انواعا من التركيب وتركنا الاستقصا الى ما بعد فان قال قايل لم نقول بل الاجسام الصاعدة منها
ماهي هوائية ومنها ما هي سيالة والاجسام النازلة منها ماهي محترقة ومنها ماهي غير محترقة فان قال قايل
هذا ممتحن لان تكلف الاستقصا في هذا المعنى تجده يقول لم تحرق النار الحجارة والحديد الحمي فيه
الاخر جيدا وذلك لطلب حاول تصعيده لكن لا يبالي ودق صعدا الا ترى انه لو جرى اجزا صغار الصعود وان
تكلف الزيادة في الحماية فانه يصعد ايضا وان كان كبيرا اذا ما اذا ترك وفارقته العلة المسخنة
لم يبق حاميا بل يبرد وينزل مع انه شيء جوهره والمتكاثف الصاعد لا يلبث صاعدا اذا زال المسخن عنه
او فارقه الحمي بل ينزل فيكون حاله النازل وصعود المتماسك امرين غريبين عنهما ونحن نتكلم في
المعاني التي يصدر عن طبايع الاشيا انفسها وكذلك اذا تاملت سائر الاقسام التي يورد تجدها بامور
عارضة غريبة لا فصلية والاعراض لازمة فليقنع بما ذكرناه في ان النار والارض والماء والهوا بعد الارض
وسبب تحت الما والما يطفوا عليها طبعا ونجد الكل هوا يميل ميلا شديدا ما دام تحت الما واذا علاه
وقف فلم يمل الى جهة ونجد النار سواء كانت صرفة لا تحس او مخالطة الارضية فيسرق كون صاعدة
والصرفة الكيسر ق ولهذا ما يكون الذي بين الدخان والشعلة كانه خلا وهو اوهو اشد احراقا وقوة
اذ هو اقرب الى الصرافة والقوة ينفعل اشفافا اكثر فاذا لم يقدر ان ينفعل اشفافا فاعل نورا وانما
وكثير من الاشيا المشفة اذا ازيل عنها الاشفاف بالسحق والدق واحداث سطوح كثيرة يبطل
بها الاتصال المعين على الاشفاف انتصب او اشرق مثل الزجاج المدقوق والملح المزبد
والجمد المجرو وان كان هذا ليس حجة على ما تقرر من امر النار بل يرجع فنقول فالنار الصرفة والدخا
متحركة في الهوا الى فوق وبحدها كانت الكثر كانت حركتها اشد واسرع ولو كان ذلك لضغط ما يحوها
يقسرا من تحتها الى اسفل كان الاكثر ابطا قبولا لذلك واضعف حركة وكذلك لو كانت العلة ضغطا
او دفعا وخص الرفع ان المدفوع المستد اضرا والطبيعة شدا اضرا ولو كانت الحركة بالضغط لما كان
ارتفاع النار اشد من رجحان الهوا في حيزه فان المضغوط لا يكون قوة حركته اقوى من قوة حركة
الضاغط مع علمك انه لا يصح ان يكون للجسمين المختلفين بالطبع مكان واحد بالطبع ونحتج من هذه
بل هو ان الحار اميل الى فوق والبارد اميل الى اسفل وما هو ايبس اشد في جهته امعانا فقد علمت
ان ما هو ايبس من الحارين فهو اسخن وستعلم حال الامر في جهة البرد كذلك ام ليس كذلك على ما عن
قريب وما اعجب قول من ظن ان النار البسيطة في مكانها الطبيعي لا يرى لا تحرق وانما هي كالنار التي
يكون في المركبات واما اللهب فهو افراط وليس يعلم ان الاشتداد المحرق في حرارة اللهب لابد

ان يكون له علة فان كانت تلك العلة هي الحركة وجب ان يكون الماء انما زال بالسرعة قد سخن واما
ان قالوا ان هناك سببا مسخنا من خارج فليدل عليه فانه لا شيء يبلغ من اسخانه تسخينا ثانيا [?]
جوهرها نارا بل ان كان فانه بتحريكه ثم من ذلك فهو ليس الى تلك النار العالية لو كانت غير محرقة لما اشتعلت
الادخنة المستطيلة مستحيلة الى الرجوم ولا الشهب والعلامات الهائلة وهذه الاجسام الاربعة يستقيم على ما ترى
انها قابلة للكون والفساد واما ما نوجبه في بحث عن حال هذا الجسم الخامس فهو كذلك وليس الفصل في
في احوال الجسم المتحرك بالاستدارة وما يجوز عليه من اصناف التغير وما لا يجوز فنقول اولا ان الجسم الذي
ليس فيه مبدا حركة مستقيمة بالطبع فليس من شانه ان يخرق وذلك لان الانخراق لا يمكن ان يوجد الا بحركة
من الاجزاء على الاستقامة او مركبة من استقامات من جهات الى نفوذ الخارق والبلد من جهات للخرق وكل
جسم قابل للحركة المستقيمة فانه فيه مبدا حركة مستقيمة طبعا اذ قد عرفت ان ما لا ميل له فلا يقبل القسر
البتة واذا كانت الاجزاء التي تفرض فيه لها ممانع للقسر بالحاجة الا القيام عن الخرق لو امكن لها
ذلك فيكون فيها مبدا ميل مستقيم فما ليس فيه مبدا ميل مستقيم فليس كل جسم متحرك قابلا للخرق
فالجسم المحدد للجهات الذي فيه مبدا ميل مستدير فقط ليس قابلا للخرق ومن هذا يعلم انه ليس برطب ولا
يابس فان الرطب هو الذي يتشكل وينخرق بسرعة واليابس هو الذي يقبل ذلك ببطؤ ثم نقول
ان كل جسم قابل للكون والفساد ففيه مبدا حركة مستقيمة وذلك لانه اذا حصل متكونا لم يخل اما ان يكون
كونه في الحيز الذي يخصه بالطبع او في حيز اخر وان كان تكونه في حيز اخر فاما ان يتفق فيه بالطبع
فيكون غير حيزه الطبيعي طبيعيا له وهذا محال واما ان يتحرك عنه بالطبع الى حيزه وذلك كما علمت بميل
مستقيم اذ لا يجتمع الميل الى الشيء مع الميل عنه وفي كل انتقال الى حيز ما سوى الانتقال المستقيم
ميل عن ذلك الحيز وان كان تكونه في حيزه الطبيعي فلا يخلو اما ان يصادف الحيز وفيه جسم غيره بالوجود
او يصادفه ولا جسم اخر فيه غيره فان ورد على حيز يشغله هو بطبعه او هو ومعه جسم اخر في طبعه فكان
حيزه قبل ذلك خاليا فقد تكون محال وان صادفه مشغولا بجسم اخر ودفعه هو واخرجه عنه ثم استحال
هو الى مكانه يكون حيزه ذلك مما يصار اليه ويشغل بالحركة فيكون من الاحياز التي اليها حركات
مستقيمة فاما ان يكون حينئذ غاية الجهة او دون الغاية وفي الحالين يكون محاذيا ان يتحدد بها
ما علمته بجسم غير الجسم الذي يشغله وفي حيز غيره فيكون من شان حيزه هذا الجسم يمكن ان يشغل
بالطبع جسم من شانه ان ينصرف عنه فيكون من شانه ان يتحرك اليه بالاستقامة كما علمت وهذا الجسم
المتكون هو الجسم الذي هو المكان الذي يشغله بالطبع فهذا الجسم فيه مبدا حركة مستقيمة من وجه اخر

الا لانه وذلك على الاستقامة
ضرورة فكل جسم متحرك فيه مبدا
ميل صح صح

في بعض هذه الاجسام وجوز ان يكون هذا الجسم بعد تكونه صار فاجعله الجسم ان شئت لهذا الحيز الذي هو له الكل اولى الطبيعي
فيكون الجسم الذي حركه فاما لا تركيب فيه فاستعداده وهو مشترك لزم طبيعته بعد ان يكون هذا ايضا فاما الحركة الاستعدادية
واذ كانت الاجسام هي هذه وكان بعضها محالا وبعضها يوجب مبدا حركة مستقيمة فكل جسم يتكون ففيه
مبدا حركة مستقيمة وكل جسم ليس فيه مبدا حركة مستقيمة فليس بمتكون فالجسم الذي فيه مبدا حركة مستديرة بالطبع
ليس بمتكون من جسم آخر ولا في حيز جسم آخر بل هو مبدع ولذلك يحفظ الزمان فلا كل ولذلك لا يحتاج الى
جسم يحدد جهته بل هو محدد للجهات فلا يرد الى غير هذه ان لم يكن هو المحدد بالذات للجهة ونقول
ان الطبيعة لا ضد لها والا لكان لنوعيه الامر اللازم عن الطبيعة ضد فان اللازم النوعي عن الضد ضد للازم
النوعي للضد ولو لم يكن ضدا لكان اما موافقا لا مقابلة بينهما فيكون منبعهما ما ليس لزومه عن احد الضدين
من حيث هو ضد فانه لو كان لزومه متعلقا بخصوصية الضد التي هو بها ضد لكان لا يعرض ولا يلزم للضد الآخر
فاذن لا يكون تعلقه بخصوصيته حتى لا يكون انما يتعلق بمعنى او يلزم معنى ذلك المعنى غير المعنى الذي يخصه فهو
لاحق للمعنى العام واللاحق للعام عام بتخصيص تخصيص العام فالنوعي المخصص لا يجوز ان يكون لازما للضدين
والحركة المستديرة اثر للجهات نوعية بل شخصية فلا يكون لازم للطبيعة والضد لها حتى لا يكون لازمان متقابلين
ومحال ان يتقابلا كالمتضايفين اذ فعل الضد وعارضه لا يشترط في وجوده [illegible] ان يكون معقولا بالقياس
للماهية ما يعرض عن ضده ولا اشتراط في وجوده ولم يكن [illegible] ولم يكن يتقابل كالعدم والملكة حتى يكون
احدهما لازم وهو الحركة المستديرة والآخر انما هو عدم هذه الحركة ولا يلزم عنه حركة اصلا التي لو لزمت
كانت مقابلة له فيكون الامر اذا وجد القوة المضادة للقوة الفاعلة المستديرة حاصلة في المادة فكانت
المادة المتحركة بها لا مبدا حركة فيه البتة وهذا محال او يكون مبدا حركة قوة وصورة غير تلك القوة المضادة
للصورة التي هي مبدا المستديرة ويكون في جسم واحد مبدا ساكن ومبدا محرك وهذا محال بل يكون
الجسم بسيطا انما يتقوم بصورتين وهذا ايضا محال واذا لم يكن ضد لم يفعل فعلا عدميا ولا مضادا فاول الايجاب
والسلب لا يليق بهذا الموضع نفي ان يفعل فعلا مضادا او متوسطا واذا كان متوسط موجودا كان
مضادا لا محالة موجودا وان كان له مبدا حركة كان ابعد في الطبيعة عن القوة المحركة الاستدارة فكان ذلك
بعد ان يكون ضدا لها [illegible] واسطة بين حركة مستديرة وبين كل ما هو ضد لها وقد يعرض بين هذا قبل
فتبين ان الصورة الفلكية البسيطة لا مضاد لها فالحري ان لا يكون الفلك متكونا عن بسيط بل مبدع وذلك
لانه ان كان متكونا عن جسم آخر ولا محالة ان لذلك الجسم مادة [illegible] ان يكون تلك المادة قبل
حدوث صورة جوهر الفلك خالية او يكون لابسة صورة اخرى فان كان خالية كانت مادة بلا صورة البتة

وهذا يتم لو كانت الحسية الصورة الجوهرية فنخرج اما ان يكون متضادة اذ الصورة التي اجتماعها او يرتفع احدهما
فيكون للصورة الفلكية ضد وليس لها ضد او يكون تلك الصورة لا ينافي الصورة الفلكية بل يجامعها فيكون تلك
الصورة الفلكية المقومة لمادة الفلك وهذا امر ظاهر ويحق ما يقوم مادة الفلك ذو تلك الصورة
فيكون هذا صورة الفلك والقوة الاخرى ما فيه ولا يكون ضده ثم لا كوننا الفلك بل يمكنا كالجوهر العقلي
ثم ينظر انه هل يكون المادة الفلكية مع تلك الصورة قابلة للحركة المستقيمة وغير ذلك او ليس فان لم يكن
بل كانت مع تلك الصورة لازم طبيعة التحديد غير متجزئة ولا قابلة للعوارض التي تتعلق بالحركة المستقيمة فكان
الفلك موجودا اقدم بكونه وان لم يكن كذلك بل كان في ذلك الوقت غير لازم طبيعة التحديد موقوفا بالمستقيمات
لم يكن مع وجود الحركات المستقيمة واما لها تحدد حيزه بحسب وما بعده فان الذي يحدد به الجهات
للحركات المستقيمة لا يجوز ان لا يكون موجودا او يكون المستقيمات موجودة بل الحق ان مادة الصورة الفلكية
موقوفة على الصورة فلهذا قيل ليس لها عنصر اي شيء قابل للضدين لا انه لا مادة هناك قابلة للصورة وهذا
حكم الاكثرون انه اتفقوا على انه ليس عنصر الفلك عنصر الاجرام الكائنة الفاسدة وليس اذا اتفقا في المساواة
ذات جسمية والابعاد كذلك يلزم ان يكونا قد اتفقا في العنصر كما ظن بعضهم فانه ليس اذا اشترك شيئان
في معنى جامع يجب ان يكون استعداد ذلك المعنى في كليهما واحدا ولا كانت الطبيعة التي تستعد في الناس لمثل
ما تستعد في الحجر ولكانت الطبيعة التي تستعد بها للبياض مثل ما تستعد في السواد ووجب ان طبيعة المقدار
بينهما نوع واحد وتستعد لاشياء متفقة فليس المقدار نفسه هو المستعد والمادة بل هناك طبيعة مستعدة فلا يجب
ان المقدار المختلف طبيعته منها فلم يصح ان المادة التي الحاملين للمقدار طبيعتها واحدة في النوع وليس
اذا اشتركا في قبول المقدار يجب ان يشتركا في كل استعداد فليس اذا اتفق شيئان في امر وجب ان يتفقا
في كل امر بل الاستعداد في هذه المادة لغير هذه الصورة ولو كان لها استعداد لصورة اخرى لكان
في طبيعة هذا الجسم ان يقبل التكوين والخرق واما المستقيمات وعرض ما ذكرناه من المحالات
والذي ظن انه ينافي هذا بان ارى الاشياء يكون لها اضداد وصورا جوهرية يكون في الاجرام
الكائنة والفاسدة والاشياء الاخرى فانه لم يصح اولا انه ليس المراد بقولنا ان الجوهر يكون له ضد
[illegible] الجوهر بل معناه ان الصورة الجوهرية يبطل عن هيولاها بضدها ويحدث بعد ضد [illegible] ثم نقول انا
نقول هذا في كل جوهر بل انما نقول في الجوهر المركب من مادة وصورة [illegible] الجواهر المركبة [illegible] بل
جواهر الاجسام البسيطة التي ليس هناك مادة وصورة مستقلتين فان المادة [illegible] تكون [illegible]
عن مادة [illegible] يكون لا صورة [illegible] يكون لها صورة [illegible] فيكون [illegible]

ليس بسيطا بل مركب الصورة واما ان كان بسيطا كانت بساطته مانعة من تقومها بالصورة الا وسطا وهو الثاني
لازم عارض لا حاجة اليه في تقومه فليس هناك يكون بل استحالة او استكمال فاما ان كانت هناك
صورة فبطلت بوجود هذا تلك الصورة وهو الضد لها وليس الضد كل ما ليس الشيء فقد يجتمع مع شيء في المادة
ما ليس هو مثل الطعم مع اللون وهو كل ما لا يجتمع فان كثيرا مما لا يجتمع ليست متضادة بل لم يكون في المادة
قبول لهما وهو كل ما ليس في لا يجتمع في المادة قبول لهما فان الصورة الانسانية والفرسية هذه الصفة
وليستا متضادتين وذلك لان المادة ولما كانت قابلة لها فليس هو لا او ليا بقوة للقبول مشتركة
او قوتين متوافقتين مقابل كل واحد منهما ما يحتاج المادة في ان يتم استعداد لها لاي الصور توجد له
فاذا حصل استعداد لها معا لا يستحيل احدهما بطل استعداد الآخر بل يجب ان يكون الاستعداد لهما
معا استعدادا واحدا حتى يكون ضدا ويكون القوة واحدة مشتركة فضد الواحد واحد على ما يصح في الفلسفة الاولى
وبعد هذا الكلام فلا يجب ان يكون خلاف ابعد من خلافه والذي يدعيه هذا المتكلف من ان في الفلك طبيعة تضاد
مثل الصعود التعفير فقد اجيب عنه ومع ذلك فلا يكسر ممتنع مثلا ان يكون لبعض اجزاء الفلك ولواحقه
اضداد واستحالة ما ولا امتناع طبيعة موجودة للخلاء والثقل فان الخلاء وان كان لها ضد فان الثقل
غير قابل له في ظاهر الامر وانا كلامنا في صورته وانه لا ضد لها وانها لا تتغير ولا تتغير الا من الاخفة فيها
لم كان لها اضداد لكانت طبيعة الثقل بحيث ما يقبل صورة تقبل الخلاء وفيه واليه الاستحالة
والذي قيل انهم انما استدلوا من ان طبيعة السماء لا ضد لها لاجل حركتها ثم يقولون ان طبيعتها نفس وان
حركتها صادرة عن الاختيار وتارة يقولون ان محركها امر مباين للمادة اصلا غير متناهي القوة فان كان
محركها نفسا او امرا مباينا فليس تحركها طبيعيا فما يثره لن يكون لطبيعتها ضد فانه لا سبيل لها الى ذلك
من حركة يصدر عن نفس ومباين الامر الآخر طبيعة فالجواب عن ذلك ان جوهر السماء صورته وطبيعته هي النفس
اللازمة لها وهذا الاختيار بالطبع فانك ستعلم في العلوم الكلية ان كل اختيار فانه لم يكن اختيارا صادقا
لكنه لازم عن اسباب خارجة عنه ويكون ربما كان مبدأ و[illegible] ذاتي طبيعي وقد علم ان النفس
لا ضد لها وانها ان كانت صورة ما [illegible] ولم يكن لها ضد بطل بالنفس ولم يصح ان تسوى المادة عن صورة
اصلا استحال ان يكون هذه الصورة من شأن المادة ان تفارقها فهذا التسمع [illegible] مبدأ [illegible]
نفس هو الذي يؤكد ان مبدأ هذه الحركة لا ضد له واما المحرك الغير المتناهي القوة فليس هو المحرك
الذي فيه كلامنا هنا بل هو المحرك المعرف للنفس بحيث ما [illegible] تعريف المشوق الى التشبه و
الاستكمال بالتشبه به كما ستعلم فقد بان لك ان هذا الجرم لا يقبل الكون والفساد فلا يقبل النمو فان قابل النمو

فانه بذاته طبيعة يكون هو غير قابل للاستحالات المودية الى الفساد الطبيعي فان غير الاستحالات ما هو سبيل الى تغير الجوهر
مثل السمن والهزال فانه لا يزال يشتد حتى يفسد الصورة واذ قد عرفنا هذا الجسم انه غير متكون فقد ظهر انه غير فاسد
واذ قد ظهر ان صورته موقوفة على مادته فعلى انا نقول انه لما لم يكن متكونا ولم يكن جسمانيا فاسدا فهو لم يزل
شيئا جسمانيا متكونا ولا يفسد البتة وشيء جسماني بغير صورة على مادة ثم لا يكون البتة وذلك لان المادة لا توجد بغير
الصورة لانه اما ان يجب مقارنتها لتلك الصورة او لا يجب فان لم يجب كانت المادة باعتبار طباعها جائزا
عليها ان يوجد لها الصورة وان لا يوجد فان وجدت لها الصورة وليس يجب بطباعها ان يكون لها ذلك ولا ايضا
يمتنع فيمكن في طباعها ان يوجد لها الصورة وان لا يوجد لها فلينظر الان انه هل يمكن في قوتها ان يكون لها هذه الصورة
دائما ام لا فنقول انه كان يمكن ذلك فلا يخلو اما ان لم يمكن فلا يكون هذه الصورة لها دائما او لا يمكن فان كان في قوتها
ان يكون لها الصورة دائما وليس في قوتها ان لا يكون لها الصورة دائما بل يمكن قوتها على عدم الصورة ... واوجب
ان يكون بما يقوى ذلك الحد يجب عنه وجود الصورة ويمتنع لا وجود لها ... او الاحوال تلك بعينها وهذا خلف
وهذا خلاف الموضع وقد بين انها ان كانت تقوى على وجود الصورة لها دائما فتقوى ايضا على عدم الصورة
لها دائما وما يقوى عليه شيء فانه اذا فرض موجودا امكن ان يعرض منه كذب واما المحال فلا يعرض فلم فرض
هذا الممتنع الممكن الوجود يعرض منه المحال على ما منه فليعرض ان ما يقوى عليه يكون وهو وجود الصورة دائما مع
ذلك تقوى على عدم الصورة دائما فلا يستحيل ان يكون ما تقوى عليه وقتا ما فان استحال ان يكون ما يقوى عليه
لم يكن ما يقوى عليه مقويا عليه فان المقوى عليه انما يكون مقويا عليه عند فرض مقابله موجودا فان كان كون
مقابله موجودا يمنع القوة عليه فلا قوة عليه البتة لكنه يستحيل بعد وجود القوة الاولى بالفعل ان يوجد القوة
الثانية بالفعل والا لكانت الصورة في زمان غير متناه موجودة ولا موجودة معا فاذا كان هذا محالا
فالموضع ليس بكذب غير صحيح بل هو صحيح محال ان يكون المادة تقوى على ان يكون لها صورة زمانا بلا نهاية
وهي مع ذلك تقوى على ان لا يكون لها تلك الصورة فبين انه ولا مادة يعرض لها ... تقوى على حفظ صورتها
امكان عدم زمانا بلا نهاية وهو اساس انه لا يقوى على ان يعدم لها صورة زمانا بلا نهاية فليس شيء مما يفسد
لا يتكون البتة ولا شيء مما يتكون لا يفسد البتة وليس لقائل ان يقول انه انما عرض المحال لانك فرضت المقابل
وجود مع المقابل قيل له انما عرض المحال لانه وجب فرض المقابل موجودا مع المقابل حين فرضنا المتكون
فيه هو الموجود ولا يمكن لنا الخلف

الفصل الخامس في احوال الكواكب

... لهذا الجسم
السماوي يدل الحس على انه متغير الاجزاء متخالفها في النسبة لا الرؤية فان عامه مستشف ينفذ فيه البصر وفيه
اجسام مرئية لذاتها مضيئة كالشمس كبعض الكواكب وبعضها في الترتيب فوق بعض اذ ... بعضها منها يكسف

بعضها وبعضها مثل اختلاف المنظر على ما يشهد به صناعة الرصد وبعضها لا يقبل ذلك ويوجد لطائفة من هذه الكواكب
مع الكواكب التي تحتها ومنها ما يعرض لبعضها عند بعض وطائفة تخالف في ذلك واحدها تتحرك من المشرق الى
المغرب ثم تتحرك بعينه من المغرب الى المشرق وذلك مما يحقق ان لها وجوها يستعد في صناعة بعدها
الصناعة ويتحقق من هذا ان هناك حركات مختلفة فيعين بهذا الاعتبار ان الكواكب اجرام غير الافلاك التي تحملها
ثم نعلم انها لا هي من جنس الجوهر الذي لا يكون بل من جنس الجوهر المبدع اذ قد علمنا ان المتكونات ما حالها
واتبع من ذلك ان المتكونات لا تحمل الاجسام الغير المتكونة تحملها كالشيء الغريب فيكون لا هي بسيطة
اذ المركبات متكونة فيكون اشكالها كرية على ما يرى بالحقيقة والقمر من جملة هذه الاجرام لون غير الضوء
يتبين اذا انقطع عنه النور الذي يوجب الحدس في اول الامر ان مبدأه وقوعه عليه من الشمس
حتى اذا بعدت وسمت بحسب ما يوجبه وضعه من الشمس قربا وبعدا ثم يحقق التامل ذلك الحدس واذا
توسطت الارض بينهما كسف واما سائر الكواكب فكثيرا ما يظن انه يقتبس النور من الشمس وانما تحجب
انها مضيئة بانفسها والا لتبدل شكل الضوء المقتبس فيها بحسب الاوضاع وخصوصا في الزهرة وعطارد
اللهم الا ان يجعل ذلك الضوء نافذا فيها فان كانت ذات لون لم ينفذ فيها الرؤية في كلتيهما على السواء
بل اقام هذا الوجه الذي يلي الشمس وان لم يكن لها لون كانت مشفة لا تضيء بكليتها بل من حيث ينعكس
عنه هذا الرأي منى بكاد يقارب الظن وان القمر فلا شك في انه منير ونوره مقتبس من الشمس
وانه في جوهره ذو لون الى العتمة المشبعة سوادا ما هو فان كانت تلك العتمة عن ذات نور ايضا فليس
نورانيته كالنور الذي يحس به من بعيد ويشبه ان يكون جوهره بحيث اذا وقع عليه الشمس في جهة الظهور
استضاء سائر سطحه استضاءة ما وان كان ليس بذلك البليغ فلذلك يحس شبه لونه عند الكسوف لونه
وهو بعد هلال فاما ما وراء المستهل منه الى ما يصل اليه ضوء الشمس يكون اكثر اضاءة منه اذا كان
كاسفا وقد يوصل بعض الناس من سواد اللون لبعض الاجرام السماوية او سلبنا انها مبصرة
ان اوجب من ذلك ان يكون ملموسا واوردنا ما يشبه القياسات التعليقية وما ابعد منها فقال
ان الذين يقولون انه لا مبصر الا وهو لامس ولا ينعكس فقوة اللمس اقدم من قوة البصر لكن نسبة قوة
البصر الى المبصرات كنسبة قوة اللمس الى الملموسات فاذا ابدا ما يكون نسبة الملموس الى المبصر كنسبة
اللمس الى البصر لكن اللمس اقدم وجودا في كل شيء من البصر فالملموس اقدم من المبصر فلا ان لا يكون
شيء من البصر الا وقد كان من اللمس فلذلك لا يكون مبصرا الا وهو ملموس فالذي يقول في جواب هذه
المغالطة المصنفة التي لا اشك ان صاحبها كان يقف على انه مغلطها متعسفا انه لو كان هذا انه اذا كانت

البسائط

اشياء متناسبة فاذا بدت يكون مناسبة لم يحتج الى ان يقام عليه برهان وقد احتيج اليه وان كان اذا اقيم
عليه البرهان على جنس منه قام على نظايره من الامور الداخلة في جنس آخر لكان لما اقيم عليه البرهان في الهندسة
اغنى عن ان يقام عليه البرهان في العدد وليس كذلك بل احتيج الى استيناف برهان عليه في صناعة العدد
فكذلك اذا اقيم البرهان عليه في الهندسة والعدد ولم يقم عليها في الاشياء التي تجمع من جنس واحد ليس فيها نسبة
محفوظة في حالتي الاتصال والابدال ويكون نسبة في معنى واحد بعينه يحصل وللنسبة حقيقة معقولة مشترك
فيها مثال ذلك انه لما علم ان لكل مقدار الى كل مقدار النسبة التي هي محدودة في خامسة كتاب الاسطقسات
لاقليدس ولكل عدد الى كل عدد النسبة التي هي محدودة في سابعة كتاب الاسطقسات لاقليدس وعلم
انه كان الاول عند الثاني نسبة والثالث عند الرابع نسبة فكذلك لا شك انه ان كان الاول عند الثالث نسبة
من ذلك الجنس وكذلك الثاني عند الرابع نسبة من ذلك الجنس ثم بعد ذلك وقع الاستعمال مطلقا لم يبين
ان هذه النسبة مقابلة لتلك النسبة لكانها لكن الامور الطبيعية ليس يجب ان يكون فيما بينها النسبة المعتبرة
في المقادير والاعداد من حيث هي طبيعية لا من حيث هي مقدرة او معدودة فان كان لبعضها الى بعض
نسبة ما فليس يجب ان يكون تلك النسبة محفوظة في جميع الطبيعيات في الجنس فضلا عن النوع فنسبة البصر الى
المبصر انه قوة ما يدرك اللون الذي فيه وليست هذه النسبة نسبة اللمس الى الملموس في النوع بل في
الجنس من حيث انهما قوتان مدركتان او ادراكان ثم ليست هذه النسبة موجودة بين البصر واللمس
لا جنسا ولا نوعا بل هناك نسبة اخرى لا تشابههما وهي نسبة وجودهما في الحيوان واحدهما قبل
وليست هذه النسبة ما يوجد بين المبصر والملموس على النحو الذي يقع هذا المشكك لانه ولئن تكلفنا ان
نجعل النسبة من جنس واحد وهي نسبة الى الحيوان بان نجعل كان الابدال فيكون وجود الملموس للحيوان
متقدم على وجود المبصر له اذ يجوز ان لا يبصر حيوان شيئا مع جواز ان يلمس ولا ينعكس وهذا مسلم
لا ينفع في ان ما من طباعه ان يلمس مطلقا قبل ما من طباعه ان يبصر وان احال فلم يحسب واحدا
واحدا النسبة مطلقة بل زاد فقال ان وجود اللمس قبل وجود البصر لانه في الحيوان كذلك ولا وجود لهما
الا في الحيوان فيكون ذلك اقدم من هذا مطلقا ويكون انما ذكر الحيوان لا لان يكون معتبرا في المحمول بل ماخوذا
وسطا حتى يكون النسبة بين البصر والمبصر مثل النسبة بين المبصر والملموس فليس مثل ذلك لكنه لم يكن
من جنس النسبة المبدلة التي لو كان من جنسها انتفع لم يكن الا بدال نافعا ما لم يبرهن على ان من الناس من لا يسلم
ذلك اذ نرى ان في بعض الاجسام ابصارا ولا لمس وهو الفلك وانه انما يتقدم اللمس الابصار في الحيوان
المركب وصاحب هذا الاعتراض يحمل الكلام الاول على ما هو ظاهره او يعود الى ما قلنا فيه فمقول على النحو الذي

في وجه القمر فهو مما المطرق لمن يقع فيه اشكال دخلي الظنون التي يمكن ان يرى فيه هذه لا يخلو اما ان يكون ذلك في جوهره
او خارجا عن جوهره فان كان في جوهره فلا يخلو اما ان يكون امتناعه عن قبول الضوء قائما عليه هو بسبب انه
مشف او بسبب هو لا انه مشف لكنه انما لا يقبله لانه غير مستعد لذلك بسبب جسمه تقابله للصقالة او ظلمة او كيفية
اخرى مانعة لقبول النور اما في جوهره واما ان عرض له خارجا فان لم يكن في جوهره لم يخل اما ان يكون بسبب
ساتر ساترا يا عن البصر او بسبب شكل يعرض له كما يعرض للمرآة عن وقوع اشباح اشياء فيه اذا روئيت تلك
الاشياء فيه لم يرَ معها براقة وان كان بسبب ساتر ساترا يا عن البصر لم يخل اما ان يكون الساتر شيئا من الاجسام المركبة
تحت الاجرام السماوية في حيز العناصر او من الاجسام السماوية فيكما دار لكن هذه الاقسام هي التي يصلح ان يكون ظنونا
في هذا الامر وان كان لكل قسم منها راى وقد ذهب في الاقسام تشنيعه من كون ذلك شيئا في جوهره فقد نقضها بما قدمنا
القول فيه من ان الاجسام السماوية لا تركيب فيها وان كل جرم منها بسيط متفق الطباع على اتم احواله التي يمكن
ان يكون له في جوهره والقسم المنسوب الى انطباع الاشباح فيه وما قيل من ان البحار والجبال تصور فيه فيبطل
بان الاشباح لا تحفظ في المرآة هيأتها مع تحرك المرآة طولا وعرضا ومع اختلاف مقامات الناظرين
والمحال الذي في القمر محفوظ وعلى ان المرآة التي يصلح ان يرى فيها ضيئة ينعكس عنها الضوء لا يصلح للتخييل
والخيالات فيه فان ما ينعكس عنه الضوء الى البصر لا يؤدي الخيال وما يؤدي الخيال لا ينعكس عنه الضوء الى البصر
والقسم المنسوب الى الساتر واقف تحت فلك القمر يفسد بما يجب عن ذلك من حصول اختلاف المنظر ولزوم
ان يكون الساتر تارة يرى ساترا وتارة غير ساتر وان يكون الموضع الذي يستره من جرم القمر مختلفا
بحسب اختلاف مقامات الناظرين ولو كان من جوهر الدخان والبخار لما يحفظ لم يحفظ على الدوام صورة
واحدة فاذا بقي القسم الاخير وهو ان السبب في ذلك قيام اجسام من جوهر الاجسام السماوية قريبة المكان
جدا من القمر في طبيعتها ان تحفظ حركتها وضعا واحدا من القمر فيما بينه وبين المركز وانها من الصغر بحيث
لا يرى كل واحد منها بل يرى جملتها على نحو مخصوص من الشكل المجتمع لها وانها اما ان تكون عديمة الضوء
او يكون اضعف اشراقا من القمر فيرى بالقياس اليه في حال اضاءته مظلمة غير مضيئة والعجب ممن ظن ان ذلك
السحاق والانفعال عرض للقمر من مماسة النار ولم يعلم ان جرم القمر لا يماس النار البتة وانه في فلك
تدويره وفلك تدويره في فلك حامل وبين حامله وبين حيز العناصر بعد معتد به ولا قطعات من قطوع كرة
التي تتحرك بخلاف حركة حامله وهو الذي يلي النار وهو الذي حركته شبيهة بحركة الكل وانه لو كان حامل
تدويره الخارج المركز مماسا للنار لكانت النار والهواء الا مع سيرها في الحركة لكن ليس كذلك بل انما
تتبع حركتهما موافقة لحركة الكل والدليل على ذلك حركات الشهب الثاقبة وذوات الذوائب التي على نحو

احوالها

اعنى ان انها في الهواء الاعلى وانها يتحرك بحركة ذلك الهواء الى الغروب وليست تنشأ لحركة الهواء وحدها
ولا النار اذ ليس لها مبدا حركة مستقيمة فذلك لها بالعرض على ما علمت فيكون الجسم السماوي الذي يماس الهواء الناري
وحركته تحرك فلا يكون لها ميل خاص به ويرى القمر جرمه هو ذلك المماس بل يكون ذلك الجرم الاخر يحجبنا
عن النار وبين القمر وعلى ان ذلك الجرم معلوم عندي ان السمو ساعي وان المحق صعاله ... ولو كانت
النار هي السبب فيه لكان مرور الدهر الطويل مما يزيده فيه ويؤدي الى ان لا يمر الى المحاق القمر على التمام وهذا
ما يكذبه الارصاد المتوالية وان كان ذلك الاحتراق لا يحدث شيئا عرضيا ابتداء في زمان بل دائما
القمر فيجب ان يكون من حكمه ما نعلم وقد حسب بعض من ادركنا زماننا ممن شاخ في الفلسفة العامية
الموجود في نصارى بغداد ان هذا السواد هو بالحقيقة من السواد الذي ... في القمر من الجانب الذي يلي
الشمس والمستضيء بها ولم يتصور هذا الغافل انه لو كان كذلك لكان ذلك الخيال مما لا ينقطع ويتوقف
في صفحة القمر بل يكون له عند المركز ثم لا يزال يتدرج الى الجانب ... ولم يعلم ان ذلك مما يكفي في اوائل
الاستهلال وحيث ذلك الجانب ... عند تدوير القمر ونحن نرى القمر اذا اخذ يرد ضوءه فكان
تلك اللطخ من صورة المحو فيه يكون محفوظا ويكون ظهور شكل المحو وشكل الضوء على نسبة محفوظة الى
البدر ولم يعلم ان السواد والظلمة لا يشف من جانب الجسم الاسود الى جانب الاخر بل ظن انه
يخرج وجهها ... قولا هذا واقول على سبيل الظن انه ليس يكون لكل كوكب من الضوء
المشرق منه كونا بحسب ذلك يختلف ايضا الضوء المحسوس لها فيوجد اشراق بعضها الى الحمرة
وبعضها الى الرصاصية وبعضها الى الصفرة ولما كان الشعاع والنور لا يكون الا في جرم له خاصية
لون فان النار انما تشرق وخاصة ما هو في جوهره ذا لون ما ويختلف كما يرى من اللهب باختلاف
اللون الذي يخالط النور الناري وليس هذا شيئا اوجب ... فاذ قد تكلمنا في جواهر الكواكب
ومحال نعتها الافلاك في ... تجري بنا ان نتكلم في حركاتها التي تخصها الفصل السادس
في حركات الكواكب الظنون المظنونة في هذا الشيء بعد القول بان في الاجرام السماوية حركة فمنهم
من رأى ان الجرم الفلكي ساكن وان الكواكب خارقة متدرجة او غير متدرجة ومنهم من ظن ان الجرم
الفلكي متحرك والكواكب متحركة خلاف حركة الجرم خارقة له ومنهم من يرى ان الكواكب مغروزة
في الجرم الفلكي لا تخرق البتة بل انما يتحرك بحركتها على ... في الاجرام السماوية ... الحركة التي
جعلناها ... استقامية ... البتة ... هذا الرأي ايضا قد تشعبوا شعبا فمنهم من
زعم ان الكوكب مع ذلك هو المبدأ الاول ... للتحريك عنه كالقلب مثلا والدماغ في الحيوان

مع سكونه ومنهم من رأى ان مبدأ الحركة في جرم السماء وهو المتحرك بنفسه بالذات ومنهم من رأى ان بعض الاجرام السماوية
ضعيف القوى وانها تتحرك بالكرة وهي التي تكون للكرة المتحيرة انما يلزم من عدد الكرة ولكل كوكب واحد مثل اكر الكواكب
التي تسمى المتحيرة وان بعض الاجرام السماوية بخلاف ذلك وهي التي تكون للكرة المتحيرة انما يلزم من كرة
واحدة وكواكب عدة مثل كرة الكواكب التي تسمى الثابتة على انه لم يتبين لنا بيانا واضحا ان الكواكب الثابتة
في كرة واحدة او في كرات تنطبق بعضها على بعض الا باقناعات وعسى ان يكون ذلك واضحا لغيرنا وهؤلاء
الذين جعلوا الكواكب غير متحركة وقد علموا ضعفها ظنوا مع ذلك فيها ظنونا فمنهم من قال انها لا حظ لها في الحركة
اصلا ومنهم من قال ان لها حظا في الحركة الا ان الجسم الذي يتحرك فيه من الكرة التي لها تتحرك معه بعينه
مثل حركتها فيعرض لها ان لا تفارق مكانها مثل السابح في الماء اذا اسبح مواجها سمت مسيل الماء
فانه اذا لم يسكن سكونا يعرض من ان يسيل السيل ويقف هو في موضعه واذا ان يفعل خلاف هذا
فانه كان هذا التوقف منه سكونا لا حركة فيما الغرض وهو مجاراته للسيلان حركة مع انه لا يخرق الماء ولا
يفارق ما يلقاه منه وكذلك حال الكواكب واما نحن فقد فرغنا عن ابانة امتناع انخراق الجسم السماوي
فكفانا ان نتكلف امر السبح لتلك الطعنة ثم وهو انه ان تحرك حركة اما ان يكون متدحرجا او على
استمرار وان نقول ان القول بالتدحرج يكذبه ثبات محو القمر الى جهتنا بعد القول بانه ليس في وجه
القمر تلك المحو بل انما هو لاجل سائره وان القول بالاستمرار يردي يؤدي الى انه لو كان استمرارا
لا عطلت الطبيعة الآلات كانه قد صح ان هذه متحركة لا تخرج الا بالآلات او لا تسهل الا بالآلات او يحتاج في كل حركة
يحتاج ان يعطى لها الة فحينئذ يجب ان تكون الطبيعة اعطت لهذه الحركة ايضا آلات او نقول انه لو كانت
الثوابت تتحرك فلكان يجب ان يكون سرعتها وبطؤها بقدر كبر مداراتها وصغرها فليس ذلك على انه
لا يمكن ان يكون كل كوكب انما يتحرك في دائرة تليق بسرعته وبطئه لتستوي في معاوقة غيرها كان ذلك عكس سرعته
والبطء كانه لا يمكن ان يكون السرعة والبطء لعلة اخرى ثم يجعل مركز كل كوكب في مدار يليق بسرعته او
بطئه ذلك غير ان يكون علة ونحن لا نحتاج ان نقول شيئا من هذا الجنس فانه كلام ضعيف او هو غاية في
القوة علما انا لا نفهم وجه كونه قويا ولا نعلم ان الشرود الاباية ذلك انا نعتقد بها بل يكفينا ان نقول
ان جرم كل السماء لا يتخرق وينبغي ان نعتقد ايضا ان الكوكب نفسه يجب ان يدور على نفسه لما عرف
من احوال الاجرام السماوية وان للكواكب او الافلاك حركة مخالفة للحركة الكلية ولنبين ذلك
كيف يلتئم وكيف يمكن ان يعقل لنا يؤخذ الامر فيه الى ان نقتبس من الصناعة المنسوبة الى المجسطي صورة
هذه الحركات ثم نكر ونوضح ان ذلك كيف يمكن مع منع الخرق وان المقول التي نظن انها تتحرك

عليه

عليها الحركات ثم ينعطف راجعا من غير تمام الدور وكيف يكون وان الذي يرى من حركات الكواكب حتى يكون
تارة بطيئة الحركة لا التي بسبب الرجوع والاستقامة والاقامة وبسبب الاوج والحضيض من الخارج المركز
بل الذي بحسب الى مركز فلك التدوير وانه ليس يقطع من الدائرة المائلة في ازمنة سواء قسيا سواء بل
انما يقطع ذلك بالقياس الى دائرة ومركز اخر اما القمر فالدائرة المائلة ومركز الارض واما الباقي
فالفلك المسمى المعدل للمسير حول مركزه الذي هو غير مركز الحامل والارض كيف هو وبيان انه يجمع ذلك
بالعرض لا بالذات اذ لا يجوز ان يختلف تحريك قوة بسيطة جسما بسيطا في حد واحد لغاية واحدة مختلفا
الا الذي اذا اوجبت الطبيعة اختلافا فانه يستمر على اختلاف فيستند فيه بالحمية كما تختلف الاجسام البسيطة
المستقيمة الحركة حتى يكون في ابتدائها ابطأ وفي اخرها اسرع فذلك اول شيء ليس في حد واحد بل في
حدود مختلفة وتلك الحمية لا توجد وهنا البتة على ان لتلك الحمية اسبابا عرفتها لا يمكن ان تكون موجودة في الاجرام
السماوية ومجاورات المعاد ان يتكلم فيه في مثل هذا الموضع انه لم صار النيران اقل افلاكا وسائر الكواكب
اكثر افلاكا ولم كانت كرة الكواكب الثابتة كثيرة الكواكب وكرة غيرها واحدة الكوكب يقولون في ذلك
ان الاشرف وان فضل لا يحتاج في تتميم فعله الى الآلات وان احتاج احتاج الى الاقل وفي الثاني ان
الطبيعة عدلت فجعلت حيث الحركة واحدة اجرام كثيرة وحيث الحركات كثيرة جسما واحدا لئلا يجتمع
مؤنة حركات كثيرة مع مؤنة نقل اجسام كثيرة وهذان الجوابان كالمقنعين وثانيهما اضعف كثيرا بل
ردي جدا فان هذا انما يكون حيث يكون الحمل والحركة متعبا وهناك الحركة لا تتعب الفلك بعد الدورة مرجحة
جدا والمحمول لا ثقل له ولا خفة ولا ميل بوجه من الوجوه ولا ممانعة للتحريك فلو اجتمعت حركات كثيرة واجسام
كثيرة محمولة لما كان يعرض هناك مؤنة وتعب لا يعرض مع التخفيف بوحدة احدهما هذا هو الذي يلوح لي وعسى ان
يكون عند غيري فيه بيان لا يلزمه ما علمه وعلى المرء قد بان من امره في البحث المستقصى الذي عاد له بطلميوس
انه اكمل افلاكا من كرة القمر ومحيطا بعلم ان وجود كل واحد من الافلاك والكواكب على ما هو عليه
من الكثرة والقدر والوضع والمقادير والصغر والكبر هو كما ينبغي في نظام الكل ولا يجوز غيره الا ان القوة
البشرية قاصرة عن ادراك جميع ذلك وانما يدرك من غايات ذلك ومنافع امور اليسيرة مثل
الحكمة في الميل والاوج والحضيض واحوال النير عند الشمس في الميل وغيره وتلك ما يذكر في مواضع [illegible] حق
علينا الآن ان نتكلم في اوضاع العناصر تحت السماء الفصل الثاني في [illegible] كما قاله
الناس في احوال الارض وسائر العناصر فنقول ان الاجرام المتحركة بالاستدارة وكرة وسفلها من ضرورة
الا يكون فيه اختلاف في حال عند الحركة فان ثبات الاحوال كلها مانع للحركة مقابل لها واذ هذه الحركة

لا يتعلق بالكيف والكم وغير ذلك بل لا يتوهم ان يتعلق الا بمكان او جهة والمكان والجهات لا يكون
للجسم منفرد وحده اما المكان فلانه في وجوده محيط بالجسم الذي المكان نهايته واما الجهات فلانه لا يمكن
يكون متعينة الا بحدود وكلامنا فانه اما في خلاء او ملاء والخلاء مستحيل فالملاء واجب فهو الجسم
هو المحدد للجهات للحركات المستقيمة وسنبين في فصل بيان بعد ان مثل هذا الجسم لا يوجد خارجا
عنه جسم متحرك بالاستقامة ولا جسم الا محيطا به ومن حكمه فيكون لا محالة فيه مبدا حركة مستديرة
ويكون من جنس هذا الجسم ويكون غير الطبيعة التي الكلام فيها واذا كان كذلك لم يكن هذا الجسم
في نفسه المعد للحركة متصورا بالقياس الى جسم خارج عنه يتعلق بكونه الى جسم داخل فيه وينبغي
ان يكون ذلك الجسم ساكنا يتحرك هذا عليه حتى يصح اختلاف نسبته اليه فانه لو كان متحركا جاز ان
يختلف النسبة اليه مع سكون من الجسم الاخر واما الساكن فلا يختلف النسبة اليه الا المتحرك فالنسبة
المحتاج اليها حتى يصح ان يكون النسبة المتحركة اختلاف نسبة خاصة هي النسبة الى الساكن فلهذا ينبغي
ان يكون ههنا وهو من الاجسام ما جسم في الحشو ساكن بطبعه لكنا بينا ان من المستحيل ان يكون جسم لا مبدا
حركة فيه وهذا الجسم الذي كلامنا فيه يجب ان يكون ساكنا فكيف يستمر ذلك فنقول ان يكون الجسم ساكنا
لا يمانع كونه وفيه مبدا حركة بمعنى انه لو فارق مكانه الطبيعي اما بكليته او باجزائه تحرك بالطبع
لكن الكلية غير ممكن بل وجوده ساكنا وبالطبع اذ لو كان امرا قسريا لم يكن عليه في الامر الذي اومأنا
اليه اعتماد فيجب ان يكون في موضعه الطبيعي ويكون بحيث ان اجزاءه ان تحركت اليه لو فارقت
وهذا هو الارض لا محالة وليس يجوز ان يكون جانبي الجرم المتحرك بالاستدارة حشوا اماليا بحيث
يثبت بينه ما يماس الحركة السريعة وما يبعد عنها فانه لو كان مثلا جوهرا واحدا التخلخل منه ما
يماس الحركة وتخلخل وسخن ويلطف على طول الايام واستحال جوهره عن المشابه به كما يعرض من [illegible]
لو الكثافة على جوهر الاجسام التي قبلنا يسخن ويحك او يتحيص ويخضخض ولم يزل يفعل ذلك حتى
يسخن ثم لم يزل يداوم عليه لم يلبث ان يستحيل نارا فكيف ما يعرض له اشد من الذي في مقدورنا
فان كان الجسم الطبيعي الموجود هناك في طبعه الاول من جنس الذي في الوسط فيلزم ان لا يكون
باقيا على جنسه وجوهره ولا يجوز ان يكون وقت من الاوقات هو الوقت الاول الذي استحال فيه
الا جنس وجوهر اخر ما ان لكل وقت يومه حدا وقد تقدم عليه في قدرة الله تعالى زمان طويل
فيلزم عن ذلك ان يكون دايما على جنس المتوسط وجوهره فيكون كانه ان كان من جنسه وجوهره
لم يكن البتة من جنسه وجوهره وهذا خلف فلا يصح ان يقال انه كان من جنسه واستحال عنه بل يلزم ضرورة

لم

ان يكون في ذلك الجرم المائل سبب من جنس الارض والماء جوهره بل يجب ان يكون ذلك الجرم نارا بالحقيقة لانه
والحجر ان يكون في موضع اعلى في المواضع الداخلة في الفلك اسطقس الماء وعرض ان يكون اسطقس
النار مع اكثر من العنصر الذي هو العناصر معادلة اذ اسطقس النار انما يكون اسطقس النار اذا كان
هو بنفسه وحده معادلا للعنصر المنفرد بالقوة. فان زاد عليه نار اخر كان فوق المعادلة والذي يخرج
المعادلة هو غير معادل وغير المعادل اما بالضعف والنقصان فمستحيل واما بالزيادة والفضل
فمستحيل وايضا فان المعادلة التي يلزم من تقديرنا ان يكون للنار جوهر بالزيادة فيكون سائر العناصر مستحيلة
بالاحالة فليس محلها فاذن الحشو مختلف والجرم الدائم السكون بالطبع لا يمكن ان يكون ما في طباعه الحركة ممكن
مستحفظا للحالة ذلك بدوام سكونه والمتشكل بمراعاة جرم الجزء الدائم الحركة بالطبع لا يكون واحدا بالطبع
للجوهر وان يكون مستحفظا للحالة ذلك بدوام حركته وبالطبع ان يكون تاليا لكل واحد منهما جرما يغايره في
الطبيعة وليس هو فيكون النار متلوا الى الوسط بالهواء والارض متلوا الى فوق بالماء ولن يكون
صورة الهواء بحيث تنتفي عنها بعض الكيفيات متشابهة للنار وبعضها غير متشابه حتى لا يكون الصورة
الهوائية ضد النارية ولهذا ما كان الهواء حارا رطبا ولن يكون حال الماء عند الارض كذلك ولهذا
ما كان الماء باردا رطبا وان كان حق التقاء وان متشابهين في كيفية ولن يكون الاضداد متباعدة في المكان
فهذا هو الوصف المحكم وعليه الوجود ولكن الناس كلهم قد اختلفوا فيه وخالفوا الحق في امر هذا الحشو وخصوصا
في امر الارض من جملتها فان الارض اختلف في عددها وفي شكلها وفي حركتها وفي سكونها وفي موضعها
مختلفات من القدماء المائلين الى القول بالاضداد وبان الضدين مبدأ الكل والواضعين من ذلك
الماحية القول بالخير والشر والنور والظلمة افرطوا في تمجيد النار وتعظيم شأنها وادعوا انها المقدس التسبيح
وكل ذلك لنورها واضاءتها وراوا ان الارض مظلمة مستخفي باطنها بالفعل ولا بالقوة فاهانوها بالتحقير
والذم ثم راوا ان الوحدة والثبات والتوسط من المعاني الواقعة في حيز الخير والفضل والاضداد لها
من المعاني الواقعة في حيز الشر والرذيلة فجعلوا النار موصوفة بالوحدة وبالسكون وبالتوسط في المكان
وجعلوا الارض موصوفة بالكثرة والحركة والوقوع في الطرف وقالوا ان في العالم ارضين كثيرة
وانها هي التي تتوسط بين ابصارنا وبين النيرين فيكسفهما بالستر والظلمة وهولاء قد تكلفوا
ما لا يستقيم لهم وكيف السبيل الى ان يوجد في النار كل شيء واقع في حيز الخير وفي الارض كل شيء
واقع في حيز الشر ومتى يمكن هذا فان النار مفرطة الكيفية مفسدة والارض معتدلة بالقياس والنار
اسرع حركة في المكان الى التخريب من الارض واقبل للعدم والتفرق فالاظهر انه والارض بطالة حركة

[illegible]

واخت وجودا في طرف الغرب ثم حيز الارض ثم حيز الهواء ثم حيز الشوفات والجبال وحيز النار مضادا لذلك ولا يجد
لم يجد الارض من ان يحاذى المحور وعددا ما يجد النار ذاهبا الى محل الصعود حتى علا النار غلبة منع بقوله
الحسن الطبيعي وليس الاشتياق ان اشرف من الاستقامة كما انه ليس الحسن العيني انما فيه افضل من انواع الحيز
الحسني اعني بالحسن الحسي المنظر ويع انه لا المعقول الذي قالوه والجواب الذي اجبنا به من حيث
الكلام البرهاني في تلك الاصول الموجب علينا ان نعتقد ان الارض واحدة لابد ان نوضح ذلك فنقول لما الارض
كلها صورتها الطبيعية واحدة وقد علم من قبل ان الاشياء التي صورتها واحدة فان الحيز الطبيعي لها واحد
بحيث يجوز ان تجتمع كلها فيه على ما وجه بالغ في التحقيق والتبيين فيعلم من ذلك ان الارض ليس لا تجري
لاجل ان في مواضع اخرى بالطبع ولا عائق لها عن الحيز الطبيعي ونقول ايضا ان الارض الحاصلة في مكانها
الطبيعي لا تتحرك بالاستقامة لما علم قبل ولا تتحرك بالطبع على الاستدارة اذ الارض ليس في طبيعتها مبدأ
حركة مستقيمة وقد بينا انه لا جسم واحد يجتمع فيه مبدأ حركتي الاستقامة والاستدارة والاعجب قول
من قال ان الارض في زاوية الهبوط فما بال المدرة تهبط والجوهر الارضي كلما كان اكبر كان اسرع واسرع
حركة ان تحرك فما ظنك بكلية الارض على انا قد فرغنا من ايضاح تناهي الجهات التي اليها الحركة
بالطبع فاما القائلون انها تتحرك بالاستدارة والفلك ساكن وان الشمس والكواكب تشرق عليها
وتغرب بسبب اختلاف محاذاة اجزاء الارض المتحركة اياها وهي ساكنة وانما هي في انفسها
فلا تشرق ولا تغرب فيفسد قولهم بما بينا من سكون الارض وبان المدرة تقع على الارض على عمود
هو مسقطها محاذ لمحلها ولو كان ما قالوه حقا لوجب في المدرة ان لا تنزل على عمود وحيث قدر البتة
بل لم كان ولا بد تنزل منحرفا ولو كانت الارض تتحرك بهذه الحركة السريعة لكانت المدرة
تتأخر عن المحاذاة ولما كان بعد مسقط السهم المرمي الى المغرب عن الرامي كبعد مسقط السهم
المرمي الى المشرق من الرامي واما قالته الفرقة المذكورة في امر توسط النار دون الارض
فنقع ما اجابهم عنه المعلم الاول اذ قال ذهب ان النار مقدمة بالشرف وذهب ان الشرف يقتضي
التوسط وذهب انه قد لزم من ذلك ان النار في الوسط الحسي انما لزم الوسط الشرفي واما الوسط
المقداري فلا مزية له انما المزية للوسط في الترتيب فالنار زائدة للتوسط في الترتيب فان
مرتبتها في اوسط مراتب الاجرام ومرتبة الارض في اول الترتيب فهذا يعطيكم مرادكم مع التقابل
بما عليه الوجود حتى يطلب لنفسكم توسط النار ولا يحوجون لذلك الى محو الكل واما القائلون
بسكون الارض فقد اختلفوا في السبب فقائل انها في خلاف جهة مستقر غير متناهية فلا مهبط لها

وقائل بها

وقائل انها طبعت على ما هي عليه وقائل انها لعظم ثقلها وقائل انها لطبيعة الشكل مسطحة القعر منبسطة وذلك سبب سكونها لان
الثقيل اذا انبسط لم يرسب مثل الرصاصة اذا انبسطت طفت على الماء وان جمعتها رسبت فكذلك حال الارض على الماء
والهواء وقائل انها وان كانت طبيعتها تحدوها الى الاسفل فسطحها الى فوق وذلك ما يمنع القطع المشترك بين محيط وبين
شمس خطا مستقيما في الرؤية لا قوسا وقائل انها كرية وانها كرة لا تتحرك وانما لا تتحرك لان الفلك يجذبها الى
الجهات جذبا متشابها فلا تكون جهة اولى بان تنجذب اليها من جهة كما يحكى عن صنم كان في بيت مغناطيسي الحيطان
والجدار والسقف وكان قد قام في وسط البيت متحاذيا للسطوح كلها بالسوية وقائل ان السبب في قيامها
تساوي استحقاق الجهات لان تكون اليها ميلها وان لم تكن جذب وقائل ان السبب في قيامها انعطاف الحركات
السماوية بها كما سوى من مدرة او حفنة تراب تجعل في قمقمة مدار على قطبين ادارة سريعة تسوق الى سمت الجسم
الثقيل في الوسط لانعطاف الحركة المحيطة به عليه من كل جانب وهذه المذاهب ظاهرة الرد وكلها تحكم في ان تجعل
الارض مقسورة على القيام في الوسط وكيف يكون الشيء مقسورا الا في غير موضعه الطبيعي وكيف يكون الجسم محبوسا في موضع
غير طبيعي الا وله موضع طبيعي اليه يتحرك وما كان يكون حال الارض لو حصلت في ذلك الموضع الطبيعي وهل كانت تقف
ايضا او تهبط الهبوط المتوهم فان كان تقف وقد هبطت فالسكون ذلك ولا يطلب له علة من الثقل المذكور فقد صار
الموضع الذي هو فيه منذ كان واليه تحرك اجزاؤه يطلب لو وقع فيه حالة غير انه مكانه الطبيعي الذي انشأ واجزاؤه
اذا فارقته وان كان لا تقف بعد هناك اعني في الموضع الاول بل وتهرب عنه فالموضع الطبيعي ليس بموضع
طبيعي بل موضع مهروب عنه هف ثم يلزم كل قول خاص محال خاص ه

الفصل الثامن

في مناقضة الاراء الباطلة المذكورة في علة سكون الارض فاما الحال على سبب قيامها في الوسط بسكونه
كونه غير متناه وانه يرجع لنفسه فقد عرف فساد مذهبه لما عرف من استحالة وجود جسم غير متناه واما
الحال على سبب ذلك اقلال الماء اياها وسباتها عليه [illegible] فهو ممنوع ببطلان قول اصحابه [illegible] الى [illegible] ليكون
راجعين في تعرف سبب قيام ما ليس قيامه ووقوفه ابعد من الشبهة من قيام الارض ووقوفها وذلك
هو الماء فان الاشكال قائم في سبب قيام الماء واستقراره حتى يمنع ذلك استقلاله بحمل الارض اللهم
الا ان يلتجئ في امر الماء وحده الى مثل المحال الذي التجئ اليه في امر الارض من كونه غير متناه من الجهة التي
تلينا فيكون الجواب ما قدمناه ومع ذلك فالسبب الخاص والممكن للوقوف في الارض وما السبب المجوف
للارض وهل هو الا اسباب لوازم طبيعية لجوهر الارض اعني ان يكون فيه الهواء والجوهر الهوائي يكون
في الارض او الجوهر الارضي يكون مجوفا تشكل اما الهواء فطلبه لمكانه الطبيعي هو حيث يحوجه الى الانفصال عن الارض
ولو بالزلزال والخسف واما الارض فهي تهبط [illegible] صعود الهواء وتشكلها الشكل الباطل وقد علمت استدارته

فان لم يكن ذلك لازما طبيعيا فهو للارض بعد الامر الطبيعي فما كان حريا ان يكون لمن لم يعرض هذا العارض او وقوف
حيث الارض فيه او حركة فان كان وقوف قبل هذا السبب فما الحاجة الى هذا السبب وان كانت حركة
فكيف حادث القوة الهوائية فصعدت فيه فاقامته وكيف كان يتجه نحو المركز والى اي غاية كانت تكون
وكذلك الكلام على جاعل الارض وسط البسيط المقابل للبسيط الحامل اما ما قال القايل بجذب الفلك
للارض من الجهات بالسوية فيقف فيه وقوله من وجوه احدها انا نتوهم ان هذا الجذب قد زال فلا يخلو
اما ان تقف ح الارض في الوسط او تتحرك فان تحركت فلا محالة انه تتحرك الى الفلك فان هؤلاء
لا يرون ايضا ان الفلك محيط وان الارض في المركز فان تحركت الى الفلك فقد انقلبت حركتها
صاعدة بالطبع وهذا محال وان وقفت صارت العلة التي اعطوها لوقوف الارض هي بحيث
لو لم يكن لكان وقوف ايضا والشيء الذي لا يحتاج الشيء في ان يجعل نفسه الى ان يكون ذلك الشيء فليس
ذلك الشيء بعلة للشيء المستغني عنه البتة فهذا الجذب اذن ليس بعلة لسكون الارض وايضا فان الشيء
الاصغر اسرع انجذابا من الشيء الاكبر فما بال المدرة لا تنجذب الى الفلك بل تهرب عنه الى المركز وايضا
فان الشيء الاقرب اولى بالانجذاب من الشيء الابعد اذا كان هو طبعه والمدرة المقذوفة الى فوق اقرب
الى الفلك فهو اولى بان ينجذب الى الجهة التي قربها من كلية الارض وايضا فان الحركات الطبيعية مستقيمة كما علم
انما يكون الى جهة القرار بالطبع والمدرة انما تتحرك الى مستقرها اما الى الفلك واما الى حيث هو
المركز لكنه ليس الى الفلك والا لكانت الجهة المخالفة لحركتها اولى بها فانها اقرب فهي اذن انما تتحرك
الى المركز لتسكن بالطبع وقد تبين بهذا فساد قول من جعل السبب تساوي الجهات في الاستحقاق فانها
لو كانت مختلفة لكان واحد منها اولى فما كان يكون ذلك الا الاولى الذي هو جهة مكان طبيعي او غير ذلك
فان كان جهة مكان طبيعي فيكون للارض شيء لو كان المكان مكانا طبيعيا فيكون الارض موجودة
وليس لها مكان طبيعي موجود فالى اين تتحرك اجزاء الارض واجزاء الارض كيف لا تصير جهة من السماء
اولى بها من جهة لانها اقرب من جهة ولم لا تقف النار في الوسط لهذه العلة بعينها فعسى ان يقول القايل
لانها لا توجد في الوسط الحقيقي فكذلك المدرة يجب ان لا تميل الى الوسط لهذه العلة ثم ما منع ان يعطونا
لنا هو سبب حصول الارض في هذا الوسط الا ان يصار كيف اتفق فان الجهات علية فما بالك
واو صف سكونها الطبيعي توجب ذلك او قسرا او اختيارا او بخت فان كانت الحصول ابالها فيه هو مقتضى
طبيعتها فالسكون فيه مقتضى طبيعتها لا لما قالوه من السبب فاسر لم يمكنهم ان ينسبوا الى هذا السبب فان الاجسام
المنكسفة للارض ليس لها ان تعبر مثل الارض دفعا ولو كان المصير الى ما هناك لكلية الارض

قسراً لكان طرفه بانها قسراً او لو كان هبوط المدرة قسراً ورفعا في الهواء الكثيف لما كانت بحيث
شاء الموانع من المركز والهواء الذي يكسفه لا يوجه البتة حتى يجعل الهواء ارفعا فيه فيهما ولكان السقف
اشد انه فاعاد ولكان كل ما بعد من حيزه او المركز صار ابطأ فان اعتبرت كذلك فاذ ليس شيء من هذه الاحوال
عينت كلية الارض محصورة هناك قسراً او ايضا لا اختيار اذ لا اختيار لها واما البحث فليس امراً يعتد به او
بل الامور الحقيقية لها اسباب متقدمة اما طبيعية واما قسرية واما اختيارية وعلى ما علمت وهذا المعنى لا
متقدمة سبب من هذه وليس شيء من هذه الاقسام الا حصوله هناك بالطبع فان كانت الطبيعة حصلته
بها ثم لا يهرب بعضها عنه فكفى بذلك ما نا نعد وراء الامر عن الطبيعة وكونه سكونا طبيعيا واما جواب
من ظن ان سكونها في الوسط على نحو سكون التراب وسط غمة مدارة فقريب من هذا فان مصير الارض
الى الوسط لو كان بقسر لكان حكم المدرة في ان يكون اصوبها اسرع انحدارا وابعد عن المحيط ابطأ
حركة هو الحكم المذكور وايضا فان الغمة ما بالها توسط التراب دون الهواء والماء الذي فيها فان
جعل السبب في ذلك الثقل بقي السؤال في الثقل وبقي ان نطلب السبب في ان كان الثقيل يتوسط دون
الخفيف الا ان يقال ان الثقيل في الغمة يحدر من الجهة العلوية بالطبع وبالدفع فاذا توسط دفع البعض
من الهواء والماء ولم يمكن ان يخرق ذلك الهواء فان الهواء بالجملة رقيق متخلخل يعرض له عند شدة الحركة
من المقاومة ان لا يخرق بل ربما عوق فاذا انكشف التراب من فوق ومن تحت هذا ان السبب يجب ان يقف
فان كان السبب في الارض هذا وهو ان بعض الجهات له ان يفارقه بالطبع وبعضها ليس يجب له مفارقة فيكون
الجهات تتشابه به بحيث يختلف عليه في ان جهة يهرب عنها وجهة ميلها اشد فهو بالطبع لكن يمنع المقاوم وهذا خلاف
ما ادعوه ومن كان السبب ليس يعاون هرب او دفع من جهة دون جهة بل ليس الا الدفع فاذا كان لم
يكن لولا الدفع لكان يميل الى ناحية من نواحي الفلك بعينها ميلا مطلقا حتى كان يختلف استحقاق جهة
متشابهة للميل اليها وهذا امر او غير مطلق بل مخصص بالقرب على ما قلناه في حركات العناصر فيكون
بالجملة طبيعة الارض خفيفة على ما يكون الثقل سبب انحدارها بالقسر الى الوسط ويكون حكم النار حكمها بعينه
ان تكون النار اذا وسطت العنف عليها الدفع فلم تقدر على الصعود وما بال هذا الدفع الحسي وقوته
هذه القوة وما بال هذا الدفع لا يحيل حركة السحب والرياح الى جهة بعينها ولا يحيل مقالتنا الى
المغرب اسهل علينا من مقالتنا الى المشرق والذي ظن ان ظاهر الارض مسطح لما راه من استقامة
الفصل المشترك بين جرم الشمس وبين الافق فلم يشعر ان الاشياء الصغار من الدوائر الكبار يرى في الحس
خطوطا مستقيمة بل لم يشعر ان الدائرة المرتسمة على كرة اذا قطعت كرة وتنظر اليها الا من قطبها تكون

الدائرة بل انما نعلم حال تلك الدائرة بعد ان نتخيل مستقيما ومع ذلك فان علم الرصد يكذبه وموجب الطبيعة يبطله
كما لغز وكما قد اختلفت الآراء في سبب قيام الارض وغير ذلك فكذلك قد اختلفت في حركات
النار والهواء الى فوق وما يرسب في الماء وما لا يرسب والمدخل الى معرفتها معاودة من احكام الثقيل
والخفيف الفصل [illegible] في ذكر اختلاف الناس في الخفيف والثقيل
واستنباط الرأي الحق من آرائهم الخفيف المطلق هو الذي في طباعه ان يتحرك الى غاية البعد عن المركز
ويقتضي طبعه ان يقف طافيا بالحركة فوق الاجسام كلها واعني بالطافي ليس كل واقع فوق جسم بل ومما
يصلح ان يكون منتهى حركة والثقيل المطلق ما يقابله حتى المقابلة بان يكون حركته اسرع حركة [illegible] الى غاية البعد عن
المحيط غائرا تحت كل جسم غيره فيقتضي ان يقف راسبا تحت الاجسام كلها لكن للخفيف وايضا للثقيل احوال
ثلثة حال حصوله في المكان الذي ~~حصوله في المكان الذي~~ له وحال حركته مرسلا اليه وحال
وقوفه ممنوعا دونه ففي حال حصوله في المكان الذي له هو غير مائل عنه بالفعل ولا بالقوة ولو كان مائلا
عنه بالفعل لما كان ذلك المكان مستقره الطبيعي ولو كان مائلا عنه بالقوة لكان يجوز ان يخرج الى الفعل
فيميل عن موضعه الطبيعي بالطبع الا ان يحمل النفرة بالقياس الى القاسر والا ميل قسري لا الى ميل طبيعي
فالجسم الثقيل او الخفيف لا يوجد في حال حصوله في الحيز الطبيعي ميل البتة واما في الحالين الآخرين
ففيه ميل لا محالة لكنه في حال [illegible] الحركة [illegible] ذو ميل مرسل عامل وفي الحالة الاخرى هو ذو
ميل ممنوع عن ان يكون فاعلا فان عني بالخفيف مثلا ما له ميل عامل الى فوق بالفعل وان عني بالخفيف
فليس الممنوع خفيفا بالفعل ولا الحاصل في مكانه خفيفا بالفعل وان عني بالخفيف ما له ميل
بالفعل الى فوق كيف كان فالمتحرك والممنوع كلاهما خفيفان بالفعل والحاصل في مكانه
الطبيعي غير خفيف بالفعل وان عني بالخفيف ما له في ذاته الصورة الطبيعية التي هي مبدأ الحركة والميل
[illegible] في حال ما يجب الحركة الى فوق والسكون هناك حال ما يجب ذلك فهذا الجسم في
جميع الاحوال خفيف بالفعل ولكن الجسم الخفيف يطلق على هذه المعاني الثلثة اطلاق الاسم
المشترك [illegible] لئلا يقع منه غلط لا يقع لنا بعد هذا التفصيل وكذلك الحال في معنى الثقيل
[illegible] لنا ان لفظ الخفيف والثقيل [illegible] ان نعبر به عن [illegible] الطبيعة
[illegible] على المعنى الثالث التي [illegible] لنا ذلك [illegible] على اغراضنا
[illegible] على المعنى [illegible] فقد عرض للناس اختلاف في حركة الهواء في الماء الى فوق وحركة
النار في الهواء الى فوق وحركة الخشبة وما يشبهها في الماء الى اسفل على حكم ما له وزن ثقل

وثقل

وطفو ما في الماء بحسب ما رسبت فيه قسر الطفت على حكم ما له خفة وعدم وزن فقائل إن الأجسام كلها
ثقال ومتفاوتة في ذلك وتتحرك بطبعها إلى أسفل ويضعف الأخف إلى فوق حتى يتمهد الاستقرار
في الأسفل أو الاستقرار إليه، وقائل إن الثقل هو التخلخل والتخلخل يحلل الخلاء، وقائل إن الثقل هو اللين كما
أن الهبوط هو الصلابة، وقائل إن كثرة الملاء وانه حائج الأجزاء هو الراسب ومن قوة ذلك كان خفيفا أو غير خفيف هو متوقف ذلك
وقائل إن الأشكال المتعددة مفتوتة بحسب الحركة إلى فوق لسهولة الخرق والتمكن من النفوذ وأن المكعب وما جمله
انفراج الزوايا واستواء السطوح فهو راسب في الثقل ومنهم من جعل النفوذ إلى فوق للكرة لكان كل نقطة من الكرة زاوية
حادة، وقائل إن الخلاء يجذب إليه الأجسام فما يأتي بالسرعة إلى الثقل فهو راسب فيه الأجسام والراسب الذي يتوسط
فيه الأثقل ثم يحيط به الأخف فإن خف واما ما رسب في الماء فمنهم من جعل السبب في طفو الشيء في الماء وفي
الهواء ايضا اتصال الزبابات المتصعدة اياه من تحته كالذرات العالية من عن الأجسام والماء والهواء قالوا على كل
رطوبة فان فيها غليانا ما غير محسوس وما يتصعد في الغليان هو مثقل التفصل حتى إن المنبسط من الرصاص يطفو وإن معلقات
أكثر عددا ما جنا والمجتمع منها يسعل قالوا ولهذا ما استقلت السحب في علو الهواء هي ما به يغير فيقول
أن هذه المذاهب كلها تحتمل وكذا الأجسام جوهره عرضية قسرية فلو كان ذلك لدفع او جذب كان الأكثر فيه
أبطأ حركة وليس كذلك وكان المندفع يتبدد في المبدأ وهنت سرعته وليس كذلك وكان إذا الخلاء ماجسما
مجتمعا فإن ذهب بأن ورأيت صفحة من أبنوس كان رسوبها في الماء سواء ولم يكن الطرف الذي طفوا إن كان
الطفو قسرا بالصعود الماء لما هو أخف منه واجتماعه تحته فيرفعه واما الخلاء فلا شيء منه أولى بالنعدم والتعطيل
منه بالحبس له فلا مقر فيه هواء يوقف الأرض عند تمام حيز الخ ولو كان كثرة الخلاء وحده علة للحركة إلى
فوق لكانت الأرض الكثيرة أخف من الصغيرة، او لو كان كثرة الملاء وحده علة للحركة إلى أسفل لكانت النار
الكثيرة أبطأ حركة إلى فوق ولو كان السبب في ذلك اما في الخفة فيكون الخلاء أكثر من الملاء واما في الثقل فيكون الملاء أكثر
من الخلاء لكانت القلة انها كان إنما هو بسبب النقصان موجب الكثرة لا بسبب مضاد موجب الكثرة فان
عدم السبب بعدم المسبب لا بسبب مضاد، فإذا ازداد الخلاء مثلا على الملاء لم يكن إلا أن يكون الزيادة ما هو
عن أمر لحركة الملاء لعصيانا وموجبا بنفسه أمرا فإن كان زيادة ته توجب المنع فيكون الذي ما توجبه المنع لحركة إلى أسفل
أو سطل بها ولكن كان زيادة، الخلاء موجبا لحركة إلى فوق كما بعد الحركة والملاء موجبا لحركة إلى أسفل كما بعد الحركة ويكون
الحكم للغالب منهما عرض مما لا يحتاج أن نذكره من استحالة كون الخلاء على ما ذكرناه فقد ابطلنا ذلك في بعض الفصول
المشتمل عليها النفس سمادلا عليها من هناك ومع هذا فكان يجب أن تكون النار الصغيرة والكبيرة متساوية في الخفة
وكذلك الأرض الصغيرة والكبيرة إذ النسبة بين الخلاء والملاء في كلتيهما محفوظة ولو كان اللين بسبب الخفة لما كان

الملاء اضعف من الانك بل من الزئبق واما الاشكال المقعرة فانها تصلح لان تكون حافظة للحركة فاما سبب الكرة في انه كيف
يكون وما هذا الا ان يقول قائل ان السيف انما قطع لانه كان حادا وليس يكفي حد السيف فلم يقطع لكان
لا لحركة غير الحد فقطع بالحد ثم لم صارت الاشكال المقعرة لانها مقعرة يختص حرقها بجهة دون جهة ولم
لم يكن عدم الجذب علة لعدم هذا النفاذ بل صار علة للثقل والنفاذ الى جهة اخرى كما قالوا في المدر وعلى ان نفاذ المدر
ليس هو دون هذا النفاذ وان الخشب يسكن على الارض طبيعيا من جهة انها تسكن تحتها ولا يلتفتوا الى حركة
الهواء المطرود او يلتفتوا يصف الماء الارض دون الخزف ولم يرسب الخشب في الهواء وان الرماة المثقلة فيها الكرة
ولم اذا جعلت الخشبة في قعر الماء حتى لمس الارض ولا توهم هناك العلة المذكورة ينزع طافيا فوا...
من جميع ما اوجدنا اليه من هذه الوجوه فكلها فاسدة واما نحن فنقول ان كل جسم من هذه فانما يتحرك الى المكان
الطبيعي وان كل جسم اذا حصل في حيزه الطبيعي لم يبق له ميل فاذا كان الخشب في الهواء لم يكن للهوائية التي فيه
ميل البتة فلم يكن فيه مقاومة للارضية والمائية التي فيه البتة فعملت تلك عملها الموجود بالفعل فاذا كان حصل
في الماء انبعث الميل الطبيعي للهواء الى فوق فان قوي وقاوم دفع الخشب الى فوق لم يحجز اذ عن الهبوط
قسرا والذهب المجوف الذي حكيناه امره انما علته الهواء الذي فيه ابان يستقر في الحيز الغريب بحيث
لا يتنوس الثقل والعظم والرصاصة المنبسطة انما لا ترسب لانه يحتاج ان ينحي من تحته هواء او ماء كثيرا ذلك
لا بطبعه فان اجتمع كان ما تحته مائه فهو اقل ويعلم المعنى على ذلك القدر من الماء اكثر من فعل ما يخص مثل ذلك
الماء من المنبسط الرقيق فعلى هذا ينبغي ان يتصور حكم الثقيل والخفيف فقد تكلمنا في الاركان التي يتقوم منها
كلية العالم بحسب ما انبغى ان نعلم ان العالم الجسماني هو واحد او ههنا عوالم كثيرة

الفصل الرابع عشر

في تعديد المذاهب المتنافية بعضها لبعض الى وما هو جملة واحدة قد قال كثير من الناس ان العوالم كثيرة فمنهم
من ساق اليه من اصول فاسدة لكنها مناسبة للعلم الطبيعي ومنهم من ساق اليه من اصول فاسدة وغير مناسبة
للعلم الطبيعي بل هي فلسفية ومنطقية فاما الطبقة الاولى فقد كان عندهم ان ههنا خلاء بغير نهاية واجزاء
لا تتجزى بغير نهاية وانها متحركة في الخلاء حركات غير مضبوطة وانها يعرض لها اجتماعات في احياز غير محصاة
وان اجتماعاتها تلك تؤدي الى ائتلاف هيئات عوالم غير معدودة وهذا المذهب يتفسخ عن قريب اذا
تذكرت ما عرفته من الاصول المتقررة في تناهي الجهات وتحددها وتحدد اصناف الحركات فيتبع ذلك
انفساخ ما اصلوه من اثبات عوالم غير متناهية واما المذهب الآخر فقد قال متقلدوه ان قولنا
عالم غير قولنا هذا العالم في المعنى كما ان قولنا انسان غير قولنا هذا الانسان وقد قولنا المسالى فان
قولنا هذا الانسان يدل على الشخص الواحد بالعدد بعينه واذا كانت المخالفة كذا كان قولنا الانسان في المعنى جائز

في طباعه

في طباعه ان يحمل على كثيرين لكن ان لم يمنع من المعاني التي لو فرضت الكثرة موجودة فيه فرض امر جائز كان ذلك على
سبيل التكون واحدا بعد الآخر لانه عندهم غير ممكن ان يكون شيء بل هو عندهم ابدي لكنهم اذا فرض كثرة فرض ابديات
وان كانت ابديات استحال ان لا يكون موجودة في وقت من الاوقات واذا استحال ان لا يكون وجب كونه
قالوا هذا حكم عام في جميع الامور الابدية اذ الممكن وجوده في الابديات واجب فان الممكن لا يعرض من فرضه محال واذا
فرض موجودا فرض ما هو غير موجود لكنه ممكن يجب ان يكون ازليا والازلي يمتنع العدم فاذا فرض موجودا والفرض انه غير
موجود لكنه ممكن وجب ان يكون موجودا ابديا فاذا فرض ذلك الفرض وجب ان يكون موجودا وذلك الفرض ليس فيه محال الفرض
وهنا ولزم تخلف من فرض وجوده ممكنا غير موجود فاذن الممكن في الابديات واجب فاذا كان كذلك لم يجز
ان يعقل ان العالم واحد اذا كان يصح فرض الكثرة فيه محال … فهذا طريق المذهب الثاني وهي فاسدة
لانه واعلم اني … من قبل قولهم ان كل ما يخالف الجزء المشخص فهو كلي … واحد وهو الذي يصح وجود الكثرة فيه
ونحن قد بينا فيما تقدم ان ليس الكلي هو الشيء الذي يمتنع تعقل ماهيته محمولة على كثيرين والذي بازائه هو الذي لا يمنع ذلك
فيه وليس اذا لم يمتنع ذلك من جهة صورته او من جهة ما يعقل صورته لم يمتنع من جهة اخرى فان الصورة الصالحة من
حيث هي صورة لان يكون منها عدة في مواد والمعقول والمفهوم الصالح من حيث هو معقول ومفهوم لان
يطابق به عدة يتوقف الامور في حصول ما هو مجوز ومستصح حصوله بالفعل على ان يكون من المواد ما يعمل
على حمل صورة واحدة ولو انه امتنع وجود الحديد الا القدر المطبوع منه سيف والصانع معين كون صورة
السيف صالحة لان تتشكل بها مواد حديدية كثيرة في ان يوجد سيوف فوق ذلك السيف الواحد اوجب
ان المعقول من الانسان يمكن ان يطابق به عدة ناس فان اتفق ان يكون لا انسان الا الواحد
لم يعين ذلك في ان يجعل هذه المطابقة للكثرة موجودة بالفعل فكذلك الحكم في امور العالم فنحن نسلم
ان صورته صورة لا يمتنع كونها … او كونها معقولة من ان يكون محمولة على الكثرة لكنه عوالم كثيرة
نعم لو كان كل ما هو ممكن باعتبار نفسه لا يعرض له ان يصير ممتنعا بسبب او واجبا بسبب لكان الامر كذلك
لكن الامور التي … فانها ممكنة باسباب منها ما يعرض عليها الامتناع ومنها ما يعرض
عليها الوجوب فهذا ما نقوله في بيان ان هذه الحجج غير موجبة لما يذهبون اليه وبقي ان نوضح ان الدعوى
نفسها كاذبة بل باطلة ونقدم لذلك حال التوقف للاحياز الطبيعية للاجسام البسيطة والمركبات
سلوك في الاحكام ولنبين انها كيف يجب ان يكون معقول ان الاحياز الطبيعية للاجسام البسيطة
هي الاحياز التي تقتضيها هذه الاجسام حالة ما هي غير ممنوعة في اوضاعها و… الامر الطبيعي
فان اختلاف الوضع والشكل قد يحوج الجرم الى ان يطابق مكانه الطبيعي فاذا كان كذلك فالاحياز

الطبيعية للاجسام البسيطة مرتبة بعضها على بعض بحسب المجاورات الطبيعية ترتيب مستدير على مستدير مثلا لو كان يوجد
فيه او هم ابعاد مفطورة فاذا كانت الاحياز الطبيعية متناهية الجملة وكانت الاحياز الغير الطبيعية للاجسام هي
احياز اجسام اخرى بالطبع اذ لا حيز الا وله جسم طبيعي كما لا جسم طبيعي الا وله حيز طبيعي وهذا كله مفروغ عنه فيما
سلف فلا يوجد حيز غير الواقع في هذا النظام المرتب فان كانت العوالم كثيرة وجب ان يكون الاحياز الطبيعية
لكل طبقة اجسام عوالم الحس تجتمع منه لو فرضت ابعاد مفطورة متمكنة الكرة فتكون جملة احياز كرية تحل جملة
اجسام عوالم فاما ان يكون بينها خلاء او ملاء يحشو ما بينها والخلاء ممتنع مزور والجسم الحاشي يكون اما في حيز طبيعي
له او غير طبيعي له بل طبيعي لغيره فيكون على كل حال حيزه مستديرا لكن ذلك محال اذا فرضنا المجموع غير منحصر في كرة واحدة
فلا احياز كرية كثيرة لطبقات اجسام مختلفة فالحيز الجامع واحد فالمتميز المجموع واحد هذا بالبرهان العقلي واما
حصول كل عالم في الصورة كالعالم الاخر حتى يكون في كل عالم ارض ونار وماء وهواء وسماء كما في الاخر عرض ذلك كون
الاجسام المتفقة في النوع ذوي اماكن طبيعية متباينة في الوضع اوليا بالطبع وهذا قد دللنا على بطلانه بل
يجب كما اوضحناه في الاصول الكلية ان يكون مكان الارضين مكانا ينبغي ان يجتمع فيه جملتها كرة واحدة وبمثله
وكذلك مكان كل واحد من العناصر واذا كان كذلك كانت الارض مثلا اما مقسورة الحصول في الجميع
فلا موضع طبيعي له وهذا محال او يكون انها طبيعيا في الكل وقد بينا احالة ذلك او يكون موضعها الطبيعي واحدا
بعينه وقد قسرت الى مواضع اخرى فكيف خلصت عن الاجسام المحددة للجهات التي لا تخرق وما الذي يستر
بينها ويوهم ان يكون طبيعة واحدة تتحرك بالطبع الى جهات متضادة وليس يعذر في هذا الباب كون الارض
كثيرة بالعدد حتى تكون لها امكنة كثيرة بالعدد فكلها تشترك في انها وسط كالارضين كلها تشترك في انها ارض
وذلك انه وان كان لا شك في ان الاجسام الكثيرة بالعدد لها امكنة كثيرة بالعدد ولكن يجب ان يكون
كرة على نحو يحصل الكل لو اجتمع في المتمكنة متشابها واحدا ومكانا واحدا بالعدد على ما بينا وهذا الاجتماع
مما لا مانع له عنه في طبعه فان الطبيعة الواحدة لا تقتضي بهذا المعنى الافتراق والتباين ثم هل يتصف صار
السموات مختلفة الامكنة والسر الذي فرق من احادها حتى صارت الاوساط كثيرة بالعدد وقد تقرر من
الاصول المتقدمة ان السموات علة لتحدد سائر الامكنة فلا يكون سائر الامكنة علة لتحدد حيزها فينبغي
ان يكون لاختلاف احيازها بحيث لا يتحد ولا يحصل في حيز مشترك علة غير طبيعتها وغير الاجسام
الاخرى التي انما تتحدد امكنتها بها ولا شك ان ذلك قسر ان لم يكن امرا طبيعيا لا طبيعيا من جهة لوازم
طبيعيا من جهة الاجسام الاخرى وقد منعنا ان تقسر هذه الاجرام في الانتقال المكاني فاذا انتقال
ان يكون للمحددات المتشابهة الطباع احياز متباينة بالطبع الا بالقسر الذي هو في نفسه مستحيل استحالة

او ست ما اكثر بهذه الاشياء وفيه ان لا عوالم كثيرة متجانسة طبايع البسائط واذ قد بينا ان الجسم الحاوي لجميع
المحدد للحركات المستقيمة مشتملا عليها والجسم خارجا عنه مبانيا في علم الاخر فيقال انه ان كان جسم آخر فيكون
محيطا به فلا يخلو اما ان يكون ساكنا او مبدأ حركة فيه وقد علمنا ان كل جسم ففيه مبدأ حركة واما ان فيه مبدأ حركة
وقد عرفت ان الاجسام التي فيها مبادي حركة مستقيمة انما وجودها في حيز الجسم المحدد للجهات لا خارجا عنه
واما ان يكون فيها مبدأ حركة مستقيمة فيكون ذات حركة انها في الحيز ونحن لا نمنع كثرة الاجسام المستديرة الحركة
بحسب ان يكون اجزاء العالم بالقياس منا اجسام مستديرة للحركة والعالم شيء لا بد من جسم هو اخر الاجسام
ويكون جملة ما بين الوسط وذلك الجسم هو كلية العالم والجسم خارجا عنه ولا هيولى غير متحيزة اذ لا وجود
للهيولى ولا صورة فلا يمكن اذن مادة خارجة متقومة بصورة العالمية فيكمل صورة العالمية مخصوصة بمادة
واحدة تتم منها جملة امور محصورة في عالم واحد فلا يكون الامكان وجود عوالم كثيرة فيكمل العالم واحدا
تاما محصلا فيه اصناف الطبايع البسيطة الممكن وجودها والحركات المستديرة والمستقيمة مستمرة الى ان تراكب
والتراكيب منها ويكون صانعه مليا بان يبلغ بالواحد كمال الواجب في الحكمة على مقتضى الامكان في طبايع
الوجود من غير حاجة للتكثير له.

تم فصل مركبات الطلعات السعادية مقصود بست الى ... الكون فصل ... وهو مقالة واحدة يشتمل على خمس عشرة فصلا
وراء في الافعال والانفعالات وهو مقالتان ولكل واحد منهما يشتمل على فصول ... وخامسه يشتمل على علل الكون الكائنات
التي لا نفس لها من المعادن والآثار العلوية وما يشبهها وهو مقالتان وسادسه في ذكر النفس والحس مقالات سابعه
في النبات وهو مقالة واحدة ... في طبايع الحيوان وهو يشتمل على تسع عشرة مقالات ...
... في هذا ... واتفق ... في يوم ... من العشر الثاني من شهر ... سنة ١٠٨٩

بعون الله وتأييده والصلاة على محمد نبيه وآله الطاهرين
على يد ... عبد الله ... رحمه الله
... اتفق ...

م م م
م

بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الثالثة من الفن الثامن

من الجملة الثانية من الطبيعيات في طبائع الحيوان

وهي تشتمل على ثلاثة فصول الأول في تشريح الأعضاء الباطنة والخلاف بين الفلاسفة والأطباء فيها كما
في كلام في الأوردة ... العظام والشعر والريش وما يشبهها الثالث في الدم واللبن والمني
من أمر المني ثم الفهرست

فصل الأول في تشريح الأعضاء الباطنة والخلاف بين الفلاسفة والأطباء فيها قال إن أمر التشريح يصعب في الميت لاستحالة كثير من العروق التي إذ بطلها
جمود وانطوار الوريدية ... إذ في الحي أصعب وأولها ما يستعمل بتشريحه ... بالموهوم تشريح
ثم قال فقد ظن سانيوس القبرسي أن مبدأ نبات العروق من ناحية العينين والحاجبين ثم يحدر فإن
عنه وليس ... وديوجانس ذكر أن أصل العروق عرقان ينبتان من البطن ثم يصعدان وينحدران
من غير تشريح الحقيقة مكان المبدأ قال وهما ينفعان إلى فوق الشعبتين فيتشعبان ويسلكان إلى
الكبد والطحال وعرقان آخران ينبتان من خرز الظهر ويتيامن أحدهما إلى الكبد ويتياسر
الآخر إلى الطحال وكل واحد منهما يصعد إلى اليد منشعبا إلى الكتف والإبط وينبت للرجلين من الفقار
الذي فيها ثم طول بنحو ذلك وأما فولوبوس فإنه يجعل مبدأ العروق من أزواج أربعة زوج يخرج من
خلف الرأس إلى العنق من خلف إلى أسفل وزوج آخر من الرأس عند الأذنين ثم إلى الفقار والظهر ويجعل
مبدأ العروق جملة من الرأس والدماغ وأما المعلم الأول فإنه يرى أن مبدأ العروق من القلب ومن
قبله وبعده من الأطباء المعتد بهم يرون أن مبدأ العروق الساكنة الكبد وكذلك خالفهم في أمر العصب
فإنه يرى أن مبدأه القلب وهم يرون أن مبدأه الدماغ وقد اشتد بهم التعصب في هذا الباب
والذي يحرص شيعة المعلم الأول على ذلك جعلهم القلب مبدأ جميع القوى النفسانية وأما نحن ولكنا
نعتقد أن منبعث القوى النفسانية كلها القلب فلسنا نكلفهم ... أن يجعل مبدأ ... الآلات
من القلب لا محالة وإن كنا إلى ذلك أميل ولا أبعد نحن ملتفتون إلى ما يجب فأفضل الأطباء من أنه
قد بالغ في البرهان على أن مبادئ العروق والعصب ليست من القلب بقوله إن الوريد الواصل
بين القلب والكبد أصله الغليظ عند الكبد ويتفرع عند الكبد إلى فروع وواحد منها الذي يجيء إلى القلب
فإنه ينفذ في القلب ... بغير تجويف ويشقه من خارج ... على ... إلى أجل
وأن الكبد لما كان ينفذ إليه الدم ... لا محالة ما ينبعث إليه ... كذلك ورأى في العصب أنه

عند الدماغ

عند الدماغ اغلظ وحجم الدماغ اشد احتقانا وبه اشبه وعنده الين وعند القلب اصلب منه
العصب وانفصاله بكله الصاق وتشعبه فان هذه الاشياء كلها مما يجري مجرى ...
امارات وليست براهين بل اقناعية يكون لها الى الاقناع اقرب منها الى البرهان سبيل واول اولا
انه ليس ببعيد ان يكون من الدماغ والكبد يرسلان من عندهما الى القلب ما يستفيدان من سلطانها
من القلب ... عند الاطباء بالمعدة والامعاء فانه يرسل اليها الماساريقا
ومن ما له عند الباب فلا كبير باس بان يكون الشرايين تنبعث من القلب الى الكبد والدماغ
فيفيدهما من احياها فانه للحيوة ثم تنبعث منهما اليه اعضاء الاستفادة فهو انما يتم حصولها
به ولا ابعد منكر ان يكون الشريان وما يجري مجراه في الخلاف كل ما في العضو الا فرعا وليس الغلظ
يدل على ان جهة الغلظ هو المبدأ فان العصبة التي بها البصر وما يركبهما من الحجب اذا ابعدت
عن المبدأ ازدادت غلظا عند اتصالها بالجليدية وليس الغلظ والرقة تابعين للسيلان
بل لتقدير المصور فان المصور اذا استوجبت ان يغلظ جزء المنفعة وعرض حدثت اليه
من الغذاء ما يلي ما يغلظ به وترك اصله بحاله وهكذا حال العروق التي تنبت في الارحام
من فوهات العروق التي للارحام اخذه نحو الجنين فانها تغلظ كلما امعنت وكذلك حال كثير من
ليف العصب الذي في الاحشاء فانها اذا بعدت عن مبدأها صارت اغلظ ولا مانع عن هذا
بوجه من الوجوه وكذلك الانهار فانها قد تعود عند منبت الاغصان اغلظ ولا يبعد ان يكون العصب
عند الدماغ يدل على انه مبتدئ منه بل يجوز ان يقول قائل ان ذلك لانه منتهى اليه فما كان منبت
منه الدماغ فهو كلما بعد عن المبدأ صار ارطب استعدادا لان يكون عنده جسم رطب وفاعل بهذا
التغليظ والترقيق والتصليب والتليين القوة المصورة لا المادة وكذلك نجد الحال في الشجر
فانها كلما بعدت عن المبدأ صارت ارطب عند ما يخرج وليس كونه عند الدماغ الين اول على
تولده منه من كونه عند القلب اصلب ان يدل على تولده فيه اذ القلب صلب والدماغ لين وان زعم
ظان ان الشيء عند مبدأه يكون ارطب ولكن اين يكون فذلك اذا كان مبدأه رطبا وان كان
مبدأه يابسا فالامر بالضد على ان هذه الاشياء تتبع المراد في فعل القوة المصورة لا المجاورات
وليس اذا كان العصب اصلب من القلب يلزم ان لا يكون منبته منه فانه قد ينبت من الارض اللينة
الرطبة شيء صلب مثل المرجان في قعر البحر فانه لا يمتنع ان يكون الشيء الذي يتفرع من المبدأ الى ما
ينبت عنه هو اصلب ما فيه او الين ما فيه فيكون انما يثبت مخالفا للمبدأ منه ولا ايضا المزروع

دل على انه فان الشي ربما وقع في خلاف جهة المبدأ فرعا قد يكون له المبدأ وقد يكون عن المبدأ الحس ما يوافق
الوضع وبعضه انقص من ذلك بالصورة وهذا اكثر في الاشجار وكثير من الشجر يكون فروعه مخالفة الجهة للمبدأ حتى
كان المبدأ ليس عن عروق بل من فروعه وليس هذا واشباهه مستنكرا اذا جعل التصوير لا القوة وطبيعة
من القوة نفسانية بعضها الافعال والعصب الراجع الذي سنذكره بعد دل على مثل ذلك ولو كان نفوذ
ما ينفذ فيه لا فوق عند مرجعه فلا معنى لم يستعمل الليف والجهة فانه يجوز ان يكون هذا العصب يجيء من القلب
الى الدماغ ثم ينحط عليه من الدماغ ليف عصبي [illegible] الى [illegible] ثم يرجع منه شعبة اخرى على تلك الصفة فيوهم
ان الاصل كله من الدماغ اذا اخذ الشعبتان من الدماغ وكذلك حديث الشعور له باطن ليس ما يحتج به
فانه ليس يجوز ان يتحقق ان هذا العرق قد يبلغ من صلابته ان ينفذ في القلب نفوذا عاصيا عدم اولا حتى يحدث
كسرا ثم ينفذ ويشق بعد ذلك فان هذا الكلام زور والعرق لم ينفذه مخصوصا ومثل هذا انما يصور ويتمثل في
الذهن في نافذ ينفذ في القلب بعدما تكون القلب وهم رحمه ويبس غشاء وصلب قواما والقلب قد كان
معتدى له ذلك الوقت فيكون القلب يعتدى الى حين ان الكبد فسوف لا تحتاج اليه من بعد انه ولا حاجة
منها عرق فليس يبلغ من صلابته ان ينفذ فيها هذا النفوذ ويشقه هذا النوع من الشق [illegible] يكون
العروق [illegible] منه وهو بعد لين جدا لكن مخالطه منه اصلب جوهرا ليكون احسن تعلقا باللحم العصبي ويتمكن [illegible]
محتاطا فيه بصلابته فلما اخذ ينمي ويغتذي اطاع الالين منه للانبساط ما لم يطع له الاصلب فبقى هناك
كلس ولم يكن كذلك حال الكبد وكذلك حال اتصال العصبة بالقلب وانها هناك كالملصقة فانه يجوز ان يكون منبتها
عند القلب كذلك لانها منبت من مادة في القلب ليست بعد كاللحم فيتخلفت متبرية عنه مثل الثآليل في الجلد
والنهاع انها منبتة منه قد يوجد ذات شعب متبرية بالحقيقة ملاصقة وكالغدد التي تتولد في اللحم وانما يكون
منبتها اللحم ويكون السبب في جميع ذلك ان النابت لم ينبت من نفس جوهر الشيء بل من بعض المواد المعدة فيه فلا يتصل
بجوهره بل ينبت عنه وينبت منه انباتا كما يترشح ثم يتحجر منه النابت فاذا ما بلغ موضعا من المواضع الخ
وتعشى وصار شيئا آخر من جوهر الا انه الين منه او اصلب فيكون مجاورته اياه على تجاور اتصال لانه من جوهر
[illegible] الين منه او اصلب [illegible] لا ان ذلك الشيء مبدأه بل ان هذا النابت مبدأ لذلك الشيء حيث لم يلطفه
حسن الامتزاج به ويجوز ان يكون حال النابت والمنبوت منه حال الكبد والعروق في مخالفة الجوهر
وان صح هذا الحكم فليس شيء مما نقوله فاضل الاطباء بضروري ولكن ان كان برهان [illegible] الدماغ عندهم كاهن
الهيكل يجعلها انه منبت عنه ان العصب من القلب وقد يمكن [illegible] من منبت [illegible] طرق [illegible]
[illegible] فكان ان نسلم ان مبدأ الا [illegible] مبدأ القوة فانه اذا سلمت [illegible] الحقيقة لكن لا يبرهن عليه ان النفس

مبدأ الحس ان

في الانسان ذات واحدة منها تنبعث سائر القوى فان اول متعلق تلك الذات الواحدة حيث اول عضو يخلق
كان هو القلب فان لم يكن الورق والعصب عن القلب لكان يلزم ثنائيته لا يحكم بهذا بل هو الذي يستدل على وحدة
في ذات الامر والعاقل لا يستحسن ان يبت في هذا الباب حكما جزما بوجه من الوجوه فانه يمكن ان يكون في ذلك وجه يخفى
لا ان يصار الى الحكم الذي يوجبه فانه لا يبعد في بادئ النظر الى وقت ما يستعمل بما يوجبه التشريح ان يكون القوة المصورة
الاولى التي في المني اول ما تميز بعد مواد الى جهات القبول لصورة الاعضاء الاولى ومواد القبول صور الاعضاء التي منها ثم تكون
المادة القلبية مما يقبل الصورة بحكم المصورة وتهيؤا وليا من غير حاجة الى قوة غير المولدة اذ تشهد اصحاب التشريح المحصلون
ان القلب اول ما يتكون واما سائر الاعضاء فان المصورة بحكم المولدة تحتاج في تكميل تصويراتها الى توسط القوة التي
في القلب فينفذ منها الى تلك الاعضاء قوى يطلب بها صورها وبتصور بعدها وبها الاعضاء التي منها يتغذى فلولا انها
منبت كل شيء لما اشتمل بل يمكن المصورة الاولى لما ميزت مادة الدماغ ومادة القلب فقد ميزت مادة العصب
او اوصل بين الدماغ والقلب وقد ميزت من مادة القلب والدماغ ليس على انها ميزت اولا المادة للدماغ
ثم اختزلت منه مادة وجذبها الى جهة منشأ القلب فانها لا تحتاج الى ذلك اذ يمكنها والله اعلم ان تقسط المادة
قسطا تجعل بعضه للدماغ وبعضه للقلب خارج الدماغ وبعضه للنخاع لا ان تجعل اولا مادة الدماغ ثم تعود فتقتطع
منه طائفة تجعلها مادة معدة للنخاع فاذا تصور القلب ينفذ الى كل شيء [illegible] فتصور الدماغ وتقدر مواد وبعد النخاع
والعصب لا على سبيل نبات منه وفضول عنه ولا على سبيل نبات عن القلب وفضول عن القلب اذ ليس القلب كل
مادة المتولد في اول الامر حتى يكون كل شيء انما يحصل منه ويخرج عنه بل هو جزء من مادة المتولد وينفصل خارجا
عنه ما يتفق في تكوينه فهذا احد الممكنات ويجوز ان يكون ايضا المادة التي للدماغ والعصب تتميز جملة ثم ترسل
مادة الدماغ فضلا يتشعب عنه الى الجهات ويجوز ايضا ان يكون القلب اذا يكون تميز فيه فضول استمدوا
من المدد فاحالت ما هناك ان حدث لها ذلك الفضل حتى يكون الفضل البارد بالطبع المنفصل عن القلب
باعثا الى جهة ما كلما بعد عن القلب المسخن [illegible] الجزء العصبي الذي افاده القلب واذا بلغ الى حد يعتدل عنده مزاجه
بحسب الاعتدال الذي للدماغ وقفه هناك القوة المصورة واستمد الروح من القلب وجمع في ذلك مادة يصلح بالكم
والكيف لصورة الدماغ فيخلق الدماغ نابتا عن القلب كذلك واما الكبد فجوهره يخالف جوهر العروق
ولا يبعد ان يتفق ان مادة التي منها ينفذ في [illegible] الشرايين تكون منشأ لهذا ايضا وان كان الحكم بهذا الرأي ثم
يكون الكبد في الغذاء متوسطا بين القلب وجميع البدن والدماغ في الحس والحركة متوسطا بين القلب وسائر البدن
فينبت منها الآلات الافعال اما من الكبد فالات التغذية واما من الدماغ فالات الحس والحركة ويجوز ان يكون
على نحو اخر مما سنذكره بعد وبذلك يترجح مذهب المعلم الاول واما الكلام في تشريح الورق والعصب فسنؤخره الى

ذكر الاسباب قال الحكيم جالينوس السرطان لا في الفخذين والعضدين وعظام الصلب عظام والخنزير ايضا
يقل مخه والذي ليس له عظام والشوك له ما كان من حيوان البر ملد صوانا فهو علملة الشوك مثل سلاسي وما سيقن
فشوكه شبيه بالعظام والسمك عظام من شوك نبت في لحمه وفي حيات ايضا وفي اعضاء ريف فقار الحيوان البحري
الملسي سلاسي فخ ٢ الفصل الثاني فيه كلام في القرون والعظام والشعر والريش وما يشبهها
قال والقرن خلق ويتبع في اكثر لون البدن والظفار السودان وفي انسانهم سود وتعلق القرن
بالجلد اشد من تعلقه بالعظم وقرن في ملده ارض رقيه يتحرك فرونها كتحريك الاذان قال والجلد لا حس له
الا ان يكون حيا وخاصة جلد الراس لا حس له البتة ولحق لم الجلد اذا خالط العصب واللحم كان حساسا
ولسببه لم لا يكون سطح الانف حساسا لانه عري من العصب وبالجلد الموضع من الجلد الذي هو اذا قطع عاد
من غير دم فذلك خال عن العصب لا حس له وقال لم الجلد الغير الملتصق بلحم دونه لا يلتحم قطعه التحام الجلد
مثل الغلفة والجفن والجلد الرقيق على الوجه وكذلك الاشياء المثانة قال ليس يختلف جميع الحيوان
على هيئة واحدة فان قحف الكلب عظم واحد واما الناس فلقحفهم شؤون قال وتلك الشؤون للنساء
الا الاستدارة وقد وجد راس رجل لا شأن له البتة واما تشريح القحف واعضاء الوجه و
الاسنان فسنذكره بعد وكذلك تشريح الرقبة والترقوتين وفقار الظهر والصدر واما الشعر
فيكون من البخار الدخاني المحتبس في المسام اذا كثر البخار واعتدل المسام من المتخلخل الذي
لا يحتبس والمتكاثف الذي لا ينفذ ويخلق للجمال والزينة مثل اللحية وللمنفعة مثل الهدب الذي على
الاشفار ومثل الحاجبين وقد يخلق لضرورة دفع الفضل مثل الشعر الذي على العانة والشعر على سائر
الذي لا يبدو والذي يبيض فهو مغلس الجلد وسعير الشعر والوبر على الحيوان سعير المراعي فانه اذا صعب
وفي شعره ووبره ونشو الحار المزاج الى المعبوده فان افرط مفلفل كالزنوج وشوك القنافذ
من جنس الشعر الا انه مفرط الغلظ والصلابة وشيب ليس بسبب الخوا الشيب الطبيعي بل ذلك لون
البلغم وهو لون النضج اذا اخذ الى الوزري فلم يكن البخار الدخاني حارا صدا بل كان رطبا بلغميا
وقد ينفض الشعر عن بوصن له ثم يسقط وينبت مكانه اسود ولشبه لم يكون ذلك البياض فلعله تابع الحرارة
الغريزية التي تحلل الشعر ولعقدانه الوهنه وباستعداد ان اماثنه وربما كان هذا التحلل الرطوبة وبقاء
اليبوسة متخلخلة مبيضة كما يعرض لنبات الخضر واعضانها فاذا كان اصل المزاج محفوظا بالجلس والقوة
مقتدرة على اعادة الصلاح عاد لسبب سواد فالوده وكل ما ييض شعر الصدغين ومقدم الراس
لمجاورته رطوبة عصل ورونهاك وثنيا فريبا من شعر العانة وشعر الحاجب لحرارة تخرج الموضع

كما في العانة او يبس الموضع كما في الحاجب ومن خواص شعر الانسان ان منه ما يولد معه ومنه ما ينبت بعد حين
مثل شعر العانة ثم شعر الابط ثم اول الصلع في مقدم الراس لان ذلك الموضع من الدماغ يتبرا من البلغم اولا من كل الاجزاء
من الدماغ الالطف والالطف اقبل للانفعال في التحلل والنساء لا يصلعن لكثرة رطوبتهن ولا الصبيان لان مزاجهم
في البرد مثل المزاج النساء فلا يتحلل فيهم الرطوبة ولذلك لا يكثر مادة اللحية مثل الرؤوس واما النساء فربما نبت
لبعضهن لحية عند الكبر لكثافة الجلد وربما كثر شعر الحاجبين عند الكبر لان [illegible] الحاجب يتفرق عند الكبر فيسيل
مواد الحار الدخاني سيلا الى موضع انفتاح تحت الحاجب والحيوانات التي تختلف الوان شعورها فانها
ايضا تختلف الوان جلدها فيكون كل لون شعر ربما من لون منبته والجماع يصلع بالتجفيف من الناس ويكون
الصلع فاذا جامع منت شعره واقول هذا قريب ولكنه عندي ان يكون بسبب صلعه سكون من حرارة الغريزية
مع معاصاة من الرطوبة بهما اياها فاذا عاضتها الحرارة الجماعية اقتدرت على تحليل المادة الدخانية فولد
الشعر وشعر الخصي وان قل في عدده فانه يزيد في حجمه وغلظه بسبب كثافة المادة وكذلك فشعور من
السمك والشيب من خواص الناس لكن الخيل من بينها يعرض شعرها عند الكبر ربما زاد فيها الى سواد وما ولشيبه يكون
السواد فيها بسبب افراط غلظ المادة التي يكون عنها وهذا الكائن في الناس فان لحومهم وجلودهم لشيء له
رخصه وقد يتغير لون الشعر من الزمان وللغذاء اللطيف مع شدة البرد الى بياض فالموت للحرارة الغريزية فيها
ومنها ما يفرط فيها ذلك التغير مع تغير الفصول حتى يسكن الان ولا يثبتها اول والطير ان تشبه الغار
الذي يصاد به الطير عن او كان منعض كل سنة شتا شتا شديدا ثم يعود الى رازرته قال وايضا
ايضا ربما تغيرت الوبر والشعر بشرب الغنم ماء مثل ماء نهر المسمى [illegible] فاذا سفدت احبلت
بسود وفي بلد [illegible] نهر يفعل مثل ذلك وهذا يفعل البياض واما نهر اسفيد [illegible] فتولد الشعر في
مثل ذلك ومن الحيوانات ما هو اشعر ومنها ما هو ازب وعلى باطن شدق الارنب وجلد الخصية شعر
والحيوان المسمى سطيطرس له في فمه مكان الاسنان شبه شعر الخنزير والحيوانات الزغب فان
مواضع اطرافها اكثر شعرا من مقاديمها ونبات الشعر المجزوز او المقطوع فليس من المقطع بل من الاصل
فلهذا ليس هو كالنبات بل كالعضل واما الريش فاذا قطع لم ينبت من تحت فلا من المقطوع بل ينبت
تحته الزغب ويسقط هو واذا سقط جناح النحل وما يجري مجراه لم ينبت كما ان ارجلها اذا انتفت مات
ولم ينبت اخرى الفصل الثاني في الدم واللبن وفيه شيء من امر المني هذا ما يحصل
الكلام في الاخلاط فسنوخر الى ذكر الاسباب ولكنا نذكر ما قال المعلم ان دم الثور كل
يجمد ما خلا دم الايل والارنب وكل دم اخرج منه الليف لم يجمد وذلك الليف شيء من جوهر العصب

في

والعروق ودم الثور يجمد بسرعة والدم في الابدان المعتدلة معتدل المقدار واكثر دم الممتلئ بشرا والقليل
دم اصحاب الشحم ودم الانسان معتدل القوام فيه بين اللون والماء وما يعرض من الحيوانات الكبير غليظ
سود الدم في اكثر اعضاء السمن غلاظا واشد سوادا واول عضو يتولد فيه الدم على حكم صاحب التشريح هو
القلب وهو كما يوهمنا كون القلب مبدأ الدم لجميع البدن متوسطا الكبد فيكون الكبد متوسطا بينهما ثانيا قال وربما
عرق بعض الناس لشدة ما اشتد به او لرقة بدنه وعليها يعرق دما والدم يغور في النوم حتى انه اذا جرح
بدن النائم ما لم يخرج منه ما يخرج عند اليقظة والنساء اكثر دما من اناث سائر الحيوانات على حسب ذلك
الابدان ولذلك تحيض ومنهن اميل الى البلغم ودم الرجال الطاهر وقلما يصيبهن امراض الدم
والرعاف ودم المشايخ اسود غليظ قليل وبعض الرطوبات تكون في اعضاء الحيوان متداول المنفعة
وبعضها يتولد اخيرا مثل اللبن والمني ومجمع اللبن الثديان ويستحيل اليه الدم النضيج غير محتاج الى ان ينضج
غاية النضج ولا يبلغ الهضم الاخير واما المني فيتولد من نضج الدم ولا يصلح له الا الدم الذي يبلغ الغاية من النضج
الاول وغاية النضج هو الهضم الرابع فان الغذاء له في المعدة هضم وفي الكبد هضم اخر يولد الدم منه
ثم في العروق هضم ثالث ثم في كل عضو فانه يحتاج الى ان يهضم الدم حتى يصير شبيها به وهناك النضج
التام ومنه يتولد المني ولذلك ما يحدث لكثرة استفراغ المني اذا اكثر الجماع والتعب من ذبول الجلد
وتقشفه والهزال فانما يحدث استفراغ دم قد نضج فضعفا له الجماع انما يستفرغ من الدم ما بلغ غاية النضج
ولكونه شبيها بالاعضاء كانت الاعضاء تسلب عن رطوباتها عند الجماع المطلق اعني الذي ليس عن فضل
مني حاصل فاضل عن جوهر الاعضاء ولذلك ما قال الاطباء الاقدمون ان المني هو من الرطوبة القريبة العهد
بالجوهر والرطوبة التي فيه فضل لها ما هو فضل في كيفيته ونوع على نحو ما يكون منه الشعر وما اشبهه ومنه
ما هو فضل في كميته وذلك هو الذي يصلح ان يتولد منه المني واما اللبن فهو فضل من الدم الذي في العروق ولم
[illegible] وجبنيته ودسومته وكل لبن اغلظ فهو اكثر جبنا ولبن الحيوان الذي له قرن وليس في فكه الاعلى [illegible]
دون لبن غيره من الحيوان والبرد لا يجمد اللبن بل يفرز اجزاءه والحرارة تجمده واكثر والطف الالبان وارقها لبن اللقاح
ثم الرماك ثم الاتن واغلظها لبن البقر وللطف اسمن ولا خير في لبن الحبل واخره وربما كان لاصحاب
الثدي الاناث لبنا وان كن جوار وربما اجتمع في ثدي الفتى لبن يرضعن به الصبي وذلك عند احتباس
الحيض وقد يوجد الرجل يفرز الماء [illegible] فدلك ثديها ويحلب [illegible] لبن عذب
ليس بدون لبن الحوامل ويكون عليه وقد كان في بلد يسمى [illegible] ان تمس تحلب من ثديه التي
عليه ذلك مقدار ما كان منه جبنه ثم انه على غير فاصل بعد ذلك حلب ايضا وربما احلب بعض الرجال

لبنا

لبأ او بعده وكان يدر منه شيء يعتد به ولبن الابل والخيل عديم الجبن او قليلها جدا والجبن في لبن البقر اكثر منه
في غيره ، واما المعز ولبن الضأن فكثير اللبن ولا انفحة الا لما يجتر ما خلا الارنب ونقول قد يوجد للدب انفحة وهي
لا تكون لغيره ، وفي عده ، ما ليس يكون صغارا يكثر الدر مثل فرس صغير ان لا تحلب الا بالشفاه من الحالب واما بقرة
ابقورس فبقرها عظيمة جدا اكثر الدر وكذلك الماعز ذوات الاربع فيها ما خلا الحمار ومن المراعي ما يولد اللبن
كثيرا ومنها ما يقلل اللبن ويصير بعض الحيوان في ذلك بعض المراعي دون بعض ومن الاناث ما تحلب ثمانية اشهر
وليس ذلك بغريب الا ببلد ، فروى فيها بقر تحلب جميع السنة واصح لبن الاناث لبن السمر واما المني فقد مضى
الكلام فيه بعد وكل حيوان ذي دم فله مني ورديه ذو شعر لزج وزبد غير لزج والمني يرق في خارج
اذا بقي ليتحلل الروح الهوائي عنه الذي انما يبيضه ويخثره بتخضخضه فيه وبالجملة فان انعقاده وخثورته
بالحرارة ، ولما كان المني انما يخثره الحرارة وجب ان يرق بالبرودة والمني الموجود بسبب الماء واللزج للولد
يتحلل فيه وكذب ارادوطس حين زعم ان مني الاسود اسود ه

تمت المقالة التاسعة عشر من الحيوان ...

المقالة العاشرة من الحيوان

في احوال النساء من جهة العلوق والاسقاط والحيض واحكامه وما يعرض لهن من الاستمال والاخلاق ه المرأة التي لا تعلق
او تسقط ان علقت فذلك اما لسبب واما لانه في مزاج منيهما او لمخلوط سببين فيهما وربما كان في الرحم نفسه
اما في مزاجها بان يسخن فيجفف المني او يبرد فيجمده او يكون ناشفا فينشف المني ويفسده او رطبا فيمنع
الانعقاد ومع ذلك يزلق او يكون بالمرأة فاسد المزاج او عند المني او يكون مسدد فوهات عروق الرحم او حائر الفم
او معوجه او موضوعة في غير مكانها ولا يسرق اليه المني او فاسد مزاج دم الطمث لا يحسن الا قرار فيدل على فساد
مزاج رحمها فان كان طمثها على المجرى الطبيعي في قوته وقوامه والا قرار على المدد والمراجعة ولا تكون في فم رحمها صلابة او شدة
انغلاق عند اول الطهر والا ربع استرخاء فانها سريعة القبول للحمل ومن الارحام ما يعرض لها انتفاخ كثيرا فتكون ذلك
احد الاسباب للفساد ، ويجب ان تكون الرحم مترطبة عند الجماع باعتدال وذلك الرطب يكون من الوادي في ملك الرطوبة
التي تشبه سيل العرق وسيل دمع العين عند حدة النظر الى الشمس او في برد او في حر مثل الريق المتحلب عند
شهوة طعام يؤكل من اهنيا ويجب ان يكون هذه الرطوبة فيما بين الجماع وفي آخره فان العلوق يدل عليه الجفاف وشدة
الرطوبة زلق والتي لا تستريح على الجماع ويضعف منه وعقيبه غير مخطوط واذا جومعت المرأة فانفصل منها زرعها
الى الرحم ولم يصل اليه زرع الرجل فربما عرض ان يستحيل ذلك الزرع رياحا ونفخا في بطنها وكذلك يعرض لها

او قبلت زرع الرجل قوة على تحريك العروق فيفسد الزرع في الرحم الا رياح رديه وقد يعرض ايضا في رحم المراة قروح
واما رفروح فيلبس الرحم فيمنع الحبل من امراض الرحم جميعها الا انها يستنق وهو مرض العلاج واعلم ان الولاد
انما يكون اذا توافق الزرعان من الذكر والانثى معا فان اختلف الوقتان لم يعلق ولذلك من الرجال من يحبل بعض
النساء دون بعض لانه قد يصيب بعضهم المني يكون نزوله قبل نزوله من النساء ابطا من الرجال والرجل البطي الانزال اشد
لها فاذا وافق المراة والرجل يحتلمان جميعا ويصبان المني على تحو صبه ويستغنان باستقامة النفس منه وذلك
اذا اجتمع الزرع الكثير واذا احتلمت المراة عرض لها في رحمها له ما من علامات الاحمال والجفاف
ما يكون بعد جماع الرجل لان الرحم يشتمل على المني نفسها ان كانت لا تولد وربما اشتمل رحم المراة
على مني نفسها ولم يصحبه مني الرجال فكان منه رجاء الصور ناله وربما ظن بها الحبل بسبب ذلك وانما هو
قطعة لحم واقول ان السبب اما احتلام وليما مجامعة لا تصل منها مني الرجل الى داخل واما علمه لم تشهونها
فيصيب زرعها بفكره او نظر او غلبة مني صدق واذا كان مزاج الرحم حارا يابسا باعتدال والازرق
انعقد فيها المني وربما يعدى عن دم الطمث يغذي العدد المتولد منها في الاعضاء وربما كان شبيه البرد
المجمد فاذا انحصر المني منها في الرحم يحلق لها فوهات تتعدى منها ولذلك ينقطع طمثها وربما احتبس
الطمث لسيلانه الفضول الى الاعضاء التي من الرحم فيظن رجاء انه يكون ويفرق بينهما خفة الرحم فيما بين
رجاء اقول انه لا عذر لمن يسمع هذه الفصول وغيرها ثم نظر الى المعلم ان يقول بان المراة لا يصيب
فضل نطفته وليس كل فرق زرع حاملا للضعف بل التي تحمل الزرع واما من اجتمع فيه فضل
زرع فينتفع بها راقية والتي في بدنه اليبس امتلاء بحسب الكيف والكم ربما ازداد الزرعان على الكفاية
فانفصل الفضل مع العلوق فيظن المراة انها لم تحبل وانات الطير يسمى الذكور فان اعوزها
صنت بعض الريح لكنه اذا قوه مولودة في زرعها والفرح
سنصه وربما كان في بطنها بعض ريح فيعدها
ذكر فيسيل منها
تمت تمام الكتاب
بعون الله
وتوفيقه
م

بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الخامسة عشر من الفن الثامن من الجملة الثانية من الطبيعيات في طبائع الحيوان وهي تشتمل على ثلثة فصول

الاول في احوال تولد الحيوان وتوالده وفيه شرح الذكر والرحم الثاني في اسباب احوال الاولاد
الثالث في المني ودم الطمث ثم الفهرست

الفصل الاول في احوال تولد الحيوان وتوالده

وفيه شرح الذكر والرحم الحيوان الذي يولد في غيره هو الذكر والحيوان الذي يلد من غيره في ذاته الى كمال الكون او الى
بعض استكمال الكون هو الانثى ولئن كان حيوان يلد من ذاته لم يكن فيه ذكر ولا انثى وقد اشرنا في الفن النباتي
الى ما يعلم حاله من هذا الباب والحيوانات المائية مما يمشي او ما يطير او ما يزحف اكثرها يكون منه ذكر وانثى وبينهما سفاد
لكنها لا يلد جميعا امثالها بل دودا ولو كان يلد ما يشركه في التوالد بالتولد فاذا ولد من جنسه توقف عند المولود
الاول ولم يذهب الى غير النهاية جنس عن جنس فان الطبائع محدودة والمقاصد فيكون للحيوانات منها ما يلد ولادة
تامة ومنها ما يلد دودا ثم يصير تاما ومن ذلك ما يلد بيضا وما يلد دودا والذي يلد بيضا فمنه ما يلد بيضا تاما كالطير
ومنه ما يلد بيضا غير تام كالسمك لكن بيضها ينشو وينمو بعد الوضع وعندي ان الحيوان المخرز المتولد عن العفونة لا يلد
دودا البتة بل شيئا بزريا ثم يصير دودا ولا يبعد ان ينقلب الدود الى الطبع الذي كان عنه ويولد ايضا ليس توليده
دودا دليلا على ان توليده يقف على الدودية ولا يتعدى لها الى ان شارك النوع ويحتاج ان يتامل
هذا من التجربة فقد ظهر تبلده من بلاد خراسان في فراسخ يقال لها اسفراين عقيب مطر مطرت
دودا وضفادع كثيرة في فراسخ فكل واحد منها نسج على نفسه القز وفرخ فيها والقى بزر القز
الذي نسجه لم يكن متصلا الا جرا فكان لا يتصل الخلاء في الالات التي وجدها فلم يمكن الناس
بزره وعندي ان الناس لو عنوا ببزره وعلفوه ورق التوت لما كان يبعد ان يكون القز المتولد
عنه كسائر القز وهذا قد اوهم ان جوهر العفونة على ان المخرزات المتولدة من تلقاء انفسها يلد دودا
هو مما لا يعجبني فانه ليس احد يشهد ولادتها واما الدود فقد تتكون عن بعض الهوام وبعض دود القز
وبعض الجراد ثم يصير ذلك دودا ثم يصلح ويصير الحيوان الذي ولده فالمستغرب ان يكون ما يلد من سائر المخرزات
هكذا فيعيش اناثا هو واحد الاحوال الثلثة الوسط منها وهو كونه دودا وقد ولد صديق لنا مما اخذ عقارب
والدات بعد ان تولدت تاما يجب اذا كان الحيوان يتكون بالتوالد ان لا يتكون بالتولد فانه يجوز ان يكون
التوالد لحفظ النوع والتولد يحدث في الاحيان اشخاصا يبتدئ منها الولاد كان الناس قد بادوا بانقطاع التوالد
عند واحد ينتهي منه اليه التولد ويجوز ان يكون العوارض التي تعرض في الهواء تقطع النسل ثم يعود النوع بالتولد

وأما المخرزات فقد تتولد عن العفونة ولا يكون فيها ذكر وانثى بوجه

فيكون التوالد والتولد متعادين في استحفاظ النوع وقد وجدنا في الوادي الذي يسيل عنده بهستون حيوان
الجند بيدستر ومعلوم ان ذلك الوادي جاذب وان هذا الحيوان في غالب الظن انشده الغلبة هو بولونيه فانه
لا يجوز ان يتق انه صار اليه من البحار التي تكثر فيه لبعد عظيم بين ذلك الموضع وبين البحار وكثيرا ما يحفر فيه ويسيل
منها مياه ثم تدرك وهي مياه لا عهد لها بالسمك فيتولد فيها سمك متولد وهذا شيء كما ما او عاينا اليه في غير
هذا الموضع قال الذكر يخالف الانثى بالبيضة المعلقة وبالرحم فاذا قطع الذكر تغير مزاج البدن وليس بعيد ان يكون
المزاج المذكوري يعرض في الاعضاء بعد ان يقلب من عضو واحد عندما يتم فعله وهو عند الادراك فاذا قطع
ذلك العضو المقسم عن الاعضاء المزاج الذكوري فلم ينبت الشعر في المنابت الخاصة بالرجال ولم يستحيل
الصوت الى صوت الرجال فاما ان كان القطع بعد هذا وتهيا المزاج الذكوري منه في الاعضاء و[illegible] لم يغير القطع
ما تفاعل بسبب اللحيه بعد تكلفها وعن نمو الذكر بعض الذكران لا خصية له فذلك هو سريع الانزال جدا كالنوع
من السمك وانما يكون انسيال المني مستقيما قال والانثيان في ذوات الانثيين ليستا جزء من مجاري المني
بل هما كالمنفصلتين عنه واما الذكر فمنشأه من رباطات ينشأ من عظم العانة ومن لحم وهو متخلخل الخلقة ليكون له
ان يمدد بما ينفذ فيه من الروح عند الحاجة ويسترخي عند الاستغناء فلا يؤدي دوام انتصابه وفي تمدده
فايدتان احدهما حس تهيؤ للدخول في عنق الرحم وتمكنه من الانقباض والثانية استواء المجرى لتمكن مرور
سوي بعيد موكن في كرته اعوجاج لئلا يشغل لقصور الوتر فلا يولدا وتقطع الوترة التي انما خلقت لكرته
ويكون للكريه اعتمادا وافق المواضع للقطع هو الوسط من تحت ومن طال ذكره جدا من اعلا قد [illegible] المني
بارد [illegible] الى ان يبلغ الرحم وهو سريع الاستحالة مع مفارقته معدنه الذي يتولد فيه واما
الرحم فموضع خلقه المثانة وقبل المعا ليكون له من الجانبين [illegible] ويكون في حرزه وذلك بسبب والعضل
المحرك للذكر زوجان زوج عنده عضلتا بحر جانبي الذكر فاذا تمددتا وسعتا وبسطتاه فاستقام المنفذ
وجرى فيه المني لسهولة وزوج منبت من عظم العانة ويتصل باصل الذكر على الوراب فاذا اعتدل تمدده
انتصب الذكر [illegible] مستقيما وان امتدا مالا الى خلف وان عرض ان امتد احدهما مال الى جهته
قال وقد خلقت الانثيان معلقتين لتحس [illegible] هيا المني فانها خلقت موهومه ملتفة لسبب [illegible] المني مدة النضج
[illegible] منها [illegible] وحيث يتم فيه تكون المني يشبه في طباعه [illegible] اولا مستقيما مثل ما يعرض للدواب
التي يريدون ان يعلق بها شغل سير [illegible] عن افراط الركوب لا استقامه [illegible] المسح [illegible]
المنفعة المطلقة [illegible] وليس [illegible] هذا احدى المنافع واما [illegible] منفعتها [illegible] الحقيقية
فقد ذكرت في هذا الباب وذكرانه شيء به يتم تولد المني وفيه وليس [illegible] للعصبية منفعة ما تعدوهم

[illegible]

سائر المنافع وليس قوله انه اشتق المخرج من مجاري المني بقوله انه لا منفعة له في توليد المني بل معناه ما قلناه في المخرج
من ان الانسان لكونه غريب ما يتصل به وكيف ويتنفس مجرى بل مخالف المجرى كانه عدة في مجرى قال
هذا مذهب المعلم الاول لا الى ما يسمع به عليه الطبيب قال فاذا احس الطبيعة المحدث العلامات الى فوق
وانقلعت عن القضيب حتى لا تجري مادة المني وحكي ان نوراحصى وراى الوقت فاصل كان المني
كان قد انزع للاوعية التي بعد الخصية ما بعد قال ان الزرع ما نفد وقتا ما انما يجتمع فيه ويهيج
في ذلك الوقت ولا يمنع شي غير ذلك فقد ما قال له فلا ذكر ولا انثى له ولذلك بعد الذكر السمك
يتم سقطه خارجا كالشيخ ونوره خارجا عنه يقول ان آلة التوليد التي للاناث وهي الرحم يشبه اصل الذكر
من كلمة آلة التوليد التي للذكران وهو الذكر وما هو الا احدهما تام متخرج الى خارج والاخر ناقص محتبس في
الباطن كانه مقلوب آلة الذكران فكان الصفن مقابل الرحم وكان القضيب عنق الرحم والبيضتان اللتان للنساء
كالتي للرجال لكنهما في الرجال كبيرتان بارزتان وفي النساء صغيرتان باطنتان وكما ان للرجال اوعية
للمني من البيضة ومن المسلك من اصل القضيب كذلك للنساء اوعية للمني من الخصيتين وهي العروق
الى داخل الرحم لكن الذي للرجال يبتدي من البيضة ويرتفع الى فوق ويندس في السرة التي يحاط منها
على قرن البيضة مجوز موفيه ثم ينثني ... ثم ... العاقات تم فيها ينضج المني حتى يعود وينفذ
الى المجرى الذي في الذكر من اصله من الجانبين وبالقرب منه ما ينفذ اليه طرف عنق المثانة وهو طويل
في الرجال قصير في النساء واما في النساء فيميل من البيضتين الى الجانبين كالقرنين عند الجماع فيسوقان
عنق الرحم للقبول و... كما تقدم شبيك زرعه في الرجال ويختلفان في ان اوعية المني
في النساء تتصل بالبيضتين لان اوعية المني في النساء قريب اللحم من البيضتين ولم يحتج الى نضجها
وتصلب غشائيها لانها في كن ولا تحتاج الى زرق بعيد واما في الرجال فلم تحس وصلها بالبيضتين
فكانت تؤديها اذا برزت بصلابتها بل جعل بينها واسطة يسمى اصدية ومس ما الى المعدف عند
الالتفاف والى باطنه وعند المعلم الاول ان المراة تقذف زرعها الى خارج عند ... القضيب البول
وقد يحصل منه هذا من الرجوع للانثى وبالجملة فانه هكذا ليكون في الرحم سريع الجذب عند احساس
من نفسها او سيلانه فيجذب مع ذلك مني الرجل اذا وافق العصبان معا وكان الرحم يجذب مني الرجل
نفسه من غير ان يرجع الى ذلك بنفسه وانما يجذبه طبعا فكان يجب ان يجذبه كل وقت ينزل الرجل ومن المعلوم
عرسه بعضه انها انما تجذب عندما ينزل ... فاطروا ان يكون ... منها بلا خارج ثم الرحم يجذب المنيين
معا فاما المستعد لان يكون عندما ينزل يطلب من خارج مني الرجل فيفعل في وقت واحد منهما

وطلب الشيء الذي يحتاج إلى تقرير بعد ما ذكرنا أولا وبعده وشبهها ... العلامات عند المعلم الأول
أن تجري بعض المخارج ضيق جدا أو يكتنفه لحوم عدة في قلبها يحتف به دسم ... ويرسل رطوبات
حارة ... من المني ... والمني في الرجال أنضج وما للخصيان من العروق
المتعرجة الملتفة الشبيهة بدوالي الكرم التي ... وتستحيل فيها بعض الاستحالة إلى الملونة
مشبهة ... البيضة ... التي فيها وخصوصا ما ... فيه من ... والهوائي
وخلقت الرحم ذوات عروق كثيرة متشعبة من العروق التي ذكرنا لتكون هناك عدة
للجنين ويكون للفضل الطمثي مدر وربط الرحم بالصلب رباطات قوية وجعلت
من جوهر عصبي لأن يمتد كثيرا عند الاشتمال وأن يجتمع إلى حجم يسير عند الوضع وليس يتم
تحريكها إلا مع استتمام النمو كالثديين لا يتم حجمها إلا مع استتمام النمو إذ قبل ذلك تعطل
لا احتياج إليه وله في الناس تجويفان وفي غيره تجاويف ... الفصل ...
في أسباب أحوال عادات الإيلاد للحيوان أما فمن بعضه [illegible] داخلا ويولد داخلا وبعضه
يبيض داخلا ويتم بيضه داخلا ويلد خارجا وبعضه يتم بيضه خارجا كالسمك ... الذي
يلد بعضه ... تاما وبعضه يلد غير تام بل يلد دودا ... ويتم خارجا وما [illegible] غير
تام [illegible] بطنه لئلا يثقل على [illegible] منه [illegible]
الولادة التي [illegible] كل ما يجذب [illegible] مثل [illegible] ما كان من [illegible]
لين الجلد خلقت [illegible] خارجين وأما صلب الجلد فلم يجعل بيضه من خارج وإلا كان
يحيط به [illegible] وجلد الطير [illegible] وكذلك جلد [illegible] والعقد [illegible]
لملامسة [illegible] الحيوان [illegible] اليابس والرطب [illegible]
[illegible] وبعضه
[illegible] ومن الحيوانات ما [illegible] ومنها [illegible]
والذكر منها [illegible] من الأنثى وكذلك [illegible] بعض الطير [illegible] ويكون الأنثى [illegible]
إلى الذكر [illegible] بعد [illegible] الكلام في [illegible] الأول وهو في
المني [illegible] الرحم وفي هذا الموضع [illegible] المعلم الأول [illegible] للنساء والرجل
[illegible] أنه [illegible] في الولد [illegible] إذا أنزل الرجل دون المرأة و
قد لا يكون إذا أنزلا معا [illegible] أنزال مني [illegible] في موضع الرحم

منه الولادة و دم الطمث غذا ولا يحتمل ان يكون هذا الزرع زرع الرجل قال وينبغي ان يعرف
هل المني يخرج من البدن كله ام لا فقد ظن انه يخرج من جميع البدن لانه يخرج من اللحم جزء لحم ومن
العظم جزء عظم والداعي اليه هو اللذة عموم اللذة ومن ثم عضو المولود لعضو ما فكل من والديه
او لعضو ذي زيادة ما او شامة وايضا من جهة كلية ثبت به وتزرع الورق [illegible] سببا به
عامة الشبه لا البدن كله فان كان البدن كله يرسل المني فكل عضو يرسل قسطا وانما فالشبه
يكون بحسب عضو واحد لكن هذه الاحتجاجات غير مقنعة فان المشاكلة قد تقع في الظفر
والشعر وليس يخرج منهما شيء وان المولود قد يشبه جدا بعيدا وليس يخرج له زرع فقد حكي ان واحدة
ولدت من حبشي ابنا ابيضا ثم ان تلك ولدت اسود والزرع ليس يرسله الاعضاء المركبة الآلية
من حيث هي آلية وتقع فيها المشابهة قال وايضا فانه لو كان المني بالصفة الموصوفة لكان المني حيوانا
صغيرا انه يكون فيه من كل عضو جزء ثم كيف يعيش ذلك الحيوان ان كانت اعضاؤه غير موضوعة وضعها
الواجب ولكن كانت الاعضاء موضوعة وضعها الواجب فيكون مني الانسان انسانا صغيرا
قال بل لو كان ايضا صح ذلك لكان للانثى مني مواد [illegible] فيه ما في مني الرجل فيكون عند انزالهما
جميعا في الرحم منيان هما انسانان او حيوانان زوجان وايضا فانه ما المانع ان يولد
من المراة وحدها اذا انزلت وفي منيها الاعضاء مفصلة والقوى محصلة وانها [illegible] المني
وما يقولون في اعضاء التوليد وانها كيف تكون فانا نعلم يقينا ان في الناس من يولد اناثا
فيستحيل الا ان يولد ذكرانا وان ذلك بسبب استحالة المزاج حتى يكون احد المنيين بمزاج
والآخر بمزاج او غير ذلك المزاج يتولد منه العضو وليس ان العضو تارة يخرج من الذكر وفيه اجزاء
عضو الذكران وتارة يخرج وفيه اجزاء عضو الاناث فلذلك يجوز ان يقع في ساير
الاعضاء بسبب [illegible] لا بسبب [illegible] قال وايضا فكثير من الحيوان يكون من غير جنسه
بل يلد دودا يتصور بصورة اخرى كتولد الذباب من الفراش فلا يمكن ان ينسب ذلك
الى الاعضاء المتشابهة الاجزاء ولو سفد الحيوان سفادا واحدا فيتولد منه حيوانات اكثر من
واحد وربما كانت ذكورا واناثا وليس يمكن ان يقال ان المني فيها مختلف وايضا فان
الغصن من الشجر الذي لم يثمر بعد يغرس فيثمر فان كان الغصن من الغصن فقط دون
الثمرة مشابهة له وليس هناك ثمرة حتى يخرج اليه شيئا كان ينبغي ان يثمر اللهم الا
ان يقولوا ان الغصن يكون فيه اجزاء من الثمر ويجعل الشجرة في اصلها محلوقة كل جزء بجزء

فان كان هذا الفاسد لم يكن في الطبيعي كذلك فليس يحتاج ان يكون المني والبزر من كل جزء بل من جزء واحد فان في الجزء الواحد
جميع الاجزاء والجذب فان الاولاد ليس سببها الاباء ولم يكن سدها من كل عضو شيا بل سببها القوة المصورة
كون الكرسي من النجار وانما ذكره من امر لذة الجماع فان امر لذة الجماع انما يكون في اخر الجماع عند سيلان المني
في اوعية المني في اجدانه الدغدغة وما تقترن بها من لذع حرارة المني اللحم الشبيه بالحم الملتوي وهي معه تعرض
السيلان لكنه يحلو لانه يعرض ومثل ما يعرض عند الحكة ولا يصادف هذه الحالة في جميع الاجزاء بالسواء
بل في اعضاء المني لا غير قال فيعقل ان المني جوهر متشابه الاجزاء الا شك فيه منفصل من البدن ليس
من اعضاء وبعض البدن فان ذلك غير طبيعي وهو الطبيعي وهذا ما نفع به والذوب ينفصل لا يسع وقد يكون
الذوب في الذي لا مني له فالمني فضل للغذاء الذي لبث على ذوب او فساد وليس هو فضل الهضم الاول
لان فضل الهضم الاول بلغم ومرة ما علمت ولذلك يوجد البلغم والمرة وما اشبههما لما كان
ما لا يعرف بعد الهضم الاول ويكون امثال هذه الفضلات في البدن كثيرة بل المني فضل الهضم الاخير
الذي يفضل مقدار ما عن غذاء كثير لما يعرض من اسعاف الفضول الاول وخلوص الغذاء في الهضم الاخير
من الشوب فالمني فضل من الهضم الاخير يصلح ان يكون منه كل عضو ليس انه يخرج جزء من كل عضو
وليس هو فضل ذوب ولو كان كذلك لكان الهزيل الكثير الحنين كثير الفضل الهزيل فكان كثير المني
لكنه ليس كثير المني ولذلك هو قليل الولد وانما ليس بكثير المني لان غذاء الخالص المتصفي من الفضلات
الاول يتوزع في عظم جثته وكذلك الكبير الجثة من الناس ومن الشجر وخضوصا فيمن شجره كان
فضلاته تستحيل شحما ولا ينفصل عنه كثير فضل وايضا فان فضلاته تستحيل شحما ولا تنفصل هناك
كثير فضل وايضا فان الذوب يحتاج الى عضو منه يتولد المني واوعية وله مكان قابل ولذلك
اللبن الذي يجمع الى سطوح لينة ما والمني تقل في زمان الذبول ويكثر الذوب والشبيب قبل البلوغ
انما يكون للنمو لا للذوب ولذلك تقل في المرضى ولا يوجد في الصبيان لان هضمهم الثالث
قوي والحاجة الى الغذاء شديدة فلا يفضل وكل ذوب مرض ولا شيء من اخراج المني الطبيعي
بمرض بل يكون نافعا اللهم الا ان يتحلل المني فيكون ذلك مستفادا ذوبا ما وهذا يخرج بسبب هذا
البحث مقنع ولم كان في بعضها تامة الفصل الثالث في المنيين ودم الطمث
قد صح ان المني فضل الهضم الاخير وانها فضلة نضجة جدا تعد في الطلقة نحو مصلح وتشد للنضج
ما يعرض في اوان كان ان تحمل قربت موتة وكم يكن من الطمث فضلة الهضم الاخير لكنها ليست
تبلغ نضج المني نطفة فليس منها ما انتهى فليس تبلغ نضج مني الذكر فلهذا المراة بالجملة اضعف

من الرجل

منها الرحم ولذلك يحدث في النساء [illegible] وجب بها [illegible] كثير فضلها [illegible] لا ينتج
وان كان زمان حركة الفضل فيها مقدار زمان حركة الفضل في الرجال [illegible] النحو قوة ابن
على اتفاق [illegible] في مدة [illegible] منها قوة الذكران ولكن اجتماع الفضل فيها [illegible]
احتباس الطمث [illegible] ان يعرض لها استفراغ دم [illegible] ولو كان المني الذي يجتمع للنساء
منيا مولدا لكان مثل مني الرجل في ان فيه قوة مولدة وفيه نضج لكان ليس لا يكون فيها الطمث
فان سبب المني عنده سبب الطمث [illegible] يتولد [illegible] النضج في الطباع والمني المولد يكون
من كمال النضج بحيث يكون دم الطمث لا يكون مني [illegible] وحيث يكون مني مولد لا يكون دم طمث ولهذا
من يكون [illegible] قريب الطباع من النساء يكون شحمها باردا لا مولد منه [illegible] المراة ليست
تنزل منيا مثل مني الرجل في انه مولد وتامل فانه ليس يقول انها لا تعطي منيا اصلا لكن نطفة [illegible] كثير
عدد واذا كان كذلك [illegible] الجنين [illegible] اجتماع المنيين [illegible] حكمهما واحد قال ولذلك
ما يتفق ان تحبل المراة ولم تنزل وربما انزلا جميعا ولم تحبل [illegible] فان النساء
ذكرن ذلك [illegible] ان يكون السبب فيه من المراة [illegible] الرحم في وقت الانزال [illegible]
طبيعي ثم ان الرحم حفظ طبيعتها ولم [illegible] الا ان [illegible] الرحم مني الرجل [illegible]
[illegible] من غير [illegible] الرحم يكون مع انزال المراة فقد تحققنا هذه الاشياء [illegible]
[illegible] ذلك مني [illegible] فكان حكم ذلك حكم [illegible] الريح اذا [illegible]
[illegible] البطن [illegible] كانه [illegible] مولدا قال والمراة انما تنزل المني الى خارج فان الذي يخرج
منها عند حركة الشهوة مع لذة ما [illegible] فليس منيا انما هو مذي وذلك حق فان المني يندفع الى داخل
والوذي [illegible] يسيل [illegible] وليس [illegible]
المني [illegible] الى خارج [illegible] في الانزال [illegible] والرجال [illegible]
[illegible] قبل ان تحتلم [illegible] فانه يكون شيئا غير نضيج لا يصلح ان يكون
مولدا ولو كان الذي [illegible] ان يتولد منه الجنين بان يكون مادة فانه اقرب الى ذلك من
الطمث فان الطمث يحتاج ان ينفعل انفعالا اخر حتى يصلح ان يصير غذاء للجنين [illegible] التي
[illegible] الجنين مثل ما يحتاج [illegible] الى [illegible] حتى يتولد منها [illegible] قال [illegible]
[illegible] الزرع الذي هو غذاء [illegible] هذا الدم الذي ليس [illegible]
[illegible] الزرع ويكون الغذاء [illegible] الطمث [illegible] بالزرع زرع الا انا [illegible]

حينئذ غذاء للجنين والغذاء لا يكون لا محالة متشبها بالمغتذي في الزرع ويكون ذلك الزرع زرع المرأة فان مني
الرجل ليس هذه صفته لانه فاعل ومبدأ التصور بل يخالطها للفعل ومن ثم انما يزرع عليه الطفل من نطفته المنى
للغذاء ايضا فيجب اذن ان يكون هذا المني هو مني الانثى فيكون مني الانثى بالنسبة الى الجنين نسبة غذاء فيكون
هذا ما يكون من غير حاجة الى تغير يحققه في المزاج انما يحتاج ان يستحيل فقط ويتشكل وهذا هو الذي يسميه بعضا
دواء ودم الطمث فيكون غذاء ليس مني يحتاج الى ان يحال الى ان يكون الغذاء الذي يكون موضوعا قريبا
للجنين فيكون هو مادة الغذاء الحق كما ان الخبز مادة الغذاء الحق الذي هو الدم مثلا فيكون الدم هو غذاء
قريبا والخبز غذاء بعيدا فيكون هذا ما يكون الولد من زرع الانثى بلا واسطة ويكون من دم الطمث على انه
غذاء والغذاء في المشهور هو الذي يحتاج ان يعمل فيه ثم قال والدليل على ان المرأة لا ينزل منيا اي لا
يخرج الى خارج ان الرطوبة التي يظن انها مني المرأة قد يسيل منها ليس عن جماع ولا انزال وذلك
عند ما ... وكما ... الذكر والانثى منهن لكثرة زرعهن والدليل على ان زرع الانثى من جنس
دم الطمث انهما يكونان معا ... ما يكون في الرجال المني ثم ينقص في الوقت فعالى فهو بين ان
زرع الانثى يصلح ان يكون هيولى لا ان يكون مبدأ الولد اذ كان لا شك في ان مني الانثى من جنس دم
الطمث ودم الطمث صالح لان يكون هيولى لا مبدأ الولد ولذلك ... الزرع اذا ... مني الذكر ويعني
به ... اذا ... مني الذكر ثم ... تمت المقالة الخامسة عشر

... [illegible] ...

المقالة السادسة عشر من الفن الثامن من الجملة الثانية
الطبيعيات في ... الحيوان وهي فصلان

الفصل الاول في كيفية تولد الحيوان من المني والبيض واصناف ... فيه وكيفية قبول النطفة وما ... من ... في ...
... بعضا ... جوابه ... في احوال ... وذكر ... ومن الحيوانات المركبة
الفصل الاول في كيفية تولد الحيوان من المني والبيض واصناف ... فيه وكيفية
قبول النطفة وما ... والقوى المنفعلة ... الحيوان التام هو التام في ... والرطوبة هو
الذي ... تاما في الكيفية ولم يكن تاما في الكمية لا يشبه ... مثل هذا الحيوان هو حيوان دموي ...
الدم ... في احد الامرين احد ... ما يحل ... انه لا ينفصل ولده الا خارجا ... لكان مادته
ليست تقبل التصوير في مدة ... الاشتمال بل ... البطن قبل ان يتصور فلذلك قد ... ايضا
كشفه ... الافات الى ان يتولد خارجا وهذا ... من الحيوان الدموي واما ... فانه يولد بيضا ...
بل بيضا ... خارجا او يولد دودا او ... الا ... مستبطنا ... يكون ... كان هذا ... يعرض
للافات ... المزاج ... الدموي ... الخلط ... رطبة ... ذلك ...

با ... ددم

بالمني ومزاج اعضائه وكذلك اذا كان الكثير رطبة واقل رطوبة كما يخفى فان جنس لليبس لا ينفصل في الابتداء والمواد
لا بيا او تا ولات بالبيض واما النار في البار وحدا اليابس فهو من جنس اليبس اقول ان الحيوان ما عدم اعضاء كثيرة
وكانت بيضه مع خطر من الاسباب الحادثة من كثير بيضه جدا احتباسا فانفعل بالكثرة فلينظر في حال المني وهل فيه جزء
حسن اعني قوة ام ليس فيه واما ان المني يحرك الى تكوين الجنين بسبب من خارج بل من طبيعة المني بان الله
نفخ فيه النفس الغاذية وليس يكون الا عضا منه معا فان التجربة تدل على تقدم القلب في التكوين قولا مخالفا لما قبله
فقد يكون العضو الذي يدل القلب والقلب الذي يحدث وذلك كله الذي بعض ليس باقي من اعضائها في الحيوان وظهور
القلب انها كانت موجودة ولكنها فيه صغر الشيء فان الرية في الطيور اعظم من القلب ولا يظهر فيه مع القلب
بل يكون من بعده ولو كان للصغر الصغير كان ما هو اصغر اخفى ولكان القلب اولى بالخفاء من الرية لكن حصل ربع الولد
في بدن الام انما يكون بالاستحقاق الافعال والتكونات الطبيعية الا صلها على سبيل ملاقاة المحرك والمتحرك فاما فاعل
الدم الذي يتولد منه المني الذي يتولد منه الولد فهو كبد او قلب واما مكونه منيا فاوعية المني ثم المني يحرك شيئا الى اي
نطفة المرأة فيحرك اولا تكوين المبدأ بسبع الفضول الاول قوة هي مبدأ نحو الى تكوين سائر الاعضاء بالترتيب
وتكون النطفة المنعقدة صارت ذات نفس بعد قوة الذكر فيها فان الروح يشبه ان يتولد من نطفة الذكر والانثى
من نطفة الانثى فاذا صار ذلك ذا النفس يحركها النفس فيه الى تكميل الاعضاء ويكون به النفس حينئذ نفسا غاذية اذا فعل
بها الجوهر كانت فيها القوة بغير ذلك وانما اشتد الباعث فيه لكثرة الروح المولد فيه ولذلك يرق ويزول اعضائها من
خارجها لان حضوره كانت بسبب الهواء فاذا انفصلت زال باعثه وصار له مرأى الماء ورق على ما يعلم هذا في موضع
آخر ويكذب من ظن ان زرع الغبيلا اسود وهذا قياس الانثى ويكذب منه من ظن ان مني الحبشة اسود وباطله
فان المني زبدي الجوهر ولذلك سميت الزهرة زبدية لانها جعلت مبدأ الشهوة ومبدأ تولد المني ولذلك
صار المني لا يجمد بالبرد وهو مني والنطفة اذا استوت فيها القوة الغاذية تقبل افعال احدث النفس الحسية فيكون فيها قوة
قبول النفس من حيث هي حسية ولما كانت الحسية في ذوات النطق هي والنطقية واحدة وذلك لان الاعضاء الحسية
والنطقية يتم فيها معا وكذلك الغاذية والاعضاء الآلية فان اعضاء الحيوان ليس جوهرها الحس وفيها قبول
الغذاء فلا يبعد ان يكون النطفة بهذه الحال فيكون فيها الغاذية مستفادة من الآت والقوى جاذبة من بعد
وجاز ان يكون النفس الغاذية التي جاءت من الآت سعي الى ان تستحيل المزاج استحالة ما ثم تتصل بالنفس الغاذية
الخاصة كان المستفاد من الآت لا يبلغ من قوته ان يكمل التدبير الا الحق بل هي تدبير ما يحتاج الى اصل قوي كان ذلك الذي
اخذ من الآت قد صعب عليه الواجب فليس من نوع الغاذية ولكنه لم يخرج بها التوزع ان يحصل جلا ما بعد سائر لذلك الفعل وكيف
ما كان التي كانت في الآت والتي تكون في المولود اذا صار التقدير الصنائع موجودين في الاباط يتعلق بها النفس النطقية وتمس
منها الحسية اما النطقية فيكون مباينة ويكون غير مادية ولكنها لا تكون عاملة بعد بل يكون كما في السكران والمصروع وانما تستكمل ا
تستكمل من امر من خارج يفيد العقل واما سائر القوى فيكمل بالبدن والامور البدنية ولو كان الصبي حساسا ثم يصير
انسانا ناطقا لكان مستقلا بالاستكمال من نوع الى نوع والشيء المهيء في المني لكن يقبل هذه النفس ليس هو جنس
الحار الاسطقسي الناري بل الحار الذي يفيض من اجرام السماوية ويقوم بالمزاج وفي الممتزجات من الرطب
واليابس فانه مناسب بوجه ما لجوهر السماء فهذا ينبعث عنه وهو ما قال المعلم الاول هذا وان شئت فاعتبر
تأثير حرارة النار وحرارة الشمس في اعين الاعشى والشمس لكون تلك الحرارة مستعدة لقوة لا تنبع الحرارة الا بما ينبعث تلك القوة
تحمل الاجسام تشبيهها بوجه ما بالاجسام السماوية حتى يكون لها ان تقبل الحياة وهي فاشية في كل جوهر من البدن

بطبه ويابسه ويحيي البدن من الحيوان والنبات وفي المني جوهر هو اول جوهر يعطيها وهو الروح الذي هو اول
حامل لهذا الحار وهو سبب جميع اجزاء المني لانه فاعل المني ومصححه وهو مفارق ذاته وان لم يفارق قواها فانه اذا انفصل
عن المني فسد وتحلل وهذا الروح جسم ما الذي نسبته من المني ومن الاعضاء نسبة العقل من القوى النفسانية فالعقل
انفصل جوهر غير جسماني والروح انفصل جوهر جسماني وهذا الجوهر لا يفارق المني ما دام صحيحا محفوظا في الرحم بل يحمل
المني الاجوهره يتحلل ويلطف ويصير روحا فمتى النطفة المنكوبة يكار روحيا لا ركيا فصلا بحيا كما ظن الطبيب
ويكون هذا الريح روحا نافذة تكون الاعضاء بالقوى التي فيه ويتممها وهو مثل الانفحة لطا اللبن ويفعل
في اجزاء التي ينفذ فيه من غير ان يكون هو جزء الجبن منفصل عنه كذلك هذا المني ليس هو جزء الاعضاء بل مبدأ
روحي نافذ فيه يفعل الاعضاء لا يظن انه نقول ان المني يتحلل ويتفرق ويذهب ريحا بل غرضه ما بينه
لك قال فاذا وقع المني في الرحم تقوم نطفة الانثى وحركه وتحرك هو ايضه معها فانه تحرك بان يتحرك
ويخالط ويابس وهذا دليل على ما انسبناه اليه من المذهب فالجسد من الانثى والروح النطف في
من الذكر والمولود من ذكر وانثى مختلفين اذا تمادى الزمان في التناسل مال الى اشكال الانثى
لغلبة المادة على الصورة كما ان البزور اذا نقلت الى ارض ما فانها اذا تكررت الطرازيها مالت الى
طبيعة تلك الارض فاستحالت كلها ولم تنبت الحبوب كالقسط تزرع في بلاد خراسان فيجيء
سنة قسطا ثم يصير كرسا لا قسط فيه ثم يصير كسيرا الكرنب وكذلك اجناس البطيخ فاذا نقلت الى ارض
غيرها عادت الى اشكال البطيخ التي تكون بها وزرع الذكورة ربما لم يستعمل كلها ولم ينجذب الى حاق
موضع الولادة بل انجذب منها قليل ينفعل بقوته وكيفيته وربما ذهب العلم قوية اذا قرطت قال
وما الرحم لا بل يتعلق حبله تحت الحجاب فليس يكون قبول المني بجذب بل بالزرق من الذكر والرحم فلم كانت
له قوة جاذبة فان الطراز تعين على ذلك واعلم ان المني وان كانت فيه قوة محركة فانها لا ينهض
ان فعلها الا بمعين من خارج مثل البزر ايضه وهذا المعين شان مادة مواضعه ومحيط موافق كما ان
البزر يحتاج ان يجد مادة موافقة من الارض وهوا موافقا واعلم ان الكل يتكون غذاء اولا وغذاء
ثانيا فاما الغذاء الاول فيوجد في بزور النبات في البزور انفسها لاجتماع قوة الذكورية والانثوية
منها فاذا تحركت القوة المولدة فيه غذت من نفسه ويعرف ذلك من الباقلي والبصل واما في الحيوان فيوجد
في النطفة من جهة نطفة الانثى فانها تحال الى طبيعة الدم الاول او ما يقوم مقام الدم الاول بفعل قوة
في مني الذكر والدم الاول هو الدم الذي يتكون منه القلب او يكون في القلب ثم بعد ذلك
يحتاج الى مدد من خارج والحيض ايضا اول غذاء من قريب وهو اللبن وبعد ذلك بعدي من خارج
ولا يبعد ان يكون في بعض الحيوان ما يكون القوتان منه في شخص واحد منه مجتمعتين ولذلك يق
ان نوعا من السمك يسمى اربوينا لا يوجد فيها ذكر البتة وفي بعض الانات صعبة من قوة الذكورية
فان في نطفهن مبدا تحريك النطفة الى صورة ما ليست الصورة التامة بل هو صورة استكمال
النطفة لان يكون مبدأ لان يكون عنه الروح مميزا الى غذاء اول وهو الماضي ويكون منه
للمعتنا وهو اول يبهوما الحيض والى غذاء ثان وهو الصوره يعطي بعدي الروح بعد ما تصور
تسيرا وهو اول يهوما البوغ ... وقاره وهو التغير لكنه انما يكون مبدأ التوليد في الشخص من حيث

هو بعض

هو بعض في تأثيره توليد مادة مستعدة منها التوليد الى التصوير ما هو كمال المادة من حيث هي مادة والعضو على اعداد المادة
معد لقبول الصورة التي تتم بها استعداد المادة على التمام وذلك عن القوة الغاذية الا سيما والمصورة
الانسية فان ادعي ان كان ابتدا الحركة محصورا في البدن احد يفعل بعد ما فرغت القوة المولدة النطفية [illegible]
يكن تعلقت المادة وهي لا تمنع ان يكون في الانثى من الناس والبهايم قوة مولدة و مكملة للمني من حيث هو مادة
لكنها يكمل على الكمال التام وذلك عن القوة الغاذية الاسمية والمصورة الامنية اعداد المادة مع القابها المني ويكمل
ان يكمل كما لا ثانيا في الرحم بل يكون ما ينعقد من المني مع اول وجوده بحيث يفعل فيه الفاعل لوقاه وانما
لعل الرحم يتكمل الكمال الحيواني في الرحم في كل زمان وتتميز فيه الامور التي ذكرناها وبعد ذلك تحرك القوة الفاعلة
الذكورية انما تصوير الصورة النوعية ولا الحالة المادة البيضة كانت القوة الفاعلة موجودة في ذلك البيض وبه القوة
الذكورية ويكون عند تحرك ذلك مد ثقل المني على الدماغ ومحتاج مع ذلك الى معونة من خارج واول ما يتولد
القلب ثم اعضاء الجوف ويكون الاعلى اعظم واعظم من الاطراف ثم ينتقل الى اسفل والحيوانات التي لها اربع
ارجل مشقوقة الاصابع فانها تولد غير مفقحة ثم تنفتح

تم السؤال الرابع

المقالة الثامنة عشر من العلم الطبيعي من كتاب الحيوان وهي فصل واحد

الفصل الاول في علل الاذكار والايناث والشبه واسباب اختلاف النشو واختلاف الاعضاء

انه وان كان الحسنة البسيطة معينة على الذكورة والانوثة وكذلك حرارة الرحم ايضا فليس ذلك امر كليا والا
لكان لا يتولد في رحم واحد مثله المزاج توام ذكر وانثى وليس اذا كان هو لنا ان المني البارد يولد الانثى
فما يجب ان يكون المني الحار الساخن لم يولد انثى وقول من يقول ان الذكر من نطفة تجري من اليمين او يجري الى اليمين
قول قريب فان اليمين اسخن لكنهم مع ذلك يظنون العلة من مكان بعيد بل السبب القريب فيه حال المنفعل
المتعلق فانه اذا كان ما يكون منه نضيجا حارا والمولد بالغا قويا امكن ان يكون منه الانسان التام وهو
الذكر فيولد منه الذكر فان لم يقبل المادة او عجزت القوة التي تكمن في قبل مني الذكر لم يستعمل المادة بل
يجب منها نحو النوع فيجعل مستحفظا النوع من جهة قبول الهيولى وان لم يكن في جهة الايلاد وهي لها الات
لذلك فان لو سبقت المادة ولم يجب نحو احد الامرين او اختلفا مانعها حدث الخنثى واول
ما يظهر تلك العضو الرئيس الذي هو القلب ثم يتبعه سائر الاعضاء فان مبدأ واحدا يؤثر في الاعضاء
الاخرى تأثيرا عليا بحسب اختلاف اجزائها مثل ذلك يحصل تأثير الخصي والخصيتان دون القلب
في الرياسة فالقلب يكون عن مزاج ما فان كان ذلك ضعيفا سار اوسار او طراعليه في اول احواله
قبل استكماله ما يضعفه الواصل اليه صار المزاج انوثيا او يقويه صار المزاج ذكوريا كما كانت المادة
من حيث المزاج النضج وغير النضيج لا تقبل المزاج الذكوري في القلب الذي هو منشأ المولود ومبدأ حركته وكان
من حيث المزاج اللين والرطب يقبل التخطيط والتمديد الذي يشبه به الاب وربما كان وربما عصى في
الامرين جميعا مما للاناث بها الام حين القلب هو المنفعل عن الفاعل وعلى نحو ما سلف منا في تأثيرها
فان الذكر في الاكثر يكون بسبب قوة مني الرجل فان لم يشبه الاب في الشكل فلما ذكرنا والانثى في الاكثر
تكون بسبب قوة مني فان لم يشبه الام فلما ذكرنا وكذلك سبب التشابه في عضو دون عضو واما الخروج

عرضت به غيبة بسبب ... عصيان المادة، وعن اشكال المطلوب وتحقيقها عن رسم الاعتياد الاول الذي في بدن
الام وهو ما قد ذكرنا فيما سلف ومرارا، فيكون مثل المركب الذي يخالف المستطيل او طرحه اقوى والاسلم على نظم
الذكورة ... من مزاج المني الحادث الذي لم يستكمل وزرنه والسبع الذي يضعف ... في الاكثر
والسابع الضعف وكذلك الاكثر ويكون زرع الموهبة رقيقا مائيا وزرع المذكر نحيفا ... وكذلك المراهق
والمجامع عند هبوب الجنوب المرطبة وعند ... بسبب ... العطش ... في الاذكار والاناث
وليس عن ... في هذا ... ان يكون المني الذي ... فاذا ... رجل ... يكون ... يولد ...
عن ... ان لا يولد له ... واذا استبدل غيرها اولد ... منه يكون ... ...
ثم يعدل بين ... والانثى ... في ذلك ... الصور والاشكال عجيب ... عن ...
بالطول والبرد قال قوم في امر الشبه ... افعال ... الرجل الذكر فالشبه ينزع الى الاب او منى الام
فالى الام ... ويولد ... الشبه احد ... ويكون الانثى شبيها بالذكر والذكر شبيها بالانثى
... بالولد ... احد الطرفين والامني ... اعلم ان الشبه ... التوليد فان التوليد
... الشبه بالمولد لكن الشبه به عامه وخاصه ... يكون ... في الانسانية او التركيبة ... شبيه
والخاصة ذات مراتب فان المولد من ... خاصية ... ابويها فان ... من كل وجه مثل
مثل ... فانه ... ولم يكن ذلك نحا نحو ما هو قريب من ذلك
فالشبه ... احدى الجهتين ونزع اليه فان لم يكن ذلك ... العام ... الشبه به من حيث هو جنس
او هو انسان مطلق ولم يقع شبه به في الخواص ... فان لم ... الانسانية قبل الحيوانية فيكون ...
... كالسواد التي ... الناس له رأس كبش ... له رأس صبي ... له رأس ثور
... التي ... كانت ... الحكاية
... ولا الى الاستكثار ... ولم يكن ... زيادة الاطراف
ونقصانها وتشكلها باشكال نادرة، فذلك موجود معلوم ... ان السبب في ذلك ...
نطفة ... وليس ذلك ... قد يكون كذلك ... ان يكون السبب فيه ...
يعرض للنطفة او كثرة ... المادة ... ولا ... الفضول ... الخ ... فيه
... في هذه الاشياء ان يكون ... من جهة ... ان يكون السبب الذي ذكر ...
... في بعض ... على ... فذلك ... اكثر ... الولاد
... المني ... في ... ولكن ... على ... وقد ...
... فيها ولد متصل الاعضاء ذا رأسين ... رجل وربما ولد ولدين ... يكون
بينهما ... قد ظهرت ... ان ... السبب وهذه الاحوال ... ان ... كثيرا او في
... وقد يقع ... في ... وربما كان ... في موضع عضو في غير موضعه مثل ...
... على ساقه ... وانسان ... في ... وكبده ... ربما كان ... فقدان عضو
رئيس اما القلب فلم ... واما الكبد فقد شوهد ... ما لا كبد له وما يخرج عن ... في هذه الاشياء ...

كثير المني والحيض واعلم ان كون التوأم [illegible] كان متقاربا فقد عدد ما يتولد منه وكذلك ما يتعلق متقاربا [illegible]
فالسبب في ذلك انتاج ذي الحافر هو شيء آخر وهو عظم البدن فيحتاج الى غذاء كثير وبعضه يستعد وبعضه الفضل
ولذلك فقليل مشغول الرجل بنفسه وهو قليل الولد والذي يدل على هذا هو حال الاشخاص من نوع واحد فان العظيم
من الشجر اقل اثمارا والعظيم من السمك اقل بيضا [illegible] الكلب وما اشبهه مما يلد عددا
كثيرا الا اتفق فيه ان يكون من جميع مني الذكر وجميع مني الانثى ولد واحد كثيرا كما يفعل [illegible] باللبن فانه ينعقد كله
وليس يجب ان يفرق فيه عقد الى اثنين فمنهم من اجاب بان السبب فيه افتراق المواضع في الرحم ولو كان
كذلك لما تولد في موضع واحد من الرحم ولدان وقد شوهد ذلك [illegible] ان هذا ليس يمتنع في بعض [illegible]
ان يقول السبب في تولد الولدين في موضع واحد من الرحم امر نادر وهو عظم المني كما يعظم كثيرا في رحم [illegible]
[illegible] كثير من مني [illegible] كل واحد منهم الى [illegible] والمادة [illegible] بل الاول [illegible] يكون هذا
من الاسباب المعينة على كثرة الولد لكن السبب الذي ذكر في التعليم الاول هو ان هذا الحيوان [illegible] مثال الكثير
من المحتاج [illegible] الذي يكون لشخص واحد وهو السبب حسن وهو الاصل فانه اذا كان [illegible] فان للقوة
المحركة تحريك المادة ويقسمها على ما يصلح للشخص الواحد [illegible] الذي [illegible] الصغار
[illegible] ولكن ذلك على حد محدود [illegible] فان تاثيرها في القوام [illegible] في التعظيم
والتشكيل ولو كان [illegible] ذلك لكان [illegible] من اللبن قطعا [illegible] عليها [illegible] يكون الا حيوان
بل القوة العاقدة في المني مع انها عاقدة [illegible] مقدرة مصورة مشكلة ولا كذلك المني [illegible] وقد يعرض [illegible] في
الرحم آفات [illegible] بعضها خاصة [illegible] ومن الحيوان ما يحمل حملا على حمل وهو كثير المادة وكثير
الولادة ومنها ما لا يحمل الا واحدا ولا يحمل معه حملا كذوات الحافر والفرس والانسان فقد يحملان حملا
على حمل [illegible] في الندرة واكثرها [illegible] الى السقط وذلك لسعة الرحم وقوة مزاج الانسان
ومزاج الفرس [illegible] ذوات الحافر [illegible] فم الرحم [illegible] انضماما شديدا فلا يقبل شيئا الى
الوضع [illegible] اناث [illegible] اقل [illegible] الذكور [illegible] ارحامها [illegible] والاناث [illegible]
كل شيء [illegible] كثيرا فان [illegible] وكثر [illegible] فلا يجب [illegible]
او بحسب الشخص [illegible] فان ذلك يكثر [illegible] والقوة [illegible] المصورة [illegible] وربما عاد
[illegible] في بعض [illegible] والحيوانات الكثيرة الولد ولذلك يعود [illegible] الخطاطيف بعد ان يخرج
واكثر ولد ما يكثر ولده [illegible] غير تام مثل [illegible] غير [illegible] او غير مشقوق فانه ينشو سريعا في الابتداء
للرطوبة [illegible] فيها [illegible] سريعا في الانتهاء للبرودة فان البرودة [illegible]
[illegible] فان رطوبتهن ولينهن [illegible] فان [illegible]
من الاجسام اسرع جفافا من المستحصف [illegible] المادة [illegible] الذكورة اسرع [illegible] لطباعه
[illegible] المادة [illegible]
من حيث القوام والكمية [illegible] الكيفية والقوة [illegible] اسرع [illegible]
والقوة [illegible] في [illegible] والمراة العليلة [illegible] عند الحبل [illegible]

مستقيم وكذا الضرب بالمثلث حصة حصن الكبس فيه ذي السبب منه بارها بوقت وانتم ونكس الرطب
منه الحر وحده ... لم يكن للطالبين و ... طبيعي متعرف في نهاية التقدير وانا الليس ونكره مقدم ...
... فليس في قران الليس ... الباقي ذا التاسع ونكون فيها ثم يصير ثنا فان انتج غير طبيعي والليس
طبيعي ... ان ابعد ... اصلا ... زادم والطول ... غير العدد ... الى ... حد ان مزاجه
ولكنهم يكون الاجال بعدد ... نوع السبب ... وعدها بل السبب فيها تاثير النجوم حتى يكون عمر
ما يوافق ادوار الكوكب واحدا وعدد كواكب وعمر الفراق او اكثر منه فاول العدد واليوم
بليلته ثم الاسبوع وهو عدد محدود التمر في ربع الفلك ثم الشهر وهو دورتهم من القمر والشمس ثم
السنة ثم استوا الكواكب ثم استوا احوالها في المقارنات والتشكلات بعود في مثلها ونحوه
... وقد ... في اسباب غير طبيعية ... اسباب غير طبيعية تمت المقالة ... عشر ...

تم تم تم تم

تم

كتاب ...

...

احصاء